جامعة عين شمس
كلية التربية
قسم أصول التربية

الانعكاسات التربوية لهجرة العمالة المصرية على بعض قضايا التعليم المصرى

بحث مقدم من

عبد اللطيف محمود محمد عبد الصمد

مدرس مساعد بالمركز القومى للبحوث التربوية والتنمية

للحصول على درجة الدكتوراه فى فلسفة التربية
(تخصص أصول تربية)

اشراف

الأستاذ الدكتور
شكرى عباس حلمى
أستاذ أصول التربية
كلية التربية (جامعة عين شمس)

الأستاذ الدكتور
حسان محمد حسان
أستاذ ورئيس قسم أصول التربية
كلية التربية (جامعة عين شمس)

(١٩٩١)

شكر وتقدير!!

أما وقد اكتمل هذا العمل، فقد حان وقت رد الفضل الى أصحابه ويود الباحث أن يتقبل أساتذته الأجلاء الأستاذ الدكتور شكرى عباس حلمى والاستاذ الدكتور حسان محمد حسان جزيل شكره وعرفانه على ماقدماه له من تشجيع مخلص وجهد غير محدود ومتابعة علمية رشيدة لولاها ماكان للفكرة أن تتجسد بمثل هذه الصورة التى جاءت عليها.

كما يشكر الباحث الأساتذة والزملاء بالمركز القومى للبحوث التربوية والتنمية لما أحاطوا به الباحث من رعاية وتعاون صادق كان لهما أثر فعال فى مواصلة العمل والاصرار على انجازه.

كما يشكر الباحث المهندس/ فتحى على محمد مسئول وحدة الكمبيوتر بمركز التنمية البشرية والمعلومات والذى أسهم بجهد مخلص وفعال فى اخراج العمل بصورته الحالية!!

ونسأل الله أن يجزى الجميع عنا خير الجزاء!!

الباحث

الفهرســت

فهرست
الجداول والأشكال

أولا : الجداول:

ثانيا: الاشكال:

الفصل الأول

الاطار العام للدراسة

يشمل هذا الفصل النقاط التالية :

- التقديم .
- تطور ظاهرة هجرة العمالة المصرية .
- أهم الدراسات السابقة وموقع الدراسة الحالية منها .
- مشكلة الدراسة .
- هدف الدراسة واهميتها .
- منهج الدراسة وأدواتها .
- مصطلحات الدراسة .
- خطة الدراسة .

الفصل الأول
الإطار العام للدراسة!!

تقديم:

شغل الفكر الانساني قديما وحديثا بتفسير وفهم ظاهرة الهجرة بمختلف انواعها، فلقد ادت الهجرات البشرية دورا متميزا في نقل الحضارة وتواصل الشعوب، مما جعلها "عاملا" هاما من عوامل المواءمة بين الانسان وموارد الثروة التي تحيط به.(١) وقد تعددت اشكال وادوار حركة الهجرة من مرحلة تاريخية لأخرى، والنوع الأكثر انتشارا الآن هو الهجرة من اجل العمل، والتي تشمل العمالة العادية والفنية او هجرة الكفاءات العلمية والتي تتدفق عادة من الدول الفقيرة (الجنوب) للدول الغنية (الشمال) مشكلة ما يعرف بنزيف العقول Brain Drain. (٢)

ومع بداية عصر الوفاق الدولي والتغيرات المريعة التي بدأ يشهدها العالم منذ عقد السبعينات من هذا القرن نشطت حركة الهجرة للعمل بين بعض دول العالم الثالث والتي كان من ابرزها حركة الهجرة للعمل داخل المنطقة العربية، والتي شكلت نمطا جديدا للعلاقات العربية بين دول الارسال ودول الاستقبال للعمالة وهو ما اطلق عليه البعض "بالنظام العربي الجديد".(٣)

ويخضع تفسير الهجرة كأي ظاهرة اجتماعية لوجهات نظر مدارس فكرية مختلفة، فأصحاب النظرة الكلاسيكية يرونها مجرد ظاهرة سكانية تحدث نتيجة لعوامل الطرد والجذب التي تؤثر في توجيه موجاتها من منطقة لأخرى كما ترتبط ايضا بمستوى المعيشة ومدى توفر فرص العمل والمستوى التعليمي للمهاجر ومقدار العائد الذي يسعى لتحقيقه من هجرته للخارج.

---

(١) مارستون بيتس: الانفجار السكاني دراسة في انتشار الشعوب وتكاثرها، ترجمة جلال رزيق، بيروت، مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، سنة ١٩٦٦، ص ٢٦٧.

وللمزيد انظر:

* كلود ليفي شتراوس: العرق والتاريخ، ترجمة سليم حداد، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر طبعة ٢ سنة ١٩٨٨ ص ٥٧ ومابعدها.
* سمير امين: البعد الثقافي لمشكلة التنمية تأملات في ازمة الفكر العربي المعاصر، مجلة الفكر العربي، بيروت، معهد الانماء العربي عدد ٤٥، مارس سنة ١٩٨٧، ص ٤٦ وما بعدها.
* ارنولد توينبي: العالم والغرب ترجمة نجده هاجر وسعيد الغز، بيروت، المكتب التجاري، سنة ١٩٦٠ ص ٢٥ وما بعدها.

(٢) مراد وهبه (محرر) هجرة العقول، المؤتمر الثاني للمجموعة العربية الاوربية للبحوث الاجتماعية، تونس من ١٨-٢٣ ديسمبر سنة ١٩٨٠، ص ٤٠ وما بعدها.

(٣) سعد الدين ابراهيم: النظام الاجتماعي العربي الجديد. القاهرة، دار المستقبل العربي، ط٢ سنة ١٩٨٢.

وايضا: سعد الدين ابراهيم: البترول والهجرة والنظام العربي الجديد، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، الاهرام عدد ٦٢ اكتوبر سنة ١٩٨١.

ويمثل وجهة النظر تلك كل من جون ميلز (JOHN MILLS) حين فسر الهجرة الدولية من خلال ماعرف بالتوازن السكاني، وبورتس وولتون سنة ١٩٨١ في عرضهما لعوامل الهجرة وللتكيف الاقليمي بين للعرض والطلب من العمالة ومدى ملاءمة الاجر ومستوى المعيشة للحياة التي يأملها المهاجر...(١)

والنظرة الثانية لاصحاب نظرية التحديث Moderizdtion في علم الاجتماع التي واكبت في الستينات ماعرف بالنظرية الانتشارية في التنمية، ويرجعون هجرة العمالة لحالة عدم التوازن القيمي في المجتمعات المتخلفة نتيجة تعلق الكثيرين بالنمط الحضاري الحديث في الدول المتقدمة، مما يدفعهم للسعي اليه بالهجرة من مجتمعاتهم.(٢)

تعتمد وجهة النظر الثالثة لتفسير ظاهرة الهجرة على تفسيرات علم الاقتصاد السياسي ويمثلها عدد كبير من المفكرين منهم كونر ميردال (CURNER MYRDAL)، وبول بوران (BOUL BARAN) واندر فرانك (ANDER FRANK) وتعتمد تفسيراتهم على فكر مدرسة التبعية القائم على النظر للاقتصاد الدولي بانه ينقسم لدول مركز مسيطرة او متروبول (Metropolis) ودول اطراف او محيط (Prephiry) متخلفة.

يرى اصحاب تلك النظرة ان هجرة العمالة تتم من دول المحيط لدول المركز الامر الذي يضمن تدفق الاستثمارات والخبرات باستمرار من الجنوب للشمال ويوجه كل جهد تنموي في العالم ليصب في النهاية لمصلحة دول المركز.(٣)

ورغم الاختلاف الواضح بين التفسيرات السابقة للظاهرة فان الدراسة الحالية تجد ان ظاهرة الهجرة للعمل لا يمكن تفسيرها من خلال نظرة واحدة لانها ظاهرة اجتماعية ذات علاقات متشابكة سواء من الناحية السكانية او الاقتصادية او السياسية وان البعد المحلي يتفاعل فيها مع العوامل الدولية.

لذلك فان تفسير الدراسة الحالية للظاهرة سيعتمد على الاراء السابقة مع اضافة وابراز العوامل المحلية والاقليمية التي قد تكون ذات تاثير فعال في تطور ونمو الظاهرة.

---

(1) PORTES and JOHN WOLTON: Lobour Class and The international System, London, Academic Press, 1981. pp 71.75

(2) -DANIEL LERNER: The Passing of traditional Society: Modernizing The Middle East, N.Y., Free Prress, 1965, P.50

(٣) محمد السيد سعيد: الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية: المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، الكويت، عالم المعرفة، عدد ١٠٧، نوفمبر سنة ١٩٨٦.

تطور ظاهرة هجرة العمالة المصرية :

رغم ماعرف عن المصريين من حب الاستقرار والارتباط بالارض، والعزوف عن الهجرة الخارجية، الا ان التاريخ المصرى الحديث شهد بعض انواع الهجرة الخارجية المؤقتة منذ عصر محمد على ومحاولة بناء الدولة الحديثة، والذى تطلب ارسال عدد من البعثات العلمية للخارج، كما نظمت بعض الحملات العسكرية للجيش المصرى بعيدا عن مصر، وذهب العمال المدنيين للخدمة فى السودان.

واستقبلت مصر فى عهد محمد على ومن تبعه الكثير من الخبراء والعمال الاجانب للعمل بها (١) او للدراسة بالازهر الشريف.

واذا كانت تلك الظاهرة قد شهدت مع بداية الاحتلال البريطانى الكثير من الضعف لكنها استمرت من خلال صلة مصر بالعالم الاسلامى والعربى عن طريق عمل بعض المعلمين ورجال الدين بالبلاد العربية والاسلامية وهو الامر الذى زاد بشكل واضح بعد قيام جامعة الدول العربية سنة ١٩٤٥.

لم تشكل الهجرة الدائمة من مصر ظاهرة مؤثرة طوال تلك الفترة كما حدث مثلا لكل من سوريا او لبنان، لكن منذ بداية الستينات وللظروف السياسية والاقتصادية التى سادت المجتمع المصرى خلالها بدات طلبات الهجرة الدائمة فى الزيادة "ثم تناقصت من عام سنة ١٩٧٠ وحتى عام سنة ١٩٧٦ حيث بلغ الرقم سنة ١٩٧٦، ٣٥٣ مهاجرا."(٢)

وفى نفس الوقت فقد كانت الهجرة المؤقتة تنمو بشكل كبير وتتحول لظاهرة ذات تاثير فى حياة الفرد والمجتمع، الامر الذى يجعل تتبعها محل اهتمام تلك الدراسة.

لقد كانت الهجرة الخارجية المؤقتة فى حقبة الخمسينات محدودة بسبب تدخل الدولة مباشرة لتنظيم عملية الهجرة الخارجية، واقامت سياستها على الاحتفاظ بالطاقات الانتاجية داخل الوطن لدفع عملية التنمية، لذلك اقتصرت الهجرة خلال تلك الفترة على ايفاد بعض المدرسين واساتذة الجامعات والوعاظ لبعض الدول الشقيقة والصديقة كواجب قومى ودينى "حتى انهم كانوا يتقاضون اجرهم من مصر..." (٣).

---

(١) راجع: محمد طلعت عيسى: اتباع سان سيمون فلسفتهم الاجتماعية وتطبيقها فى مصر، القاهرة، الدار القومية للطباعة والنشر، سلسلة رسائل جامعية، د.ت، ص ٩٧ وما بعدها.

(٢) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، الهجرة الدائمة للمصريين خارج مصر خلال عام سنة ١٩٨٢، مرجع رقم ٧٠-١٤٣٢٤-٨٣ يونيه سنة ١٩٨٣ ص ٦.

(٣) سنية صالح: هجرة الكفاءات العلمية من مصر، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٩٠، ص٨٤.

وقد نظمت الدولة تلك الاعارات الحكومية للخارج وفق عدد من القرارات منها القرار ٣٢ لسنة ١٩٥٦، والقرار رقم ١٧٣ لسنة ١٩٥٨، والقرار رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٦، وكانت كلها تدور حول محاور اساسية تؤكد على انه "لا يحق للمصرى العمل فى هيئة تعادى مصر او مصالحها القومية وعلى طالبى تصاريح العمل ان يكونوا مواطنين صالحين وليس لديهم سجل اجرامى، ويجب الا يكون العمل خارج البلاد عقبة فى سبيل اهداف التنمية المصرية..."(١)

اما فى الستينات ونتيجة لظهور آثار الزيادة السكانية وبوادر الازمة الاقتصادية، تم تشكيل لجنة وزارية لشئون القوى العاملة سنة ١٩٦٤ واعطيت اللجنة صلاحيات وسلطات كافية لدراسة الطلبات التى يتقدم بها المصريون للهجرة الخارجية وخاصة من المؤهلات العليا.(٢)

ويؤكد هذا استمرار الدولة فى سياسة التشدد والتدخل لتنظيم الهجرة الخارجية. ونتيجة لنكسة سنة ١٩٦٧ وانخفاض معدل التنمية لحوالى ٢٪ سنويا، بدات تزداد طلبات الهجرة الخارجية الدائمة كما زاد معدل طلبات تصاريح العمل بالخارج وبدات سياسة الدولة تجاه الهجرة الخارجية بنوعيها تشهد بعض التغير وفى عام ١٩٦٩ شكلت ادارة للهجرة فى وزارة الخارجية(٣)، كما صدر فى نفس السنة القرار الجمهورى رقم ٨٦٣ لسنة ١٩٦٩ بتشكيل لجنة للهجرة والعمل بالخارج برياسة وزير العمل وعضوية ممثلى عدد من الوزارات الاخرى، وكان هدف تلك اللجنة هو وضع سياسة للهجرة وتشجيعها والبحث عن فرص عمل بالخارج للمصريين عن طريق عقد اتفاقيات عمل ثنائية بين مصر والدول الاجنبية، وفى نهاية تلك الحقبة بلغ عدد طالبى الهجرة ذروته اذ وصل الى ٢٨,٠٠٠ طلب فى سنة ١٩٦٩.(٤)

ويلاحظ هنا ان الدولة بدأت تشجع الهجرة للخارج فى اطار ما تحدده سياستها من نظم وقواعد وما تتطلبه خطتها الاقتصادية من احتياجات وباقرار دستور سنة ١٩٧١ لحق المواطنين فى الهجرة الدائمة او المؤقتة (مادة ٥٢) دخلت سياسة الدولة تجاه الهجرة لمرحلة جديدة سمحت فيها بالهجرة الخارجية فيما عدا بعض الحالات التى كان يتطلبها المجهود الحربى والامن القومى.

وكان الطلب على العمالة المصرية فى الخارج لا زال محدودا، كما ان حالة التعبئة العامة التى كانت سائدة بسبب حالة الحرب مع اسرائيل كانت عاملا آخر من عوامل الحد من حجم الظاهرة وكان الاستثناء الوحيد

---

(١) سنية صالح: هجرة الكفاءات العلمية من مصر، مرجع سابق، ص ٨٤.
(٢) جريدة الاهرام، القاهرة، فى ١٩ ابريل سنة ١٩٦٤.
(٣) قرار وزير الخارجية رقم ١٢١ لسنة ١٩٦٩. نقلا عن سنية صالح، المرجع السابق، ص ٩٠.
(٤) سنية صالح، مرجع سابق، ص٩٠، نازلى شكرى: ديناميكية الهجرة المعاصرة فى الشرق الاوسط، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، عدد ٧٣ يوليو سنة ١٩٨٣ ص ٦٣.

لذلك هو هجرة عدد من العمال المصريين للعمل فى ليبيا بعد الثورة *.

وبعد حرب سنة ١٩٧٣ وخروج عدد كبير من الشباب المسرح من الخدمة العسكرية والباحث عن العمل وتغيير أولويات السياسة الاقتصادية المصرية بعد الانفتاح الاقتصادى سنة ١٩٧٤ وزيادة اسعار البترول، بدات تزداد موجه الهجرة الخارجية المؤقتة للعمل بدول الخليج والسعودية اهمية عن غيرها من انواع الهجرة.(١)

فالهجرة الخارجية للعمل كانت بديلا مفضلا لكل اطرافها، فالافراد وجدوا فيها حلا مناسبا لمشاكلهم الخاصة بوصفها مغامرة قليلة الاخطار ومحدودة العواقب، والدول المرسلة للعمالة وجدتها حلا لمشاكل البطالة والزيادة السكانية وبطء النمو، اما دول الاستقبال للعمالة فكانت الهجرة اليها تعتبر حلا لمشكلات نقص الايدى العاملة والحاجة المتزايدة لتحقيق معدل تنمية مناسب للامكانيات المالية التى وفرتها زيادة اسعار البترول.

وقد ساعدت الظروف والعوامل التى تجمعت معا على انطلاق تيار الهجرة للعمل بالدول العربية وكون ذلك ظاهرة اجتماعية مؤثرة فى حياة كل من الفرد والمجتمع، شكلت نمطا جديدا من العلاقات والقيم الاجتماعية فى كل من دول ارسال واستقبال العمالة وتحاول الدراسة الحالية التعرف على جملة التغيرات التى احدثتها هجرة العمالة المصرية فى نظام التعليم بوصفه احد نظم اكبر مجتمعات المنطقة ارسالا للعمالة وذلك ما يميز تلك الدراسة عن غيرها من الدراسات التى اهتمت بجوانب مختلفة لظاهرة الهجرة، وهذا ما توضحه فيما يلى:-

<u>اهم الدراسات السابقة وموقع الدراسة الحالية منها:</u>

اهتم كل من علماء الاجتماع والاقتصاد والسكان بدراسة ظاهرة الهجرة عامة منذ القدم، وهجرة العمالة بصفة خاصة حديثا، وما تتركه تلك الهجرة من آثار وتخلفه من انعكاسات على البناء الاجتماعى والاقتصادى والقيمى فى كل من مجتمع الارسال او الاستقبال.

(*) بدات هجرة العمالة المصرية الى ليبيا بعد قيام الثورة بها سنة ١٩٦٩، والاتفاق السياسى الذى بدا واضحا مع القيادة الجديدة، مما سهل وشجع المصريين على هجرة عمل كبيرة الى هناك لم تخضع رغم كثافتها حتى سنة ١٩٧٧ للاحصاء الدقيق خاصة وان عددا كبيرا منها كان يتم بشكل غير رسمى، وحين بدات العلاقات السياسية بين البلدين تشهد توترا بعد فشل قيام اتحاد الجمهوريات العربية وتغير الخط السياسى بالبلدين بدات تلك الموجه تشهد انحسارا ملحوظا ولتتوجه صوب الخليج والسعودية.

(١) لمعرفة اعداد المهاجرين (عقود شخصية واعارات حكومية) خلال تلك الفترة يرجع الى: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء: الملامح الرئيسية لحركة الهجرة المؤقتة للمصريين، مرجع رقم ٧٢-١٤٣٣٤-٧٩ مارس سنة ١٩٧٩.

وشهدت تلك الدراسات نشاطا ملحوظا على المستوى المحلى والدولى بعد تفجر الثروة النفطية بالمنطقة العربية وما خلفته من تراكم للثروة البترولية فى مناطق الفقر السكانى وما تبعها من هجرة اعداد كبيرة من سكان مناطق الغنى البشرى للعمل بها.

لقد خلفت تلك الظاهرة الكثير من الاثار سواء فى مجتمعات الارسال او الاستقبال العربية، الامر الذى جعلها فى مقدمة الظواهر التى حاولت الابحاث والدراسات المختلفة تناولها، كل من الجوانب التى ترى انها الجديرة بالدراسة.

اذا كانت الدراسات الاجتماعية والاقتصادية قد سارعت بدراسة الاثار المترتبة على ظاهرة هجرة العمالة فى المنطقة العربية، فان الجوانب والانعكاسات التربوية المترتبة عليها فى كل من دول الارسال او الاستقبال للعمالة تاخرت عن مواكبة الحدث فى حينه وهو امر لا يعيب تلك الدراسات بقدر ما يجعلها تتعمق وطبيعة موضوعاتها التى عادة ماتظهر بعد حين، ومن الضرورى هنا ان نعترف بالحجم الهائل من الدراسات المتنوعة التى سبقت فى هذا المجال والتى تناولت هجرة العمالة من جوانبها الاجتماعية والاقتصادية لكن هذا الامر لم يخلو من صعوبات عديدة اهمها تضارب التقديرات الاحصائية لحجم الظاهرة، واختلاف التقييم المترتب على آثارها الايجابية او السلبية لكل من دول الارسال والاستقبال.

اذا كانت الظاهرة قد حلقت فوق المنطقة العربية بكاملها، فان المجتمع المصرى كان اكثر مجتمعات تلك المنطقة تاثرا بها نتيجة لان مصر جاءت فى مقدمة المجتمعات العربية المرسلة للعمالة منذ بدايتها، ولذلك فان انعكاساتها الاجتماعية والاقتصادية بدت واضحة فى دراسات كثيرة.

اما الانعكاسات التربوية لتلك الظاهرة فى المجتمع المصرى فلم تحظ بنفس الاهتمام وهذا ما نلاحظه من العرض التالى لاهم الدراسات العلمية السابقة فى هذا المجال.

١- الاثار الاقتصادية والاجتماعية للهجرة المؤقتة من قرية القبابات:(١)

كان هدف الدراسة التعرف على آثار الهجرة على المجتمع المحلى واختيار نتائج بعض الدراسة السابقة والمتعلقة ببعض المتغيرات مثل:-

(أ) علاقة الهجرة بكل من العمر، السن، المهارة، مستوى المعيشة للمهاجر.

---

(١) فاطمة خفاجى، الاثار الاقتصادية والاجتماعية للهجرة المؤقتة من قرية القبابات، رسالة دكتوراه مقدمة لقسم الاجتماع -كلية الاداب، جامعة القاهرة، سنة ١٩٨١.

(٢) الاعمال المتعلقة بالتحويلات المالية للمهاجرين والتى تنشا بالقرية موضوع الدراسة.

(٣) تغير دور الزوجات بعد هجرة الزوج وما يترتب على ذلك من مشكلات داخل الاسرة.

وكان التطبيق الميدانى على ثلاث مجموعات الاولى مكونة من مائة اسرة هاجر عائلها مدة لا تقل عن سته شهور اما العينة الثانية فهى مكونة من مائة اسرة اخرى لم يسبق للعائل الهجرة اما العينة الثالثة فهى مكونة من عدد اقل من النساء لا زال زواجهن بالخارج.

واعتمدت الدراسة على مصادر اولية بالقرية مثل الجمعية التعاونية وبنك القرية. اما خصائص سلوك المهاجرين وغير المهاجرين فقد اعتمدت على استمارتين للاستبيان احداهما لرب الاسرة المهاجر والاخرى لنظيرة الذى لم يسبق له الهجرة.

اما بيانات تغير دور المراة فقد جمعت من خلال المقابلات.
وقد توصلت الدراسة لعدد من النتائج اهمها:-

- ان اعلى نسب الهجرة تتركز فى السن من ٢٦:٣٤ سنة.

- انه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين المهاجرين وارجعت الدراسة ذلك لطبيعة سوق العمل بدول الاستقبال والتى لا تحتاج لمهن ذات مستويات تعليمية متخصصة وهى نتيجة فى حاجة لمراجعة فى ضوء نتائج دراسات اخرى.

وبخصوص آثار هجرة العمالة فلقد توصلت الدراسة للنتائج التالية:-

- تغير اوجه انفاق المهاجرين من السلع الاستهلاكية والمعمرة.

- تغير مهنة المهاجرين من الفلاحين بعد عودتهم مما ادى لنقص شديد فى العمالة الزراعية وانتشار الميكنة الزراعية لتعويض هذا النقص.

- ان النشاط الزراعى ذاته قد تغير لزراعة المحاصيل غير التقليدية مثل الفاكهة والخضروات.

- اما تغير دور المراة التى هاجر زوجها فقد كشفت الدراسة عن تحول كبير فى هذا الدور رات الدراسة انه ايجابى.

ويمكن ان نجد الكثير من اوجه الاتفاق بين تلك الدراسة وموضوع الدراسة الحالية خاصة فيما يتعلق ببعض النتائج التى توصلت اليها والمرتبطة بالاثار التى خلفتها الظاهرة على دور القرية فى العملية الانتاجية وتغير دور المراة فى الاسرة التى هاجر عائلها.

٢- دور الهجرة الخارجية في تنمية المجتمع المحلي "دراسة ميدانية على قريتين مصريتين": (١)

عرضت الدراسة في جانبها النظري نظريات الاجتماعية المتعلقة بالتنمية ومفاهيم الهجرة بمستوياتها وانواعها المختلفة، ثم تناولت في الجانب الميداني والذى طبق على قريتين بمحافظة سوهاج صحة فروض الدراسة والتى تمثلت فى:

- ان هناك علاقة بين الهجرة الخارجية وتحسين مستوى معيشة المهاجرين واسرهم.

- هناك علاقة بين ماقد يتواجد بالمجتمع من قيم وعادات ايجابية وبين الهجرة.

- ان هناك علاقة بين توفر راس المال لدى المهاجر وبين محاولته لاشباع احتياجاته.

اما الآثار السلبية للهجرة فقد افترضت الدراسة انها تتمثل فى:

- ارتباط الهجرة الخارجية بنقص العمالة الزراعية بالقرية وارتفاع اجورها مما يؤثر سلبى على عملية تنمية المجتمع المحلى بالقرية.
- ارتباط الهجرة الخارجية بالتغير المهنى والحرفى خاصة لعمال الزراعة واثر ذلك على تنمية المجتمع المحلى.
- الارتباط بين الهجرة الخارجية وشراء السلع الاستهلاكية والانفاق الزائد فيها مما يؤثر سلبا على المدخلات التى يمكن او توجه لمشروعات استثمارية وانتاجية.

وقد اثبتت الدراسة الميدانية صحة تلك الفروض.

كما قدمت الدراسة مقترحا لتنظيم هجرة العمالة للخارج للحد من سلبياتها على عملية التنمية بالمجتمع المحلى.

ويبقى ان نشير الى ان اهتمام الدراسة بعينة محددة من المهاجرين وهم عمال الزراعة جاء تلبية للمشكلة التى عملت على حلها والمتمثلة فى الآثار السلبية التى خلفتها هجرة هؤلاء على القرية خاصة وان البحث اجرى فى محافظة سوهاج وهى محافظة كما ذكر البحث من المحافظات الطاردة للسكان والتى تاثرت بشكل مباشر بظاهرة الهجرة الخارجية للعمالة وخاصة للدول العربية المجاورة ثم عودتهم لموطنهم الاصلى، ومدى تاثر تنمية المجتمع المحلى (بالقرية) بتلك الهجرة وما يترتب عليها من تغيرات فى حياة وسلوك الفرد بعد الهجرة.

---

(١) احمد على عبدالعال الدردير، دور الهجرة الخارجية فى تنمية المجتمع المحلى، دراسة ميدانية على قريتين مصريتين، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب بسوهاج جامعة اسيوط سنة ١٩٨٢.

وقد افادت الدراسة الحالية من نتائج الدراسة الميدانية التى اثبتت صحة الفروض السابقة واظهرت الاثار الايجابية والسلبية لظاهرة الهجرة فى قطاع هام من قطاعات العمالة وهى العمالة الزراعية.

وقد بينت تلك الاثار من خلال انعكاسها على بعض قيم وسلوكيات تلك العمالة المهاجرة بعد عودتها وهو ماحاولت الدراسة الحالية ان تثبته وخاصة ما يتعلق بقيم العمل والتعليم لدى تلك العمالة.

٣- دراسة سوسيولوجية لظاهرة الهجرة لذوى الكفاءات العلمية من مصر الى المجتمعات العربية الشقيقة وآثارها على المجتمع المصرى:(١)

تشمل الدراسة جانب نظرى يحتوى على خمسة فصول تناول الاول مشكلة البحث واهمية والثانى منهج الدراسة وخطواتها وادوات جمع البيانات اما الفصل الثالث فيعلق على نظريات الهجرة فى الفكر الاجتماعى وخصص الفصل الخامس للدراسات السابقة.

ثم الجانب الميدانى ويتناول اجراءات العمل الميدانى وتطبيقه واهم نتائجه اما الفصل الاخير فيركز على اهم النتائج الايجابية والسلبية للهجرة سواء لدول الارسال او دول الاستقبال.

وتمتاز الدراسة باستخدام منهج دراسة الحالة فى الجانب الميدانى مع الاستعانة بعمليات التحليل الاحصائى كما انها استخدمت المنهج التاريخى فى تناول الجانب النظرى من الدراسة وكانت العينة التى طبقت عليها استمارة المقابلة من اساتذة الجامعات ومراكز البحوث فى مصر والذين سبق لهم الهجرة للعمل بالدول العربية فترة من الوقت.

والدراسة تتناول فئة جديدة من المهاجرين غير عمال الزراعة والعمالة العادية التى ركزت عليها دراسات اخرى وبالتالى كانت مكملة للصورة امام الدراسة الحالية والتى تنظر للهجرة بشكل عام وتهتم بها كظاهرة اجتماعية شملت المجتمع المصرى بمختلف مستوياته الطبقية وتركت آثارها على من مر بتجربة الهجرة ومن ينتظرها وذلك من خلال انعكاسها على نمط الحياة الاجتماعية وعلى البناء الاجتماعى.

كما انها عرضت لمشكلة جديدة تتعلق بالاسباب تقف خلف هجرة نوعية هامة من المهاجرين وهم الكفاءات العلمية كهجرة مؤقتة والاثار السلبية التى تنتج عن ذلك سواء على المستوى العام فى المجال العلمى والتعليمى او على المستوى الخاص والمتمثل فى انخفاض الانتاجية العلمية لتلك الكفاءات اثناء وبعد الهجرة.

---

(١) سنية عبد الوهاب صالح: دراسة سوسيولوجية لظاهرة الهجرة لذوى الكفاءات العلمية من مصر الى المجتمعات العربية الشقيقة وآثارها على المجتمع المصرى" رسالة دكتوراه، كلية الاداب جامعة القاهرة سنة ١٩٨٤، ومنشورة بعنوان هجرة الكفاءات العلمية من مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، سنة ١٩٩٠.

وقد قدمت تلك النتائج للدراسة الحالية حالة قطاع آخر من قطاعات العمالة المهاجرة ومدى تاثره بظاهرة الهجرة سواء من الجوانب السلبية او الايجابية وهو مايمثل توضيحا لاحدى الجوانب الهامة التى تنطلق منها الدراسة الحالية فى بحثها لانعكاسات هجرة العمالة بشكلها العام.

٤- تحليل سوسيولوجي لتغير بعض الخصائص الاجتماعية الديموغرافية لسكان المجتمع المحلي، دراسة مقارنة لآثار الهجرة الريفية: (١)

يغلب على تلك الدراسة الاهتمام بالجانب المكانى الناتج عن الهجرة الخارجية ويتمثل ذلك فى تحديد الهدف الرئيسى للدراسة فى انه محاولة قياس التغير فى الخصائص الاجتماعية الديموغرافية الناشئة عن الهجرة.

كما ان الدراسة تشمل بعض الاهداف الاخرى مثل دراسة العلاقة بين الهجرة وتغير انماط الخصوبة، ودراسة العلاقة بين الهجرة وتغير دور المراة الريفية من خلال مدى مساهمتها فى النشاط الاقتصادى فى المجتمع والاسرة، والمشاركة فى القرارات الخاصة بالاسرة.

وكان الفرض الرئيسى للدراسة هو ان هناك علاقة ارتباط ايجابية بين هجرة الزوج للدول العربية وتغير بعض اتجاهاته الاجتماعية والديموغرافية.

وتعتمد الدراسة على المنهج التجريبى اما ادوات جمع البيانات فتشمل استبيان ودليل مقابلة، واستخدم الستبيان لدراسة الازواج فى

كلا المجموعتين (المهاجرين) او (غير المهاجرين) اما المقابلة فكانت مع الزوجات للفريقين. وقد اختار البحث العينة من العاملين فى الزراعة. وفى القسم الاول من الدراسة والخاص بالاطار النظرى عرض الفصل الاول للمفاهيم الرئيسية للدراسة وعرض الفصل الثانى لاهم النظريات السوسيوديموغرافية للهجرة.

ويتناول الفصل الثالث للعلاقة بين المتغيرات الجتماعية والديموغرافية فى ضوء الهجرة الخارجية والتغيير الذى تحدثه بالسكان، وخص الفصل الرابع بشرح ظاهرة هجرة المصريين للدول العربية وتطورها التاريخى ومراحلها ومحدداتها بكل مرحلة. اما الفصل الخامس فعرض لاهم الظروف المجتمعية التى تدفع المصريين للهجرة خارجها كذلك عرض الدوافع التى تجعل الدول العربية (البترولية) تطلب العمالة من الخارج وفى الفصل السادس عرض لنتائج وآثار ظاهرة الهجرة للدول العربية وبين مدى ما بها من جوانب سلبية وايجابية كما تناول الفصل

---

(١) جمال اسماعيل محمد الطحاوى: تحليل سوسيولوجي لتغير بعض الخصائص الاجتماعية الديموغرافية لسكان المجتمع المحلي، دراسة مقارنة لآثار الهجرة الريفية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاداب، جامعة المنيا، سنة ١٩٨٤.

السابع لتغير انماط الخصوبة نتيجة الهجرة والاقبال على تنظيم الاسرة. وخص الفصل الثامن بدراسة وضع المراة وتاثر دورها ومكانتها بالهجرة الخارجية للزوج وعلاقة ذلك بمدى مشاركتها في النشاط الاقتصادي والاجتماعي.

وتناول القسم الثاني من الدراسة الجوانب الخاصة بالدراسة الميدانية التي اجريت على قرية (طما الاعمدة) بمحافظة المنيا والسفر لدولة العراق لمقابلة المصريين المهاجرين هناك (من القرية) وكذلك اجراء مقابلات مع زوجاتهم.

وعرض لطريقة تحليل البيانات واهم الاستنتاجات التي وصلت لها الدراسة. واهمية الرسالة ترجع لكونها محاولة لربط ظاهرة الهجرة بجوانب عديدة مثل الجانب السكاني وبعض القيم المرتبطة به ومناقشة التغيرات الاجتماعية التي حدثت بنتيجة للهجرة الخارجية وشملت مكانة المراة وتغير دورها والدراسة تركز على فئة العمالة الزراعية لكن امتازت في اساليبها لاختيار العينة ومتابعة العينة بالدول التي هاجر اليها العائل للعمل ومحاولة تطبيق اسلوب المعايشة في اثناء العمل الميداني وجمع البيانات وهي محاولة اثبتت جدواها في معالجة العديد من الظواهر الاجتماعية التي لا تصلح لمعالجتها اساليب الاستنتاجات وطرق جمع البيانات الاخرى.

واذا كانت المشكلة الاساسية التي عالجتها الدراسة تتعلق بانعكاسات ظاهرة الهجرة سواء الايجابية او السلبية على اتجاهات المهاجر نحو بعض الاتجاهات الخاصة بالمشكلة السكانية كالخصوبة، وعدد الابناء وغيرها لكنها تناولت الى جانب ذلك عدد من القضايا الاجتماعية الهامة مثل تغير دور المراة في الاسرة الريفية بعد هجرة الزوج ومدى تقبل المجتمع المحلي لهذا الدور الجديد.

وهذا ماجعل لنتائج تلك الدراسة اهمية خاصة في الدراسة الحالية. حيث ركزت الدراسة الحالية على بعض التغيرات التي اصابت بعض الادوار الاجتماعية على مستوى المؤسسات المختلفة في المجتمع ومنها الدولة والقرية والاسرة وكان لتغير دور المراة في الاسرة المصرية نتيجة لظاهرة الهجرة آثار وانعكاسات واضحة على التربية بشكلها الرسمي (النظامي) (او غير النظامي)، وهو ما جعل نتائج تلك الدراسة مقدمات ضرورية لنتائج سعت الدراسة الحالية للوصول اليها.

٥- <u>هجـــرة العمالة المصرية الى الدول النفطية وعلاقتها بالمتغيرات الهيكلية في الاقتصاد المصري ١٩٦٧-١٩٨٠:</u> (١)

اذا كانت معظم الدراسات التي عرضت سابقا كانت تركز على جوانب اجتماعية وسكانية لظاهرة الهجرة فان تلك الدراسة تركز اهتمامها حول

---

(١) نجلاء انور الاهواني: <u>هجرة العمالة المصرية الى الدول النفطية وعلاقتها بالتغيرات الهيكلية في الاقتصاد المصري ١٩٦٧-١٩٨٠:</u> رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، سنة ١٩٨٤.

الجوانب الا قتصادية للظاهرة وما احدثته من تغيرات فى هيكل الا قتصاد المصرى، وعرض الفصل الا ول بها لدوافع ومحددات الهجرة الخارجية على المستوى الفردى واتخذت من نموذج الهجرة الداخلية لدى تواد ر Todaro سنة ١٩٧٣ كعرض نقدى لما يسمى بعوامل الطرد، الجذب، ثم فى بحث آخر فسرت آليات ودوافع عملية هجرة العمالة على الصعيد العربى وحاولت تفسير الظاهرة من خلال نموذج التنمية الذى اعتمد على الهجرة وهو نموذج لويس Lewis سنة ١٩٥٤ والذى يقدم تفسيرا لعملية التنمية فى دول العالم الثالث ذات العمالة الفائضة.

فى الفصل الثانى تناولت الدراسة الا ثار الكلية لهجرة العمالة على المتغيرات الا قتصادية والا جتماعية فى بلدان المنشا ومن خلاله شملت تاثير الهجرة على سوق العمل، وتاثيرها على حجم الناتج المحلى الا جمالى، وتاثيرها على مستوى المعيشة لا سر المهاجرين وعلى توزيع الدخل، كما عرضت الرسالة لا ثر تحويلات العاملين بالخارج على ميزان المدفوعات والتوازن النقدى وميزانية الدولة.

كما عرضت للاثار السلبية والا يجابية للهجرة الخارجية فى بلدان المنشا وقدمت عرضا واقعيا بالنسبة لحالة الا قتصاد المصرى بهذا الخصوص بعد تقديم نظرى مستفيض عن اهم الكتابات المؤيدة والمعارضة من الكتابات العالمية ثم طبقت ذلك على الوضع بالنسبة لحالة مصر وعرضت لا هم المشكلات الخاصة بالجوانب الا حصائية لهجرة المصريين وعدم توفر البيانات الرسمية وتناولت الهجرة الرسمية (الا عارات) واعطت لها وصفا كميا وكيفيا شاملا وتاثر اتجاهات تلك الهجرة بالعلاقات السياسية السائدة بالمنطقة وخصائص تلك الهجرة وتحولها للانتقائية Selectivity واستنزاف المؤهلين علميا من خلالها للخارج.

كما رصدت الدراسة تضارب تقديرات العمالة المصرية بالخارج واظهرت التفاوت الواضح بينها سواء بالنسبة للمهاجرين رسميا او بصفة شخصية.

وبالنسبة لدوافع هجرة العمالة المصرية والتى شملت الفئات المهنية (عمال البناء والتشييد والمعلمين ومدرس المدارس، اساتذة الجامعات، الفلاحين، الحرفيين، اصحاب المهن الحرة) وكان دافع تحسين مستوى المعيشة هو الدافع الا ول لها جميعا..

اما عن طبيعة وآليات الا ستجابة فى سوق العمل المصرى فقد خلصت الدراسة الى حقيقة ان تلك الهجرة لم تؤدى لخفض مستوى البطالة بل عملت على العكس من ذلك لزيادتها وخاصة فى المتعلمين كما انها زادت العجز الشديد فى الحرفيين والعمال المهرة، كما ادت الى تجزئة سوق العمل فى مصر الى ريف وحضر بدلا من تشابكهما وتجزئة سوق العمل وفقا للمهارة والحالة التعليمية ووفقا للجنس ووفقا لحالة الكسب وكلها تمثل انعكاسات سلبية لظاهرة الهجرة.

كما اوضحت الدراسة بعض من تلك الا نعكاسات من خلال ظواهر اجتماعية محددة مثل: تفكك الا سر بسبب هجرة العائل وتاثر انتاجية العمالة المهاجرة والمقيمة بمصر فى ضوء نظرتها لقيمة العمل والمبادىء المرتبطة به وتاثيرها على البناء الطبقى من حيث توسع البرجوازية الصغيرة فى كل من الريف والحضر.

ويتضح من ذلك ان الدراسة ورغم تعرضها للجوانب الاقتصادية لكنها ارتبطت بموضوع الدراسة الحالية من خلال عرضها للاثار المجتمعية التى خلفتها الهجرة على مختلف جوانب الحياة الاجتماعية.

٦- التكيف الشخصي والاجتماعي لابناء العاملين بالخارج وعلاقتهما بتحصيلهم الدراسي: (١)

جاءت تلك الدراسة لتقترب من الانعكاسات التربوية التى خلفتها ظاهرة الهجرة وقد وضعت لمشكلتها عدة فروض:

١- توجد فروق ذات دلالة احصائية بين متوسط الدرجات التى يحصل عليها كل من ابناء غير العاملين بالخارج ومتوسط درجات ابناء المهاجرين بالخارج، فى كل من التكيف الشخصى، التكيف الاجتماعى، والتحصيل الدراسى لصالح ابناء غير العاملين بالخارج.

٢- توجد فروق ذات دلالة احصائية بين متوسط الدرجات التى يحصل عليها ابناء العاملين بالخارج ومتوسط البنات فى كل من التكيف الشخصى والاجتماعى والتحصيل الدراسي لصالح البنات.

٣- توجد علاقة ارتباطية موجبة دالة احصائيا بين كل من التكيف الشخصى والاجتماعى لدى كلا من الابناء والبنات من ابناء العاملين بالخارج وبين تحصيلهم الدراسى. ولاختبار صحة تلك الفروض اختيرت عينة مكونة من ٥٨٠ تلميذ وتلميذة من الصف الاول من المدارس الثانوية منهم ٢٥٠ من ابناء العاملين بالخارج و٣٣٠ من ابناء غير العاملين بالخارج وتمت عملية المجانسة بين المجموعتين فى جوانب السن ومستوى الذكاء والمستوى الاجتماعى والاقتصادى والخبرات السابقة ثم طبقت عليهم الادوات التالية:

أ- اختبار الشخصية للمرحلة الاعدادية والثانوية اعداد عطية هنا.
ب- اختبار الذكاء المصور اعداد احمد زكى صالح.
ج- مقياس الاتجاهات الوالدية كما يدركها الابناء اعداد سيد صبحى.
د- مقياس استمارة المستوى الاجتماعى، الاقتصادى اعداد محمود منسى.
هـ- استمارة بيانات حالة.

ثم استخدمت عمليات تحليل النتائج باستخدام تحليل تباين معاملات ارتباط نسبة فائية، نسبة تائية ووصلت الدراسة لنتائج من اهمها:

١- كانت الفروق الاحصائية ذات دلالة فى الفرض الاول ولصالح ابناء غير العاملين بالخارج.

---

(١) يوسف عبدالصبور عبدالله: التكيف الشخصي والاجتماعي لابناء العاملين بالخارج وعلاقتهما بتحصيلهم الدراسي، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية التربية بسوهاج، جامعة اسيوط سنة ١٩٨٤.

٢- توجد فروق ذات دلالة احصائية بين متوسط درجات ابناء العاملين بالخارج لصالح البنات منهم.

٣- لا توجد فروق دالة بين متوسط درجات البنين، البنات من ابناء المهاجرين فى التكيف الشخصى.

٤- توجد علاقة ارتباطية موجبة ودالة احصائيا عند مستوى (٠,٠١) بين كل من التكيف الشخصى والاجتماعى لابناء العاملين بالخارج وبين تحصيلهم الدراسى.

ورغم ان الاختلاف بين تلك الدراسة والدراسة الحالية واضح فى المنهجية والادوات والهدف حيث غلب عليها المنهج التجريبى واستخدام المقاييس والاختبارات النفسية واساليب المعالجة الاحصائية، لكن النتائج التى توصلت اليها جاءت فى جملتها لتؤكد على الجوانب السلبية التى تسببها هجرة ولى الامر للابناء وهذا احد الجوانب التى حاولت الدراسة الحالية اظهار مخاطرة العديدة.

٧- الحاجة للانتماء والمسئولية الاجتماعية لدى ابناء العاملين بالخارج وعلاقتهما باتجاهاتهم نحو العمل المدرسي(١)

حاولت الدراسة التحقق من هدف عام هو الكشف عن اثر غياب الاباء للعمل بالخارج على الحاجة للانتماء، والمسئولية الاجتماعية والاتجاهات نحو العمل المدرسي لدى المراهقينوالمراهقات من ابنائهم ووضع الخدمات الارشادية لذلك.

وشملت عينة البحث عدد ٨٠٩ من تلاميذ وتلميذات الصف الاول من المدارس الثانوية من ريف وحضر محافظة سوهاج منهم ٣٦١ من ابناء العاملين بالخارج

واستخدم البحث ادوات متعددة منها مقياس الحاجة للانتماء، ومقياس المسئولية الاجتماعية ومقياس اتجاهات المراهقين نحو العمل المدرسي، كما استخدم البحث اختبار الذكاء المصور واستمارة المستوى الاجتماعى والاقتصادى واستمارة بيانات حالة المراهق واسرته.

وفى عملية تحليل النتائج النهائية لتلك الادوات استخدم البحث اسلوب التحليل الاحصائى وتوصل الى مجموعة من النتائج منها:

١- ان ابناء غير العاملين بالخارج اكثر انتماء وشعورا بالمسئولية الاجتماعية وبالتالى اكثر ايجابية نحو العمل المدرسي.

---

(١) يوسف عبدالصبور عبدالله: الحاجة للانتماء والمسئولية الاجتماعية لدى ابناء العاملين بالخارج وعلاقتهما باتجاهاتهم نحو العمل المدرسي، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية تربية سوهاج، جامعة اسيوط سنة ١٩٨٧.

٢- ان هناك علاقة ارتباط موجبة ودالة احصائيا بين الحاجة للانتماء (سواء الانتماء للعائلة او للحى او الانتماء للاقران والانتماء للوطن) وبين المسئولية الاجتماعية.

٣- ان هناك علاقة ارتباط موجبة ودالة احصائيا بين الحاجة للانتماء بجوانبها المختلفة وبين الاتجاه نحو العمل المدرسى والذى يشمل الاتجاهات نحو المقررات الدراسية ونحو المعلمين والزملاء فى الاتجاه نحو الانشطة المدرسية....

وقد انجز البحث فى نهايته برنامج ارشادى مقترح للاباء والابناء وللعاملين بالمدرسة ليساعد كل المهتمين بتنمية المسئولية الاجتماعية والانتماء لدى الابناء.

الخلاصة:

من العرض السابق يتضح ان معظم الدراسات عرضت لظاهرة الهجرة الخارجية للعمل من عدة جوانب واهتم بعضها بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية للظاهرة مثل دراسة فاطمة خفاجى التى عرضت لتلك الجوانب بالنسبة للقرية المصرية وفى نفس الاطار كانت دراسة احمد على عبدالعال الدردير عن دور الهجرة الخارجية فى تنمية المجتمع المحلى وطبقت على قريتين من محافظة سوهاج وايضا عينت دراسة جمال اسماعيل والخاصة بتحليل سوسيولوجى لتغير الخصائص الاجتماعية والديموغرافية لسكان المجتمع المحلى وطبقت على الهجرة من سكان الريف، كما ان هناك دراسات عديدة ركزت الاهتمام بالمشكلات المترتبة على هجرة عمال الزراعة على انتاجية القرية وعلى العلاقات السائدة فيها وعلى تغير نمط القيم بها وترجع اهمية تلك الدراسات الى ان نسبة الهجرة من عمال الزراعة كانت ولا زالت نسبة عالية من المهاجرين، كما ان العمل الزراعى يمثل نسبة مرتفعة فى الاقتصاد المصرى كما ان القرية لا زالت تشكل الثقل البشرى والسكانى بالنسبة للمجتمع المصرى لذلك فان دراسة مايحدث بها ولها من تغيرات امر جدير بالبحث العلمى.

ومع ذلك فان هذا العمل ينحصر فى قطاع معين من قطاعات العمل والانتاج والسكان داخل المجتمع ولذلك لزم الامر ان تتجه دراسات اخرى لمعالجة آثار تلك الظاهرة على قطاعات اخرى من التى شملتها ظاهرة الهجرة للعمل بالخارج. وهنا نجد ان دراسة اخرى قد عنيت باثار ظاهرة الهجرة على هيكل الاقتصاد المصرى عامة وهى دراسة نجلاء الاهوانى التى عرضت لمختلف قطاعات الاقتصاد المصرى واظهرت الاثار السببية لظاهرة الهجرة عليها، وفى معالجتها لتلك المشكلة لم تترك الامر للمعالجات الاحصائية بل نظرت اليها بمدخل مجتمعى لدوافع المهاجرين للعمل بالخارج وانعكاسات الظاهرة على الاسرة وعلى مستوى الانتاجية وتاثير الفروق الداخلية التى سببتها الهجرة على تغير البناء الطبقى فى المجتمع المصرى ويتضح ان المشكلة التى عرضت لها الدراسة وعملت على معالجتها اتجهت اكثر نحو اظهار الاثار السلبية التى خلفتها الظاهرة على الاداء الاقتصادى بعد ان احدثت مجموعة من التغيرات الهيكلية فى البناء الاقتصادى المصرى.

وفى محاولة لتتبع آثار الظاهرة على قطاعات المهاجرين للعمل بالخارج قامت دراسة سنية عبد الوهاب بتناول هجرة الكفاءات العلمية وركزت على اساتذة الجامعات وما الاسباب التى تدفعهم للهجرة الى البلاد العربية وما الاثار التى تنعكس عليهم وخاصة من ناحية الانتاجية العلمية من جراء تلك الهجرة.

كما عرضت الدراسة للاثار السلبية التى تخلفها تلك الظاهرة على المجتمع عامة. وعن بعض المشكلات الدراسية والتعليمية التى يمكن ان تحدثها هجرة أولياء الامور لدى ابنائهم اهتمت دراستى يوسف عبد الصبور بالتكيف الشخصى والاجتماعى لابناء المهاجرين وعلاقتها بالتحصيل الدراسى لهم، كما عرضت الدراسة الثانية لمدى حاجة ابناء العاملين فى الخارج للانتماء والمسئولية الاجتماعية ومدى ارتباط ذلك باتجاهاتهم نحو العمل المدرسى سواء كان ذلك العمل علاقاتهم بالمدرسة كادارة او بالزملاء فى الفصل او بالنشاط المدرسى وبالتحصيل العلمى للمقررات الدراسية.

واذا كانت الدراسات السابقة قد اهتمت بتاثير ظاهرة الهجرة على قطاعات مختلفة من المجتمع المصرى فان الدراسة الحالية تتعرض لاثار ظاهرة الهجرة على المجتمع المصرى بشكل عام، وتركز على ما احدثته الظاهرة فى النظام التعليمى من تغيرات فى بنيته وسياسته التعليمية بشكل خاص.

وتعرض الدراسة الحالية لهجرة العمالة كظاهرة اجتماعية تشمل بتاثيرها المجتمع ونظمه المختلفة. وهى لذلك لا تهتم بنوع معين من المهاجرين كما فعلت بعض الدراسات السابقة بل تناولت مختلف مستويات هجرة العمالة. وترى الدراسة الحالية ان هجرة العمالة قد شملت قطاعات المجتمع المصرى بمختلف مستوياتها الفنية والمهنية الامر الذى يجعل من تناول آثارها المجتمعية على نظم المجتمع وعلاقاته فى حاجة لتناول يتصف بالشمول والدينامية.

وهذا ماعرضت له الدراسة حين اهتمت بالتغيرات التى احدثتها الهجرة فى المجتمع عامة وفى بعض نظم المجتمع ذات العلاقة المباشرة بنظام التعليم، لذلك تناولت الدراسة انعكاسات هجرة العمالة على قيم ومفاهيم كل من العمل والتعليم فى المجتمع، وتاثيرها على ادوار الدولة والقرية والاسرة، وذلك لما تتميز به تلك النظم من علاقات مباشرة مع النظام التعليمى.

ثم اهتمت الدراسة الحالية بانعكاسات الهجرة على نظام التعليم من خلال عرضها لبعض قضاياه الهامة وتاثر مفهومها وتطبيقها بظاهرة الهجرة. ولم تكتف بذلك لكنها قدمت تصورا مستقبليا لما يمكن ان تكون عليه علاقة وانعكاسات ظاهرة هجرة العمالة فى المجتمع المصرى على نظامه التعليمى، وذلك فى اطار حركة الظاهرة من خلال مشاهد ثلاث حاولت الدراسة من خلالها تقديم صور مختلفة تقوم على تنبؤات علمية محسوبة ومحددة تربط فيها بين حركة بعض المتغيرات التى تتصل بها هجرة العمالة مثل معدلات النمو السكانى والاقتصادى وحجم قوة العمل

وغيرها من عناصر مؤثرة فى الظاهرة على المستوى المحلى كما انها ربطت حركة الظاهرة بالاطار الاقليمى الذى تتحرك من خلاله.

ومن ثم فقد قدمت الدراسة الحالية رؤية تربوية لظاهرة اجتماعية هامة ومؤثرة فى المجتمع المصرى وحاولت من خلالها تقديم نموذج لحركة النظام التعليمى فى مجتمع متشابك النظم وشبكى العلاقات واعطت تصورا مستقبليا لما يمكن ان تكون عليه تلك الحركة.

مشكلة الدراسة:

يتميز البناء الاجتماعى بتشابك نظمه وتبادل عملية التاثير فيما بينها. ولقد احدثت هجرة العمالة المصرية للخارج انعكاسات مختلفة فى بعض من تلك النظم بشكل مباشر وفى بعضها الاخر بشكل غير مباشر.

ففى النظام الاقتصادى مثلا نجد ان تلك الهجرة الخارجية للعمالة احدثت "تفاوتا صارخا فى الدخل وظهرت قوة شرائية تتميز بنمط الاستهلاك الترفى..."(١)

وتغير تبعا لذلك نمط العلاقات السائدة بين الافراد فى كل من القرية والمدينة (٢) وادى هذا التغير فى الجانب الاقتصادى لتاثيرات غير مباشرة فى النظام التعليمى لان كل من النظامين يرتبط بالاخر من خلال القوة البشرية التى تخرج من النظام التعليمى بعد اعدادها لتدخل النظام الاقتصادى كقوة عمل منتجة.

وبقدر وعى عملية الاعداد التى تتم بالنظام التعليمى لاهداف واحتياجات نسق الانتاج الاقتصادى يكون تقدم المجتمع وسعادة افراده. كما احدثت هجرة العمالة للخارج تغيرات فى القيم والادوار داخل الاسرة المصرية وخاصة دور المراة، كما غيرت من مفهوم وقيمة التعليم لديها فى عملية الحراك الاجتماعى (٣)، وبالطبع فان ذلك يؤثر على النظام التعليمى الذى يستقبل اهم مدخلاته من ابناء تلك الاسر وتجعله يعيد تقييم برامجه وسياسته وهو يعلم ويعد هؤلاء الابناء لحياة جديدة تسهم فيها العديد من الوسائط التربوية فى تكوين وجدان الطفل بنصيب كبير قبل حضوره للمدرسة، لذلك فان الدراسة الحالية ترى ان انعكاسات ظاهرة هجرة العمالة للخارج لا تنحصر فى مجموعة من التغيرات المباشرة التى قد تحدث داخل النظام التعليمى مثل هجرة المعلمين للدول العربية

---

(١) المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية: المسح الاجتماعى الشامل للمجتمع المصرى ١٩٥٢-١٩٨٠، المجلد الثالث، "التدرج الاجتماعى" الفصل ١٣ الهجرة الخارجية والتحولات الاقتصادية والاجتماعية، ص ٥٦٢.

(٢) محمد ابو مندور: الانفتاح والنفط فى القرية المصرية، مجلة الاهرام الاقتصادى، القاهرة، عدد ٧٩٢ مارس سنة ١٩٨٤.

(٣) المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، تقرير عن اثر هجرة العمالة على الاسرة فى الريف المصرى، تقرير على الالة الكاتبة، د.ت. ص ١٨-٢٢.

او النقص فى الايدى العاملة من بعض التخصصات التى يحتاجها سوق العمل الخارجى ومطالبة نظام التعليم بسرعة تلبية تلك الاحتياجات، بل نجد ان تلك الانعكاسات قد ترد للنظام التعليمى من النظم الاخرى وتؤثر على بنيته وسياسته ومعالجته للعديد من القضايا الهامة التى تحدد هوية وفلسفة هذا النظام ودوره فى المجتمع.

لذلك فان مشكلة تلك الدراسة تتمثل فى محاولة التعرف على اهم الانعكاسات التى احدثتها ظاهرة الهجرة فى النظام التعليمى والتى ترد اليه من خلال علاقته بنظم المجتمع الاخرى، او من خلال علاقته المباشرة بالظاهرة موضوع الدراسة.

ويتضح ذلك من السؤال الرئيسى التالى:-
ما الانعكاسات التربوية التى احدثتها ظاهرة هجرة العمالة فى نظم المجتمع المصرى عامة والنظام التعليمى خاصة؟

ويتفرع من السؤال السابق عدد من الاسئلة الفرعية هى:-
- ما العوامل المفسرة لهجرة العمالة داخل المنطقة العربية بوصفها الاطار الذى تتحرك فيه هجرة العمالة المصرية؟
- ما الاثار المترتبة على هجرة العمالة بالمنطقة العربية؟
- ما الخصائص والعوامل التى تميز هجرة العمالة المصرية؟
- ما الانعكاسات التى خلفتها الهجرة على المجتمع المصرى؟
- ما الانعكاسات التى خلفتها الهجرة على النظام التعليمى ممثلة فى بعض قضاياه الاساسية؟
- ما التصور المستقبلى لانعكاسات هجرة العمالة على نظام التعليم المصرى؟

هدف الدراسة واهميتها:

تعود اهمية تلك الدراسة لامرين الاول اهمية الظاهرة التى تتناولها وخطورة الدور الذى قامت به واثرت من خلاله فى المجتمع المصرى والعربى منذ سبعينات هذا القرن. والثانى: ان رسم السياسة التعليمية وتطبيقها لا بد وان يرتبط بالظواهر والمتغيرات الاجتماعية السائدة والتى تؤثر فى البناء الاجتماعى ونظمه المختلفة، فالتعليم لا يمكن ان يقوم بدوره وواجبه وهو فى عزلة عن واقعه ودون وعى بمتطلبات وتغيرات هذا الواقع.

وتهدف الدراسة لتحقيق مايلى:-

١- تحديد خصائص ومميزات هجرة العمالة العربية عامة والمصرية خاصة، والتى حدثت منذ منتصف السبعينات، والنتائج التى ترتبت عليها سياسيا واقتصاديا.

٢- التعرف على اهم انعكاسات هجرة العمالة المصرية فى بعض نظم المجتمع المصرى عامة والنظام التعليمى خاصة.

٣- بناء رؤية مستقبلية لانعكاسات تلك الظاهرة على النظام التعليمى وما يواكب ذلك من استجابات تجعل من هذا النظام اكثر قدرة على القيام بدورة وتحقيق اهدافه وتطبيق سياسته.

منهج الدراسة وادواتها:

يتسق المنهج مع طبيعة موضوع الدراسة ونوعية الاهداف التى تسعى لتحقيقها، لذلك لجات الدراسة الحالية لاسلوب الدراسات الوصفية لتحقيق الهدفين الاول والثانى لها ثم لجات لاسلوب التحليل المستقبلى لتحقيق الهدف الثالث.

- وقد استخدمت الدراسة اساليب الدراسات الوصفية فى التعرف على خصائص واسباب ونتائج ظاهرة الهجرة مصريا وعربيا، كما استخدمت طريقة الدراسات العليه المقارنة لاثبات خصوصية الهجرة التى حدثت فى المنطقة عن هجرة العمل الدولية. ولاستخلاص العلاقات والنتائج التى احدثتها العوامل الاقليمية والدولية المؤدية للهجرة استخدمت الدراسة طريقة تحليل العلاقات المتبادلة. والصعوبة المنهجية التى واجهت الدراسة فى ذلك هى تشابك الاسباب والنتائج للظاهرة موضوع الدراسة وهذا ماجعل الدراسة تلجا فى ذلك للتفسير الشبكى الذى يسمح بتبادل الموقع بين الاسباب والنتائج ورد الظاهرة لمجموعة من الاسباب والاعتراف بتاثيرها فى مجموعة من النتائج وهذا ينفى امكانية التفسير الاحادى لها، كما انه يحقق امكانية دراسة الظاهرة بشكل دينامى فى حركة تفاعلها مع عناصر ومكونات الواقع المحيط بها.

- ولتوضيح تاريخ الظاهرة وتطورها استخدمت الدراسة اسلوب الدراسة التطورية الوصفية فى محاولة لتوضيح التغيرات التى مهدت واثرت فى تكون الظاهرة او شجعت على قيامها بهذا الدور فى المجتمع المصرى. ولمعالجة قضايا التعليم التى اعتبرتها الدراسة نموذجا لتوضيح الانعكاسات التربوية التى احدثتها الظاهرة فى نظم وقيم المجتمع، استعانت الدراسة باسلوب التحليل الكيفى لبعض الوثائق الاساسية التى ترسم سياسة التعليم فى فترات محددة. وقد اختارت الدراسة قضيتى تكافؤ الفرص التعليمية، والمجانية بوصفهما اهم قضايا السياسة التعليمية التى تميز مدى ديمقراطية النظام التعليمى. وقامت بتحديد وتحليل مفهوم السياسة التعليمية لكل منهما وما اصاب هذا المفهوم من تغير ثم اوضحت مدى تاثر هذا التغير فى المفهوم والتطبيق الواقعى له بانعكاسات هجرة العمال..

- وفيما يتعلق بالنظرة المستقبلية لانعكاسات هجرة العمال على نظام التعليم المصرى ومحاولة الوصول الى تنبؤات مستقبلية لها اعتمدت الدراسة على استخدام اسلوب التحليل المستقبلى Prospective Analysis بوصفه اسلوبا اكثر تحررا واوسع نطاقا من الاساليب القياسية واكثر قدرة على ربط الانساق.."(١)، واعتمدت الدراسة على

---

(١) خيرالدين حسيب وآخرون: مستقبل الامة العربية، التحديات والخيارات،التقرير النهائى لمشروع استشراف مستقبل الوطن العربى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت طبعة اولى سنة ١٩٨٨ ص ٥٢٣

اداة رسم المشاهـــد فى محاولة لا عطاء استشراف مستقبلى Forcosting لا حتمالا ت كل مشهد وذلك حتى لا تنحصر فى عدد محدد من التنبؤات التى تعتبر "المستقبل امر محدد سلفا وان المطلوب فقط هو الكشف عنه".(١) وتبرير ذلك هو ايمان الباحث بصعوبة عملية التحديد لمستقبل الظاهرة والنظام التعليمى فى ظل مجموعة من التغيرات والتحديات الاقليمية والدولية التى تؤثر فيها بشكل مباشر والتى يمكن ايجازهـــا فى نتائج ثورات ثلاث هى "ثورة التكنولوجية الثالثة، ثورة التكتلات الاقتصادية السياسية عبر القومية، ثورة الديموقراطية الثانية." (٢) كما ان خصوصية الواقع العربى والمصرى تزيد الامر صعوبة اذا نظرنا الى تحديات الامية المرتفعة والتسرب المتزايد ومشكلات التنمية القطرية فى دول تعانى بعض شعوبها من امراض الفقر ويعانى بعضها الاخر من مشاكل الغنى، كما ان المنطقة التى تتحرك فيها الظاهرة وتمثل اطارا لعواملها تتميز بسرعة التغيرات المتناقضة والتى يمكن ان يشهدها جيل واحد. فمثلا كان الجيل الذى شهد نكبة سنة ١٩٤٨ هو الذى صنع مشاهد الوحدة والقوة سنة ١٩٥٨، ثم شهد النكسة سنة ١٩٦٧ وشارك فى نصر سنة ١٩٧٣.

<u>مصطلحات الدراسة:</u>

<u>١- الهجرة Migration</u>

تعد الهجرة احدى الظواهر الاجتماعية القديمة وقد عرفها المعجم الديموجرافى المتعدد اللغات بانها "شكل من اشكال انتقال السكان من ارض تدعى المكان الاصلى او مكان المغادرة الى اخرى تدعى مكان الوصول... ويتبع ذلك تبدل محل الاقامة. ويفرق فيها بين الانتقال الوقتى او الانتقال المستقر او النهائى...".(٣)

ومن الناحية الاجتماعية عرفها معجم العلوم الاجتماعية بانه "لفظ يستخدم للدلالة على تحركات جغرافية لافراد او جماعات، وهناك هجرة داخلية Immigration وهجرة خارجية Emigration وهجرة اختيارية، واخرى قهرية...".(٤)

---

(١) المرجع السابق ص ٢٢.

(٢) منتدى الفكر العربى، تعليم الامة العربية فى القرن الحادى والعشرين، المؤتمر السنوى السابع للهيئة العامة، مسودة التقرير التلخيص لمشروع مستقبل التعليم فى الوطن العربى "الكارثة او الامل" تحرير د. سعد الدين ابراهيم" عمان، ١٢-١٤/٥/١٩٩٠ ص ١١.

(٣) المعجم الديموجرافى المتعدد اللغات، وزارة الثقافة مع المجلس الاعلى لرعاية الفنون والاداب، القاهرة، دار الكاتب العربى سنة ١٩٦٧، ص ٨٩.

(٤) معجم العلوم الاجتماعية، مراجعة د.ابراهيم مدكور، الهيئة المصرية العامة للكتاب مع الشعبة القومية للتربية والعلوم والثقافة، القاهرة، سنة ١٩٧٥ ص ٦٢٩.

واجمع معظم الدراسين على تقسيم الهجرة الى عدة انواع هجرة داخلية، خارجية، هجرة مؤقتة، اودائمة ...).(١)

اما كنجزلى ديفيز فيقسم الهجـرة الى خمسة اشكال هى: "الغزو Invasion اوالازاحة Displacement او العمل الاجبارى Enforcedlobor او الهجرة المقيدة Ristricted Migration، الهجرة الفردية Individual Migrotion." (٢)

ومن خلال الدراسات العديدة دارت مفاهيم وتعريفات الهجرة حول تلك المعانى وانطلقت منها المعالجات الاجتماعية والاقتصادية والسكانية لظاهرة الهجرة.

وتركز الدراسة الحالية على احد انواع الهجرة وشكل محدد من اشكالها ونعنى به الهجرة الخارجية المؤقتة والتى تندرج تحتها ما تسمى بظاهرة انتقال او هجرة العمالة.

٢- هجرة العمالة:

هى احد اشكال الهجرة الخارجية والتى تعنى "انتقال الافراد عبر الحدود السياسية من دولة لاخرى يقصد الاقامة الدائمة او المؤقتة.(٣)

وتقتصر هجرة العمالة على الهجرة الخارجية المؤقتة حيث تكون الهجرة محدودة بهدف معين لمن يقوم بها وترتبط بمدة زمنية.

وتندرج هجرة العمالة تحت الهجرة المؤقتة التى يعتبرها الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء بانها تشمل الاشخاص الذين هم فى "اعارات خارجية او عقود العمل للشخصية".(١) وقد استخدمت الدراسة هجرة العمالة بهذا المعنى مع الاخذ فى الاعتبار ان ذلك يشمل مختلف المستويات الفنية والتعليمية للعمالة المهاجرة هجرة مؤقتة لاحدى الدول العربية حيث ان ذلك يتلائم مع واقع التغيرات الاقتصادية

---

(١) عبد الملك منصور: ظاهرة الهجرة اليمنية.. دار الفكر، دمشق، طبعة اولى، سنة ١٩٨٥، ص ٢٠-٢١.

(٢) سنية صالح: هجرة الكفاءات العلمية من مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة سنة ١٩٩٠، ص٢٥.

وايضا: المعتز بالله جبر: دراسة تحليلية لحركة الهجرة المصرية الدائمة، مجلة دراسات سكانية، القاهرة مجلس السكان، عدد ٦٣ ديسمبر سنة ١٩٨٢، ص ٨.

(٣) عبد اللطيف عبد المجيد الهنيدى وآخرون: هجرة المصريين للخارج، دراسة احصائية، مؤتمر تنظيم هجرة العمالة المصرية للخارج، الجهاز المركزى للتنظيم والادارة مع اتحاد جمعيات التنمية الادارية، القاهرة يناير سنة ١٩٨٤ ص ٣.

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء: الملامح الرئيسية لحركة الهجرة المؤقتة للمصريين، مارس سنة ١٩٧٩ مرجع رقم (٧٢-١٤٣٣٤-٧٩)، المقدمة.

والاجتماعية التى حدثت خلال الفترة التى شهدت نمو تلك الظاهرة ذلك لان "موجات الهجرة الحالية تتضمن كل الهيكل المهنى للقوى العاملة من اساتذة الجامعات وعمال البناء، الى خدم المنازل وحقيقة الامر ان هذا التوسع فى عملية الهجرة حجما وهيكلا ليس مرده فقط الى عوامل من ناحية الطلب، ذلك ان عوامل سياسية واجتماعية واقتصادية دفعت الى التوسع من جانب العرض.".(١)

وقد "اصبح الناس يتنقلون عبر الحدود والقارات، باعداد اكبر من ذى قبل بحثا عن الفرص الجديدة من الناحيتين الاقتصادية والسياسية. وقد شجع "اتساع شبكات النقل والاتصالات المزيد من الناس على ترك بلادهم. فقد اصبح هؤلاء اكثر ادراكا للفرق بين حياتهم وحياة من يعيشون فى البلدان الاخرى، وهذا يدفعهم الى البحث عن الحياة التى قد تبدوا افضل وعن الفرص التى قد تبدو اعظم عبر الحدود...".(٢)

٣- قوة العمل:

ان التطبيق السليم للتعاريف الخاصة بالعمالة والبطالة تقتضى التفهم الكامل لتعريف السكان النشطين اقتصاديا وهم "الافراد فوق سن معين ذكورا او اناثا والذى يتكون منهم عرض العمل لانتاج السلع والخدمات طبقا لمفهوم النشاط الاقتصادى الذى اقره نظام الامم المتحدة للحسابات القومية (S.N.A) وذلك فى فترة معينة".(٣)

وليس هناك حد ادنى للسن المشار اليه فهو يجب ان يتناسب مع الاحوال فى كل بلد، ولذلك نجد ان الدول التى بها نسبة كبيرة من السكان تعمل بالزراعة (مثل مصر) ويشارك كثير من الصبية فى هذا النشاط تحتاج لاختيار حد ادنى من السن عن غيرها من الدول الصناعية".(٤)

لذلك فان الدراسة الحالية ستلتزم فى تعاريف العمالة بما اصدره الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء بوصفه الجهة العلمية والقومية المعترف بها رسميا ودوليا فى هذا المجال مع مراعاة الظروف الخاصة بالمجتمع المصرى ومواصفات موضوع الدراسة الحالية.

---

(١) عمرو محى الدين، وآخرون، تقرير عن مشروع هجرة العمل المصرى للبلاد العربية، جامعة القاهرة، مركز بحوث التنمية والتخطيط التكنولوجى، معهد ماستشوستش للتكنولوجيا، القاهرة ص ٢ د.ت.

(٢) برنامج الامم المتحدة الانمائى، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٠ جامعة اكسفورد سنة ١٩٩٠ ص٤٤.

(٣) I.L.O., Statistical Sources and Methods, Vol. 3.,1986

(٤) Principles and Recommendationss For Population and Housing Censuses (1980)

نقلا عن: عوض مختار هلودة، البطالة فى مصر، قياسها واساليب علاجها، المؤتمر العلمى السنوى الرابع عشر للاقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع القاهرة، نوفمبر سنة ١٩٨٩، ص ١-٢.

وتشمل قوة العمل جميع الافراد الذين تتدرج اعمارهم بين ١٢ و٦٤ سنة ويساهمون فعلا بمجهوداتهم الجسمانية او العقلية فى اى نشاط اقتصادى يتصل بانتاج السلع والخدمات (المشتغلون) كذلك الذين يقدرون على اداء مثل هذا النشاط الاقتصادى ويرغبون فيه ويبحثون عنه لكنهم لا يجدونه (المتعطلون) وتشمل قوة العمل الفعلية بالاضافة الى ما سبق :-

* المشتغلون فى سن ٦ سنوات وحتى اقل من ١٢ سنة .
* المشتغلون من كبار السن فى اعمار ٦٥ سنة فاكثر.(١)

ويحدد البحث الحالى قوة العمل بالافراد من سن ٦ سنوات الى سن ٦٠ سواء يعملون او متعطلون.

٤- المشهد (السيناريو):

المشهد او السيناريو هو احد اساليب الدراسات المستقبلية ويعتبر مجموعة من التنبؤات المشروطة Conditional Forecasts وهو تصور ذهنى وفكرى لمجموعة من الحالات المتوقعة او الممكنة لمسيرة ظاهرة ما ويعد وصفا لمسار محتمل بغض النظر عن مدى رغبتنا فيه (٢). ويشترط لصلاحية هذا الاسلوب ان تكون عناصره متسقة مع بعضها بما يحقق هدف بناء تصور معقول ومنطقى لمسار الظاهرة مستقبلا، كما يشترط فيه تحديد المدة الزمنية التى يستغرقها حتى يتحقق.

معنى ذلك ان المشهد يقدم تاريخ المستقبل History of Future فهو يصف سلسلة ممكنة من مجموعة الاحداث Events (اى الوقائع غير المقصودة التى لا يمكن التحكم فيها) والتصرفات Actions (التغيرات المقصودة) المحتمل وقوعها فى المستقبل، والقوى المؤدية الى وقوعها... وهو محاولة تحديد الروابط القائمة بين الاحداث باعتبار انها لا تقع منعزلة عن بعضها البعض وانما ترتبط من خلال عملية ديناميكية (٣)

وقد استخدمت الدراسة الحالية اسلوب المشاهد كاحد ادوات الاستشراف الملائمة للظاهرة موضوع البحث وذلك على انها جملة تنبؤات احتمالية مشروطة تمكن الباحث من اعطاء وترجيح الافضل منها وفق رؤية فكرية ملتزمة ومن خلال جملة معطيات وانعكاسات منطقية فى كل منها، الامر الذى يتيح لراسم السياسة ومتخذ القرار الاختيار من بين عدة بدائل مشروطة .

---

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء كتيب تعليمات بحث العمالة بالعينة سنة ١٩٨٩، ص ٠٤
(٢) سعد الدين ابراهيم وآخرون: مستقبل المجتمع والدولة فى الوطن العربى، منتدى الفكر العربى عمان، سنة ١٩٨٨، ص٣٤٤.
(٣) ضياء الدين عبدالشكور زاهر: كيف تفكر النخبة العربية فى تعليم المستقبل؟ عمان، منتدى الفكر العربى، ١٩٩٠، ص ٦٠.

خطة الدراسة:

اولا: يشمل الاطار العام للدراسة والتعريف بالمشكلة وهدف الدراسة واهميتها، كما تتعرض الدراسة لاهم الدراسات السابقة وموقع الدراسة الحالية منها من حيث الاتفاق او الاختلاف في الاهداف والمنهجية ثم تحديد لاهم المصطلحات كما ستستخدمها الدراسة.

ثانيا: ستتناول الدراسة بعد ذلك تفسير لظاهرة الهجرة الدولية والعربية واسبابها وخصائصها والنتائج التي ترتبت عليها داخل المنطقة العربية.

ثالثا: كما ستنتقل الدراسة بعد ذلك لدراسة عوامل نمو ظاهرة الهجرة المصرية للخارج سواء العوامل التي مهدت لنمو تلك الهجرة او العوامل التي شجعت تلك الظاهرة على النمو.

رابعا: ثم تقوم الدراسة بعد ذلك بدراسة الخصائص التي ميزت تلك الهجرة المصرية للخارج سواء من الناحية النوعية او الكمية او الديموجرافية او الاقتصادية والتعليمية.

خامسا: ثم تتناول الدراسة بعد ذلك انعكاسات تلك الهجرة على المجتمع المصري وما احدثته من تغيرات في بعض ادوار نظم المجتمع المتصلة بنظام التعليم كالدولة والقرية والاسرة كما ستعرض الدراسة للتغيرات التي احدثتها الهجرة في بعض المفاهيم والقيم الاجتماعية كالعمل والتعليم.

سادسا: وفي الخطوة التالية ستعرض الدراسة لانعكاسات الهجرة على قضية تكافؤ الفرص التعليمية في مصر سواء من ناحية المفهوم او التطبيق العملي للسياسة التعليمية.

سابعا: ثم تتعرض الدراسة لانعكاسات الهجرة على قضية مجانية التعليم وتاثر تلك القضية بما احدثته الهجرة الخارجية للعمالة من تغيرات مجتمعية.

ثامنا: واخيرا ستحاول الدراسة وضع تصور مستقبلي لما يمكن ان تكون عليه انعكاسات هجرة العمالة على نظام التعليم المصري من الان وحتى سنة ٢٠١٥، وذلك من خلال ثلاثة مشاهد كاملة تتعرض من خلالها الدراسة لصورة مستقبل كل من المتغيرات الاقليمية والدولية وصورة مستقبل المجتمع والتعليم في مصر وصورة مستقبل انعكاسات الهجرة على التعليم.

الفصل الثانى

تفسيرات ظاهرة الهجرة الدولية والعربية

يتناول هذا الفصل تفسيرات ظاهرة الهجرة الدولية، وكذلك تفسير لأ هم خصائص وأسباب هجرة العمالة الدولية والعربية والنتائج التى ترتبت عليها وذلك على النحو التالى:

أولا : تفسيرات هجرة العمل الدولية .

أ- التفسير الديموجرافى للهجرة .

ب- التفسير السسيولوجى للهجرة .

ج- التفسير التاريخى للهجرة .

د- التفسير الاقتصادى للهجرة .

ثانيا: تفسير هجرة العمالة بالمنطقة العربية :

أ- خلفية وأسباب هجرة العمالة العربية .

ب- خصائص ظاهرة هجرة العمالة العربية .

ج- نتائج ظاهرة هجرة العمالة العربية .
١- التبعية السياسية .
٢- التبعية الاقتصادية .

د- علاقة اسباب الظاهرة بنتائجها .

الفصل الثانى
تفسيرات ظاهرة الهجرة الدولية والعربية

اولا : تفسيرات هجرة العمل الدولية

رغم قدم محاولات تفسير وفهم ظاهرة الهجرة الدولية، فان انضج تلك المحاولات بدات مع نمو النظام الراسمالى فى القرن السادس عشر، وتبلورت تلك المحاولات فى اتجاهين:

اولهما: عبر عنه المذهب التجارى Merchantilism والذى اعتبر الهجرة اداة من ادوات جلب الثروة من الخارج، واوضح هذا الاتجاه السير جونسون شيلد (J. SHEILD) فى نهاية القرن السابع عشر بقوله (ان ثروة الامة تكمن كذبا فى الكثرة العددية للناس المقيمين بها)[1].

ثانيهما: عبر عنه ادم سميث (A. SMETH) الذى اعتبر ان ثروة الامم تكمن فى (ثروتها البشرية).

بدا العمق الاجتماعى لتفسير ظاهرة الهجرة فى اواخر القرن التاسع عشر، واتضح ذلك دراسة لى وزافستين (LEE & ZAFSTEN) سنة ١٨٨٠، ويمكن تقسيم الدراسات والتفسيرات التى توالت بعد ذلك حسب الجانب الذى جعلته محور اهتمامها وذلك على النحو التالى:

١- التفسير الديموجرافى للهجرة:

يهتم علماء السكان بدراسة حركة انتقال البشر من مكان لاخر، ويضعون لدراساتهم محاور ثلاث هامة هى: المواليد، الوفيات، الهجرة.

معنى ذلك ان الهجرة هى احد العوامل التى تؤثر فى معدلات النمو السكانى لاى منطقة.

وقد يكون النمو السكانى نتيجة زيادة طبيعية اى بزيادة معدل المواليد عن معدل الوفيات، او يكون النمو السكانى نتيجة لزيادة الهجرة الخارجية الى المنطقة.

وتنقسم الدراسات السكانية لثلاثة انواع اولها ينظر للسكان وفقا للمعدل الطبيعى (المواليد والوفيات) والثانى يدرس السكان من الجانب الثقافى والاجتماعى، والثالث يدرس تحركات السكان على اساس سياسى.

رغم هذا الاختلاف النوعى لدراسات السكان، فانها تتعرض لدراسة الهجرة من خلال سؤال محورى هو: ما الاسباب التى تؤدى لانتقال السكان من منطقة لاخرى واثر ذلك على التوازن السكانى الذى تنشده معظمها؟

A. PORTES and J. WOLTEN: Op. Cit., P.70 (1)

وتختلف تلك الدراسات فى وضعها للأسباب التى تفسر من خلالها حدوث ظاهرة الهجرة .

فالهجرة عند زافستين (ZAFSTEN) لها اسباب وقوانين محكومة مثل مقدار المسافة بين الموطن الا صلى ومكان الهجرة ، ومقدار الجهد المبذول، واهمية المكان المنتقل اليه وقد طور ويبر (WEBER) تلك القوانين فى كتابه نمو المدن فى القرن الـ ١٩ (The Growth of cities in 19 century) كما نقد بيرجل (PERGEL) تلك القوانين المسببه للهجرة والتى ذكرها سابقوه، كما تناولت دراسات دولى كيرك (D. KIRK) ، ولين سميث (L. SMETH) وايفرت س لى (EVERETT S. LEE) على فترات مختلفة ظاهرة الهجرة ودورها فى حركة السكان[١].

ناقش ستوفر (STOUFFER) ١٩٤٠ اسباب وقوانين حركة الهجرة ووضع سنة ١٩٥٠ ما عرف بمفهوم الظروف البيئية الحائلة والتى اوضح فيها ان المسافة لم تعد العامل الحاسم المسبب للهجرة او المعوق لها ووضع ماأسماه بالفرص البيئية الا فضل .

ذكر مالتوس (MALTHESS) اهمية دور الهجرة فى حل مشكلة السكان وانها تسهم فى احداث التوازن السكانى[٢]، ويعتبر مالتوس الهجرة حلا مؤقتا لا ن البلاد المستقبلة للمهاجرين ستضطر الى ان توصد الباب امام الهجرة لوصولها لدرجة التشبع السكانى.[٣]

نتيجة لهذا الا هتمام الخاص بالهجرة فى حركة السكان ونموهم نشأت علاقة وثيقة بين علم السكان وعلم الا جتماع ادت الى ما يعرف بالمورفولوجيا الا جتماعية[٤].

ب- التفسير السيولوجي للهجرة :

تناولت الدراسات الا جتماعية ظاهرة الهجرة بشكل مختلف عن اهتمام الدراسات السكانية حيث ترى ان للهجرة بعد اجتماعى ونفسى لكل من الفرد والمجتمع .

---

(١) احمد عبد القادر الدردير : دور الهجرة الخارجية فى تنمية المجتمع المحلي، ماجستير غير منشورة . آداب سوهاج، جامعة اسيوط سنة ١٩٨٣، ص ١٤٢-١٥٤.

(٢) توماس مالتس وآخرون : "ثلاث مقالا ت عن السكان" ترجمة محمد مرسى، القاهرة، دار الكرنك، سنة ١٩٦٣، ص ١٥-٢٢.

(٣) اسماعيل محمد هاشم : مشكلة السكان، الا سكندرية، دار المعرفة، طبعة ٤، ١٩٦٤، ص ٩٠-٩٦.

كذلك:

- وارن تومبسون، ودافيد لويس: مشكلة السكان، ترجمة راشد البراوى، مراجعة عبدالمنعم الشافعى، القاهرة، مكتبة الا نجلو المصرية، ١٩٦٩، ص ٧٠-٧٥.

(٤) انظر : احمد عبد العال الدردير : دور الهجرة الخارجية فى تنمية المجتمع المحلي، مرجع سابق، ص ١٣.

وقد فرقت تلك الدراسات فى ذلك بين مجتمعات الارسال ومجتمعات الاستقبال للعمالة، واهتمت بقرار الهجرة الذى ياخذه الفرد ونوع تلك الهجرة والعوامل التى تساعد على القيام بالهجرة فى مجتمع ما وتحد من انتشارها فى مجتمع آخر. وتجمع تلك الدراسات الاجتماعية على مناقشة جوانب هامة فى ظاهرة الهجرة مثل من هو المهاجر؟ ولماذا يهاجر؟، ما الملامح الثقافية التى يحملها معه المهاجر للمجتمع الجديد الذى ينتقل اليه؟، ثم ما التنظيمات الاجتماعية والتجمعات التى يكونها المهاجرون فى بلاد الاستقبال ومدى تقبل تلك المجتمعات لموجات الهجرة؟

معنى ذلك ان تلك الدراسات قد اهتمت بالرؤية الشاملة للظاهرة وحاولت تفسيرها فى اطار نظرة بنائية لحركة الظواهر الاجتماعية واسبابها.

من تلك الدراسات نجد دراسة جنسن (JANSAN) ١٩٦٩ والتى مهدت لمحاولات تاسيس علم اجتماع الهجرة The sociology of migration والذى يعتبر حلقة وصل بين ظاهرة الهجرة وعلم الاجتماع.

اهتمت الدراسة المشار اليها باتخاذ قرار الهجرة وهل يعود سببه للفرد ام للاسرة ام للجماعة؟

حاول بترسون (PETERSON) فى دراسة اخرى ١٩٥٨ وضع تصور لدور المجتمع فى قرار الفرد بالهجرة والظروف الاجتماعية التى تدفعه لذلك، كما ميز بين المهاجر Migrant، والعابر Mover. (١)

اذا كان بترسون (PETERSON) قد جعل للمجتمع دور هام فى الهجرة فان دراسات اخرى لكل من دافيير (DAVIER) ١٩٧٤ ولى (LEE) ١٩٦٦ وتواردو (TODURAW) ١٩٦٠ ترى ان الهجرة قرار فردى لان الظروف الاجتماعية التى يستند عليها بترسون فى دراسته تحيط كل افراد المجتمع، لكن قرار الهجرة ياخذه البعض منهم دون غيرهم. (٢)

وترجع دراسات اخرى قرار الهجرة للاسرة ومن تلك الدراسات دراسة دافانز (DAVANZ) ١٩٧٨ وجاردنير (GRDNER) ١٩٨١ والتى توضح اسباب الهجرة من خلال الظروف التى تعيش فيها الاسرة وتدفعها لقرار بهجرة احد افرادها بحثا عن ظروف معيشية افضل، ويرجع كل من فلجستين (FALAGASTIAN) ١٩٨١ وبورتس ووالتون (PORTES& WALTON) ١٩٨١ الى جملة التغيرات الهيكلية فى المجتمع. والمتمثلة فى عدم تكافؤ الفرص واللامساواة الناتجة عن التوزيع الغير عادل للثروة بين افراد المجتمع الواحد وفق الرؤية الايدولوجية للسلطة الحاكمة وهى تختلف من مجتمع لآخر. (٣)

---

(١) WILLAM, PETERSON, A general to Pology of Migration, Americon Sociologicol. Review, No,23.1958

(٢) DOUGLAS. S. MASSEY, Social Structure, Haushold Strategies, and The Cumulative Cousation of Migration, Population Research Center Department of Socialogy University of Chicago, May 1988, PP.12-13

(٣) D.MASSEY, ibid, PP.1-2

ومن الدراسات السيولوجية ايضا نظرية هوفمان (HOFFMANN) والتى اسماها نظرية النسق الا جتماعى Theory of societal system ويتضح انها تتضمن مفاهيم اجتماعية ونفسية واقتصادية معروفة تماما عن التدرج والحراك الا جتماعى... ويعتقد هوفمان ان توزيع القوة والمكانة يشكل مسار العمليات الا جتماعية... ويقترح معالجة الهجرة كعملية ذات خواص مختلفة طبقا لمستوى النظام الذى يتم تحليلها وفقا له.(١)

اذا فالخاصية التى تجمع بين تلك الدراسات هى ان الهجرة تحدث بسبب وجود توتر بنائى تاتى الهجرة كمحاولة لتخفيفه، كما انها تهتم بالبحث عن تفسير للاسباب التى من اجلها يهاجر المهاجر.

ج- التفسير التاريخي لظاهرة الهجرة:

يجمع عدد كبير من الدراسات على ان الهجرة فى حد ذاتها عملية تاريخية وما التغيرات او العوامل الا جتماعية والا قتصادية بها الا عوامل مساعدة تعمل على فهم الباحث للظاهرة ومساعدته على تفسيرها(٢)، وتاخذ بالتفسير التاريخى للظاهرة معظم الدراسات التى تحاول وضع رؤية نظرية متكاملة لها بحيث ترجع فى دراستها الى اشهر موجات الهجرة الدولية او الا قليمية التى حدثت فى التاريخ البشرى.

كما ذكرت دور تلك الموجات كحدث تاريخى له اسبابه وعوامله وآثاره فى السياق العام لتطور حياة الا نسان، ومن الدراسات التى تاخذ بهذا المنحنى دراسات بورتس وولتون (PORTES & WOLTON)(٣) والتى اوضحت مدى تلازم حركة الهجرة الدولية مع حركة نمو النظام الراسمالى العالمى وحركة الا ستعمار القديم والحديث، كما تحدثت الدراسة عن تكون الطبقة العاملة المهاجرة لا وربا بعد الثورة الصناعية.

وتتخذ الدراسة من الا طار التاريخى تفسيرا اساسيا لما حدث وتوضح ان ما يعرف بعوامل الجذب والطرد Pull & Push والتى تعتمد عليها العديد من الدراسات الا قتصادية المفسرة للهجرة هى مجرد عامل هامشى فى حركة الهجرة ولا يمكنها ان تفسر وحدها كل ما حدث.

وتعتمد ايضا كل من دراسة ولرستين (WALERSTEIN) ١٩٧٤(٤)، ومورا وسكا (MORAWSKA) عام ١٩٨٨ على التفسير التاريخى لظاهرة الهجرة الدولية.(٥)

---

(١) سنية صالح: هجرة الكفاءات العلمية من مصر، رسالة دكتوراة منشورة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة سنة ١٩٩٠، ص ٤٧-٥٠.

(٢) NADER FERGANY: The International Migration Process as A dynamic System, Cairo, Egypt P.4

(٣) PORTES & J.WOLTEN, Op. Cit. PP.44-53

(٤) WALLERSTEIN, Immanue, 1974, The World System 1. New York: Academic Press.

(٥) -MORAWSKA, EWA. 1988, "The Sociology and Histrography of Immigration in Myth. Reality and History: Interdisciplinary Perspectives on Innigration. New York: Oxford Universty Press.

د - التفسير الاقتصادي للهجرة :

اهتمت الدراسات الاقتصادية بمدى توفر العنصر البشري اللازم للعمل، ومن ثم زادت اهمية دراسة ظاهرة الهجرة وعلاقتها بالقوى العاملة والدخل ونظام الاجور في المجتمع ومدى توفر نظام التدريب.

اهتمت دراسة بوينتج (BOHNING) ١٩٧٦بظاهرة الهجرة فعرضت رؤية شاملة للتجربة الاوربية في هذا المجال خلص منها الى انه اذا كان هناك مجتمعات تنخفض فيها مستويات الاجور، فسوف يوجد عندئذ حافز لهجرة العمال من البلد الفقير الى البلد الغني بفرص العمل لفترة مؤقتة ثم العودة الى المجتمع الاصلي.(١)

وتركز الدراسات الاقتصادية للهجرة على ما يعرف بعوامل الجذب، الطرد Push & Pull وتحاول ربط العملية التنموية في المجتمع المحلي او الدولي بظاهرة الهجرة، غير ان الخلاف بينها يتركز حول مدى مغانم ومفهوم كل من دول الارسال والاستقبال من تلك الظاهرة.

اذا كان كل من بوينتج (BOHNING) وبلانكو (BLANCO) ١٩٦٤ وموث (MOUTH) ١٩٧١ يؤكدون على وجود فائدة متبادلة بين دول الارسال والاستقبال، وان عملية الهجرة تفيد في تطوير وتنشيط عمليات النمو محليا او اقليميا او دوليا(٢)، فان دراسات اخرى لنادر فرجاني وعبدالباسط عبدالمعطي وجلال امين وابراهيم عويس تؤكد الدور السلبي لظاهرة الهجرة خاصة على دول الارسال.(٣)

رغم هذا الانتاج النظري لدراسات ظاهرة الهجرة- فان قدرتها على التفسير والتنبؤ لا زالت محدودة، ولذلك فانها لا تشكل بناءا نظريا متكاملا يمكن تطبيق قوانينه او الاسترشاد بقواعده عند دراسة الظاهرة. رغم ان السؤال المحوري واحد فان الاجابات تتعدد على مستوى المفاهيم والتعريفات الاساسية مثل: معنى الهجرة والمهاجر والمنتقل، فضلا عن اختلاف الاسباب والنتائج المترتبة على الهجرة ذاتها من وجهة نظر كل دراسة على حدة.

---

(١) جمال اسماعيل محمد الطحاوي: تحليل سوسيولوجي لتغير بعض الخصائص الاجتماعية الديموغرافية لسكان مجتمع محلي، مرجع سابق ص ٨٠-٨١.

(٢) DOUGLASS. MASSEY: Social structure, Househald strategies, and the cumulative Lausotion. of Migration, Op. Cit., P.2

(٣) للمزيد يرجع الى:
- نادر فرجاني: الهجرة الى النفط، دار المستقبل العربي، القاهرة ط٢ سنة ١٩٨٤ وايضا عن البشر والتنمية في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي عدد ١٣ يوليو سنة ١٩٨٨ وغيرها.
ايضا: عبدالباسط عبدالمعطي: الهجرة النفطية والمسالة الاجتماعية: مكتبة مدبولي القاهرة ط١ سنة ١٩٨٤.
وايضا/الوعي التنموي العربي ممارسة بحثية، الموقف العربي، القاهرة سنة ١٩٨٢.
-GALAL A.AMIN and ELLZABETH AWHY, Interatiomal Migration of Egyption Labour Internatl. Development Reseach Center, Canada, May 1985

واسباب هذا الاختلاف ترجع الى مايلى:

١- طبيعة القضية بوصفها ظاهرة اجتماعية تكونها عوامل خاصة تختلف من مجتمع لآخر وتؤثر فيها مجموعة مختلفة من العوامل الذاتية والموضوعية المتغيرة.

٢- تعدد المدارس الفكرية للمفسرين والمنظرين وارتباط التفسير لدى كل منهم بالاطار الفكرى والايديولوجى الذى ينطلق منه فى تحديد الاسباب والنتائج.

٣- كثافة التحولات الراهنة التى يشهدها العالم بوتيرة متسارعة، خاصة بعد تفاعلات الثورة الصناعية الثانية او ما عرفه "توفلر" بصدمة المستقبل(١) والتى هزت الثوابت واسرعت مت تحريك المتغيرات العالمية شرقا وغربا.

٤- تفاوت مستويات التقدم من مجتمع لآخر فى العالم وتحكم القوى الراسمالية العالمية فى تطور العالم وفق مصالحها "فالهجرة الدولية للعمل تتكيف بالآليات الاساسية للنظام الراسمالى العالمى، فى مرحلة تطوره الحالية التى تعتمد على ظروف عدم تساوى الرفاة عبر العالم وتعيد انتاجها... بادخال المجتمعات المتخلفة فى النظام الراسمالى العالمى."(٢).

ويشير "فرجانى" الى ان دوافع الهجرة الدولية الآن تتركز فى دوافع ثلاث هى: الاستيطان، العمل، اللجؤ ويدعو للتركيز على تلك العوامل فى عمليات التحليل المستمرة لظاهرة الهجرة الدولية على ان تطبع تلك الدراسات بطابع المرونة لان ظاهرة الهجرة تعد من الظواهر الديناميكية المترابطة مع مختلف الجوانب الاجتماعية الاخرى ولذلك فهى دائمة التغير والتفاعل..."(٣)

تسود الآن النظره الشاملة لدراسة الهجرة الدولية حيث يعتبرها معظم الباحثين : ظاهرة اجتماعية اقتصادية مرتبطة بالعديد من الجوانب الخاصة بتطور نظام المجتمع والنظام الاقتصادى الدولى، خاصة بعد نمو نظرية المركز والاطراف فى الاقتصاد السياسى والتى بدات بكتابات راؤول بريبش سنة ١٩٤٩ (٤) ثم كتابات ستين (١٩٧٤) وبيتراس سنة ١٩٨١ عن انقسام الاقتصاد الدولى الى مركز راسمالى يمثله الدول الصناعية الكبرى ودول هامش او محيط Peripheral والتى تنحصر مهمتها الاقتصادية فى مد دول المركز بالمواد

---

(١) الفين توفلر: صدمة المستقبل التغيرات فى عالم الغد، ترجمة محمد على ناصف مراجعة: احمد كمال ابو المجد، دار نهضة مصر مع مؤسسة فرانكلين، القاهرة، نيويورك يوليه سنة ١٩٧٤.

(٢) نادر فرجانى: سعيا وراء الرزق، مرجع سابق، ص ٣٦.

(٣) See:
NADER FERGANY, Ibid, P.5-6-

(٤) See:
R.B.: "Critique of peripherol capitalism" Cepal Review First haff - of 1976

الخام وتوفير العمالة الرخيصة واسواق التوزيع، الا مر الذى جعل التراكم الراسمالى العالمى يتجه الى ناحية واحدة باستمرار هى دول المركز فازداد الغنى غنا والفقير فقرا.. (١)

اذا فالهجرة هى احدى آليات النظام الجديد حيث تمت هجرات عمل داخل الا طراف لتنشيط اقتصادها المرتبط بدول المركز الراسمالية، وحدثت هجرات اخرى من دول الا طراف لدول المركز كانت فى معظمها هجرات للعقول والكفاءات العلمية والا موال والموارد الا قتصادية.

كانت المنطقة العربية من اهم مناطق الا طراف التى شهدت كل انواع الهجرة، فمنها هاجرت العقول والكفاءات والا موال لدول المركز وفيها حدثت هجرة داخلية للعمل من دول كانت تقاوم الا رتباط بدول المركز الى دول عرفت بارتباطها التقليدي بالنظام الراسمالى.

ثانيا: تفسير هجرة العمالة بالمنطقة العربية:

بالرغم من ان هجرة العمالة بالمنطقة العربية والتى حدثت من منتصف السبعينات هى احدى هجرات العمل الدولية، فان لها من الخصائص والا سباب مايميزها عن غيرها من هجرات، لذلك فعرض تلك المميزات يشكل احد محاور الدراسة الحالية وسيكون ذلك على النحو التالى:

١- اسباب وخلفية هجرة العمالة العربية:

للمنطقة العربية دور بارز: فى تاريخ ظاهرة الهجرة الدولية، فهى بحكم الموقع اما كانت مصدرا او معبرا لموجات الهجرة، فالجزيرة العربية كانت مصدرا لهجرات عديدة فى المنطقة منذ عام ٣٥٠٠ ق.م شملت المنطقة كلها.(٢)

وكانت بلاد الرافدين ومصر مصدرا ومستقبلا لهجرات اخرى عديدة الا مر الذى جعل المنطقة يغلب عليها التواصل والتجانس والا صل الواحد.(٣) وظل هذا التجانس عاملا مساعدا على الا نتقال داخل المنطقة بلا موانع حتى ظهرت اطماع الغرب مع حركة الا ستعمار، ثم ظهرت بعد ذلك الدول القطرية التى رسمت الحدود بينها وتعددت بطاقات الهوية.

---

(١) See:
CHOLDIN, HARVEYM. 1973 "Kinship. Network Sinthe Migration - Process" International Migration Review

(٢) انظر الى ذلك:
- انتونى ناتنج: العرب تاريخ وحضارة، ترجمة محمود مسعود، كتاب الهلال عدد ٣٤٩، يناير سنة ١٩٨٠.

(٣) محمد عمارة: فجر اليقظة القومية، القاهرة للثقافة العربية، القاهرة سنة ١٩٧٥ الفصل الا ول.

بظهور البترول زادت الاهمية الاقتصادية والاستراتيجية للمنطقة، وزادت حدة الصراع الدولي للسيطرة عليها، وقد شهدت المنطقة الوانا من هذا الصراع وصلت الى حد الحرب المسلحة عدة مرات لمقاومة الاطماع والسيطرة الاجنبية.(١)

وبدات الولايات المتحدة الامريكية تزيد من اهتمامها بالمنطقة بعد توليها لقيادة العالم الراسمالي نتيجة لزيادة مشكلات الاقتصاد الامريكي الذي وصل عجز ميزان مدفوعاته سنة ١٩٦٥ الى ١٥ مليار دولار(٢) ولارتفاع تكاليف الحرب الفيتنامية وزيادة عجز ميزان المدفوعات حتى وصل في نهاية ١٩٧١ الى ٦٧,٢ مليار دولار.(٣) اخذت صورة التنافس داخل دول المركز الراسمالية بين امريكا ودول غرب اوروبا واليابان تنعكس على التعامل السياسي والاقتصادي مع المنطقة العربية.

كان على الولايات المتحدة ان تتحرك بسرعة لانقاذ موقعها القيادي للنظام الراسمالي ولحماية مواقعها السياسية التي تاثرت بازمتها الاقتصادية وذكرتها بما حدث للعالم في الثلاثينات من ازمة اقتصادية ادت الى "سقوط نظام النقد الدولي الذي قام على الدعائم الهشة لاتفاقية بريتون وودز (والخاصة بثبات اسعار الصرف بين عملات الدول الاعضاء وربطها بالدولار)، وتعاظم سيطرة بعض البلاد المتخلفة على المواد الاولية التي تنتجها، وعودة نزعة الحماية التجارية.(٤)، وكان التحرك لمواجهة الازمة الجديدة له جانبان فكري وعملي نعرضهما فيما يلي:

١- الجانب الفكري: الدعوة الى فكر تنموي جديد:

نادى الفكر التنموي الجديد الذي بدا في السبعينات بعكس ما نادت به المدرسة التقليدية في الاقتصاد، فقد طلب تقرير نادي روما سنة ١٩٧٢ الذي وضع له عنوان "حدود النمو" برؤية مالتوسية للنموة الاقتصاد تقوم على ان العالم مقبل لا محالة على كارثة اذا لم يوازن بين عدد سكانه الذي ينمو بلا حدود وموارده الطبيعية المحدودة.

هكذا بدا الغرب يطالب بالحد من عملية التنمية التي كان يدعو لها سابقا، ويحذر العالم الثالث صاحب المواد الخام المحدودة والزيادة السكانية اللامحدودة من استمرار التنمية بمعدلها وادائها الحالي.

اذا كان التقرير قد وضع تصوره السابق من خلال نظرة للعلاقة بين متغيرات خمس هي: (السكان، والموارد، والتلوث، والتصنيع، والغذاء) فانه لم يناقش مسئولية كل من الدول المصنعة وغير المصنعة حيالها، وركز على ما وصفه بحالة "الرعب" التي تنتظر العالم، ولم يذكر ان المشكلة في

---

(١) محمد حسنين هيكل: سنوات الغليان، مركز الاهرام للترجمة والنشر، القاهرة ط١ سنة ١٩٨٨.

(٢) ابو الحسن بني صدر: النفط والسيطرة، مرجع سابق، ص١٣٦.

(٣) المرجع السابق ص ١٣٧.

(٤) رمزي زكي: حول خرافة النظام الاقتصادي العالمي الجديد، (مازق النظام الراسمالي)، الاهرام الاقتصادي، القاهرة، عدد رقم ٤٤١ بتاريخ ٢٨ ابريل سنة ١٩٨٢.

حقيقتها (ليست مشكلة ندرة ولكن سوء استغلال وقلة البحث عن احتياطيات بديلة، وسوء توزيع لها بين مناطق العالم".(١)

جاءت الدعوة الثانية: للجانب الفكري في تقرير الشمال والجنوب للجنة بحث قضايا التنمية الدولية برياسة فيلي برانت عام سنة ١٩٨٠ ودعا الى ما عرف بالنظام الاقتصادي العالمي الجديد، وهي تجديد لدعوة كانت قد قالت بها دول العالم الثالث منذ نهاية عقد الستينيات وتمثلت مطالب تلك الدول النامية في مجموعة اماني ترى انها مشروعة وضرورية لتحقيق تقدمها ونموها وتحقيق التوازن بين مصالحها ومصالح الدول المتقدمة، واهم تلك الاماني تقرير سعر عادل للمواد الخام وان تتمكن من الحصول على المعونات الاقتصادية بشروط ميسرة وان تعطى الحق للسيطرة على ثرواتها ومواردها، ووضع نظام نقدي دولي جديد وتسهيل نقل التكنولوجيا المتقدمة لها، واعادة جدولة او تسوية ديونها الخارجية...(٢)

بلورت الازمة فكر اقتصادي جديد يمكن الاشارة لاهم تياراته من خلال ما عرف بمدرسة النقديين ويمثلها فريد مان (FREDMAN) وبرونز (PRONS) وغيرهم ومهمة هذا التيار هي محاربة التضخم والكساد الذي وقع فيهما النظام الراسمالي، والحق ان هذا التيار شديد التطرف في ليبراليته فهو ينطلق من ان الحرية هي اساس حياة الفرد والمجتمع وان الضوابط هي الاستثناء، وان الراسمالية كفيلة بان تصحيح اخطاءها لو استطاع المجتمع حماية الحرية وتحجيم سلطة الدولة والحد من تدخلها في النشاط الاقتصادي.(٣)

اما التيار الاخر فهو ماعرف بالتيار الاصلاحي والذي ينادي بافضلية النظام الراسمالي كنظام اجتماعي لقدرته على النمو والتقدم ومواجهة العقبات ويمثله الاقتصادي الامريكي جون كنث جالبريت (J. K. GALBERET).

اما التيار الراديكالي فيعرف باليسار الجديد ويدعو لاهتمام اكثر بالعدل الاجتماعي في الاقتصاد الغربي ويكون اتحاد اقتصاد سياسي راديكالي" اصدر مجلة للتعبير الرسمي عنه انتقد فيها الاقتصاد الراسمالي الامريكي وحاول وضع حلول تشبه عمليات التخطيط الماخوذ بها في الدولة الاشتراكية..(٤)

٢- الجانب العملي:

لمواجهة ازمتها الاقتصادية قامت الولايات المتحدة بعدد من الاجراءات اللازمة لتدعيم اقتصادها وتحسين ميزان مدفوعاتها مثل:

---

(١) نادر فرجاني وعلى نصار: النماذج العالمية حول دور وفرصة النماذج العالمية في استكشاف صور المستقبل العالم الثالث، دراسة للمؤتمر السنوي الرابع للاقتصاديين المصريين القاهرة مايو سنة ١٩٧٩.

(٢) انظر: اسماعيل صبري عبد الله: نحو نظام اقتصادي عالمي جديد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة سنة ١٩٧٧.

(٣) رمزي زكي: حول خرافة النظام الاقتصادي العالمي الجديد، م.س.ذ. ص٩٦.

- فؤاد مرسي: الراسمالية تجدد نفسها، الكويت، سلسلة عالم المعرفة، عدد ١٤٧، مارس ١٩٩٠، الفصل الثاني.

(٤) رمزي زكي: مرجع سابق ص ١٠٢.

وقف قابلية تبديل الدولار في ١٥ اغسطس سنة ١٩٧١ ومن ثم تخفيض قيمة الدولار للذهب بنسبة ٨٪ في ديسمبر سنة ١٩٧١ ثم تخفيضه مرة اخرى عام سنة ١٩٧٢ "وضمن هذا السياق حصلت الازمة النفطية لعام سنة ١٩٧٣ لكن في الواقع قوت زيادة اسعار النفط من موقع الراسماليين الامريكيين. فقبل سنة ١٩٧٣ كانوا يتزودون بنسبة ٨٠٪ من النفط الامريكي بسعر ٣ دولار للبرميل، بينما كان الاوربيون واليابونيون يتزودون بنسبة ١٠٠٪ من النفط الذي يشترونه بسعر دولارين للبرميل (من الشرق الاوسط) ان ارتفاع سعر النفط ٢ دولار للبرميل عام سنة ١٩٧٣، ١٠ دولار عام سنة ١٩٧٤، ١٢ دولار سنة ١٩٧٨، ٣٠ دولار عام سنة ١٩٨٠، عضد من الموقع التجاري للولايات المتحدة بالنسبة لمزاحيمها".(١)

توضيحا لذلك نجد ان الموقف المؤدي لفهم "الازمة الممتدة منذ السبعينات -لا يتاتى- الا بالنظر الى التغيرات الهيكلية الجارية في الاقتصاد الراسمالي العالمي" (٢)، وهي ازمة مركبة من ازمة الطاقة والخامات وازمة النظام النقدي العالمي المواكبة للتضخم والبطالة التي بدا العالم يشهدها منذ بداية السبعينات والتي عاشها الاقتصاد الامريكي منذ منتصف الستينيات حيث بدا الدولار يتجمع في اوربا الغربية، وزاد العجز في ميزان المدفوعات لاول مرة منذ عام سنة ١٨٩٠.

يتضح اذا "ان الاهمية النسبية للولايات المتحدة في الاقتصاد الراسمالي العالمي قد تدهورت، حيث كانت حصتها في الانتاج الصناعي في العالم الراسمالي قد هبطت الى ٤٠,٥٪ في عام سنة ١٩٧١، مقابل ٥٥٪ في بداية الخمسينات، وكانت حصتها في صادرات العالم الراسمالي قد انخفضت الى ١٤,٢٪ في مطلع السبعينات، وكانت ٢٣٪ في بداية الخمسينيات، بينما كانت احتياطيات الذهب لديها قد هبطت من ٧٤٪ من اجمالي هذه الاحتياطيات الى حوالي ٢٥٪ منها، وتم ذلك كله لصالح القطبين الاخرين: اوربا الغربية واليابان".(٣)

تجمعت بالتالي كل الاسس المكونة لازمة الاقتصاد الراسمالي والمتمثل في:

- انخفاض معدلات النمو الاقتصادي من ٥,٥٪ عام ٦٨ الى ٣,٥٪ عام ١٩٧١
- انخفاض معدلات نمو الصادرات من ١٢٪ عام ٦٨ الى ٥٪ عام ١٩٧١. (٤)
- زيادة البطالة والتضخم بنسب عالية.
- انهيار اسس نظام النقد الدولي المبني على نظام والتزامات اتفاقية بريتون وودز.

لذلك عمدت الحكومة الامريكية لتخفيض قيمة الدولار لمواجهة الدول المنافسة ولتقليص حجم ما لديها من دولارات، ثم عمدت الى رفع سعر الفائدة لديها لجذب الاستثمارات وتدفقها للداخل، ثم عمدت الى استخدام ازمة الطاقة لصالحها.

---

(١) جوستاف ماران: مرجع سابق ص ٧٦.

(٢) محمد دويدار: الاقتصاد الراسمالي الدولي في ازمته. الاسكندرية سنة ١٩٨١، ص ٣٩.

(٣) فؤاد مرسي: مرجع سابق ص ٤٣٧.

(٤) فؤاد مرسي: مرجع سابق ص ٤٠٨.

ويتضح هنا علاقة ما حدث عالميا بالمنطقة وما حدث فيها من هجرة الى النفط، فقد ظلت اسعار البترول العربى رخيصة فى الاسواق العالمية بشكل يظهر الشكل التآمرى لنظام الاحتكار للشركات المستخرجة له، بل نجد ان هذا السعر انخفض بعد نهاية الحرب الثانية واستمر فى ذلك الهبوط وهذا ما يوضحه الجدول التالى

جدول (١)
يوضح مقارنة اسعار نفط الخليج العربى
باسعار بترول خليج المكسيك

التاريخ	سعر النفط الامريكي / فى خليج المكسيك	سعر النفط فى الخليج العربى
قبل اكتوبر سنة ١٩٤٩	٢,٦٥	٢,٢٢
بعد اكتوبر سنة ١٩٤٩	٢,٦٥	١,٢٥
،، يوليو سنة ١٩٥٣	٢,٩٠	١,٩٣
،، يوليو سنة ١٩٥٧	٣,٧٢	١,٠٨
،، ابريل سنة ١٩٥٩	٣,٠٠	١,٩١
،، اغسطس سنة ١٩٦٠	٣,٠٠	١,٦٩

المصدر: جعفر عبد الغني: النفط من اجل التنمية، قضايا عربية، بيروت عدد ٨، يناير سنة ١٩٧٤، ص ١٤٣.

يوضح الجدول السابق فرق السعر بين البترول العربى والبترول الامريكى الامر الذى يعد تدعيما مباشرا للمستورد الاوروبى والياباني من النفط العربى وتقليل لحجم التدفق النقدى لامريكا من شركاتها العاملة فى المنطقة خاصة اذا علمنا ان معظم اعتماد اوربا واليابان كان على البترول العربى، وان ثبات وتدنى سعر النفط خلال تلك الفترة قابلته زيادة فى اسعار المواد المصنعة بنسبة ٤٧٤٪ من ١٩٥٠ الى ١٩٧٠ (١). والملاحظ هنا ان مطالب الدول المنتجة للنفط برفع الاسعار او تطبيق اسلوب المشاركة وغيرها بدات تلقى موافقة من الشركات المستخرجة للنفط بالمنطقة منذ اواخر الستينات * رغم ان تلك الفترة جاءت فى اعقاب نكسة سنة ١٩٦٧ وما شهدته المنطقة من ضعف، الامر الذى يؤكد الهدف البعيد الذى كانت تسعى اليه الاحتكارات الدولية من تلك الموافقة.

بدا سعر النفط يزداد حتى اصبح الربح الذى كان يوزع فى عام سنة ١٩٤٨ بنسبة ١٨٪ للعرب، ٨٢٪ للشركات اصبح بعد حرب اكتوبر يوزع بنسبة ٩٥٪ للعرب، ٥٪ للشركات (٢).

(١) فؤاد مرسى: المشاركة كاسلوب من اساليب الاستعمار الجديد، مجلة قضايا عربية، بيروت عدد ٨ سنة ١٩٧٤ ص ٧٤.
(٢) المرجع السابق ص ٧٠.
* يتشكل الكارتل النفطى بالمنطقة من خمس شركات امريكية وشركتان اوربيتان.

حققت تلك الزيادة في "أسعار النفط" ميزة نسبية للدولار بين العملات الاخرى، نتيجة الوضع الامريكي المتميز في كل من سوق النفط. وسوق الصرف العالمية للدولار.(1) بزيادة اسعار النفط تم جذب الدولارات من دول غرب اوربا واليابان الى المنطقة العربية ولانها منطقة معروفة بضعف هيكلها الاقتصادي وبالتالي ضعف قدرتها الاستيعابية لمعظم تلك الفوائض النفطية، ترتب على ذلك عودة تلك الفوائض مرة اخرى للاستثمار في بنوك دول المركز وخاصة في الولايات المتحدة الامريكية، كما استخدم هذا الفائض المالي الضخم من خلال القروض والمساعدات الخارجية كاداة للضغط السياسي على الدول النامية والكثير من الدول العربية بعد ان كبلتها الديون الخارجية التي اصبحت احدى اهم اليات تبعية دول الاطراف لدول المركز في الاقتصاد الراسمالي الدولي.

ويوضح الجدولان (2،3) تطور سعر النفط العربي الخام من الخمسينات وحتى الثمانينات ومقدار التراكم للعائدات النفطية حتى سنة 1979.

جدول (2)
تطور معدل سعر النفط الخام من الخليج العربي بالدولار الامريكي

السنة	السعر الرسمي
١٩٥٠	١,٧١
١٩٥٥	١,٩٣
١٩٦٠	١,٨٦
١٩٦٥	١,٨٠
١٩٧٠	١,٨٠
١٩٧١	٢,٢٠
١٩٧٢	٢,٤٨
١٩٧٣	٣,٣٩
١٩٧٤	١١,٥٨
١٩٧٥	١٠,٧٢
١٩٧٦	١١,٥١
١٩٧٧	١٢,٤٠
١٩٧٨	١٢,٧٠
١٩٧٩	١٧,٢٦
١٩٨٠	٢٨,٦٧
١٩٨١	٣٢,٥٠

المصدر: كتاب الاوبك وسوق النفط العالمية، مؤسسة ايست لودرز ليمتد 1984 نقلا عن: عبد الخالق فاروق: عائدات النفط العربي والصراع الدولي المنار عدد 2 سنة 1985، ص 89.

جدول (3)
تراكم العوائد النفطية للدول العربية بالمليون دولار سنوات 1973-1979

البلد	السنة	القيمة
الجزائر	١٩٧٣	٩٠٠
	١٩٧٩	٧٤٠٠
الامارات	١٩٧٣	٩٠٠
	١٩٧٩	٩٧٠٠
البحرين	١٩٧٣	٧٤
	١٩٧٩	٥٣٠
العراق	١٩٧٣	١٩٠٠
	١٩٧٩	٩٩٠٠
قطر	١٩٧٣	٤٠٠
	١٩٧٩	٢٣٠٠
الكويت	١٩٧٣	١٩٠٠
	١٩٧٩	٣٣٠٠
الجماهيرية	١٩٧٣	٢٣٠٠
	١٩٧٩	٤٩٠٠
السعودية	١٩٧٣	٦١٠٠
	١٩٧٩	٥٤٢٠٠

المصدر: غازي سعيد جرادة: منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول، مجلة شئون عربية، تونس الامانة العامة للجامعة العربية عدد 2، مايو سنة 1981.

(1) فؤاد مرسي: الراسمالية تجدد نفسها، مرجع سابق ص 424.

والملاحظ من المقارنة بين الجدولين (٢،٣) ان تراكم الفوائض البترولية زادت منذ سنة ١٩٧٣ بعد ان تضاعفت معدلات زيادة سعر البترول العربي "حتى ان اقطارا عربية اربع هي: السعودية، الكويت، الامارات، قطر، تضاعفت عوائدها عشرين مرة في عشر سنوات من عام ١٩٧٣ الى عام ١٩٨٣، وكان على المصارف العربية ان تقوم بثلاث مهام هي: "تحويل الاقتصاد العربي من اقتصادية تعامل بالنقد الى اقتصاد يتعامل بالشيك واعادة تدوير الاموال الفائضة الى السوق المالية الدولية، والمشاركة المالية مع هذه السوق في عملية تذويل راس المال".(١)

معنى ذلك ان الولايات المتحدة قامت بحل مشكلتها الاقتصادية من خلال سماح الشركات الامريكية المستغلة للنفط في المنطقة برفع اسعاره الامر الذي ساعد على نمو حركة تنقل المال الى دول النفط وتنقل البشر مرة اخرى داخل المنطقة "سعيا وراء الرزق".

وبهذا ضمنت امريكا تحقيق عدد من الاهداف الهامة وهي:

١- ان التراكم المالي السريع لريع النفط لن يجد اصحابه (من العرب) افضل من البنوك الامريكية مكانا له، وبالتالي فان قيمة الدولار ستزداد والتحويلات من العملات الاخرى الى الدولار ستؤدي الى انتعاش الاقتصاد الامريكي.

٢- ان هذا المال النفطي سيدعم موقع حلفاء امريكا في المنطقة ضد التيار الراديكالي ويجعل منها نموذج للرفاة الغربي على الارض العربية. وبالتالي يقل التوجه للنموذج المقابل القائم على التنمية المعتمدة على الذات وبالفعل قد احدث "الريع النفطي" تراكم في جانب النظم التقليدية العربية وانكماشا اقتصاديا وسياسيا في جانب النظم الثورية ساعد ذلك على ابراز ضرورة الهجرة.(٢)

٣- ان الدول النفطية بما سيتراكم لديها من ثروة ستسرع في احداث نموذج تنمية غربي يحتاج الى قوة بشرية متوفرة في دول تيار الثورة العربية وعليها ان تنجح في جذبها وبذلك تحقق استفادة مالية من بيع النفط وتصبح منطقة جذب لكوادر فنية جاهزة صرفت عليها دول غيرها استثمارات ضخمة وبذلك تحقق تنمية سريعة بكوادر غيرها على حساب ركود التنمية في الدول الاخرى فما كان منها الا انها "تستقدم بشرا من خارجها للوفاء بامكان قيام نشاط اقتصادي داخلها.(٣)

---

(١) فؤاد مرسي: مرجع سابق ص٢٩٦.
(٢) نادر فرجاني: الهجرة الى النفط مرجع سابق ص٣٢.
(٣) نادر فرجاني: عن البشر والتنمية في الوطن العربي، المستقبل العربي عدد ١١٣ يوليو سنة ١٩٨٨، ص ٦.

ب- خصائص هجرة العمالة العربية :

لهجرة العمالة بالمنطقة العربية سمات وخصائص تميزها عن سواها من هجرات[1] وتتميز هجرة العمالة العربية بالخصائص الا تية :

- انها هجرة حدثت على عكس التفسير المعروف في النظرية الا قتصادية التقليدية والتي كانت ترى ضرورة انتقال رؤوس الا موال للمناطق القابلة للنمو والا ستثمار والمتوفر بها ايدى عاملة رخيصة الا جر وبها اسواق قادرة على الا ستهلاك السريع للمنتج، لكن ما حدث ان الا يدى العاملة العربية انتقلت داخل المنطقة من مناطق تركز السكان الى مناطق تركز الثروة البترولية[2] ولا يمكن فهم ما حدث الا في اطار خصوصية التغيرات والا حداث السياسية والا جتماعية التي سبقت تلك الهجرة .

- انها هجرة من دول عرفت بتوجه سياسي واجتماعي مختلف عن الدول المستقلبة للعمالة وكان تيار الهجرة من الدول الراديكالية الى الدول النفطية مكون في معظمة من الشباب او من هم (في سن العمل والحرب) وفي وجودهم خارج اوطانهم اسهاما مباشرا في تسريع بناء قناعات سياسية واجتماعية جديدة وشيوع انماط من السلوك الترفي الا ستهلاكي يمكن نقلة معهم في العودة الى اوطانهم فيشكل هذا اداة ضغط وجماعات مصالح تساعد على التغير الا قتصادى والسياسي المطلوب في تلك الدول وهو ما بدا يتجسد منذ بداية ما عرف بالا نفتاح الا قتصادي، وهكذا فالا مر يمكن تلخيصه بانه كان "انكسار من الداخل والا نقضاض من الخارج".[3]

- ان تلك الهجرة شهدت تنوعا متناقضا وجديدا في دول عديدة حيث ظهر نوع من الهجرة سمي بالهجرة الا حلالية في بعض الدول التي تعد مصدر رئيسي لتصدير العمالة ونخص منها كل من اليمن والا ردن وهي التي تسمح بهجرة ابناءها الى دول النفط بكثرة ثم تسمح باستقبال عمالة بديلة من دول اخرى (مصر) لتحل محلها في سوق العمل المحلي.[4]

يناقض ذلك ما عرضته بعض الدراسات النظرية التي تعرضت لتحديد انواع الهجرة وتطورها التاريخية في مناطق كثيرة من العالم .

---

(1) نازلي شكري: ديناميكية الهجرة المعاصرة في الشرق الا وسط، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الا هرام القاهرة، يوليو سنة ١٩٨٣، ص ٦٦ وما بعدها .

(2) عبد الباسط عبد المعطي: الهجرة النفطية والمسالة الا جتماعية، مكتبة مدبولي، القاهرة ط ١، سنة ١٩٨٤، ص ١٥.

(3) ابراهيم العيسوى: التحول الى الا نفتاح: العوامل الداخلية في الا نفتاح الجذور والحصاد والمستقبل، القاهرة، المركز العربي للبحث، سنة ١٩٨٢، ص٨٧.

(4) انظر : سعد الدين ابراهيم : النظام الا جتماعي العربي الجديد، دار المستقبل العربي، القاهرة ط ١، سنة ١٩٨٢، ص ٧٩.

- ان الهجرة العربية للعمل لا تخضع للتفسير القائم على وجهة نظر الدراسات السكانية التى ترجعها الى الانفجار السكانى فى مناطق بعينها فمثلا مصر بوصفها اكبر الدول العربية سكانا وارسالا للهجرة كانت (معدلات النمو السكانى بها قد بلغت ٢٫٤٦٪ ، ٢٫٤٠٪ عامى ١٩٦٠، ١٩٦١ على التوالى الا انها لم تشهد كما هو معروف خلال الستينات موجة مميزة من الهجرة الخارجية).(١)

- انها هجرة لا انتقائية لانها شملت كل التخصصات من العمالة ومختلف مستويات التعليم وكل القادرين على العمل من ذكور واناث، وفى ذروة تلك الهجرة (شكل حملة الشهادات الجامعية فى قوة العمل الوافدة بالدول الخليجية حوالى ٦٫٥٪ فقط عام ١٩٧٥ وفى سنة ١٩٨٠ كانت جملة الاميين والذين يعرفون القراءة والكتابة فقط ٤٩٫٥٪)(٢) ويعد هذا تميزا لها عن التفسيرات الاجتماعية لظاهرة الهجرة التى تخصها بالانتقائية من الناحية الفنية او التعليمية. ويرجع ذلك لان تلك الهجرة جاءت لدول لم تكن بنيتها الاقتصادية متقدمة بما يجعلها تحتاج لخبرات ومهارات فنية عالية المستوى.

- انها كانت هجرة من دول اكثر تقدما بالمقاييس الحضارية واكبر كثافة وثقافة واقدر من ناحية البنية الاساسية الى بلدان عربية نفطية اقل تقدما وتحضرا (وذات قاعدة اقتصادية ضعيفة).... وبعد ان اتسمت تيارات الهجرة العربية التقليدية (قديما) بالنزوح من الصحراء الى شواطىء ووديان الانهار اصبحت الهجرة تتم فى اتجاه عكسى".(٣)

- انها جاءت بنتائج سلبية على مفهوم الامن القومى العربى على عكس ما كان متوقعا لها فى بعض الدراسات الاجتماعية للهجرة. فالهجرة بالمنطقة نوعان هجرة عربية عربية حيث ينتقل العرب من قطر لآخر حاملا نفس الثقافة واللغة والانتماء الواحد للتاريخ والدين والقيم المشتركة وهجرة اجنبية فتحت لها منطقة الخليج ابوابها بشكل لم يسبق له مثيل حتى اصبحت الهوية العربية مهددة فى مجتمعات عديدة واصبح التخوف واقعا حقيقيا.(٤)

وبالنظر فى بعض الاحصاءات نجد ان نسبة هذه العمالة الاجنبية فى دول الخليج وصلت الى معدلات خطيرة فقد بلغت "٩٠٫٩٪ من قوة العمل بدول الامارات العربية عام ١٩٨٠ (٥)

---

(١) العمالة الاجنبية فى اقطار الخليج العربى، مركز دراسات الوحدة العربية مع المعهد العربى للتخطيط بالكويت (ندوة) ط١، اغسطس ١٩٨٣، ص٤٦.
(٢) المرجع السابق، ص ٢٧.
(٣) نجلاء الاهوانى: "هجرة العمالة المصرية الى الدول النفطية وعلاقتها بالمتغيرات الهيكلية فى الاقتصاد المصرى ٦٧-١٩٨٠"، مرجع سابق، ص ٢٦.
(٤) العمالة الاجنبية فى اقطار الخليج العربى، مرجع سابق، ص ٣١ ومابعدها.
(٥) المرجع السابق، ص ٣١.

المتتبع لتطور حجم تلك العمالة الاجنبية ونموها السريع والتنظيم الدقيق في معسكرات العمل الجماعي لعمالها يلاحظ خطورة هذا الامر سواء بنمط التنمية الذي ساد على يديها في المنطقة والقائم على مشروعات "تسليم المفتاح" او انعكاس ذلك على كساد الخبرة العربية وتغريب المواطن العربي المستخدم لتكنولوجيا لا يعلم عنها شاً، كما انها ظاهرة تهدد الامن القومي العربي على المدى الطويل لارتباط هذه الشركات الاجنبية بالشركات المتعددة الجنسية وبالتالي بالمصالح المباشرة للولايات المتحدة الامريكية صاحبة المصلحة الاولى في استغلال منابع النفط لمصلحتها الاقتصادية والسياسية الامر الذي اوضحه تقرير للكونجرس الامريكي عن "خطة الغزو الامريكي لمنابع النفط العربي" في حالة الشعور بالخطر المباشر على مصالحها الاستراتيجية وجاء به "تستطيع القوات العسكرية المطلوبة للاستيلاء وتامين منطقة العمق السعودي ان تكافح بنجاح مدارج الطائرات التي حفرتها القنابل... لكنها لا تستطيع ترميم الانشاءات النفطية المدمرة او تشغيل النظام، ومن هنا تظهر الحاجة الى قوة بشرية مدنية عالية الخبرة والى مواد خاصة مهمة لمثل هذه الاغراض."(١) وبالطبع فهذه القوى البشرية المدنية المدربة لن تكون سوى العمالة الاجنبية عالية المستوى المتبعة للشركات الكورية واليابانية وغيرها التي يؤهلها ارتباط شركاتها ودولها مع المصالح الامريكية للقيام بهذا العمل، ويتضح ذلك من تطور حجم تلك العمالة الاجنبية بالخليج في الجدول التالي:

جدول (٤)

حجم العمالة الاجنبية بدول الخليج (١٩٩٠) العدد بالالاف

بلد الاقامة	عمال من المواطنين	غير المواطنين الافتراض (١)	الافتراض (٢)	المجموع (١)	المجموع (٢)	غير المواطنين للمجموع نسبة (١)	نسبة (٢)
الامارات	٩٥,٦	٧٤٦,٦	٩٣٥,٠	٨٤٢,٢	١٠٣٠,٦	٨٨.٧	٩٠.٧
البحرين	١٢٧,٤	١١٤,٧	١٤٣,٦	٢٤٢,١	٢٧١,٠	٤٧.٤	٥٣.٠
السعودية	١٧٣٠,٤	٢٧٢١,٠	٣٤٠٧,٦	٤٤٥١,٤	٥١٣٨,٠	٦١.١	٦٦.٣
عمان	١٨٨,٦	٣٠٠,٠	٤٤٧,٥	٤٨٨,٦	٦٣٦,١	٦١.٤	٧٠,٠٤
قطر	٢١,٣	١٥٥,٦	١٩٤,٩	١٧٦,٩	٢١٦,٢	٨٨.٠	٩٠,٢
الكويت	١٤٩,١	٥٥١,٧	٦٥٧,٢	٧٠٠,٨	٨٠٦,٣	٧٨.٧	٨١.٥
المجموع	٢٣٠٠,٤	٤٥٨٩,٦	٥٧٨٥,٨	٦٨٩٠,٠	٨٠٨٦,٢	٦٦.٦	٧١.٦

المصدر: تقديرات الاسكوا بالاستناد الى التعدادات والمسوحات الرسمية، نقلا عن جورج القصيفي: نحو سياسة لتنمية القوى العاملة المواطنة في مجلس التعاون الخليجي، المستقبل العربي بيروت، عدد ١١٤ اغسطس ١٩٨٨.

---

(١) خطة الغزو الامريكي لمنابع النفط العربي، تقرير للكونجرس الامريكي، ترجمة سليمان الفيومي، بيروت، دار القدس سنة ١٩٧٦، ص ٧٠.

- نقلا عن العمالة الاجنبية في الخليج العربي، المعهد العربي للتخطيط، مرجع سابق، ص ٢٩٩.

ج- نتائج ظاهرة هجرة العمالة العربية:

ادت هجرة العمالة العربية لتغيرات اساسية في كل من دول الارسال والاستقبال بالمنطقة، وبدات نتائج تلك الظاهرة تؤثر في المجتمع العربي وتوجه بعض احداثه وتعرض الدراسة الحالية لاهم تلك النتائج فيما يلي:

١- التبعية السياسية:

التبعية Dependency مصطلح حديث نسبيا في علم الاقتصاد السياسي، يعبر عن حالة عدم التوازن في علاقات العالم الثالث بالعالم المتقدم خاصة في مجال التنمية والتبادل التجاري، وكانت كتابات الاقتصادي الارجنتيني الشهير راؤول بريبش (ROUL PREBISH) منذ عام ١٩٤٩ قد لفتت الانتباه الى تلك الظاهرة عندما تحدث عن المركز والاطراف Center-Priphery (١) في الاقتصاد الدولي.

تطورت الفكرة بصورة اكثر تحديدا على يد مجموعة من مفكري امريكا اللاتينية بعد فشل النظرية الاقتصادية الغربية وفشل تفسير ما يعرف بمدرسة اكلا (ECLA) والتي كانت تعبر عن راى اللجنة الاقتصادية لدول امريكا اللاتينية والتابعة للامم المتحدة وكان يراسها راؤول بريبش نفسه وكتب عن اعمالها في كتاب له هو "نحو سياسة تجارية جديدة للتنمية".(٢)

يعتقد فريق آخر من الباحثين ان مدرسة التبعية جاءت "كتجاوز لفشل النظريات الماركسية التقليدية في فهم مجتمعات العالم الثالث"(٣)، وعلى اى حال فالفكرة جاءت منى العالم الثالث لتعبر عن تجاوز كل من التفسير الغربي الذي ساد في الاربعينات بشيوع نظرية روستو (ROSTOW) في التنمية بالمراحل الخمس(٤)، او الاطار الايديولوجي الذي وضعته الماركسية التقليدية لنمو حتمي في ظل الراسمالية يمهد للثورة عليها، وجاءت مدرسة التبعية خروجا على المالوف في العالم الثالث الذي سلم قادته ومفكريه بالنموذج الغربي في مرحلة ماعرف بالتنمية بالانتشار Diffusion model اى التحديث عن طريق البؤر المحلية للتحضر في المناطق المتخلفة واعطاء دور اكبر للبورجوازيات المحلية في التحديث، وجاء التمهيد السياسي لانتشار هذه المدرسة بعد نجاح حركات التحرر في العالم الثالث وطموحها لبناء تنمية معتمدة على الذات، وبدات الدول النامية في منتصف الخمسينيات في التكتل والتجمع معا لمواجهة اساليب النهب الراسمالي.

---

(١) محمود عبدالفضيل: حول مفهوم الراسمالية الهامشية وعلاقتها بمستقبل التنمية في بلدان العالم الثالث، مرجع سابق، ص ٤٧.

(٢) راؤول بريبش: نحو سياسة تجارية جديدة للتنمية: ترجمة جرجس عبده مرزوق، مراجعة د. رفعت المحجوب، سلسلة من الفكر السياسي والاشتراكي، الدار المصرية للتاليف والترجمة، القاهرة مايو سنة١٩٦٦.

(٣) احمد محمد عبدالحميد ثابت: علاقات التبعية وازمة التنمية في العالم الثالث مصر كدراسة حالة (١٩٧١-١٩٨١)، ماجستير، غير منشورة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة سنة ١٩٨٣، ص ٦.

(٤) المرجع السابق، ص ٩.

ويحدد الاستاذ السويدى جوهان جالتنويج (G. GALTUNG) مفهوم التبعية بانه تفاعل ضرورى بين مصالح دول المركز والقوى الداخلية فى الدول التابعة وان هناك خمس انواع من السيطرة تقوم عليها علاقة دول المركز بالاطراف وهى (اقتصادية، سياسية، عسكرية، ثقافية، اتصال) ويقدم جالتونج نموذجا للتعامل اللامتكافىء بين الدول التابعة ودول المركز من خلال جدول يمكن منه فهم اليات التبعية بأشكالها المختلفة.

جدول رقم (٥)
اليات التبعية عند جالتونج

المتغير	المؤشرات على دولة المركز	المؤشرات على الدولة الطرفية	اداة التحليل
- اثار المعونة الاقتصادية	ادوات جديدة متطورة للانتاج	ليس هناك من تطور يذكر	اقتصادى
- الوضع السياسى فى البناء الدولى	وضع اكثر سيطرة	اكثر تبعية	علاقات دولية
- المنافع العسكرية	وسائل تدمير سهلة الانتاج	لا منافع لا يمكن خوض الحرب بالمواد الخام	علاقات دولية
- فوائد الاتصال	وسائل متطورة	لا فوائد، لا يتحقق الاتصال	اتصال
- المعرفة والبحث	احتياج للمعرفة	ليست هناك حاجة للمعرفة	علمى، تقنى
- المتخصص المطلوب	صناعة، علماء، مهندسون	متخصصون فى التملك، محامون	سوسيولوجيا معرفة
- المهارة والتعليم	طلب اكبر على التعليم	لا حاجة لذلك	تعليمى
- البناء الاجتماعى	تغير مطلوب للحراك الاجتماعى	الارتقاء الاجتماعى يقوم على حجم الملكية لا على الكفاءة	سوسيولوجى
- آثار نفسية	احساس زائد بالاعتماد على النفس	احساس زائد بالتبعية	سيكولوجى

Source: Galtung, Johan, "Astructural Theary of imperialism Jounnal of peace." Research No2, 1971. p.81
نقلا عن: احمد عبد الحميد ثابت: مرجع سابق ص٥١

يتضح من الجدول السابق تعدد اليات التبعية وشمولها للجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات التي يطلق عليها دول طرفية في النظام العالمي والتي لا تستطيع كما يقول بول باران وفرانك FRANK "الا ان تنمي التخلف".(١)

وتعتبر التبعية السياسية احد اشكال التبعية وتاتي نتيجة لعدم تطابق الادارة السياسية لنظم الحكم في الدول التابعة مع الارادة السياسية لمصالح الاغلبية من مواطنيها ويعود ذلك في راى فرانك FRANK (٢) الى ان الفئة الحاكمة هي.. اوليجاركية بورجوازية، ويصفها سمير امين في كتابة التطور اللامتكافيء(٣) بانها تحاول السيطرة على جهاز الدولة من خلال الروابط الاسرية، ويتفق حمزة علوى معهما في هذا لكنه يضيف (٤) ان البورجوازية التابعة عادة ما تكون اداة للبورجوازية العالمية لفرض سيطرتها على باقي طبقات المجتمع التابع، اما احمد ابو زيد(٥) فيؤكد ارتباط شكل البنية الاقتصادية والاجتماعية بالنسق السياسي في المجتمع الطرفي وارتباط ذلك كله بالنظام الراسمالي العالمي.

- ولوطبقنا هذه المفاهيم على الواقع العربي الذى خلفته الهجرة فاننا نلاحظ ما يلي:

١- حدث انقسام حاد في الارادة السياسية العربية تجاه قضية الصراع العربي الصهيوني وبدات معها الحلول المنفردة وغياب الحل الشامل للمشكلة وهو ما اطلق عليه بتيار "الواقعية السياسية في المنطقة".(٦)

٢- زيادة الدور الامريكي سواء الاقتصادي او السياسي في المنطقة وتركيز الحوار بالنسبة لقضايا المنطقة السياسية.. مع الادارة الامريكية رغم ماهو معلن ومعروف من تخالف استراتيجية بين امريكا واسرائيل وتوافق غير خفي لمصالحهما المشتركة في المنطقة والمتعارضة مع المصالح العربية القومية.

---

(١) للمزيد انظر: بول اباران: الاقتصاد السياسي للتنمية، ترجمة احمد فؤاد بلبع، دار العلم، القاهرة سنة١٩٦٧ ص ٧٥.

-FRANK, A G., Copitalism and Under Development in Latin, Monthly Review Press, New Yourk, 1967, P.6

- عواطف عبدالرحمن: قضايا التبعية الاعلامية والثقافية في العالم الثالث، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت عدد ٧٨، يونيه سنة١٩٨٤، ص ٣٦ وما بعدها.

للمزيد يرجع الى:

(٢) سمير امين: التطور اللامتكافيء: دراسة في التشكيلات الاجتماعية الراسمالية المحيطية، ترجمة برهان غليون، دار الطليعة، بيروت ط٣، سنة١٩٨٠.

(٣) احمد ابوزيد: البناء السياسي في الريف المصري: تحليل لجماعات الصفوة القديمة والجديدة، دار المعارف، القاهرة سنة١٩٨١.

(٤) المرجع السابق.

(٥) احمد ثابت: م.س.ذ، ص ٨٦.

(٦) ALAN TAYLAR: The Arab Balance of Power, Syrocuse University Press ١٩٨٢ PP.49-55

٣- زيادة تيار القطرية والاقليمية فى السياسية العربية لتحل محل البعد القومى والوحدوى وهو ما ادى الى نشاة مجموعة من التجمعات الاقليمية الهشة مهدت لمرحلة تعارض المصالح العربية بين دول الغنى النفطى ودول الغنى البشرى.

٢- التبعية الاقتصادية:

ظلت المنطقة العربية فى حيرة بعد مرحلة الاستقلال، فقد كان عليها ان تختار الطريق الذى تسلكه لمرحلة البناء الاقتصادى والتنمية، كان عليها ان تختار بين الفكر التقليدى فى التنمية الذى يطرحه النظام الراسمالى او الفكر الاشتراكى الذى ظهر بعد الحرب العالمية الاولى كتجربة بديلة.

كانت كل المؤشرات ترجح البديل الراسمالى لانه كان مطبقا بالفعل فى معظم تلك البلدان اثناء حقبة الاستعمار الغربى، كما ان الطبقات المثقفة والمؤثرة بها كانت قد تربت فكريا داخل نظم تعليم غربية ووصلت لمناصب بيروقراطية وتكنوقراطية ممثلة فى اجهزة الحكم.

اصبحت المهمة امام تلك الطبقة بعد الاستقلال هى قيادة عملية التنمية وكان عليها اولا ان تحدد معنى التنمية التى تريدها والتخلف الذى ستقضى عليه.(١)

وقد بلورت تلك الطبقة فكرها التنموى من خلال اجابتها على عدد من الاسئلة التى شاعت فى الاقتصاد التقليدى مثل :

- نمو متوازن ام غير متوازن؟
- دفعة قوية ام نمو تدريجي؟
- اهتمام بالاستهلاك ام بالصناعات الانتاجية؟
- تصنيع من اجل السوق المحلى ام من اجل التصدير؟
- الاهتمام بالانتاج ام بالتوزيع وعدالته؟

شاعت تلك الاسئلة فى الفكر الاقتصادى بالمنطقة العربية عامة مما سيطر على خطتها التنموية رغم اختلاف ذلك مع الفكر السياسى المعلن ببعض الدول الراديكاليه منها وقد ادى ذلك لفشل النموذج التنموى الذى اتبعته المنطقة لحل مشكلاتها.

واكب ذلك الفشل امرين هامين:

اولهما: بروز ازمة الاقتصاد الراسمالى الدولى.
ثانيهما: تفجر الثروة النفطية وزيادة اهميتها الدولية.

---

(١) سعد الدين ابراهيم: ازمة مجتمع ام ازمة طبقة، دراسة فى ازمة الطبقة المتوسطة الجديدة، مجلة المنار، باريس، عدد ٦ السنة الاولى، يونيه سنة ١٩٨٥.
للمزيد ارجع الى:- رمزى زكى: الازمة الراهنة فى الفكر التنموى، مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت عدد السنة ٨، يوليو سنة ١٩٨١، ص ١١.

تفاعل هذان الامران مع الواقع العربي حيث ساعدت ازمة الاقتصاد الراسمالي على سرعة الانقضاض على التجارب التنموية بالمنطقة والتي كانت تعاني من مشكلات مرحلة التحول التي كانت تمر بها مجتمعاتها.

بتفجر الثروة النفطية في تلك المرحلة بدات الدول التقليدية تقدم نموذجا بديلا للتنمية ساعد على زيادة انتعاش حركة انتقال العمالة من دول التنمية المستقلة والمعتمدة على الذات الى دول النفط والتنمية المعتمدة على النظام الراسمالي الدولي مما اسرع بانهيار التنمية المستقلة وصعود النموذج التابع بالمنطقة.

نتج عن تكريس التبعية الاقتصادية بالمنطقة ما يلي:

١- زيادة ديون الدول العربية للراسمالية العالمية.
٢- اقامة نمط تنموي قطري باهظ التكاليف ومؤدي الى زيادة ارتباط المجتمع العربي قيميا وثقافيا بالنمط الراسمالي الدولي.

وعلى جانب الدول العربية البترولية التي حققت بالفعل فوائض مالية تحولت بها الثروة العربية الى اصول مالية معرضة للتاكل اما بارتفاع سعر المواد المصنعة التي تستوردها تحت ضغط النمط الاستهلاكي الغربي الذي شاع بالمنطقة كاحد مصاحبات الحقبة النفطية او بتخفيض العملة (الدولار) نتيجة اضطراب نظام النقد الدولي، فالاموال العربية التي استقرت بالخارج اعادت المؤسسات المالية الدولية استخدامها مرة اخرى في اقراض الدول العربية الفقيرة لتصبح مدينة للغرب الراسمالي بالمال العربي الذي اعيد تدويره.

لقد صرفت الدول البترولية على خطط التنمية ارقاما كبيرة بلغت مثلا في "الخطة الخمسية ١٩٧٥-١٩٨٠) في السعودية الى حوالي ١٤٣ مليار دولار"(١) لكن هذا لم يصنع تنمية معتمدة على الذات لكنه خلق تنمية قائمة على اساس الخطة الدولية لنشر الصناعة الملوثة جنوبا واعادة نشر الزراعة شمالا."(٢)

لقد احدث النفط تغيرات اساسية في النظام العربي "شمل عناصر قوة الدولة وشيوع الاعتماد المتبادل بين الدول العربية وشيوع الواقعية السياسية وقبول الامر الواقع في السياسة الرسمية العربية".(٣)

وتعد ظاهرة الاعتماد المتبادل بين الدول العربية تجسيدا لحركة الانتقال الهائلة للعمالة من دول عربية غنية بالسكان الى دول عربية غنية بالاموال، ثم حركة التحويلات المترتبة على تلك الحركة الاولى سواء من مال او قيم او مصاحبات اجتماعية اخرى من دول الغنى النفطي الى دول الغنى البشري او العكس.

---

(١) عبد الخالق فاروق: عائدات النفط العربي والصراع الدولي، مجلة المنار عدد ٢ م.س.ذ ص ٨٤.
(٢) انظر فؤاد مرسي: الراسمالية تجدد نفسها: م.س.ذ
(٣) على الدين هلال: اثر الثروة النفطية على النظام العربي وازمة الدولة القائدة، المنار عدد ٢، مرجع سابق ص ١٠٥.

د - علاقة اسباب الظاهرة بنتائجها:

كان لظاهرة هجرة العمالة داخل المنطقة العربية نتائج سياسية واقتصادية عرضت لها الدراسة سابقا كما اوضحت الدراسة بعض الاسباب والظروف الدولية التى ادت دورا فعالا فى التمهيد للظاهرة وتحاول الدراسة هنا وضع رؤية للعلاقات التى ربطت بين الاسباب والنتائج لنتمكن من فهم الواقع او كما يقول هيجل نجعل "ما هو عقلى حقيقى، وما هو حقيقى عقلى"، ويمكن ان نحدد جملة من الاسباب للظاهرة التى نتناولها لان الظاهرة الاجتماعية عادة لا يمكن ردها لسبب واحد ومن تلك الاسباب ماهو اقليمى وما هو دولى وقد تفاعلت معا بطريقتين الاولى هى تفاعل للأسباب المتماثلة اقليميا ودوليا والثانية هى تفاعل للاسباب غير المتماثلة اقليميا ودولياونعرض لذلك فيما يلى:

١- التعريف بالاسباب:

- السبب الديموجرافى: هو ما يرجع لتوزيع السكان وخصائصهم وحركة انتقالهم الاقليمية والدولية وعلاقة ذلك بتشجيع ظاهرة الهجرة داخل المنطقة العربية.

- السبب الايديولوجى: هو ما يرجع للفكر السياسى والعقائدى الذى ساد المنطقة العربية والعالم خلال تلك الفترة وبرر ظاهرة انتقال العمالة داخل المنطقة من الدول الراديكالية للدول التقليدية.

- السبب الاقتصادى: هو المؤثرات والعوامل الاقتصادية التى ميزت فترة السبعينات وطبعت الاقتصاد العالمى بطابع يوصف بالازمة كما طبعت الاقتصاد العربى بالتناقض مابين ثروة النفط الهائلة فى جانب ومشكلات الفقر والتنمية فى جانب اخر.

- السبب التكنولوجي (الحضاري): هو ما يرجع لتفجر الثورة العلمية التكنولوجية وثورة وسائل الاتصال وانكشاف مدى التخلف الذى يعيشه العالم الثالث والدول الطرفية بما فيها المنطقة العربية فى مقابل الانجاز الحضارى للدول الصناعية الكبرى مما مثل فجوة تزداد اتساعا بين ما سمى بالشمال والجنوب.

٢- طرق التفاعل واحداث النتائج:

تفاعلت الأسباب الاربع السابقة بطريقتين محدثة مجموعة من العلاقات الشبكية فيما بينها ومجموعة من النتائج المتميزة بالتعدد والاتصال وكان ذلك على النحو التالى:

١- تفاعل الاسباب المتماثلة دوليا واقليميا:

يتميز هذا النوع من التفاعل بانه يحوى مجموعة اسباب متماثلة على المستوى الاقليمى والدولى.

تفاعل السبب الديموجرافي الاقليمي والمتمثل في اختلال التوزيع السكاني بالمنطقة مع السبب الديموجرافي الدولي والمتمثل في توازن النمو السكاني بالدول الصناعية الكبرى الامر الذى جعلها تحد من موجات الهجرة الخارجية اليها ادى ذلك لزيادة تيار الهجرة الداخلية بالمنطقة العربية كبديل عن الهجرة خارجها وتوجهت الهجرة من دول الغنى السكاني والفقر المادى بالمنطقة لدول الغنى المادى والفقر السكاني.

- تفاعل السبب الايديولوجي الاقليمي المتمثل في انحسار التيار الراديكالي بالمنطقة بعد نكسة ١٩٦٧ حيث (كان على القادة ان يزعنوا للوضع الجديد ويتبنوا السبيل الادنى، لقد تحولو من شعارات القومية والتطبيق الاشتراكي والنصر التي زادت مايزيد عن العقد الى البراجماتية والارتداد نحو اكثر شئون الدولة محدودية، وقد ترتب على ذلك ايجاد اسلوب معتدل، حيث اصبحت السعودية هى النموذج).(١) وواكب ذلك ما ساد العلاقات الدولية من سياسة اطلق عليها الوفاق الدولي حيث تحولت المواجهة التقليدية بين الشرق والغرب لمحاولة التقاء وترتيب المصالح بينهما مما انعكس على المنطقة العربية في شكل رغبة النظم العربية في التعاون مع الولايات المتحدة وتقاربت في ذلك كل من النظم التقليدية والنظ الراديكالية وسهل الامر اطلاق يد الولايات المتحدة في المنطقة لتعيد ترتيب اوضاعها من جديد وفق مصالح النظام الراسمالي الدولي.

وتعتبر حركة انتقال العمالة داخل المنطقة من دول الثورة الى دول الثروة احد الاليات التى وجدت امريكا انها تساعد على تفريغ المنطقة من بؤر المقاومة المتبقية بها وتسيد النموذج الراسمالي عن طريق غير مباشر وبطريقة المعايشة التى يقوم فيها المهاجر باعادة صياغة افكاره وفق حياة الترف والكفاية التى يشاهدها فى دول الاستقبال (التقليدية) ومقارنتها بحياة المعاناة والمشاكل التي تعيشها مجتمعات الارسال.

بعدها سيكون الخيار واضحا بين نعمة الثروة ونقمة الثورة.

هكذا تحول الكثير من ثوار ومناضلى الستينات والخمسينات الى كبار تجار واصحاب مشاريع فى السبعينات والثمانينات.

- تفاعل السبب الاقتصادي الاقليمي المتمثل فى زيادة تراكم الثروة البترولية الناتجة عن ارتفاع اسعار النفط والرغبة لدى دول البترول فى الاسراع بالتنمية وتحقيق التقدم من خلال نمط التنمية القطرية، مع السبب الاقتصادى الدولي والمتمثل فى بوادر الازمة الاقتصادية التى بدات من السبعينات وزادت حدتها مع ارتفاع اسعار النفط، والتى وجدت فيها الولايات المتحدة ومن خلال عودة ثروة النفط على شكل ودائع فى بنوكها او اسهم فى شركاتها المتعددة القوميات الحل الافضل لازمتها الاقتصادية وتراجع قيادتها للنظام الراسمالي.

---

(١) اليزابيت بيكار: العسكريون العرب فى السياسة من المؤامرة الثورية الى الدولة السلطوية، فى كتاب الامة والدولة والاندماج فى الوطن العربي، غسان سلامة واخرون(تحرير)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، مايو ١٩٨٩، ص ٥٣١.

لذلك شجعت امريكا تلك السياسة ولم تقف على الاقل ضدها، كما شجعت نموذج التنمية التي تسعى دول النفط لا حداثه لانه يضمن لها تحقيق اهداف عديدة منها تشجيع تجارتها مع العرب وضمان جزء كبير من ثروة النفط لصالحها كمشتريات، ودخولها لاسواق عربية عديدة كانت مغلقة امامها وذلك من خلال مشتريات المهاجرين بالدول النفطية، الامر الذى سيؤدى فيما بعد لاداة ضغط على نظم تلك الدول من خلال تحولها فيما بعد لمطالب اجتماعية يصعب تحقيقها دون التعامل مع مصدرها، وكان لا بد ان يفرض هذا المصدر شروط تعامله بما يضمن مصالحه بالمنطقة، واعيد تدوير عائدات النفط لصالح دول الاستهلاك بالمركز الراسمالى لا دول الاطراف المنتجة.

- تفاعل السبب الحضارى الاقليمي: وتتمثل فى تطلع المنطقة العربية لتجاوز الفجوة الواسعة بينها وبين الدول المتقدمة عن طريق نقل التكنولوجيا المتطورة من الغرب كطريق بديل عن اسلوب الاعتماد على الذات الذى اتبعته بعض دول المنطقة فى الستينيات، مع السبب الحضارى الدولى والمتمثل فى الثورة العلمية التكنولوجية والتى زادت من قدرة العالم المتقدم على المزيد من التقدم والانتاج الضخم فى كافة المجالات.

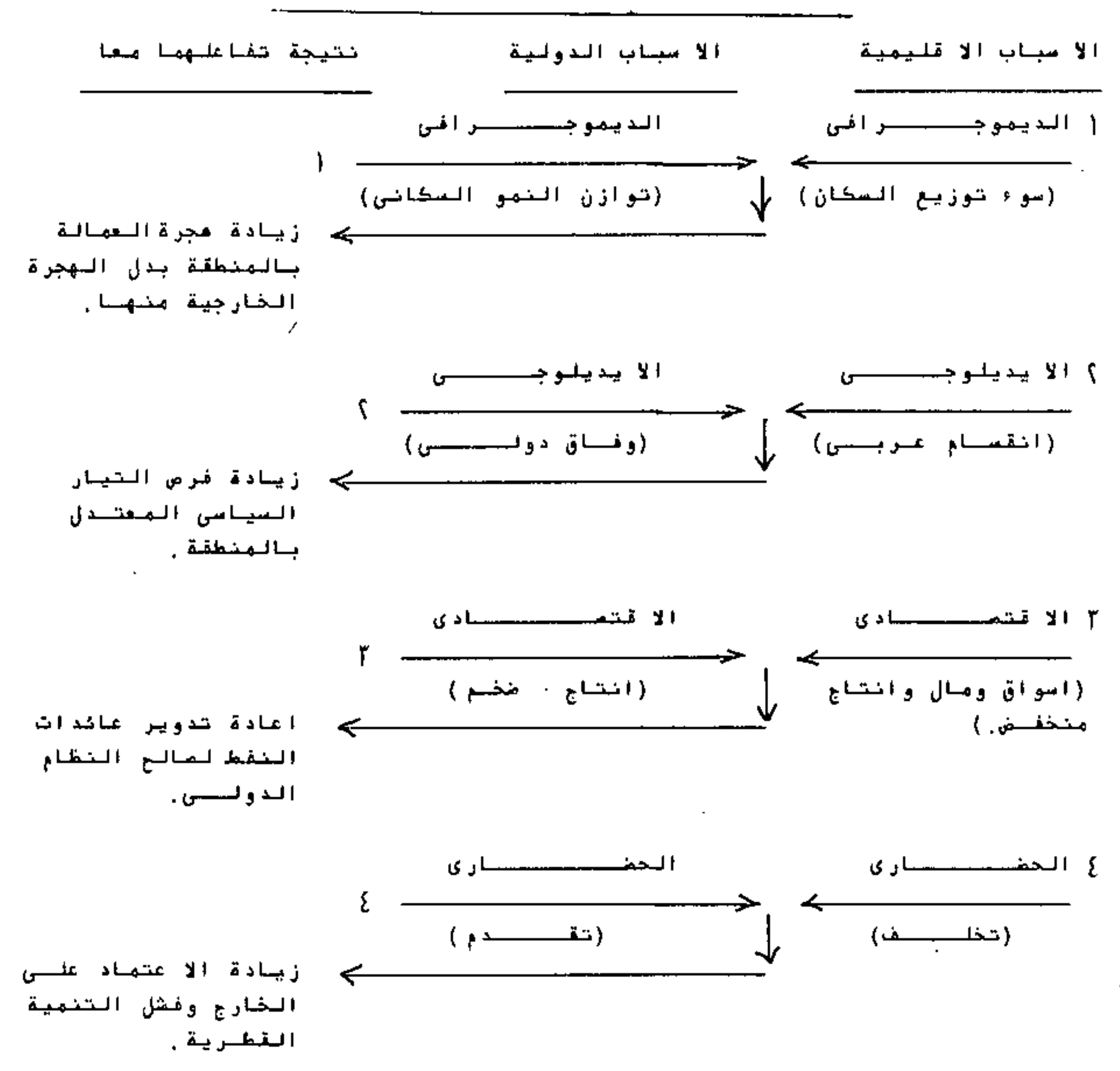
ساعد هذا الانتاج الكبير على تحقيق رغبة الدول المتقدمة فى فتح المزيد من الاسواق للسلع والصناعات التى حاولت الدول المتقدمة اقامتها بالعالم الثالث لرخص تكلفة الانتاج وتحقيق شروط افضل للمنافسة ولتستطيع من خلالها ربط نمط الانتاج والاستهلاك بتلك الدول بالنمط الراسمالى.

وهذا ماحدث فى المنطقة وخاصة بعد اقبال دول النفط على اقامة مشروعات تكنولوجية عرفت بنظام "تسليم المفتاح" والذى بدات تقيمه معتقدة انه بنقل التكنولوجية المتقدمة مدفوعة الاجر يمكن تحقيق التقدم.

لهذا زادت هجرة العمالة الاجنبية للدول العربية البترولية، وزاد اعتماد المنطقة على الخارج وفشلت فى تحقيق الاكتفاء الذاتى فى اى ما حاجياتها.

ويوضح الشكل التالى رقم (٤) صورة ونتائج هذا المستوى من التفاعل:-

شكل (١)
تفاعل الاسباب المتماثلة دوليا واقليميا
والمسببة لظاهرة هجرة العمالة



يوضح الشكل السابق تفاعل الاسباب المتماثلة اقليميا ودوليا والنتائج التى ترتبت على هذا التفاعل فى كل منها.

ويبقى ان تكمل صورة هذا التفاعل من خلال تفاعل الاسباب غير المتماثلة.

ب- تفاعل الاسباب غير المتماثلة اقليميا ودوليا:

يحتوى هذا المستوى من التفاعل على عناصر غير متماثلة على المستوى الاقليمي والدولى.

- كان لتفاعل السبب الديموجرافى الاقليمى المتمثل فى سوء توزيع السكان فى الوطن العربى مع السبب الحضارى الدولى المتمثل فى الثورة العلمية

والتقدم السريع لدول المركز ان ظاهرة الكفاءات العلمية او نزيف العقول زادت انتقاء وان كانت قد قلت عددا[1] وذادت بالتالى خسارة المنطقة لحساب غيرها.

وتركزت تلك الظاهرة في الدول التي كانت تعد وتطور طاقتها البشرية للتنمية المستقلة منذ عدة عقود، ولذلك كانت اهم تلك الدول التي هاجرت منها الكفاءات العلمية بجانب هجرة العمالة العادية هي نفسها الدول المرسلة للعمالة العادية للمنطقة العربية وكان لهذا اثره السيء على تنفيذ خطط التنمية فيما بعد.[2]

- اما تفاعل السبب الديموجرافى الدولى المتمثل فى توازن معدلات النمو السكانى بالدول المتقدمة وموجة الرفض التى سادت حقبة السبعينات ضد هجرة العمالة اليها من الدول المتخلفة ومنها المنطقة العربية، مع السبب الحضارى الاقليمى المتمثل فى زيادة الاحساس بالتخلق والحاجة المتزايدة بالاعتماد على الخارج ادى لقبول هجرة خارجية للمنطقة من الدول المتقدمة سواء فى شكل خبراء او عمالة اجنبية تتبع الشركات الاجنبية القائمة بتنفيذ مشروعات "تسليم المفتاح" التى تعاقدت على اقامتها دول النفط الامر الذى ادى لزيادة اعداد العمالة الاجنبية بالمنطقة بشكل بات يهدد هويات العديد من اقطارها.[3]

- تفاعل السبب الايدلوجي الاقليمى المتمثل فى تفكك الارادة السياسية للمنطقة وسيادة روح ما عرف بالواقعية السياسية وازدياد قدرة التيار التقليدى بالمنطقة مع السبب الاقتصادى الدولى المتمثل فى اعادة تقسيم العمل الدولى وفق احتياجات النظام الراسمالى مما نتج عنه هجرة الاموال والثروات العربية للاستثمار فى السوق الراسمالى الدولى بدل استثمارها فى خطط تنموية قومية بالمنطقة وتقدر احصائية لصندوق النقد الدولى "الاموال النقدية العابرة للحدود والمملوكة لافراد عرب فى نهاية سنة ١٩٨٦ بحوالى ٢ ر ٦٦ مليار دولار"، كما يقدر رئيس صحيفة المصرفيين العرب ثروات العرب الموظفة بالخارج بما يزيد على ١٢٥ مليار دولار عام ١٩٨٦ . وفى نفس الوقت تقدر الامانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية حجم الديون العربية للخارج بنحو ١٣٠ مليار دولار عام ١٩٨٦ [4] اى ان النتيجة التى خلصت بها المنطقة كان حجم الديون وضياع الثروة وفشل التنمية القطرية المعتمدة على الخارج.

---

(١) راجع: مراد وهبة (محرر) هجرة العقول، مرجع سابق، القاهرة، ١٩٨٠، ص٩٥ ومابعدها.

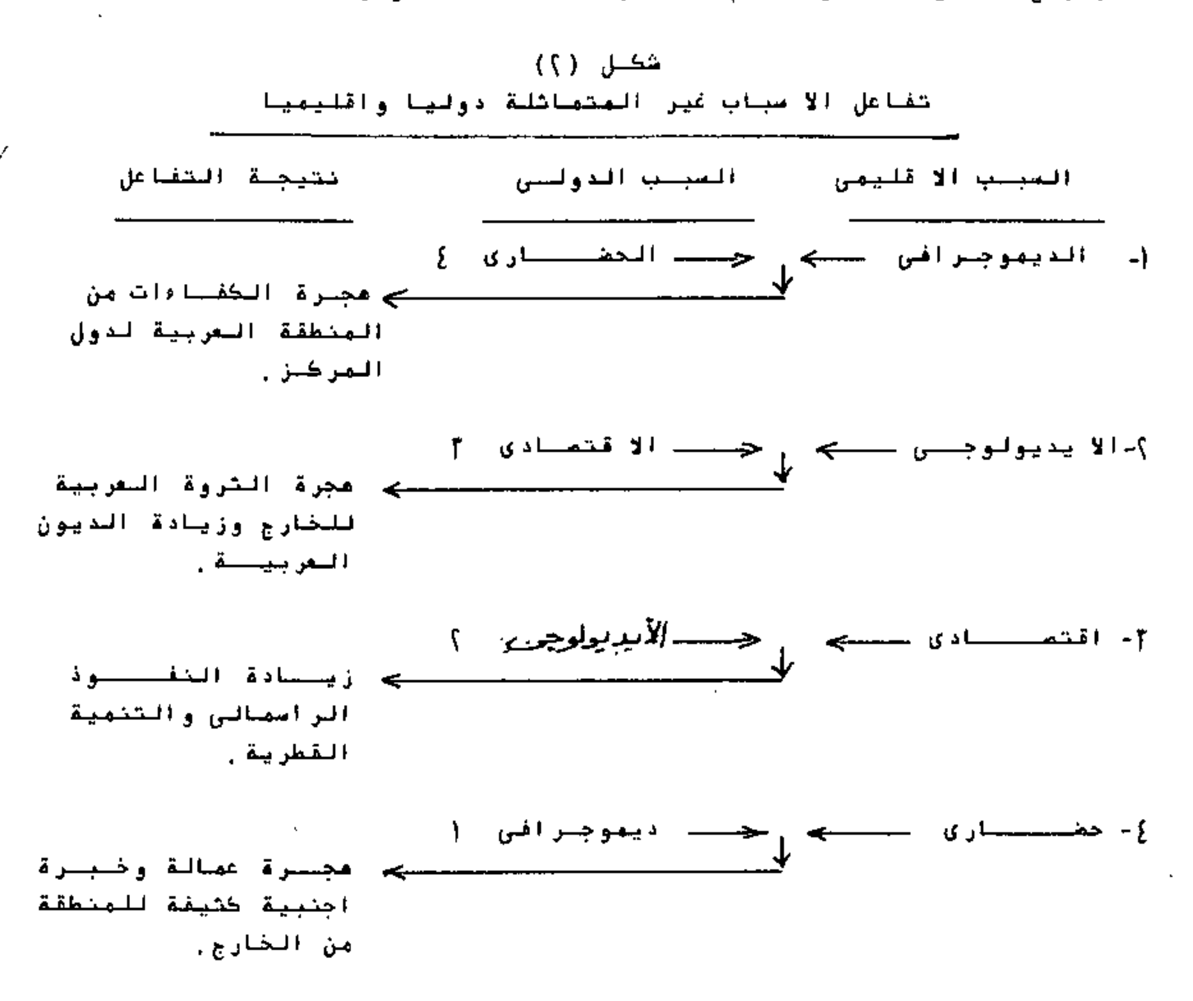
(٢) راجع: منى سالم: تخطيط هجرة العمالة المصرية من التخصصات النادرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٧، ص٧٧-٨١.

(٣) راجع: العمالة الاجنبية فى اقطار الخليج العربي (ندوة) مركز دراسات الوحدة العربية بيروت مع معهد التخطيط بالكويت، مرجع سابق، ص١٧٨ ومابعدها.

(٤) فؤاد مرسى: الراسمالية تجدد نفسها، مرجع سابق، ص ٢٧٠ وايضا: محمود عبد الفضيل: الاقتصاد العربي، نظرات وهواجس مستقبلية، مجلة المستقبل العربي، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، عدد ١، سنة ١٩٨٨، ص ٦٥

- اما تفاعل السبب الا يديولوجي الدولي المتمثل في سياسة الوفاق وماترتب عليها دوليا مع السبب الا قتصادي الاقليمي المتمثل في زيادة تدفق الثروة النفطية في جانب وزيادة تفاقم الفقر في الجانب الا خر للمنطقة العربية فانه فتح المجال واسعا للنشاط الا قتصادي الراسمالي ليعيد خلق الا نماط الا ستهلاكية والا نتاجية وفق رؤية الشركات العابرة للقومية لتصبح المنطقة كلها فيما بعد سوق ضخم يستهلك وينتج ماتقرر لها تلك الشركات بداية من لعب الا طفال وحتى الا سلحة والمعدات العسكرية .

ويوضح الشكل التالي رقم (٢) صورة هذا التفاعل ونتائجه :-



ويمكن من دراسة نتائج مستويي التفاعل لكل سبب من الا سباب الا قليمية والدولية نجد انه كانت على النحو التالي:

جدول رقم (٦)
يوضح نتائج مستوى التفاعل للاسباب
الا قليمية والدولية

السبب	نتائج تفاعلـه	نوع التفاعل رقم السبب	نوعـه
١ ديموجرافى	- زيادة هجرة العمالة بالمنطقة بدل الهجرة خارجها. - هجرة الكفاءات العلمية من المنطقة لخارجها.	١ ←→ ١ ١ ←→ ٤	التماثل غير متماثل
٢ ايديولوجى	- زيادة فرص التيار السياسى المعتدل بالمنطقة. - هجرة الثروة العربية للخارج وزيادة الديون العربية.	٢ ←→ ٢ ٢ ←→ ٣	متماثل غير متماثل
٣ اقتصادى	- اعادة تدوير عائدات النفط لصالح النظام الدولى. - زيادة النفوذ الراسمالى.	٣ ←→ ٣ ٣ ←→ ٢	متماثل غير متماثل
٤ حضارى	- زيادة الا عتماد على الخارج وفشل التنمية القطرية. - هجرة عمالة وخبرة اجنبية كثيفة للمنطقة من خارجها.	٤ ←→ ٤ ٤ ←→ ١	متماثل غير متماثل

ويوضح الجدول السابق جملة نتائج مستوى التفاعل بين الا سباب الا قليمية والدولية للظاهرة والتى شملت معظم الا سباب التى ذكرتها الدراسات والتفسيرات المحلية والدولية لتفسير ظاهرة الهجرة.

وكان لا بد ان تطبق تلك الا سباب العامة على ظاهرة انتقال العمالة بالمنطقة العربية لنجد انها ادت لمجموعة من النتائج التى شملت الهجرة داخل المنطقة ومنها واليها كما انها شملت النتائج التى اثرت فى اقتصاد المنطقة ونظمها السياسية وحياتها الا جتماعية وجمعت بين عدد كبير من التناقضات التى كانت تحمل داخلها مؤشرات خطر تنبه الكثير لها بعد ازمة الخليج فى ١٩٩٠ .

فقد جمعت نتائج تفاعل اسباب ظاهرة الهجرة داخل المنطقة العربية بين هجرة العمالة داخل المنطقة وهجرة الكفاءات منها، وجمعت بين زيادة الثروة وزيادة الديون، وجمعت بين الا عتماد على الخارج وفشل التنمية القطرية.

واذا كانت تلك النتائج المتناقضة قد عاشت فترة داخل المنطقة العربية قبل ان تتصارع لتحدث ازمة الخليج، فان دراسة عوامل تلك الظاهرة واسبابها ونتائجها على المجتمعات المرسلة للعمالة باتت هامة وهذا ماسنعرضه بالنسبة لمصر بوصفها اكبر مجتمعات المنطقة ارسالا للعمالة فى الفصل التالى.

الفصل الثالث

عوامل نمو ظاهرة هجرة العمالة المصرية

شهدت حقبة السبعينات عوامل مجتمعية أدت لتحولا ت هامة في المجتمع المصري والعربي، كان من أهمها زيادة تيار الهجرة للعمل من مصر للمنطقة العربية .

واذا كان الفصل السابق قد تناول تفسيرظاهرة الهجرة للعمل على المستوى العربي، فان الفصل الحالي سيتناول تفسيرها على مستوى المجتمع المصري وسيكون ذلك على النحو التالي:ـ

أولا : عوامل مجتمعية مهدت للهجرة

أ- التكوين الطبقي للمجتمع المصري بعد ثورة ١٩٥٢.

ب- مرحلة رأسمالية الدولة الوطنية بعد ١٩٦١.

ج- تغير بناء النخبة الحاكمة وعلاقته بالهجرة .

ثانيا : عوامل مجتمعية شجعت الهجرة

أ- الانفتاح كدافع لهجرة العمالة للخارج بعد سنة ١٩٧٤.

ب- التكوين الطبقي الجديد وتشجيع الهجرة .

١- الرافد البرجوازي البيروقراطي.

٢- الرافد الطفيلي.

٣- الرأسمالية التقليدية .

الفصل الثالث
عوامل نمو ظاهرة هجرة العمالة المصرية

تحتل الفترة من ١٩٥٢ الى ١٩٧٠ حيزا مميزا فى تاريخ المجتمع المصرى، ويجد الدارس لتلك الفترة أن السمة الغالبة فيها هى صعود الجناح العسكرى للطبقة الوسطى لتولى زمام السلطة، وادى ذلك لتغيرات سياسية واجتماعية ميزت تلك المرحلة عن غيرها، ويتضح ذلك فيما يلى:

اولا : <u>عوامل مجتمعية مهدت للهجرة</u>

كانت ثورة يوليو سنة ١٩٥٢ من أهم التغيرات السياسية التى شهدها العالم الثالث فى حقبة مابعد الحرب العالمية الثانية، لذلك توالت الكتابات والتحليلات التي تفسر ماحدث، منها دراسات ركزت على دور الجيش او الجناح العسكرى للطبقة الوسطى فى تحقيق النمو والتغيير الاجتماعى مثل ما كتبه فاتيكيوس VATIKIOTIS (١) وبرالموتر PERLMUTTER (٢) ومنها ما ركز على دور الزعامة الكارزمية فى عملية التغيير وقيادة الطبقة الوسطى امثال ديكمجيان DEKMEJION (٣) اما النوع الثالث من الكتابات فقد ركز على دور النخبة السياسية او الصفوة Political Elite فى عملية التغيير مثل اكافى AKHAVI (٤) وبانيدر BINDER (٥) ومور MOORE (٦).

فبدخول الجيش لمسرح الاحداث السياسية فى مصر سنة ١٩٥٢ حسمت قضية تسلم السلطة لصالح الطبقة الوسطى وبدات تصفية امتيازات الطبقة القديمة.

وبصدور قوانين الاصلاح الزراعى فى سبتمبر سنة ١٩٥٢ بعد طرد الملك السابق والغاء الالقاب والرتب القديمة، بدا المجتمع المصرى يعيد تشكيل وتكوين حياته من جديد.

للمزيد : See.

(١) PONAYIOTS VATIKIOTIS: <u>Egypt Since The Revolution</u> (London George Allen and Unwin, Ltd., 1968).

(٢) AMOS. PERLMUTTER: <u>Egypt The Praetorian State</u> (New Jersey: Transaction Book, 1974).

(٣) HRAIR DEKMEJIAN: <u>Egypt under Nasser</u>: A study in Political Dynamic (New York: State University of New York Press, 1971).

(٤) SHAHROUGH AKHAVI: <u>Egypt: Neo Patrimoial Elite</u> in: Frank TOCHOU, Political Elite in A bureauctratic Society" in WILLIAM ZORTMAN" Political Elites Arab North Africa, London: Longman, 1982.

(٥) LEONRD BINDER: In A moment of Enthusiasm: <u>Political Power and the Second, Stratum in Egypt</u>. (Chicago: university of Chicago Press ١٩٧٨).

(٦) CLMENT H.MOORE: Authoritarian Politics in union-Cooperated Society: <u>The Case of Nasser's Egypt</u>, World Politics, Vol.6, No. 2 January 1974

١- التكوين الطبقي بمصر بعد ثورة سنة ١٩٥٢:

بتولى الجناح العسكرى للطبقة الوسطى سلطة الحكم بعد قيام الثورة برز الخلاف بين جناحها المدنى الذى مارس الحياة الحزبية والسياسية قبل ثورة ١٩٥٢ والجناح العسكرى الذى حسمت قضية السلطة لصالحه.

تركز الخلاف بين جناحى الطبقة الوسطى حول اهمية الدور الذى راى كل منهما انه كان اكثر فاعلية فى الحركة السياسية المصرية قبل الثورة.

فالجناح المدنى الذى لعب دورا فعالا فى الحياة السياسية المصرية منذ ثورة ١٩١٩ وكون الاحزاب السياسية وبعض التنظيمات العقائدية يرى ان اهمية دوره فى انه رفض الوضع الذى كان قائما وقدم بدائل له، ولجا فى بعض الاحيان لانتهاج اساليب العنف السياسى والتى كان من شانها تطوير الوضع السياسى فى مصر وتحقيق اهدافه، لذلك طالب هذا الجناح بسرعة عودة الجيش الى ثكناته وترك الحكم له.(١)

اما الجناح العسكرى فكان يرى دور تلك التنظيمات ادى لتزييف وعى وحركة الجماهير التى ساندت بعض خطوات التجربة السابقة، لكنها لم تسفر فى النهاية عن تحقيق اهدافها فى الاستقلال والديمقراطية، لذلك كانت الثورة هى البديل الوحيد لتغيير مجتمع وصف "بالتفاوت الكبير فى الدخل وندرة راس المال للاستثمار، وانخفاض معدل الانتاجية حيث كان ٦٠٪ من الايدى العاملة تعمل بالزراعة وتنتج ٣١٪ فقط من الدخل القومى"(٢)، وكان ذلك هو مبرر الجناح العسكرى ليحكم كبديل يسعى لتحقيق الاستقلال والتنمية والديمقراطية.

وبدات جهود التنمية بتغير اساسى فى هيكل الملكية الزراعية بوصفها اداة الانتاج الرئيسية للمجتمع قبل الثورة وبقوانين الاصلاح الزراعى والقوانين والقرارات المكملة لها -تم الاستيلاء على- ٨٧٢ الف فدان اى حوالى ١٤،٥٪ من مساحة الاراضى المزروعة وزع منها حتى عام سنة ١٩٧٨ حوالى ٨٣٨ الف فدان (١٣،٨٪ من مساحة الاراضى المزروعة) على ٣٥١ الف منتفع... وبالتالى -ارتفعت المساحة المملوكة لصغار الملاك واقل من خمسة افدنة بشكل مطلق ونسبى من ٣٥،٤٪ من اجمالى المساحة الزراعية عام ١٩٥٢ الى ٥٧،١٪ عام سنة ١٩٦٥ كذلك ارتفعت متوسطات المساحة المملوكة لصغار الملاك من ٠،٨ من الفدان الى ٢،١ فدان وتم ذلك على حساب كبار الملاك.(٣) ولم يكن هذا القانون الا اداة للتغير الاجتماعى فى التركيبة الطبقية فى الريف لمصلحة الطبقة الدنيا بوصفها مساندة للثورة وضد طبقة كبار الملاك فلقد زادت نسبة الاسر الحائزة للأرض بشكل ملحوظ بعد هذا القانون الامر الذى انعكس على قضايا اخرى فى الريف تمثل عملية الحراك الاجتماعى لابناء تلك الطبقة، ومن

---

(١) عبد العظيم رمضان: الفكر الثورى فى مصر قبل ثورة ٢٣ يوليو، القاهرة، مكتبة مدبولى، د.ت.، ص ٦٩-٧٩.

(٢) ايليا حريق: ازمة التحول الاشتراكى والانماء فى مصر، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، عدد ١، ربيع سنة ١٩٨٧، ص ١٤.

(٣) عادل الجيار: سياسات توزيع الدخل فى مصر، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الاهرم، القاهرة ١٩٨٩٢، ص ١٢.

ثم زيادة دورها الاجتماعى فى الريف، والجدول التالى يظهر تطور الملكية الزراعية بالريف المصرى بعد الثورة.

جدول رقم (٧)

تقدير عدد الاسر المعدمة والحائزة فى الريف ١٩٥٠-١٩٧٦

البيـــان (بالمليون)	١٩٥٠	١٩٦١	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٦
١- سكان الريف (مليون نسمة)	١٣ر٧٠٠	١٦ر٤٠٧	١٧ر٥٠٣	١٧ر٧٨٢	٢٠ر٥٦١
٢- عدد الاسر فى الريف	٢ر٧٤٠	٣ر٢٥٥	٣ر٣٢٦	٣ر٥٦٤	٣ر٧٣٨
٣- عدد الاسر التى لا تعمل بالزراعة (بالمليون)	٠ر٢٧٤	٠ر٤٨٨	٠ر٤٩٩	٠ر٥٧٠	٠ر٦٣٥
٤- عدد الاسر التى تعمل بالزراعة (بالمليون	٢ر٤٦٦	٢ر٧٦٧	٢ر٨٢٧	٢ر٩٩٤	٣ر١٠٣
٥- عدد الاسر الحائزة للارض (بالمليون)	١ر٠٠٣	١ر٦٤٢	١ر٨٢٤	١ر٩٢٥	١ر٩٣١
٦- عدد الاسر المعدمة (بالمليون)	١ر٤٦٣	١ر١٢٥	١ر٠٠٣	١ر٠٦٩	١ر١٧٢
٧- نسبة الاسر المعدمة للاسر التى تعمل بالزراعة	٥٩ر٣٪	٤٠ر٧٪	٣٥ر٥٪	٣٥ر٧٪	٣٧ر٨٪

المصدر: عادل الجيار: سياسات توزيع الدخل فى مصر، المرجع السابق، ص ٢٥.

من الجدول السابق يلاحظ اتجاه نسبة المعدمين فى الريف الى الهبوط بالنسبة للعاملين بالزراعة حتى عام سنة ١٩٧٠ ثم بداية اتجاهها مرة اخرى للارتفاع ويمكن ارجاع السبب لتوقف صدور قوانين الاصلاح الزراعى بعد سنة ١٩٧٠.

المهم فى هذا الصدد ان التكوين الطبقى للريف المصرى قد اعتراه تغير لم يشهده طوال تاريخه، ولو لم يكن هناك هذا التطلع تجاه الحضر وما تبعه من هجرة داخلية نحو المدن وخاصة القاهرة حيث تركزت معظم الخدمات، واداة الحكم لظهر التاثير الاكبر لهذا التغير، فلقد احتوت المدينة فى فترة هامة من التطور السلمى للصراع الطبقى فى الريف.كما اراد النظام الجديد-على اهم ادوات التغير الاجتماعى وهم مثقفى ابناء الشريحة الدنيا من الطبقة الوسطى كان ذلك احد اسباب "تاخر نضج الوعى الاجتماعى فى الريف المصرى"(١) حيث ظل الريف يمثل مناطق طرد سكانى لصالح الحضر الذى شهد هو الاخر تغيرا اساسيا

---

(١) عبدالباسط عبدالمعطى: الصراع الطبقى فى القرية المصرية، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ط١، سنة ١٩٧٧، ص ٧٨.

نتيجة الاتجاه الى سياسة التخطيط الاقتصادى منذ الخطة الخمسية الاولى ١٩٦٠/٥٩ والاهتمام بالمشروعات الصناعية الكبرى ويعود هذا النمو الحضرى الى الزيادة الطبيعية فى عدد السكان والى عامل الهجرة الداخلية التى اتجهت فى اغلبها للعاصمة حيث تركزت السلطة السياسية والمشروعات الصناعية والخدمات، ويتضح هذا التطور فى الجدول التالى:

جدول رقم (٨)
عناصر النمو الحضرى ١٩٤٧-١٩٧٦ (١)

المدة	العناصر	اجمالى المناطق الحضرية	القاهرة الكبرى
١٩٤٧-١٩٦٠	الزيادة الطبيعية	٧٣,١	٥٦,٠
	الهجرة	٢٦,٩	٤٤,٠
١٩٦٠-١٩٦٦	الزيادة الطبيعية	٦١,٤	٦,٣
	الهجرة	٣٨,٦	٣٩,٧
١٩٦٦-١٩٧٦	الزيادة الطبيعية	٥٩,٣	٨٠,٤
	الهجرة	٤٠,٧	١٩,٦

Source: Economic management in Aperied of transition ,(Baltimomere John Hopkins University Press, 1980) p.176, table 4-6

نقلا عن: بنت هاكسن، سمير رضوان: العمل والعدل الاجتماعى مصر الثمانينات، دراسة فى سوق العمل مكتب العمل الدولى، دار المستقبل العربى، القاهرة ط١ سنة ١٩٨٣، ص ١٤٣.

ويظهر الجدول السابق زيادة معدل الهجرة الداخلية فى عملية النمو الحضرى بالفترات الثلاث خاصة الفترة من ١٩٦٦-١٩٧٦ والاهتمام بالصناعة والخدمات من خلال عملية التنمية التى ركزت على المناطق الحضرية فزادت الهجرة الداخليه اليها من الريف بشكل غير منظم مما اثر سلبيا على تحديث الريف والاستفادة من تعلم ابناءه وعلى تحديث المدينة التى استقبلت خدماتها اعددا من المهاجرين لم تستطع ارضاء تطلعاتهم بشكل كاف.

لقد عاش مهاجر الريف على هامش المدينة، الامر الذى جعله اكثر استعدادا من ذى قبل ليهجر المدينة ذاتها فيما بعد ويهاجر الى الخارج، والملاحظ ان الفترة من ١٩٦٦ الى ١٩٧٦ والتى بلغ فيها معدل الهجرة فى النمو الحضرى ٤٠,٧٪ هى نفس الفترة التى شهدت نمو وتعاظم عملية الهجرة الخارجية بشكل سريع، وكان الهجرة الداخلية كانت مقدمة نفسية وعملية للهجرة الى الخارج.

ب- مرحلة راسمالية الدولة الوطنية بعد سنة ١٩٦١:

تمكنت الدولة بعد عملية التمصير والتاميم من اقامة قطاع عام قوى غير من صورة الاقتصاد المصرى حيث "خفض نسبة محصول القطن الى الصادرات من ٨٥,٥٪ الى ٥٧٪ واصبحت الصناعة المحلية تلبى ٨٤,٥٪ من الطلب على السلع

الاستهلاكية، ٦٧,٤٪ من السلع الوسيطة و ٣١,٢٪ من السلع الراسمالية واصبحت الصناعة تمثل ٢٢٪ من الدخل القومي".(١) وتبع هذا التغير الاقتصادي تغير في البناء الطبقي حيث زادت اهمية الطبقة الوسطى المتعلمة في المجتمع الجديد وتلاشت الصورة التي كانت تميز الطبقة القديمة.

بدات الطبقة الجديدة تقود مسير التغيير المعتمدة على التصنيع والتنمية والتي تحتاج لمهنيين وموظفين لذلك بدا تعيين الخريجين للعمل في القطاع العام والحكومي بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٦١ مما زاد بعد فترة "من الشرائح العليا من البروقراطية التي تطلبت عددا متزايدا من الخريجين الجدد لكي تبرر وجودها"(٢) وهو ماظهر نتيجة لانخفاض معدل التنمية بعد نكسة سنة ١٩٦٧ واستمرار تعيين الخريجين الجدد دون وجود وظائف حقيقية لهم وبالتالي "تضخم الجهاز الاداري في سنوات التحول الاشتراكي ٦٢/١٩٦٣ - ١٩٦٧/٦٦ وزيادة الوظائف داخل البيروقراطية بنسبة ٢٤١٪.."(٣) وبالرغم من هذا فان عدد العمال قد شهد زيادة ملحوظة "خلال اول خطة خمسية للتنمية ٦٠-١٩٦٥ بمعدل سنوي ٦٪ وزادت نسبة العاملين في الصناعة من ٩,٨٪ الى ١١,٤٪ من اجمالي العاملين..".(٤)

تميزت تلك الفترة بزيادة دور الدولة في المجال الاقتصادي، كما خلقت تعددية داخل هيكل الاقتصاد المصري، حيث وجد قطاع حكومي وقطاع عام وقطاع تعاوني وقطاع خاص وهو "امر مرتبط بالطبيعة الانتقالية لمجتمع يسعى للخروج من التخلف -حيث نجد- انماطا مختلفة للانتاج وانواعا مختلفة من التشكيلات الاجتماعية تتعايش جنبا الى جنب..".(٥) من هذه القطاعات المتعددة فرخت البيروقراطية ادواتها وقوانينها التي تحكمت من خلالها في عملية التغيير التي ارادتها الثورة وادارتها البيروقراطية لمصلحتها.

مهد هذا الوضع لتباعد غير مبرر بين الشعب وجهاز الدولة مما جعل التنظيم السياسي للثورة في تلك الفترة يتدخل مباشرة في الكثير من المواقع الادارية للحد من سلطة البيروقراطية.

مع ان تلك الفترة لم تشهد اقبالا على الهجرة الخارجية بنوعيها، فانها كانت فترة انتظار وترقب حاولت البيروقراطية خلالها فرض سيطرتها على جهاز

---

(١) -SAMIR RADWAN, Capital Formation in Egyption industory and Agricul ture, 1962-1967 (London, I the aco press, 1974), pp246-247

(٢) بنت هانسن وسمير رضوان، العمل والعدل الاجتماعي مرجع سابق ص ٧٧.

(٣) نزيه نصيف الايوبي، الدولة المركزية في مصر، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي (محور المجتمع والدولة)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٩، ص ١٠٥.

(٤) عثمان محمد عثمان: مثلث المصاعب الاقتصادية في مصر: تعويق ام تعميق؟ ، المؤتمر السنوي الثالث للبحوث السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية جامعة القاهرة ٢-٤ ديسمبر سنة ١٩٨٩، ص ١٠.

(٥) ابراهيم العيسوي: التخطيط والمتابعة في الواقع الجديد للاقتصاد المصري، ندوة تدريبية عن تكامل التربية والعلوم والثقافة والاتصال والعوامل الاجتماعية في التخطيط القومي للتنمية في مصر، القاهرة، معهد التخطيط القومي واليونسكو ٢٢-٢٦ مارس ١٩٨٧، ص ٠٣

الدولة، وحاولت القوى الصاعدة من مدنيين وعسكريين الاستفادة من اوضاعها الجديدة والتي بدات تنحسر بعد نكسة ١٩٦٧.

وكانت النكسة مبررا لهجرة الكثيرين للمبادىء والقيم التي ادت دورها في تشكيل المجتمع الذي اعطاهم امتيازاتهم الوظيفية وبدل ان يدافع هؤلاء عن استمرار التجربة كانوا هم في مقدمة منتقديها بحثا عن مكاسب جديدة، وكانت الدعوة لفتح باب الهجرة الى الخارج احدى الوسائل التي اتبعتها تلك الشرائح لتحقيق اهدافها، فهي تشبثت بها عجز التجربة عن تحقيق طموحات بعض من قطاعات المجتمع، كما انها تضع الهجرة الخارجية امام الشباب كبديل للتنمية والعمل المنتج داخل حدود الوطن.

وبالفعل شهدت فترة اواخر الستينات وبداية السبعينات بداية تغير سياسة الدولة تجاه الهجرة الخارجية، كما ان اجهزة الاعلام بدات تعرض للهجرة كأحد حلول ازمة البطالة والسكان.

ج- تغير بناء النخبة الحاكمة:

باحداث عملية التحول الاشتراكي وزيادة دور البيروقراط والتكنوقراط في المجتمع، بدات قيادات جديدة تبرز الى جانب النخبة العسكرية التي تسلمت السلطة بعد الثورة، وانتمت تلك القيادات بحكم مركزها للتنظيم السياسي (الاتحاد الاشتراكي العربي) وليس العكس اى انها لم تات منه بداية بل دخلته بحكم توليها لمنصب اداري معين وبالتالي يمكن اعتبار تلك النخبة الجديدة ذات (طابع لا سياسي)(١) لانها لم تكن على ولاء ايديولوجي للثورة لكنها في نفس الوقت لم تكن على خط معادي لها فيحكم لكن مصالحها ومجموعة المميزات التابعة لمراكزها الجديدة اصبحت ضمن النخبة الحاكمة مكونة طبقة جديدة لها تطلعاتها ومصالحها، ولقد حذر جمال عبد الناصر صراحة من دورها الجديد في مرحلة التحول الاشتراكي في خطابه امام مجلس الامة في نوفمبر سنة ١٩٦٤ قائلا.. "البيروقراطية ستعمل بكل الوسائل على ان تحصل على اكبر قدر من السلطة حتى تستطيع ان تقوم بدور حاسم في الانتاج وفي العلاقات الاجتماعية وتحتكر هذا الدور وبفضل هذا الاحتكار تستطيع البيروقراطية ان تاخذ مكان الراسمالية في المجتمع الراسمالي. وفي التحول الاشتراكي اصبحت جميع الشئون الاجتماعية والاقتصادية تدار بواسطة جهاز الدولة، وهذا يؤدي الى مركزية في الادارة ويؤدي في بعض الاحيان الى الانفصال عن المجتمع".(٢)

ومع نمو البيروقراطية المدنية بدات البيروقراطية العسكرية تاخذ دورا اكثر حيوية داخل قطاعات عديدة لاسباب امنية وسياسية وهو ما عرف بمشكلة "اهل الثقة واهل الخبرة" في الحياة السياسية والاقتصادية المصرية اثناء فترة التحـــــول الاشتراكي، وقد حققت تلك الفئة بعسكرييها ومدنييها مكاسب

---

(١) اسامة الغزالي حرب: ثورة يوليو اعادة تشكيل النخبة السياسية في مصر (ندوة ثورة ٢٣ يوليو قضايا الحاضر وتحديات المستقبل) من ٣-٦ مايو سنة ١٩٨٦، القاهرة، دار المستقبل العربي، ص ١١.

(٢) مجمـــوعة خطب وتصريحات الرئيـــس جمال عبدالناصر (القاهرة: مصلحة الاستعلامات د.ت الجزء الخامس ص٨٤).

مادية (مالية) وأدبية (مكانة) كبيرة من خلال تلك المناصب التي تولتها، ساعد على ذلك عدد من العوامل منها:-

- اعتماد الثورة منذ البداية على اسلوب الاجراءات الادارية المعتمد على الدولة كمؤسسة اجتماعية ومن ثم على البيروقراطية في انجاز المهام الثورية".(1)

- ارتفاع الحس الامني لدى النظام نتيجة الصراع السياسي والعسكري الذي دخله مع التحالف الغربي العالمي والتقليدي العربي وخاصة بعد حرب اليمن، كما جعله يلجا الى مايعرف "بعسكرة السلطة" حيث ظل الجيش هو المصدر الرئيسي للمناصب الكبرى في الدولة "بنسبة ٣٣,٦٪ من جميع المناصب السياسية الرئيسية".(2)

- انخفاض المشاركة السياسية للجماهير الشعبية وفشل التنظيم السياسي في قيادة الجماهير بشكل واعي ومنظم وطغيان العمل الحكومي على اسلوبه "واعتمد في تمويل ميزانيته (٦ مليون سنويا) على الحكومة".(3)

- التقليل من دور الحركات النقابية والجمعيات الاجتماعية في الحياة العامة مما اثر على قدرة ونمو المجتمع المدني في مصر.

- بجانب تلك النخبة الجديدة كان هناك الطبقة القديمة التي فقدت املاكها لخضها لم تفقد مكانتها وخاصة في الريف حيث رسوخ التقاليد واستمرارها لمدة طويلة وهو امر مكنها من السيطرة مرة اخرى على الكثير من المراكز القيادة في التنظيم السياسي وتملك الكثير من السلطة بالريف والتخفي تحت شعارات الثورة.(4)

- بفضل المجانية الشاملة للتعليم والتوسع في سياسة القبول في المراحل المختلفة زادت الشريحة المثقفة حجما ونوعا، ورغم سياسة التزام الدولة بالتعيين للخريجين فان نسبة كبيرة منها كانت تشعر بانها لم تاخذ حقها ودورها كاملا، وبدات حركات سياسية كانت قد خبت في الخمسينات تزداد عنفا ونشاطا منذ منتصف الستينات وتتصادم مع النظام بشكل علني ومنها جماعة الاخوان المسلمين والتيار الماركسي، والجديد في الامر هو ازدياد نسبة المثقفين المنتمين لجماعة الاخوان وخاصة خريجي الجامعات من الاصول المنتمية للطبقة الوسطى والدنيا وساعد على نمو هذا التوجه هجرة الشباب بعد التخرج الى الدول النفطية حيث

---

(1) سامية سعيد امام: الاصول الاجتماعية لنخبة الانفتاح، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨٤، ص ٨١.

(2) عبد الغفار رشاد: النخبة السياسية، النظام السياسي، (تحرير) علي الدين هلال (القاهرة: المركز العربي للبحث والنشر سنة ١٩٨٣ ص ١١٤-١١٥.

(3) نزيه نصيف الايوبي: الدولة المركزية، م.س.ذ، ص١٠٨.

(4) انظر عبد الباسط عبد المعطي: الصراع الطبقي في القرية المصرية، م.س.ذ وخاصة ف ٣ من ص ١٣٥ الى ص ١٩٥

- كذلك جمال مجدي حسنين: البناء الطبقي في مصر، ١٩٥٢-١٩٧١ دار الثقافة الجديدة للطباعة والنشر سنة ١٩٨١، ص ٣٨ وما بعدها.

يتعامل مع مجتمع مختلف في توجهاته ونسقه الاجتماعي، وحيث يستطيع الشباب من تلبية تطلعاته الفردية والطبقية.

ثانيا: <u>عوامل مجتمعية شجعت الهجرة</u>

شهدت مصر منذ بداية عقد السبعينات تغيرات سياسية واجتماعية شاملة غيرت من التوجهات والتحالفات الداخلية والخارجية.

. وصاحب هذا التغير سياسة الدولة تجاه الهجرة للخارج، فتحولت من التشدد للتساهل ثم للتشجيع.

وبدات السياسة الجديدة بصدور دستور سنة ١٩٧١ الذى نصت مادته رقم ٥٢ على انه "للمواطنين حق الهجرة الدائمة او المؤقتة الى الخارج وينظم القانون هذا الحق واجراءات وشروط الهجرة ومغادرة البلاد".

وقد صدر هذا القانون المنظم لحق واجراءات وشروط الهجرة فى القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٨٢، ثم صدر قانون الهجرة ورعاية المصريين فى الخارج فى اغسطس ١٩٨٣، كما اتخذت العديد من الاجراءات الادارية التى تسهل وتشجع الهجرة للخارج مثل قرار وزير الداخلية رقم ٨٦٤ لسنة ١٩٧٤ والقاضى بالغاء الحصول على اذن "تاشيرة" عند مغادرة اراضى جمهورية مصر العربية والغاء القرار رقم ٨٦ لسنة ١٩٦٤ والقرار رقم ١٩١ لسنة ١٩٦٤ بشان الحصول على تاشيرة خروج.(١)

كذلك صدرت عدة اجراءات بشان تسهيل استخراج جوازات السفر، وبدات مصر تعيش مرحلة جديدة من تاريخها.

جاءت السياسة الاقتصادية للحكومة التى سبقت حرب سنة ١٩٧٣ معبرة عن التوجه الجديد، ثم اكد هذا الاتجاه فى ورقة اكتوبر سنة ١٩٧٤، ودعت الى ما عرف بالانفتاح الاقتصادى، القائم على مفهوم رئيسى هو حاجة مصر الى العون الخارجى لانقاذ اقتصادها من الانهيار بعد تحمله اعباء حروب ثلاثة ضد اسرائيل، وهو امر ذكره صراحة الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء فى تبريرة للعوامل التى دفعت بمصر الى الاخذ بسياسة الانفتاح(٢)، ويحدد الجهاز المذكور هذا الانفتاح الاقتصادى بانه "تشجيع وحفز رؤوس الاموال العربية والاجنبية وكذلك المصرية على القيام بتمويل وانشاء المشروعات الاقتصادية المختلفة التى تحتاج اليها مصر وضوء الخطط الاقتصادية المصرية وذلك بالاضافة الى تزويد مصر باحدث ماقى العصر من خبرة وعلم وتكنولوجيا..."(٣).

---

(١) وزارة الداخلية، مصلحة وثائق السفر والهجرة والجنسية، قسم البحوث الفنية والقانونية ملف رقم ٨٣(ج).

(٢) جودة عبد الخالق: <u>التعريف بالانفتاح وتطوره</u>، فى <u>الانفتاح الجذور.. والحصاد.. والمستقبل</u>، جودة عبد الخالق (محرر)، المكتب العربى للبحث والنشر، القاهرة سنة ١٩٨٢، ص ٢٩.

(٣) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، موقف الانفتاح الاقتصادى فى جمهورية مصر العربية حتى ١٩٨١/١٠/٣١، القاهرة، مايو سنة ١٩٨١ ص ١٣.

ولكن هذا التحول لا يمكن ان يتم دون اعداد للواقع الاجتماعي الاقتصادي بالمجتمع ودون وجود قوى ضاغطة وفاعلة وصاحبة مصلحة في التوجه نحوه. لذلك فان التحول من راسمالية الدولة التي تميزت بها مرحلة الستينات الى مرحلة راسمالية القطاع الخاص التي يهدف اليها الانفتاح لم تات الا من خلال تحولات في بنية المجتمع المصري ساعدت عليها قوى من الداخل متوافقة مع مصالح قوى خارجية كانت دائما تسعى للسيطرة من خلال دمج مصر في محيط الاقتصاد الراسمالي العالمي وهو امر بدى مهما لها في مرحلة مابعد حرب اكتوبر.

وبالنسبة للجوانب الداخلية فان الجذور كانت كامنة منذ فترة الستينات وما تتبعها من تكوينات اجتماعية شكلت فيما بعد "تكوينة اجتماعية تمثل خط الدفاع الاول عن تلك السياسة وتملك من المقومات ما يمكنها من التدشين لتلك السياسة من ناحية وتمكين السلطة الحاكمة من تنفيذ سياستها من ناحية اخرى".(١)

وبدات السياسة الجديدة في السبعينات بالتحول عن التوجه الاشتراكي وطالبت بمعالجة اثار التاميمات والحراسات وقوانين الاصلاح الزراعي واعلان سياسة الانفتاح الاقتصادي.

ا- الانفتاح كدافع لهجرة العمالة المصرية للخارج:

كانت سياسة الانفتاح الاقتصادي متفقة مع مصالح التنمية الجديدة ومصالح الراسمالية العالمية وحدث تغير موازي كذلك في الجانب السياسي حيث بدات العودة لصيغة الديمقراطية الليبرالية بدلا من صيغة التحالف، كما حلت فكرة العلاقات الخارجية المتوازنة مع القوانين الاعظم بدلا من سياسة عدم الانحياز. وبدات النخبة الجديدة في مهاجمة دور القطاع العام ومحاصرة الناس بالدعاية للنمط الاستهلاكي ولسلع تقوم تلك النخبة باستيرادها من الخارج.

فتح ذلك الباب واسعا للقروض والديون التي كبلت بسرعة قدرة الاقتصاد المصري، فقد كانت تلك الديون " في سنة ١٩٧١ (٦,١ مليار دولار)، بلغت في سنة ١٩٨١ (١٨ مليار دولار)، اي انها تضاعفت ١١ مرة في ١١ سنة ... وكانت نسبة هذه الديون للناتج المحلي الاجمالي سنة ١٩٧١ ٢٤٪ فاصبحت سنة ١٩٨١ ٢٠١٪".(٢) وكانت معظم تلك الديون لتلبية نمط الحياة الاستهلاكية والترفية والدليل على ذلك زيادة نسبة السلع المستوردة " من السلع الوسيطة بما لا يقل عن ٣٢٩٪ من ١٩٧٣ الى ١٩٧٦ ومن السلع الراسمالية بنسبة ٥٠٠٪ والواردات من السلع الاستهلاكية المعمرة بنسبة ٧٣٥٪.. لقد كانت هذه اذن هي السنوات التي بذرت فيها بذور عبء الديون الثقيل".(٣)

---

(١) ساميه سعيد امام: مرجع سابق، ص ٥٠.

(٢) جلال امين: الديون الخارجية وازمة مصر الاقتصادية، مؤتمر بناء مصر الاقتصادي، مجلة المحاماة، نقابة المحامين، القاهرة من ١٧-١٩ نوفمبر ١٩٨٣، العددان ٩، ١٠ السنة ٦٣ سنة ١٩٨٣، ص ١٦.

(٣) جلال امين: مشكلات التصحيح الاقتصادي والتنمية في مصر، عن سعيد النجار التصحيح والتنمية في البلدان العربية، صندوق النقد العربي، ابوظبي، سنة ١٩٨٧.

رغم ان الايرادات العامة زادت ٢١ ضعفا فيما بين ١٩٧٣-١٩٨٥ من ١,١٨ مليار الى ١٤,٣ مليار جنية الا ان حجم النفقات العامة زاد بنسبة مقاربة من ٢ مليار سنة ١٩٧٤ الى ٢٠ مليار سنة ١٩٨٦"."(١)

وبذلك اضاعت الدولة بجهازها البيروقراطي فرصة تعديل نمط الاقتصاد المصرى وراحت تمول المشروعات الاستهلاكية لا الانتاجية "وزاد العجز فى ميزان المدفوعات من ١٤ مليون جنيه مصرى سنة ١٩٧٥ الى ٩٦٩ مليون جنيه او من ٠,٤٪ من الناتج المحلى الى ٢١٪ وانخفض معدل الادخار من ١١,٣٪ من الناتج المحلى سنة ١٩٦٩ الى مالا يزيد عن ٤,٥٪ فى السنوات الخمس التالية..."(٢).

وادى هذا لمجموعة ظواهر تعبر عن التناقض الذى بدا ينمو فى المجتمع المصرى ونتج عنه تردى الوضع الاقتصادى وانخفاض مستوى المعيشة رغم مظاهر الترف الاستهلاكى.

١- فمع الانفتاح والسماح للمشروعات الخاصة فان نسبة العمالة فى الجهاز الادارى للحكومة المركزية من ٧٧/١٩٨١ قد بلغت ٦٠,٤٪ بينما كانت نسبة الزيادة فى اجهزة الحكم المحلى ٢٨,٧٪ مما يعكس تفاقم ظاهر المركزية رغم شعارات اللامركزية والحكم المحلى الامر الذى انعكس على النمو الضخم للجهاز البيروقراطي للدولة ويوضح الجدول الاتى هذه الصورة من الخلل:

جدول رقم (٩)

تطور اجمالى العمالة فى الجهاز الحكومى ١٩٧٧-١٩٨٠

السنة المالية	اجمالى العمالة				التطور النسبى			
الموازنة	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	٨٠-٨١	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	٨٠-٨١
حكومة مركزية	٤٦٥٤٢٠	٥١٠٠٩٢	٥٧٢٦١١	٧٤٦٤١١	١٠٠	١٠٩,٦	١٢٣	١٦٠,٤
حكم محلى	٨٩٥٣٠٠	٩٨٠٧١٦	١٠٦٧٧٢٤	١١٥٢٧١٥	١٠٠	١٠٩,٥	١١٩,٣	١٢٨,٧
الاجمالى	١٣٦٠٧٢٠	١٤٩٠٨٠٨	١٦٤٠٣٣٥	١٨٩٩١٢٨	١٠٠	١٠٩,٦	١٢٠,٥	١٣٩,٦

المصدر: الجهاز المركزى للتنظيم والادارة، الادارة العامة للاحصاء الوظيفى، سلسلة البيانات مسلسل رقم ٤٣ اغسطس سنة ١٩٨١، نقلا عن عادل غنيم، النموذج المصرى لراسمالية الدولة التابعة (القاهرة: دار المستقبل العربى ١٩٨٦)، ص ٢٣٤.

---

(١) عثمان محمد عثمان: مثلث المصاعب الاقتصادية، مرجع سابق، ص ٣.

(٢) جلال امين: التحول الى الانفتاح: العوامل الخارجية، فى الانفتاح الجذور والحصاد، مرجع سابق، ص ١٠٤-١٠٥.

معنى ذلك ان الحكومة لا زالت هي الراسمالي الاكبر في المجتمع وهي التي تضمن تشغيل العدد الاكبر من طالبي العمل رغم فتح المجال للمشروعات الخاصة، رغم ان هذه السياسة لها ما يبررها اجتماعيا، لكن ما يهمنا هنا هو رصد تناقضها الاقتصادي مع ماكان يعلن عن ان الانفتاح سيجعل المشروعات الخاصة تسهم بنصيب اكبر في تشغيل العمالة. والتفسير الملائم لذلك هو ان دولة" النخبة الجديدة حرصت على القيام بهذا الدور الابوي حماية للحليف الجديد (الراسمالية) ولتخفيف الضغط الاجتماعي من ارتفاع نسب البطالة الناتج عن استخدام الراسمالية لنمط المشروعات كثيفة راس المال والمقل في استخدام الايدي العاملة والمعتمد على التكنولوجيا.

٢- زيادة الانفاق العام رغم ما تعانيه البلاد من ازمة مالية فرغم الموارد المالية الضخمة من النقد الاجنبي والذي تطور بسرعة نتيجة تحويلات المصريين بالخارج وتصدير فائض البترول، "فان نفقات النظام والامن والعدالة قد زادت في الفترة من ١٩٧٦ الى ١٩٨١/١٩٨٠ وارتفع الرقم القياسي لها بالاسعار الجارية من ٢٧٨ الى ٧٢٣ (سنة ٦٢ = ١٠٠) اى بنسبة ٦ر٢٦٣٪ بالاسعار الثابتة وبنسبة ٦ر١٣٩٪ بالجارية وارتفعت نفقات الدفاع والقوات المسلحة في الفترة نفسها بنسبة ٢١٥٢٪ (رغم السلام).. وفي الوقت نفسه بقي الرقم القياسي لنفقات التعليم في عام ١٩٨١/١٩٨٠ كما كان عليه عام ١٩٧٦، وبقي النصيب النسبي لنفقات التعليم من اجمالي الاستهلاك العام خلال هذه الفترة كما هو تقريبا في حدود ١١٪ اما الصحة فقد انخفض بالاسعار الثانية من ٢٤٠ في عام ١٩٧٦ الى ٢٧٣ في عام ١٩٨١/٨٠ وبقي نصيبها من اجمالي الاستهلاك العام في سنة ١٩٨١/٨٠ كما كان عليه في عام ١٩٧٦ اى في حدود ٩ر٢٪ من اجمالي الاستهلاك".(١)

٣- زيادة معدل البطالة بانواعها ومستوياتها المختلفة وهو عكس ماكان متوقعا من تلك السياسة الانفتاحية.. فاكثر من ٩٠٪ من المتعطلين لم يسبق لهم العمل، ومن ثم تتركز البطالة في وسط الشباب... وبارتفاع عدد المتعطلين من المتعلمين (من ذوي الشهادات المختلفة)، فقد ارتفع عدد المتعطلين من المتعلمين من ٤٠ الف متعطل ١٩٦٠ الى حوالي ٣١٠ الف في ١٩٧٦ واقترب عددهم من المليون في ١٩٨٦ اى ان نسبة المتعلمين الى اجمالي المتعطلين كانت تقل عن الربع ١٩٦٠ زادت عن النصف في الاونة الاخيرة، بالاضافة الى ارتفاع نسبة بطالة بالنساء اذ تصل الى ٤٠٪".(٢)

وترجع دراسة لوزارة القوى العاملة والتدريب هذا الامر الى مجموعة من التغيرات تجملها بشكل غير مدروس وغير مبرر.. في "اربعة حروب... استنفذت الكثير من الامكانيات الاقتصادية المصرية فضلا عن نمو سكاني فاق قدرة النمو الاقتصادي وكان للفهم الخاطئ لتنفيذ السياسات الاقتصادية اثرها على استقطاع قدر كبير من الرقعة الزراعية الخصبة التي استغلت في عمليات البناء لمواجهة الزيادة السكانية التي تركزت في الوادي الضيق وبالتالي عدم مواكبة نمو الانتاج الزراعي لاحتياجات السكان المتزايدة من السلع الغذائية والاستهلاكية في السنوات الاخيرة

---

(١) نزيه نصيف الايوبي: الدولة المركزية، مرجع سابق، ص ١٩٣.
(٢) عثمان محمد عثمان مرجع سابق، ص ٨-٩.

فشكل ذلك عامل ضغط على الموارد الاقتصادية نتيجة لارتفاع معدلات الاستيراد من الخارج"(١). هكذا نضف تلك الدراسة الحالة دون أن ترجع النتيجة الى السبب الحقيقى او تصرح به وكان الامر لم يكن من مسئولية احد، فالفهم الخاطىء للسياسة الاقتصادية وتنفيذها مسئولية من؟ بل مايزيد الامر تنظيما انها ترجع الامر مرة اخرى الى ضخامة مخرجات النظام التعليمي وكان العيب هو فى ان يتعلم المواطنين لا فى النظام الاقتصادى الذى يعجز عن استيعاب من يعلمهم ويحولهم النظام التعليمى الى مايعرف بالثروة البشرية فيقول "يتضح ان النمو السكانى الذى ارتفعت معدلاته، مجانية التعليم وانتشاره على المستوى الجغرافى واتاحة الفرص المتكافئة للتعليم امام كل ابناء الوطن واندفاع المواطنين الى التعليم النظرى دون الفنى.... قد ادت هذه العوامل فى تفاعلها الى التاثير فى حجم البطالة وهيكلها".(٢)

- يحاول بحث آخر الاجابة عن هذا التساؤل بطرح سؤال آخر عن السبب الحقيقى للبطالة فى اى مجتمع فيقول: "هل التعليم يؤدى الى البطالة"؟، ويجيب على ذلك بان المقصود بذلك هو ان التعليم يجعل من الصعب توظيف الخريجين... لانه يزيد من آمال الخريجين الى درجة انه يصعب تلبية طلباتهم وثانيا: لان التعليم قد يعلم الخريجيين المهارات الخطا Wrong Skills او المهارات غير المطلوبة، كذلك قد يغرس فى نفوسهم المواقف او السلوك الخطا Wrong attitudes ونلاحظ فى مصر مثلا انه بمجرد ان يتعلم الشاب (او الفتاة) ويحصل على مؤهل متوسط فانه يرفض الكثير من الاعمال التى كان يقوم بها بمفرده... ناهيك عن خريجى الجامعات الذى يرفضون الكثير من الوظائف لانها من الناحية الاجتماعية غير مقبولة ويتخوفون من ان يسخر منهم الناس ويخشون من عدم وجود فتيات تتزوجهم...".(٣)

الى هذا الحد يبلغ البعد عن الواقع فى قضية من اهم واخطر القضايا التى يعيشها المجتمع المصرى وتهدد امنه واستقراره وتطوره الاجتماعى فاللوم على النظام التعليمى الذى يعلم وعلى المتعلم الذى لا يقبل ان يعمل فى اى عمل يسند اليه، وتوصف مثل هذه المواقف بانها ملامح مميزة للموقف التكنوقراطى للمشكلة "ومن اهم سماته ميلة الى تحديد المشكلة الاقتصادية تحديدا فنيا ضيقا... ويجردها من جوانبها الاجتماعية والسياسية".(٤)

---

(١) وزارة القوى العاملة والتدريب، تحليل ظاهرة البطالة على المستوى القومى فى (المؤتمر السنوى الرابع عشر للاقتصاديين المصريين الجمعية المصرية للاقتصاد والسياسى والاحصاء والتشريع)، القاهرة ٢٣-٢٥ نوفمبر سنة ١٩٨٩، ص ٤.

(٢) المرجع السابق، ص ١٦.

(٣) د.محمد محروس اسماعيل: التعليم العالى والبطالة فى مصر-المؤتمر العلمى السنوى الرابع عشر للاقتصاديين المصريين (الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع، القاهرة، ٢٣-٢٥ نوفمبر سنة ١٩٨٩ ص٧.

(٤) جلال امين: الخطر التكنوقراطى على مستقبل الاقتصاد المصرى، فى عقد الثمانينات، المؤتمر السنوى السابع للاقتصاديين المصريين القاهرة فى الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ٦-٨ مايو سنة ١٩٨٢ ص١.

لقد كان الانفتاح فرصة امام عملية نمو للراسمالية المحلية التابعة للراسمالية الدولية والتى خططت لاعادة مصر كدولة تابعة فى المنطقة ويلزم لتنفيذ تلك السياسة تغير الخريطة الاجتماعية من جديد، وكانت اهم الشرائح الاجتماعية التى يمكن ان تقاوم ذلك هم الشباب لهذا كان سد الطريق امامهم فى وطنهم خطوة ضرورية لترحيلهم عنه الى حيث يجدون فرص عمل (افضل) ماديا ليعودوا بعد الهجرة محملين بالمال لحل مشاكلهم الخاصة وقبل ذلك محملين بالعديد من القيم المغايرة لكل ماكان مقصودا من تعلمهم بالمجان.

ب- التكوين الطبقي الجديد وتشجيع الهجرة:

كان التلازم واضحا بين تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى وبين التشجيع الرسمى للهجرة من القيادة السياسية، فكلاهما كان يعتمد على سياسة العون الخارجى التى كان من نتائج زيادة الخلل الاجتماعى وتغير منظومة البناء الطبيعى فى مصر بسرعة نتيجة "التغير" نمط توزيع الدخل القومى بين شرائح المجتمع، فطبقا لاحد تقارير البنك الدولى سنة ١٩٨٠ ارتفع نصيب ٥٪ من السكان بمصر من ١٧٪ من الدخل القومى فى اواخر الستينات الى ٢٢٪ من السكان فى اواخر السبعينات، بينما انخفض نصيب افقر ٢٠٪ من السكان من ٧٪ الى ٥٪ خلال نفس العقد.."(١)

زاد من حدة التفاوت ارتفاع نسب التضخم وتدهور مستوى الخدمات الاساسية التى تقدم للشعب "واصبحت هناك ثنائية صارخة فى الاقتصاد المصرى... مع استقطاب ثنائية الاقتصاد، حدث ما هو اخطر وهو استقطاب ثنائية المجتمع.."(٢)

ادى ذلك لان تصبح الهجرة المخرج الوحيد امام الكثير من المصريين وهكذا فقد "ضاقت الدنيا بالمصريين فى مصرهم ولم تقف السلطة المركزية فى سبيل هجرهم لارضهم بل شجعتهم وزينت لهم الامر..."(٣)

وبدات السياسة الجديدة بالانفتاح والهجرة تنتج تكوينه طبقية جديدة تعمل على مساندتها والتعبير عن اهدافها.

وقد تكونت تلك الطبقة مما يلى:

١- الرافد البرجوازى البيروقراطى:

وهى عناصر "تقلدت مناصب ومراكز ووظائف داخل جهاز الدولة والقطاع العام واستفادت من التحولات الاقتصادية والاجتماعية التى انتابت المجتمع المصرى فى فترة الستينات واستطاعت ان تحقق من ورائها ثروات طائلة الى ان اصبحت ركيزة اجتماعية ضاغطة من اجل التحول نحو فلسفة الاقتصاد الحر والمطالبة بفتح المجال امام راس المال الخاص".(٤)

---

(١) سعد الدين ابراهيم: مصر تراجع نفسها، القاهرة، دار المستقبل العربى، سنة ١٩٨٣، ص ٢٤٦.
(٢) المرجع السابق، ص ٢٤٧.
(٣) نادر فرجانى: الهجرة الى النفط، مرجع سابق، ص ٤٧.
(٤) سامية سعيد: مرجع سابق، ص ٨١.

ويأتى دور تلك الشريحة مناقضا لما كان منتظرا منها ان تقوم به فى حالة توفر الوعى الطبقى لديها حيث ان الامتيازات التى حققتها تلك الشريحة سواء من الناحية المالية او الاجتماعية كان من خلال دورها فى تنفيذ السياسة الاجتماعية الاقتصادية التى جاءت بها الثورة حيث وفرت لها السيطرة على ادارة اداة الانتاج وقدمت لها امكانية قيادة عملية التغيير فى المجتمع وسمحت لها بالعمل الخاص فى فترة التحول الاشتراكى (٦١-٦٧) حيث نجد انها نشطت "وخاصة فى قطاعى تجارة الجملة والتشييد (مقاولى الباطن) ويكفى ان نعلم ان القطاع الخاص قد قام بتنفيذ ٧٠٪ من اجمالى عمليات التشييد التى تبلغ قيمتها ٧٠٠ مليون جنيه وتكون ٤٧٪ من اجمالى استثمارات الخطة الخمسية الاولى ٦١/١٩٦٥"(١) وقد ساعد هذا النشاط بالاضافة الى نشاط تلك الشريحة فى اعمال التوريدات للحكومة والقطاع العام والعمل فى السوق السوداء من تكوين ثروات كبيرة بجانب تملكها بحكم المنصب الادارى فى جهاز الدولة لركن كبير من السلطة.

وبعد هزيمة سنة ١٩٦٧ وتوجيه الجانب الاكبر من الميزانية لشئون الدفاع تباطىء النمو الاقتصادى "ووصل الى حوالى ٥ر٢٪ عام سنة ١٩٧٣".

ادى هذا لزيادة البطالة ومشكلة عجز ميزان المدفوعات وعجز المتوفر من النقد الاجنبى واللجوء الى الاقتراض الخارجى، وانعكس ذلك على قدرة نظام الدولة على متابعة الاجراءات الاشتراكية وتطوير التحول الاشتراكى وبالتالى فتحت المجالات العديدة لمهاجمة النظام من جانب تلك الشريحة بل واستخدام مواقعها الادارية الحساسة فى افساد ماتبقى لدى الجماهير من ثقة وطموح لمجاوزة المصاعب، ساعدها فى ذلك ضعف الجهاز السياسى الذى اعتمدت عليه الثورة وغياب قضية الصراع بين الثورة والدولة، والتى تحدث عنها الفكر الماركسى وخاصة بعد ان كشف لينين عن معوقات للثورة من جهاز الدولة القديم فى روسيا (المشابهة فى القدم والتعقيد) لجهاز الدولة المصرى.(٢)

واستغلت تلك الشريحة تيار الاعتدال الطارىء على الحكم بعد النكسة سنة ١٩٦٧ لتوسع تحالفاتها مع جماعات المصالح الاخرى بسرعة وجاء دور المكون الثانى لتكوينة الطبقية الجديدة.

٢- الرافد الطفيلى:

رغم الاختلاف حتى الان على تحديد معنى الطفيلى لكن يمكن تحديد معناه من خلال النشاط الاقتصادى الذى يؤديه والسلوك الاجتماعى المنسق مع هذا النشاط والنشاط الطفيلى يركز على العمل المرتبط بالنواحى التوزيعية لا الانتاجية والنشاط والسمسرة والسعى للربح السريع.

وبعد ظهور هذه الشريحة ظاهرة جديدة فى النشاط الاقتصادى ومختلف عن المفاهيم التقليدية التى تربط العائد بالجهد والعمل وهى ظاهرة مرتبط فى نموها وتوجهها الى مجموعة القيم الجديدة التى سادت فى المجتمع المصرى منذ

---

(١) عادل غنيم: حول قضية الطبقة الجديدة، مجلة الطليعة، القاهرة، السنة ٤ عدد ٢ فبراير سنة ١٩٦٨، ص ٩٠.
انظر فى ذلك:
(٢) لينين: الثورة والدولة موسكو دار التقدم. د.ت.

منتصف السبعينات وتواكبت مع الا نفتاح الا قتصادي وظاهرة الهجرة والتي سيدت ما يطلق عليه عبد الباسط عبد المعطي بأسلوب الا ستسهال في العمل الذي يجلب اكبر مكسب فردي باقل جهد اجتماعي، خاصة ان العامل المصري الذي هاجر للدول النفطية لا حظ انه بجهد اقل مما كان يبذله في مصر يحصل على اضعاف ماكان يحصل عليه من عائد مادي.

ساد هذا النمط الطفيلي بين فئات اجتماعية كانت تنتمي للشريحة الدنيا من الطبقة الوسطي وبعض قطاعات من العمال وخاصة عمال الزراعة الذين هاجروا الى المدن في الخمسينات والستينات بحثا عن عمل في الحضر بعد النمو السكاني الكبير والذي عمل على ان تتحول مصر ببطء ولكن بصورة لا يمكن مقاومتها (منذ الثلاثينات) من دولة ذات اقتصاد يعاني من نقص العمال الى دولة ذات فائض في العمالة".(١)

زاد من تعقد هذا الوضع بطء عملية النمو وزيادة البطالة ولجوء تلك العمالة لا عمال لا تمت الى الا نتاج بصلة ثم ساعد مناخ الا نفتاح والهجرة للخارج من تملكها للثروة التي تمكنها من الطفو على سطح المجتمع لتفرض قيمها واسلوبها ونلاحظ ان معظم القضايا التي تمكن جهاز المدعي الا شتراكي من الوصول اليها كان معظم اصحابها شخصيات بدات حياتها العملية ممن يسمون البلوليتاريا الرثة وبلا راسمال او خبرة وخلال فترة زمنية قصيرة كونت ثروات طائلة مستغلة اساليب غير مشروعة وفساد النظام الا داري بجهاز الدولة والقطاع العام المتمثل في الشريحة السابقة.(٢)

لكن كل من الشريحتين السابقتين كان ينقصهما الخبرة الكافية في العمل الراسمالي وتشعران بخطر اى تغير مفاجيء في توجهات النظام لذلك بدات تشجع الحليف الثالث للتحرك والتعاون معها وهى الطبقة الراسمالية التقليدية.

٣- <u>الراسمالية التقليدية:-</u>

كانت معظم امتيازات تلك الطبقة قد صفيت فعلا لكن املاكها وثرواتها تمكنت من الا حتفاظ ببعضها او تهريب البعض الا خر خارج البلاد.

بالا نفتاح الا قتصادي عاد جو الثقة لتلك الطبقة من جديد وبدات نشاطها بتصفية حساباتها القديمة مع الثورة، ساعدها على ذلك مشاركة سلطة الدولة في الهجوم على المرحلة السابقة حتى ان رئيس الدولة قاد تلك الحملة التي استهدفت الممارسات السياسية والا قتصادية للنظام السابق عليه وكان يمثل في ذلك توجهات تحالف النخبة الجديدة ويذكر في احد كتبه مايلي "لقد تمزق الا نسان المصري في فترة الستينات وكان ذلك نتيجة حتمية لمأساة التطبيق الا شتراكي في مصر، لقد اصبحت الا شتراكية في ذلك الوقت مرادفا لفرض الحراسات ومصادرة الملكيات وفتح المعتقلات وغياب القانون".(٣)

---

(١) روبرت مايرو: الا قتصاد المصري ٥٢-١٩٧٢ مرجع سابق ص ٢٠.
(٢) يمثل ذلك: رشاد عثمان، عصمت السادات، غيرهما ووصولا الى مايعرف بشركات توظيف الا موال وعلى راسها شركة الريان.
(٣) انور السادات، <u>وصيتي</u> (القاهرة: المكتب المصري الحديث د.ت) ص٢١.

والمستعرض للصحف والمجلات والمقالات طوال تلك الفترة يجد ترديد لذلك من اسماء وكتاب ومفكرين والغريب ان الكثير من تلك الاسماء كانت من اشد مؤيدى الثورة وتؤمن بشعاراتها ثم انقلبت عليها".(١)

وبدات عملية تزييف لكل شيء كان اولها الوعى وكان اقصاها التاريخ... هكذا تدير النخبة البيروقراطية والتكنوقراطية ظهرها للشعارات الاشتراكية ولنظام الحكم الذى حققت تميزها الوظيفى واتصالاتها النافعة فى ظله لكى تتجه الى الاستثمار الراسمالى ذى الطابع المركانتيلى الواضح... وبدلا من ان يكون التكنوقراط هم قادة التحديث الثقافى والاجتماعى فانهم يعملون على اعادة الطابع التقليدى والراسمالى الى المجتمع، بل يسعون الى التضييق من "انفتاحية" النظام (فى مجالات التعليم والتعيين) وهى الانفتاحية التى سمحت للكثير منهم فى الخمسينات والستينات بالترقى الوظيفى والاقتصادى والاجتماعى الذى لم يكن يتاح لهم عن اى طريق آخر".(٢)

التقت تلك التكوينة الطبقية الجديدة فى اهدافها مع اهداف النخبة الحاكمة منذ بداية السبعينات "على اعادة ادماج مصر فى النظام الراسمالى العالمى".(٣)

لذلك كان لا بد من تشجيع الهجرة الى الخارج وتقوية اركان سياسة الانفتاح الاقتصادى لان ذلك يؤدى لتحقيق مايلى:

١- ضمان التخلص من اهم العناصر المناهضة لتلك السياسة وخاصة من الشباب الذى بدا يقاسى فى السبعينات من ظاهرتين هما "التضخم، واعادة توزيع الدخل ضد اصحاب الدخول الثابتة ..."(٤) ومعظم هؤلاء الشباب من خريجى الجامعات والمدارس والباحثين عن العمل والزواج بعد ان ادوا دورهم الوطنى فى الجيش وخرجوا للحياة المدنية بعد حرب ١٩٧٣، وكان على الحكومة ان تسرع بفتح مجال السفر ليحقق كل منهم حلمه هناك، وساد تلك الفترة سياسة واضحة لتشجيع الهجرة بلا حدود حتى ان رئيس الوزراء فى منتصف السبعينات قال "لا بد ان يكون هدفنا بالنسبة لتصدير العمالة واضحا كهدفنا بالنسبة لتصدير القطن والارز وان نكسر الكلام الخاص بقيد الهجرة وعدم تصدير البشر".(٥)

٢- ان الهجرة الخارجية لدول النفط ستؤدى لتغيير نمط القيم والسلوكيات التى تربى عليها هذا الجيل الذى عاش وشاهد وتعلم فى مجتمع كان ينادى بالكفاية والعدل، وحارب الكثير منهم تحت شعارات ومبادىء جميعها لا تتفق وطموحات الطبقة الجديدة، والتى بلورت مصالحها فى الحرص على الاستيراد من الخارج اكثر من الانتاج المحلى، لقيامها بدور الوسيط الرابح فى

---

(١) قارن فى ذلك مواقف كل من: توفيق الحكيم، موسى صبرى، انيس منصور...
(٢) نزيه نصيف الايوبى: الدولة المركزية، مرجع سابق ص٩٣.
(٣) نادر فرجانى: الهجرة الى النفط، مرجع سابق، ص ٤٥.
(٤) رمزى زكى: "التضخم واحوال كاسبى الاجر"، فى جودة عبد الخالق (محرر) الانفتاح الجذور ... والحصاد والمستقبل، مرجع سابق، ص ٩٦.
(٥) عادل حسين، الاقتصاد المصرى، مرجع سابق، ص ٩٩.

الاستيراد من السوق الراسمالي، وهو ما يحقق في نفس الوقت زيادة التبعية للخارج.

٣- تساعد هجرة المصريين لدول النفط يعني لتلك الطبقة الجديدة "مصدرا لتمويل نشاط التجار المستوردين، وبالتالي يتدعم وجودهم الاجتماعي".(١)

كما انه يساعد على نمو تجارة السلع الاستهلاكية لتوفر قوة وقدرة شرائية متمثلة في المهاجرين او من يستطيع مسايرة النمط الاستهلاكي الذي بدات وسائل الاعلام في تشجيعه، والاسواق في تقديمه.

هكذا نجد ان ظاهرة هجرة العمالة للخارج بوصفها ظاهرة اجتماعية لا تحدث في المجتمع دون عوامل تكون قد شاركت مجتمعه في التمهيد والاسهام في ولادتها من رحم المجتمع الذي تعيش فيه. والمجتمع لا يمنح شهادة ميلاد الا لمن يحمل بعض خصائصه وسماته.

كما ان المجتمع لا يمنح رعايته وتشجيعه الا للظواهر التي تعبر عن مصالح وتوجهات ومصالح قوى اجتماعية فعالة ومؤثرة داخلة.

وكان بالمجتمع المصري من العوامل الممهدة والمشجعة لظاهرة الهجرة ما ضمن لها البقاء والنمو كما عرض هذا الفصل من الدراسة.

لكن يبقى ان نتعرف على خصائص تلك الظاهرة وما يميزها في المجتمع المصري ويمكن ان يجعل لها بعض الملامح والسمات الخاصة سواء من النواحي النوعية او الكمية وغيرها من الملامح والصفات التي سبق وفسرت بعض الدراسات العالمية بعض اشكال ظاهرة الهجرة في اماكن اخرى من العالم على اساسها.

ويعرض الفصل التالي لتلك الخصائص والملامح الخاصة التي تكونت لظاهرة الهجرة المصرية للعمل بالخارج.

---

(١) عبد الباسط عبد المعطي: الهجرة النفطية، مرجع سابق، ص ١٥٥.

الفصل الرابع

خصائص هجرة العمالة المصرية

يتناول هذا الفصل أهم خصائص هجرة العمالة المصرية للدول العربية وذلك على النحو التالى:

أ- الخصائص النوعية لهجرة العمالة المصرية .

١- هجرة نشطية .
٢- هجرة احلالية .
٣- هجرة مرتدة أو عائدة .

ب- الخصائص الكمية لهجرة العمالة المصرية .

ج- الخصائص الديموجرافية لهجرة العمالة المصرية .

د- الخصائص الاقتصادية لهجرة العمالة المصرية .

هـ- الخصائص التعليمية لهجرة العمالة المصرية .

الفصل الرابع
خصائص هجرة العمالة المصرية

شمل تيار هجرة العمالة المصرية مختلف المستويات والمهن بالمجتمع المصرى، ولدراسة هذا التيار يجب التعرف على خصائصه المختلفة، والتى ميزته عن غيره من هجرات سابقة عليه وجعلت منه ظاهرة اجتماعية متميزة ومؤثرة فى العديد من نظم وقيم المجتمع المصرى.

أ- الخصائص النوعية لهجرة العمالة المصرية:

شملت الخصائص النوعية لتيار الهجرة المصرية للعمل ثلاثة انواع متمايزة عن بعضها هى: الهجرة النفطية، والهجرة الاحلالية، والهجرة العائدة او المرتدة وتفصيل ذلك على النحو التالى:

١- الهجرة النفطية:

هى الهجرة بقصد العمل فى الدول الغنية بالنفط منذ منتصف السبعينات وكان الهدف الاساسى لها الاستفادة بالاجر المرتفع بتلك الدول المستقبلة لها، ولذلك قد اتجهت لها مختلف المستويات المهنية والفنية سواء العاملة منها فى مصر او التى تبحث عن عمل.

وقد تغير تكوين هذا النوع من الهجرة تبعا لاحتياجات دول الاستقبال، فقد بدات الهجرة النفطية بالتركيز على المهن اليدوية وعمال البناء، لاتمام بناء القاعدة الاساسية بدول الاستقبال، ثم تحولت الزيادة بعد ذلك للمهن الفنية والعلمية حتى وصلت فى منتصف الثمانيات الى مايلى:(١)

جدول رقم (١٠)
يوضح نسب المهاجرين فى كل مهنة

م	المهنة	النسبة %
١	اصحاب المهن الفنية والعلمية	١٦,٩
٢	المديرين والاداريين ومديرى الاعمال	٠,٣
٣	القائمون بالاعمال الكتابية	٧,٧
٤	القائمون بأعمال البيع	٠,٥
٥	القائمون بأعمال الخدمات	١٧,٤
٦	العاملون بالزراعة وتربية الحيوان والصيد	٩,٢
٧	عمال الانتاج	٤٢,٦
٨	غير مصنف	٥,٢

ويوضح الجدول السابق ان اعلى نسبة فى هذا التيار كانت فى منتصف الثمانيات لعمال الانتاج وهى مهن فنية مختلفة، يلى ذلك القائمون بالخدمات

---

(١) محمد سمير مصطفى: بعض قضايا التنمية الراهنة، معهد التخطيط القومى، القاهرة ابريل ١٩٨٧، ص ٣٠.

بنسبة ١٧,٤٪ ثم اصحاب المهن الفنية والعملية وكانت بنسبة ١٦,٩٪ وتراجعت نسبة المهاجرون العاملون في الزراعة لنسبة ٩,٣٪ ويوضح هذا الامر نوعية تيار الهجرة لدول النفط ، كما يوضح كذلك نوعية نمط الهيكل الانتاجي لدول الاستقبال .

وان كان ارتفاع نسبة المهن الفنية والعلمية الى ١٦,٩٪ يعني اهتمام تلك الدول بتشغيل هيكلها الانتاجي الذي بدات تاسيسه منذ منتصف السبعينات .

واختلف حجم هذا التيار من فترة لاخرى وذلك حسب ماتصوره جهات الاحصاء المهمة باحصاءات الهجرة .(١)

ويتميز هذا النوع من الهجرة بسرعة الدوران، لان مدة البقاء بالخارج تختلف من فرد لاخر حسب تحقيقه لاهدافه من الهجرة ومدة العقد المبرم له .

٢- هجرة احلالية :

نتيجة لزيادة تدفق الثروة النفطية واحتياج دول النفط للمزيد من الايدى العاملة، بدات بعض الدول العربية المتوسطة الكثافة السكانية تشجع هجرة بعض عمالها لدول النفط، املا في الحصول على نصيب الثروة ولكسب سوق العمل بها، وقد حاولت تلك الدول المرسلة التعويض عن عمالتها المهاجرة باستقبال عمالة اخرى لتحل محلها .

وكانت العمالة المصرية والسودانية فيما بعد هي التي قامت بدور الاحلال وخاصة في كل من الاردن واليمن والعراق .

واذا كانت الهجرة الاحلالية في حالة كل من اليمن والاردن واضحة فان الهجرة الاحلالية للعراق كانت نتيجة للحرب الطويلة التي خاضها ضد ايران .
ونجد ان اليمن ويعد هو البلد الثاني بالمنطقة ارسالا للعمالة (٢) يستقبل عمالة مصرية لتحل محل المهاجرين اليمنيين للسعودية وبعض دول الخليج .

اما الاردن الذي هاجر عددا كبيرا منه لدول النفط حلت محلها عمالة مصرية وصلت الى حوالي "١١٤٠٦٧ نسمة في سنة ١٩٨٦" .(٣)

وكانت العراق باستمرار هي اكبر الدول استقبالا للعمالة المصرية قبل احداث الخليج الاخيرة والسمة المميزة لسياسة دول الاحلال انها كانت

---

(١) الجهات المعنية باحصاءات الهجرة هي: الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء، وزراة الهجرة وشئون المصريين بالخارج، وزراة القوى العاملة والتدريب، وزراة الداخلية، وزارة الخارجية .
(٢) عبد الملك منصور: ظاهرة الهجرة اليمنية، دار الفكر، دمشق، طبعة ١، ١٩٨٥، ص ١٩٥ .
(٣) حسن على شكرى: العائدون المصريون من هجرتهم ومشاكل مابعد الهجرة، مؤتمر المكونات الرئيسية لخصائص القوى العاملة في حركة الهجرة وانعكاساتها على دول الايفاد والاستقبال، القاهرة ٣-٥ مارس ١٩٩٠، ص١١٧، جدول (٥) .

لا تفرض قيود على استقبال العمالة الوافدة اليها، مما سهل وصول اعداد كبيرة دون تاشيرة دخول او عقد عمل مسبق.

وكان هذا النوع من الهجرة يشمل فى اغلبه الخريجين الجدد او الباحثين عن العمل لاول مرة، لذلك يلاحظ ارتباط ارتفاع نسبة البطالة فى مصر بعد انتهاء الحرب العراقية الايرانية، وبداية تسريح جنود الجيش العراقى والتى تبعها موجة من المضايقات التى تعرض لها المصريين هناك وقد انكمش هذا النوع من الهجرة خاصة بعد الاحداث التى شهدتها المنطقة فى اواخر عام ١٩٩٠.

٣- هجرة مرتدة او عائدة:

تعتبر الهجرة المرتدة احد مكونات اى تيار هجرة مؤقتة للعمل، فالا مر الطبيعى ان يعود المهاجر للعمل بعد انتهاء مدة اعارته او عقده بدولة الاستقبال، كما ان الهدف الذى يسعى المهاجر لتحقيقه من الهجرة هو الذى يحدد تلك العودة ان كانت عودة نهائية او مؤقتة.

والمشكلة التى تتضح هنا ان جهات الاحصاء لا تخضع بيانات الهجرة للتحليل الكيفى الذى تتبع من خلاله حركة الهجرة العائدة واستقرارها بالداخل من عدمه، والفيصل هنا بيانات جواز السفر الذى يحمله العائد واذا ما كان يحمل تاشيرة بالعودة او تاشيرة خروج نهائى من الدولة التى كان يعمل بها.

ويناقش بوينج (BOHNING) هذا النوع من الهجرة محاولا وضع اساليب سبل تمكن من الاستفادة بها لانها ايدى عاملة ذات خبرات وطاقات كامنة يمكن ان تساعد على وقع عملية الحديث والتنمية بمواطنها الاصلى بعد عودتها.

ويمثل افرادها خبرات فى مجالات شتى قد يكونوا تدربوا عليها فى بلاد الاستقبال قبل عودتهم مما يعتبر اضافة على ماسبق اعدادهم له فى بلاد المنشا ...(١).

وتيار الهجرة المرتدة بدا يظهر بشكل واضح فى مصر مع بداية عقد الثمانيات نتيجة لتغير احتياجات بلاد الاستقبال سواء من حيث كم او كيف العمالة التى يتطلبها تسيير برامجها التنموية.

ونلاحظ ذلك واضحا فى اواخر الثمانيات ففى ١٩٨٨ نجد ان "اكبر الاعداد العائدة حسب الحالة التعليمية يغلب عليها الاميين وكان عددهم حوالى ٦٨٦١٢٨ فرد بنسبة ٣٩,٤٪ من اجمالى العائدين، وان اقل فئة هى من خملى درجة علمية تعلو التعليم الجامعى وعددهم ٢٤٦٢٥ فرد بنسبة ١,٤٪ من العائدين، ويعكس ذلك مدى حرص الدول العربية فى الاحتفاظ بالعلميين والباحثين والاستغناء عن العمالة غير الماهرة.(٢)

---

(١) BOHNING, W.R. "Some ThoughtS On The Emigration From The Mediteranean Basin, International Labour Review, VOL. 111, 3, MARCH, 1975.

(٢) حسن على شكرى، مرجع سابق، ص ٢٠.

واذا كان العراق هو اكبر الدول العربية استقبالا للعمالة المصرية فانه كان فى اواخر الثمانيات اكبر الدول استغناء عنها، حيث بلغ عدد المصريين العائدين منه فى ١٩٨٩ حوالى حوالى ٦٦ الف عامل.(١)

وهى ظاهرة هددت استقرار سوق العمل بمصر وعرضت علاقات البلدين لهزة عنيفة خاصة بعد الكشف عن المضايقات التى كان يتعرض لها المصريون هناك.(٢)

ويوضح الجدول رقم (١١) نسبة المصريين العائدون من السفر للخارج فى الفترة من ١٩٧٣- ١٩٨٧/٨٦ وهى الفترة التى شهدت بداية نمو تيار الهجرة الخارجية.

---

(١) المرجع السابق، ص ٢

(٢) جريدة الاهرام بتاريخ ١٩٩٨/١١/٢١

جدول رقم (١١)

المصريين الذين هاجروا للعمل وعادوا نهائيا حسب اخر دولة تم العمل بها

الفترة (١٩٧٣ - ١٩٨٧)

اخر دولة تم العمل فيها قبل العودة النهائية	اصحاب المهن الفنية ومن اليهم	المديرون والاداريون ومديرو الاعمال	القائمون بالاعمال الكتابية ومن اليهم	القائمون باعمال البيع	العاملون بالخدمات	العاملون فى الزراعة وتربية الحيوان	عمال الانتاج وتشغيل وسائل النقل	افراد لا يمكن تصنيفهم حسب المهنة	الجملة
السعودية	٢٨,٦	٥١,٣	٣٩,٨	٣٦,٧	٩,٦	٥٣,٥	١٩,٩	١٨,٢	٢٧,٤
العراق	٧,١	—	٣٥,٨	٣٧,٣	٧٦,٨	٢٩,٨	٦٢,٤	٤٩,٠	٤٧,٧
الكويت	٨,٤	١٦,٨	—	٣,٠	١,٠	—	٢,٩	٦,٨	٣,٧
الاردن	٠,٥	—	٣,٤	٧,٢	٥,٠	٨,٩	٧,٨	١٠,٧	٦,٥
ليبيا	١٣,٦	—	٢,٦	٢,٠	٠,٩	٦,١	٤,١	١,٣	٥,٦
اليمن	٨,٥	—	—	—	٢,٠	—	—	١,٠	١,٦
الامارات	٣,٣	—	٤,٧	—	١,٣	٠,٤	٠,٥	١,٨	١,٢
دول عربية اخرى	٠,٤	—	—	—	—	—	—	—	—
امريكا	١,٥	—	—	—	٠,٥	—	—	١,٦	٠,٤
كندا	—	—	—	—	٠,٣	—	—	٠,٣	
دول اخرى	١٨,١	١٨,١	٧,٣	١٢,٨	٤,٤	١,٣	٢,٤	٩,٣	٥,٩
الاجمالى	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

المصدر: حسن على شكرى: العائدون المصريون من هجرتهم وشكل مابعد الهجرة. مؤتمر المكونات الرئيسية لخصائص القوى العاملة فى حركة الهجرة، مرجع سابق.

يتضح من الجدول رقم (١١) التالى:

ارتفاع نسبة العائدين من العراق بصفة عامة حيث بلغت نسبتهم ٧٤,٧٪ يلى ذلك العائدين من السعودية.

اما من حيث المهن فان العاملين بالخدمات يمثلون اعلى النسب ٧٦,٨٪ من العودة من العراق ثم المهن الغير مصنفة ٤٩٪ ثم القائمين باعمال البيع.

اما العائدون من السعودية فاعلى النسب هم العاملون بالزراعة بنسبة ٥٢,٥٪ ثم المديرون نسبة ٥١,٣٪ يلى ذلك القائمون بالاعمال الكتابية بنسبة ٣٩,٨٪ فاصحاب المهن الفنية العلمية ٣٨,٦٪ ثم القائمون باعمال البيع.

والجدير بالذكر هنا ان كل من العراق والسعودية تمثلان اكبر الدول استقبالا للعمالة وفى نفس الوقت اكبرها استغناء عنها مما يمثل ظاهرة جديرة بالدراسة لانعكاس ذلك على سوق العمل المحلى وعدم استنفزازه.

ويدعو ذلك للمزيد من تدخل الدولة فى رسم سياسة واضحة للهجرة لحماية السوق المحلى للعمل من التقلب مما يؤثر على خطط التنمية بها.

وترجع اهمية هذا النوع من الهجرة لضخامة حجمه، خاصة وان تجربة السفر لمرة واحدة تمثل نسبة عالية من المهاجرين المصريين. ويوضح ذلك الجدول التالى:

جدول رقم (١٢)
عدد السفر للخارج للمهاجرين العائدين

عدد السفر للعمل بالخارج	حضر	ريف	جملة
سفر مرة واحدة	٧٧,٧٥	٦٤,١٣	٧٥,٩
سفر مرتين	١٢,٨٢	١٥,٧٠	١٤,٨
سفر ثلاث مرات	٤,٥٩	٥,٤٨	٤,٦
سفر اكثر من ثلاث مرات	٤,٨٤	٤,٦٩	٤,٧

Source: CAPMAS, Labour Information System Project, Return Migration, HEBAA NASSAR, Dec. 1990, P.57

ويتضح من الجدول السابق ارتفاع عدد السفر لمرة واحدة سواء فى الحضر او الريف وينعكس ذلك على تزايد عدد من يمر بتجربة الهجرة للعمل بالخارج وان الظاهرة ذات درجة عالية من الدوران.

وقد شغلت دراسات عديدة منذ فترة طويلة بحالة الهجرة العائدة لكنها اختلفت فى الاسباب التى يمكن ان تقف ورائها ويشير الجدول التالى الى تقديرات اهم تلك الدراسات.

جدول رقم (١٢)
تقديرات بعض الدراسات للهجرة العائدة *

الدراســـة	تقديرات حجم الهجرة المصرية بالـدول العربيـة النفطيـة	توقعات العودة
١- المجالـس القومية المتخصصة يناير١٩٨٦	٠٠٠ر٥٧٤ر١ عام ١٩٨٤	متوسط ٦٠ الف شخلا بدءا من عام ١٩٨٥
٢- المجلـس القومى للسكان نوفمبر سنة ١٩٨٦	٠٠٠ر٢٠٠ر١ اول سنة ١٩٨٥	١٠٠ الف شخص سنويا بدءا من عام ١٩٨٥
٣- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء	٠٠٠ر٥٧٨ر١ اكتوبر سنة ١٩٨٧	لا توجد توقعات

المصدر: سلوى سليمان واخرون: العمالة المصرية العائدة... الاتجاهات والاثار المحتملة على الاقتصاد المصرى، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٨٨، ص ١٩٣.

ومن الجدول السابق يتضح ان التقدير الاجمالى لحجم العمالة العائدة المنتظرة من سنة ١٩٨٥ كان ٦٠ الف شخص فى دراسة المجالس القومية المتخصصة وحوالى ١٠٠ الف فى دراسة المجلس القومى للسكان ودراسة نادر فرجانى.

اما توزيع تلك الهجرة العائدة حسب المهن فان دراسة للمجالس القومية ترى ان "حوالى ٢٧٪ من العائدين المتوقعين، يعملون فى القطاع الحكومى والعام ويمكن الحاقهم بوظائفهم الاصلية...وان حوالى ٧٣٪ من العائدين المتوقعين يعملون فى القطاع الخاص فى مهن معظمها زراعية وخدمات".(١)

وهو ما اكدته دراسة ميدانية حيث وجدت ان اغلب العائدين يعملون فى الانتاج الزراعى بنسبة ٢٧,٢٪ والحرف ٢٠,٥٪ اما فئة بدون عمل فكانوا ١٧,٥٪. ويوضح هذا الجدول التالى حسب عينة البحث.

---

(١) رئاسة الجمهورية، المجالس القومية المتخصصة، دورية المجالس القومية المتخصصة، حول عودة العمالة المصرية من الخارج، عدد٢ سنة ١١ ابريل/يونية، ١٩٨٦، ص ٢٠.

جدول رقم (١٤)
تصنيف العائدين حسب الحرف

البيان	الانتاج الزراعى	حرف	تجارة	كتبة	بدون عمل	اخرى	جملة
عدد	١٧٢	٩٥	٤	٥٦	٨١	٥٤	٤٦٢
النسبة ٪	٣٧,٢	٢٠,٥	٠,٩	٢١,١	١٧,٥	١١,٧	٩٩,٩

المصدر : محمد عبد العزيز الهنداوى: فى جغرافية الهجرة واثارها، دراسة بالعينة، مجلة كلية تربية دمياط، جامعة المنصورة، العدد العاشر ج٢، يونيو ١٩٨٨، ص ٢٦.

والاسباب التى تقف وراء هذا التدفق للهجرة العائدة بشكل اكبر من المتوقع فيعود الى:-

- الظروف المتغيرة فى سوق النفط العالمى والتى ادت لانخفاض اسعاره وبالتالى تراجع عائداته بدول النفط مما اثر على الطموحات التنموية لدول النفط واصاب بعضها بالانكماش.

- الاتجاه الذى ساد تلك الدول لاحلال عنصر المواطنة محل العمالة الاجنبية (سعودة، كويتة) وهو امر لا يمكن التعويل عليه كثيرا لنقص السكان والخبرة التى تشكو منها هذه الدول.

- والسبب الاهم هو منافسة العمالة الاسيوية وغيرها للعمالة المصرية الامر الذى جعل التخفيض المستمر لمرتبات العمالة المصرية امرا لا يمكن قبولة الا لمن لا يعمل اصلا بمصر، وقد شهد هذا التخفيض كل قطاعات الهجرة سواء بالتعاقد الشخصى او المعار من قبل الدولة.

- الخلافات السياسية بين الحكومات والاعتماد على طرد العمالة كاسلوب من اساليب الضغط الاقتصادى والسياسى او للتعبير عن عدم الرضى، كما حدث فى سنة ١٩٧٧ بين مصر وليبيا، وليبيا وتونس فى مرات عديدة، وبعد تفجر ازمة الخليج فى اغسطس ١٩٩٠ عاد من الكويت والعراق "حتى ١٩٩١/١/١٥ حوالى ٢٩٠٣٨٢ مصرى."(١)

وقد كانت نسبة المرتبطين منهم بوظائف حكومية بالقطاع العام ضئيلة حيث كانت فى حالة العائدين من الكويت ٩,١٨٪ وعددهم ١٤٥١٦، اما العائدون من العراق فكانت نسبتهم ٤,٣١٪ وعددهم ١٠٠٢٥.(٢)

---

(١) عبد الحميد بلال: هجرة العمالة المصرية وازمة الخليج، كتاب العمل، عدد ٣٢٤، ابريل ١٩٩١، ص ١٥.
(٢) المرجع السابق، ص ١٦-٢٢.

ورغم ان الهجرة العائدة هي مكون طبيعي لاي ظاهرة هجرة لكن تضخم حجمها بشكل مفاجيء يسبب ازمة حقيقية للاقتصاد القومي خاصة اذا كانت تلك الهجرة المرتدة تفوق كل ماكان متوقعا واكبر من استيعاب اسواق العمل المحلية، كما ان هؤلاء العائدون عادة ما يعانون من الاحباط الشخصي مما ينعكس على تصرفاتهم الشخصية والعامة وبالتالي تزيد مشكلات المجتمع اليومية.

ويمكن ان نلاحظ اثر تلك العودة المفاجئة للمصرين بعد الغزو العراقي للكويت عام ١٩٩٠ على كثافة الفصول وتفجر المشكلات الخاصة بمدى ملائمة المنهج المدرسي لابناء العائدين خاصة من دخل منهم التعليم بالدول المضيفة، كذلك ظهور بعض مشكلات الانتماء ومدى تقبل هؤلاء الابناء للوضع الجديد خاصة وانه يمثل حدث مفاجيء في حياة الاسرة ومؤثر على المستوى الاقتصادي لها.

كما لوحظ اقبال اكثر من هؤلاء العائدين على المدارس الخاصة طلبا لخدمة تعليمية اكثر قربا من الوضع الذي كانوا به قبل العودة.

وتشير احدى الدراسات الى ان كثافة الفصل قد تصل الى حوالي ٧٠ تلميذا.

ويظهر الجدول التالي توقعات افراد العينة وهي من مدارس ادارة مصر الجديدة التعليمية حول كثافة الفصول بعد ازمة الخليج وتدفق العودة المفاجئة.

جدول (١٥)
كثافة الفصول نتيجة الهجرة العائدة بعد ازمة الخليج

كثافة الفصل المتوقعة / عينة البحث	العدد	%
اقل من ٦٠ تلميذ	١٢	١٢
٦٠ تلميذ فاكثر	٧١	٧١
٧٠ تلميذ فاكثر	١٧	١٧
اجمالـــــــي	١٠٠	١٠٠

المصدر: د. سالم عبدالعزيز محمود و د. دسوقي حسين عبدالجليل: العمالة العائدة وكفاية النظام التعليمي قبل الجامعي في مصر، بحث ميداني لاستطلاع راي عينة من مدرسي منطقة مصر الجديدة التعليمية، معهد التخطيط القومي، القاهرة، سبتمبر ١٩٩٠، ص ١٦.

ويوضح الجدول السابق ان معظم افراد العينة ترجح وصول كثافة الفصول الى اكثر من ٧٠ تلميذ ويؤثر ذلك بالطبع على مستوى الاداء داخل الفصل وعلى مستوى التعليم والخريجين فيما بعد.

ويوضح الجدول التالي اثر تلك الكثافة المرتفعة على مختلف جوانب العملية التعليمية.

جدول (١٦)
تاثير معدل زيادة
الكثافة على العملية التعليمية

الترتيب	الآثار المترتبة على زيادة كثافة الفصل كما تراها عينة البحث مرتبة تنازليا
١	انخفاض كفاءة المدرس التعليمية
٢	ضعف التحصيل الدراسي للتلاميذ
٣	زيادة ظاهرة الدروس الخصوصية
٤	عدم العناية بالفروق الفردية بين التلاميذ
٥	زيادة المشكلات الطلابية
٦	عدم وفاء المبنى المدرسي بالمتطلبات التعليمية
٧	قصور وتدنى مستوى الانشطة الاجتماعية والثقافية والرياضية
٨	ارهاق الادارة المدرسية
٩	عمل المدارس اكثر من فترة

المصدر: سالم عبدالعزيز محمود، دسوقى حسين، المرجع السابق، ص ٧١.

ويتضح من الجدول السابق ان اهم العناصر المترتبة على الازمة فى راى العينة وهى من المدرسين هى انخفاض كفاءة المدرس، تليها فى الاهمية ما يترتب على ذلك منطقيا من ضعف التحصيل الدراسي للتلاميذ وبالتالى تزداد ظاهرة الدروس الخصوصية انتشارا واهمال الفروق الفردية بين التلاميذ وزيادة المشكلات الطلابية وغيرها من المشكلات.

ب- الخصائص الكمية لهجرة العمالة المصرية:

تميزت هجرة العمالة المصرية التى حدثت فى السبعينات بانها هجرة فردية وليست هجرة جماعية، كما انها تتصف بالتلقائية والعفوية من قبل الافراد وبالتشجيع والسماح من قبل الدولة.

فلقد كانت للعوامل الاقتصادية والسياسية التى سادت فى مصر والمنطقة العربية خلال السبعينات اكبر الاثر فى الانطلاقة الكمية لتيار الهجرة كما ساعد عليه ايضا ما يعرف باثر المحاكاة Demonestration Effect للسلوك والنمط الاستهلاكي الذى واكب ظاهرة الهجرة وسياسة الانفتاح على تشجيع الافراد لاتباع نهج الهجرة المؤقتة كوسيلة لاشباع الاحتياجات المتزايدة للنمط الاستهلاكي الترفى ولتحسين القدرات الشرائية لاقتناء الانواع المتجددة من السلع المعمرة.

ولقد نمت اعداد العمالة المصرية المهاجرة مؤقتا خلال فترة قصيرة نموا كبيرا حيث نجدها مثلا "فى عام سنة ١٩٦٥ كان عدد المصريين العاملين بالخارج ١٠٠ الف وصل هذا الرقم الى ١,٤ مليون فرد طبقا لتعداد سنة ١٩٧٦".(١)

---

(١) ، عمرو محى الدين: هجرة العمالة المصرية للبلاد العربية -مركز بحوث التنمية والتخطيط والتكنولوجيا، جامعة القاهرة، يناير سنة ١٩٨٠.

ويلاحظ على التقدير الكمي للهجرة مقدار التضارب الشديد في الارقام من جهات متعددة سواء رسمية او بحثية.(١)

وستعتمد هذه الدراسة على الاحصاءات الرسمية للجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء بوصفه الجهاز الرسمي المعني بالدراسات السكانية والاحصائية مباشرة كما يمكن الاستعانة بالاحصاءات الاخرى لحداثتها او لكونها اكثر واقعية.

فقد قدرت دراسة بيركس وسنكلير سنة ١٩٧٥ عدد المهاجرين ٣٨٢٤٤٥ وقدر البنك الدولي عددهم لنفس العام ١٩٧٥ بحوالي ٣٥٢٣٠٠ وقدرهم تعداد سنة ١٩٧٦ بحوالي ٦٠٠,٠٠٠ فرد، وجاءت دراسة بيركس سنة ١٩٨٠ برقم ٨٠٣٠٠٠ مهاجر، وكانت تقديرات وزارة الخارجية المصرية سنة ١٩٨٤ لعدد المصريين بالخارج ٢,٨٧٩٠٠٠، هذا غير العديد من الارقام المختلفة التي استندت اليها دراسات عديدة في سنوات مختلفة. اما آخر تقديرلحجم الهجرة صادر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء فقد قدر عدد الهاجرين المصريين بالخارج بحوالي ١,٩٦٤,٠٠٠(٢)

ويبدو ان اعلى التقديرات هو الصادر عن وزارة الخارجية او ما ورد في تصريحات رسمية من عدة مصادر تشير الى تجاوز عدد المصريين بالخارج عن ثلاثة ملايين.(٣)

كما ان هناك تقديرا اخر في بيان السيد رئيس الجمهورية عن عدد المصريين بالخارج امام الدورة التاسعة والستون لمنظمة العمل الدولية بجنيف في يونيو ١٩٨٣ حيث ذكر سيادته ان عدد المصريين بالخارج نحو اربعة ملايين شخص، اما في خطابة "الصحوة الكبرى" سنة ١٩٨٥ ذكر سيادته ان عدد المصريين العاملين بالخارج يزيد على المليونين ونصف المليون".(٤)

ويظهر الجدول التالي عدد ونسبة المصريين بالخارج حسب احصاءات الجهاز المركزي للتعبئة العامة في الاحصاء.

---

(١) انظر في ذلك:
GALAL A.AMIN and ELLZABETH AWNY: International Migration of Egyption Labour, International Developement Research Centre, May 1985 CANADA, P.P. 1-30

(٢) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء: مسح الهجرة في اكتوبر سنة ١٩٨٧.

(٣) تصريح للدكتور مصطفى السعيد وزير الاقتصاد الاسبق بمجلس الشعب خلال شهر مارس سنة ١٩٨٣.

(٤) جريدة الاهرام -القاهرة ١٤/١١/ ١٩٨٥.

جدول رقم (١٧)
تقدير المصريين الموجودين بالخارج بصفة مؤقتة ودائمة (الذين سافرو للعمل حسب ابواب المهنة قبل السفر ومناطق العينة (١٥ سنة فاكثر) فى اكتوبر سنة ١٩٨٧

المهنة / المناطق	مهن فنية	ادارية	كتابية	بيع	خدمات	زراعية	عمال	غير مبين	الاجمالى
جملة الحضر	٢٣٤٩٦	٧٥٠١	٦٦٠٠٦	٢١٧٤١	١٧٥٠٨	٣٢٥٣٨	١٨٤٥٩٠	١٥٠٩٩٨	٧١٥٧٨٨
النسبة ٪	٣٢,٨٢	١,٠٥	٩,٢٢	٣,٠٤	٢,٤٤	٤,٥٤	٢٥,٧٩	٢١,١٠	١٠٠٪
جملة الريف	٦٠٦٣٤	٦٦٧	١٥٧٠٩	٧٣٥٣	٢٠٠٣١	٥٠٥٥١٦	١٧٨٩٧٥	١٧٨٨٠٤	٩٦٧٦٨٩
النسبة ٪	٦,٢٦	٠,٠٧	١,٦٢	٠,٧٦	٢,٠٧	٥٢,٢٤	١٨,٥٠	١٨,٤٨	١٠٠٪
جملة ج.	٢٩٥٥٤٠	٨١٦٨	٨١٧١٥	٢٩٠٩٤	٣٧٥٣٩	٥٣٨٠٥٤	٣٦٣٥٦٥	٣٢٩٨٠٢	١٦٨٣٤٧٧
النسبة ٪	١٧,٥٥	٠,٤٩	٤,٨٥	١,٧٣	٢,٢٣	٣١,٩٦	٢١,٦٠	١٩,٥٩	١٠٠٪

المصدر : عبد اللطيف عبد المجيد الهنيدى: المكونات الرئيسية لحجم وخصائص المصريين فى حركة الهجرة الخارجية، مؤتمر المكونات الرئيسية لخصائص القوى العاملة فى حركة الهجرة وانعكاساتها على دول الايفاد ودول الاستقبال، القاهرة، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء "مشروع الهجرة الخارجية" مع صندوق الامم المتحدة للسكان ومنظمة العمل الدولية من ٣-٥ مارس سنة ١٩٩٠، ص٧٠

ويوضح الجدول السابق ان العدد الاجمالى العام للهجرة هو ١٦٨٣٤٧٧ مهاجرا تقف العمالة الزراعية على قمتها والبالغة فى ٥٣٨٠٥٤ بنسبة ٣١,٩٦٪ من الاجمالى يليها العمالة العادية والبالغة ٣٦٣٥٦٥ بنسبة ٢١,٦٠٪ ثم عدد غير المبين المهنة وعددهم ٣٢٩٨٠٢ بنسبة ١٩,٥٩٪ ثم اصحاب المهن الفنية وعددهم ٢٩٥٥٤٠ بنسبة ١٧,٥٥٪ من الاجمالى، لكن هذا العدد الاجمالى بالجدول مقتصر على المسافريين للعمل حسب ما يحدده قبل السفر لكن المعروف ان عدد كبير من المصريين وخاصة الذين كانوا يتجهون الى العراق والاردن وغيرها من الدول التى لا تحتاج لتاشيرة دخول كانوا لا يحددون انهم مسافرون للعمل، كما يزيد هذا العدد الاجمالى لو حسبنا نسبة الاسر المصاحبة لبعض هؤلاء المهاجرون ونسبة الاعالة بها.

ج- الخصائص الديموجرافية لهجرة العمالة المصرية:

كانت هجرة السبعينات هجرة ريفية اكثر منها هجرة حضرية، لذلك فان القرية المصرية كانت اكثر تاثرا بتلك الظاهرة مما اثر فى دورها الاجتماعى وفى نمط الحياة الاجتماعية والانتاجية بها.

هاجر الفلاح المصرى الى الخارج وبلغ عددهم سنة ١٩٨٧ ٩٥٧ الف نسمة اى بواقع حوالى ١٦٪ من جملة المشتغلين فى الريف(١)، الامر الذى اثر بشكل مباشر على حجم العمالة الريفية مما رفع اجر العامل الزراعى المقيم بمصر، لكن هذا الاجر المرتفع تحول لتدعيم النمط الاستهلاكى الذى شاع فى الريف وساعد على دفع الكثيرين لامتلاك جواز سفر وتذكرة طائرة تمكنه من الهجرة بدل ان يتجه الى امتلاك قطعة ارض يحرص على زراعتها. كما ان نقص العمال ساعد على الاتجاه الاسرع نمو الميكنة فلقد تزايد استيراد الجرارات الزراعية الى ثلاثة اضعاف خلال الفترة من ١٩٧٣ الى ١٩٧٨ وانتشرت ماكينات الرى والآلات الدراس بسرعة فى الريف المصرى... وطبقا الاحصاءات عام ١٩٧٩ انه يوجد ٢٩٣٥٢ جرارا زراعيا فى مصر منهم ٨٤٠٠ جرار يعمل فى مزارع الدولة والتعاونيات والباقى ٢٠٩٤٢ جرارا زراعيا تعتبر مملوكة للمواطنين".(٢)

يعتبر هذا الامر من عوامل التقدم الحقيقية لكن اثارة السلبية تتضح عندما نرى ان تدفق الهجرة العائدة منذ منتصف الثمانينات بدات تظهر رصيد ضخم من البطالة فى الريف المصرى زادت نسبتها عن نسبة البطالة القومية وانخفضت بالتالى اجور العمال الزراعيين مرة اخرى وهذا ما يقلل من دور الريف فى الدخل القومى ويجعل القرية التى تحمل معدل بطالة ١٣,٧٪ فى تعداد ١٩٨٦. (٣) ذات دور انتاجى محدود، كما نتج عن ذلك تحول القرية لزراعة المحاصيل الملائمة للطبقة الجديدة من الفواكه ومحاصيل التصدير على حساب المحاصيل التقليدية مثل القمح والذرة وتحولت القرية من وحدة انتاجية الى استهلاكية.

وساعد تغير نمط القيم الاجتماعية على هدر الامكانيات الاجتماعية لكل ماحدث من تغير اجتماعى خلال حقبة الستينات فى القرية سواء من كهرباء للريف او زيادة نسبة التعليم به، فالكهرباء تحولت من محرك لادوات الانتاج لادارة اجهزة التسلية حيث تذهب بعض التقديرات الى وجود تليفزيون على الاقل فى ٩٠٪ من منازل الفلاحين فى القرى... مما ادى الى انتشار المقاهى التى استغلت الفيديو لدخول نشاط غير مشروع وهدام للقرية المصرية، لان من ينام فى الثانية صباحا لا يكون قادرا على العمل مبكرا".(٤)

اما زيادة نسبة التعليم فى الريف المصرى منذ الستينات بعد اقرار مجانية التعليم والذى اسهم فى احداث النقلة النوعية للريف المصرى بسبب الدور القيادى الذى يقوم به المتعلمين فى الريف لا يمتاز به من الترابط

---

(١) محمد شوقى حسن حسين: آثار وانعكاسات الهجرة الخارجية على سوق العمل فى مصر، مؤتمر المكونات الرئيسية.. لخصائص القوى العاملة فى حركة الهجرة وانعكاساتها على دول الايفاد والاستقبال، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء مع صندوق الامم المتحدة للسكان ومنظمة العمل الدولية، القاهرة ٣-٥ مارس سنة ١٩٩٠، ص٥.

(٢) منصور مغاورى حسن: الانفتاح الاقتصادى وآثارة على المجتمع الريفى، مرجع سابق، ص٤٤.

(٣) د. محمد البنا: البطالة فى مصر بين فائض العمالة بالريف وعجز الصناعة عن استيعابها، مؤتمر الموارد البشرية والبطالة، المؤتمر العلمى السنوى ١٤ للاقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع -القاهرة ٢٣-٢٥ نوفمبر سنة ١٩٨٩ ص٧٠.

(٤) منصور مغاورى حسن: مرجع سابق، ص٣٢.

والعلاقات المباشرة. لكن مع هبوب رياح الهجرة الخارجية المؤقتة وما عملته من اغراءات فان تلك الشريحة المتعلمة كانت اكثر غواية بحكم تطلعها وخبراتها لتجعل مع الهجرة الخارجية سلما جديدا لتحقيق امانيها التى عجز التعليم بعد تغير الظروف الاجتماعية على القيام به ويتضح مقدار تلك الهجرة من الجدول التالى:

جدول رقم (١٨)
المصريون بالخارج حسب المناطق
وفقا للحالة التعليمية (١٠ سنوات فاكثر) (بالالف)

مناطق البحث		امى	يقرا ويكتب	ابتدائية واعدادية،	متوسط وفوق المتوسط	درجة جامعية اولى	اعلى من الجامعية	غير مبين	اجمالى
جملة الريف	العدد	٥٩,٢	١٦٦,١	٤٢,٩	٢٠٠,٥	٤٣,٤	—	٣,١	٩٦٥,٢
	٪	٥٢,٧٦	١٧,٢١	٤٤,٤	٢,٧٧	٤,٥٠	—	٠,٣٢	١٠٠

المصدر: عبداللطيف عبدالمجيد الهنيدى: المكونات الرئيسية لحجم وخصائص المصريين فى حركة الهجرة الخارجية مرجع سابق، ص ١٤.

ويتضح من الجدول السابق:
ان نسبة مرتفعة من مهاجرى الريف هى من الاميين، ويرجع ذلك لارتفاع نسبة الامية فى الريف، اما الفئة التى ترد بعدها مباشرة من حيث الاهمية هى فئة التعليم المتوسط وفوق المتوسط وهى الفئة التى يطلق عليها العمالة الماهرة وتعتبر اساس العملية الانتاجية وتمثل حوالى ٢٠,٧٧٪ من جملة مهاجرى الريف وهو امر يؤثر فى عملية تحديث الريف وبناء الدور الانتاجى لما يسمى بالصناعات الريفية، ولان تلك الفئة تعد اكثر خبرة ووعى من غيرها فلقد كان منتظرا منها استثمار اموالها ومدخراتها بعد العودة فى تلك الصناعات الريفية لكن النمط الذى ساد لمعظم استثماراتها فى الريف تركز حول اعمال التجارة والسمسرة وانشاء مزارع الدواجن والتى بلغ "عددها عام ١٩٨٠ اربعة آلاف مزرعة وفى عام ١٩٨٢ تضاعف عددها".(١) وجاء ذلك على حساب الارض الزراعية التى جرفت واستخدمت فى المبانى مما شكل خسارة لرقعة الارض المحدودة فى مصر.

كما ان تلك الهجرة كانت هجرة للشباب والذكور اكثر منها هجرة للكهول او الاناث.

وتشير الاحصاءات الى ان معدلات هجرة الشباب فى سن العمل والانتاج تعمل على "اعاقة مشروع وطنى للتنمية عن طريق تفريغ مصر من طاقة انتاج وتغيير جوهرية"(٢). وبالتالى فان فقدان بلد المنشا (مصر) لاهم عناصر بناء

---

(١) منصور مغاورى حسن: مرجع سابق، ص١٥.
(٢) نادر فرجانى: الهجرة الى النفط، مرجع سابق، ص ٥٩.

التنمية وهو "الراسمال البشرى بسبب الهجرة يعد من اهم الاثار التى يجب اخذها فى الاعتبار لدى تقييم المحصلة النهائية لعملية الهجرة".(١)

ويشير الجدول التالى لمعدل الهجرة حسب فئات السن والنوع:-

جدول رقم (١٩)
يوضح الهجرة حسب السن والجنس سنة ١٩٨٦ بالالف

مناطق البحث	فئـــات العمـــر									
	النوع	اقل من ٢٠	-٢٠	-٢٥	-٣٠	-٣٥	-٤٠	-٥٠	-٦٠	الاجمالى
جملة ج.ع	ذكر	٧٨.٨	٢١٠,٠	٤٠٦,٧	٢٨٥.٧	٢٦٠,٦	٢٣٢,٠	٨٠,٩	١٠,٩	١٥٦٥.٦
	انثى	٥٩.٥	١٠,٠	٤٣,٠	٢٨,٠	١٨.٨	٢٦.٢	١١,٢	١,٧	١٩٨.٤
	جملة	١٣٨,٣	٢٢٠,٠	٤٤٩.٧	٣١٣,٧	٢٧٩,٤	٢٥٨,٢	٩٢,١	١٢,٦	١٧٦٤,٠
	٪	٧,٨٤	١٢,٤٧	٢٥,٤٩	١٧,٧٨	١٥,٨٤	١٤,٦٤	٥,٢٢	٠,٧٢	١٠٠

المصدر: د. عبد اللطيف عبد المجيد الهنيدى: مرجع سابق، ص١، نقلا عن بحث الجهاز المركزى، مسح الهجرة سنة ١٩٨٦.

وبالرجوع الى الجدول السابق يتضح ان السن الذى تتركز فيه الهجرة هو السن من ٢٥ الى ٣٠ سنة وهو سن العمل الرئيسى والقدرة على الانتاج اى انه سن الشباب اما من حيث النوع فان تفوق اعداد الذكور واضحا فى كل مراحل العمر المختلفة عن اعداد الاناث خاصة وان العدد الاكبر يقع فى سن اقل من ٢٠ سنة للاناث وهو ما يعنى انهن من المرافقات كابناء لولى الامر المهاجر ويتركزن فى سن ٢٥ سنة فيما اكثر وتعد نسبة الزوجات المرافقات داخلة فى هذا العدد، وبالتالى يتضح ان سن الشباب هو الاكثر تاثرا بالهجرة حيث نلاحظ ان العدد يقل كلما زاد العمر عن ٤٠ سنة فى كلا الجنسين.

وان الذكور اكثر تمثيلا من الاناث فى الهجرة ويرجع ذلك لطبيعة العمل الذى يقبله الرجل وتركز الطلب على الرجال، ويتمثل العدد المهاجر من الاناث فى مهنة (التدريس) فى اغلب الاحوال.

ويعد ذلك إحد النتائج الخطيرة المترتبة على الهجرة الخارجية على دولة مثل مصر لا زالت فى مرحلة تحتاج فيها لجهد تنموى يعتمد على جهد ابنائها. ولا يمكن تبرير ماحدث مثلا على انه كان ضروريا فى مرحلة معينة لمواجهة مشكلة زيادة السكان.. ذلك لان كم السكان بذاته ليس مشكلة والا اعتبرنا مجتمعا مثل الصين معملا للمشكلات.".(٢).

---

(١) نجلاء الاهوانى: مرجع سابق، ص ٤٦.
(٢) عبد الباسط عبد المعطى: الهجرة النفطية، مرجع سابق ص ١٧.

كما ان التقديرات المواكبة للهجرة تشير الى ارتفاع معدل المواليد وبالتالى زيادة مشكلة السكان لا حلها، ففى الوقت الذى "بلغ معدل النمو السكانى بين تعدادى ١٩٦٦-١٩٧٦ الى ٢,٣١٪ فقد ارتفع الى ٢,٨٪ بين تعدادى ٧٦، ١٩٨٦."(١)

كما ان الهجرة لا يمكن الدفاع عنها كحل لمشكلة البطالة التى بدات تزداد منذ اواخر الستينات فى مصر نتيجة انكماش عملية التنمية بعد حرب سنة ١٩٦٧ لكن الملاحظ انها تفاقمت فى حقبة السبعينات مع كل من ظاهرة الهجرة الخارجية والانفتاح حتى وصلت الى معدلا ت خطيرة اقتصاديا واجتماعيا.

والجدول التالى يوضح ذلك:-

جدول رقم (٢٠)
معدل البطالة حسب قوة العمل ونوع البطالة
للسنوات ١٩٦٠-١٩٧٦-١٩٨٦

فئات العمر	نوع البطالة	سنة التعداد ١٩٦٠	١٩٧٦			١٩٨٦		
		اجمالى	سبق له العمل	لم يسبق له العمل	جملة	سبق له العمل	لم يسبق له العمل	جملة
-٦		٣,٥	٠,٤	٣٤,١	٣٤,٥	—	٤,٤	٤,٤
-١٥		٥,٣	—	٩,٩	٩,٩	٧,٢	١٧,٩	٢٥,١
-٢٠		٢,٩	—	٩,٩	٩,٩	٤,٤	٢٢,٢	٢٦,٦
-٣٠		١,٢	٠,٧	—	٠,٧	١,٧	١,٩	٣,٦
-٤٠		١,١	٠,٥	—	٠,٥	١,٥	—	١,٥
-٥٠		٩,٤	٠,٥	—	٠,٥	٠,٦	—	٠,٦
جملة		٢,٢	٠,٤	٧,٤	٧,٨	٢,٨	٩,٢	١٢,٠

المصدر: د. عوض مختار هلودة: البطالة فى مصر قياسها واساليب علاجها، مرجع سابق، ص ٤٠.

من الجدول السابق يتضح ان ارتفاع نسبة البطالة تتزامن مع ارتفاع نسبة الهجرة للخارج فى الوقت الذى كان فيه السوق المحلى يعانى من نقص شديد فى بعض المهن مما يؤكد ان الهجرة للخارج لم تكن الحل الامثل لمشكلة البطالة.

كما انه يثبت عجز النظام التعليمى على القيام بدور فى حل تلك المشكلة التى واجهها المجتمع بمحاولة اعادة تدريب واعداد العمالة الزائدة فى بعض

---

(١) وزارة الدولة للقوى العاملة والتدريب، تحليل ظاهرة البطالة على المستوى القومى، مرجع سابق ص ٢.

الا ماكن او المهن لتحل محل المهن التى واجهت العجز بل ان العجز كان ولا زال فى داخل النظام التعليمى ذاته حيث توجد بعض المواد الدراسية التى يقبل المعلمون بها على الهجرة تعانى من النقص فى مقابل مواد دراسية اخرى تحمل الزيادات عن الحاجة دون ان يتم اعادة تدريب المعلمين للقيام بسد العجز بدلا من انتظار تعيين الالاف الجدد من المؤهلات الغير تربوية والفائضين عن حاجة المهن المختلفة ويتم تعيينهم كمعلمين من قبل القوى العاملة وهو امر له خطورته التربوية من ناحية وخطورته المالية من ناحية اخرى حيث ان المزيد من العمالة بقطاع التعليم يحمل على بند الميزانية المخصصة للتعليم والتى يشمل الباب الاول الخاص بالاجور اكثر من ٩٠٪ من بنودها ويأتى ذلك على حساب الابواب الاخرى الهامة وخاصة ما ينفق على الابنية التعليمية او التجهيزات والوسائل التعليمية والتى تمثل اهم عناصر الحل للمشكلة التى يواجهها النظام التعليمى وتؤثر على كفاءته الداخلية والخارجية وهى مشكلة ارتفاع الكثافة والعجز عن الاستيعاب الكامل للملزمين.

د - الخصائص الاقتصادية لهجرة العمالة المصرية:

اهم ما يميز تلك الهجرة اقتصاديا انها كانت هجرة لفقراء الطبقة الوسطى اكثر من كونها هجرة لاغنياء الطبقة العليا او المعدمين وبالتالى فلقد نشطت تلك الهجرة حجم الطبقة الوسطى لكنها لم تنشط دورها الاجتماعى كطبقة قائدة لعمليات التحول الحضارى فى المجتمع.

فالهجرة حافظت على مستوى معيشة الشريحة الوسطى من الطبقة الوسطى كما رفعت من مستوى معيشة بعض افراد الطبقة الدنيا لكن مجرد المحافظة على مستوى المعيشة لا يعطى الفعالية للدور الاجتماعى بقدر مايعطى القدرة على البقاء.

والملاحظ ان الكثير من سكان الريف تحول بعد الهجرة من مهنة الزراعة الى مهن اخرى يغلب عليها نمط المشروع التجارى الفردى خاصة اذا كان قبل الهجرة لا ينتمى الى اصحاب الحيازات الكبيرة ولعل ذلك يرتبط بعوامل خاصة بالهجرة مباشرة ونوعية القيم التى اكتسبها المهاجر خلالها من مجتمع الاستقبال وبنوعية المهن التى زاولها هناك والتى فى اغلبها لا تتصل بالخبرة التى كان معدا لها من قبل.

وبالتالى زاد حجم الطبقة الوسطى فى مصر دون ان يزيد دورها الاقتصادى الاجتماعى، فلقد كانت الهجرة مجرد "البديل المناسب امام الطبقات والشرائح الاقل كى تحقق مواجهة متطلبات الحياة ذاتها ومحاولة كسب القدرة على العودة من الهجرة بما يمكنها من العيش بشكل مناسب فى وطنها عن طريق استغلال القدر اليسير المتبقى من مدخراتها"(١). وحساب الاثار الاقتصادية للهجرة امر محل جدل شديد خاصة لدول الايفاد، وفى حالة مصر يمكن ملاحظة الاثار الاقتصادية للهجرة من خلال عدة محاور:-

---

(١) نادر فرجانى: الهجرة الى النفط، مرجع سابق، ص٤٨.

- اولها محور الفائدة او الخسارة المباشرة، ويتمثل ذلك في حساب التحويلات المالية من العملة الصعبة التي ترد الى مصر نتيجة تحويلات العاملين بالخارج والتي بلغت سنة ١٩٨٨/٨٧ الى حوالى ٨ر٣٢٢٢ مليون جنيه وبذلك فهي تعادل ما يقرب من ثلاثة امثال (٩٤٪) قيمة صادرات البترول والبالغة (٩ر٩٢ر١) مليون جنيه و٨٥٪ من جملة الصادرات (١ر٢٧٦٥ مليون جنيه) واكثر من ٣ امثال ونصف (٣٦٦٪) حصيلة قناة السويس (١ر٨٨٨) مليون جنيه، كما انها تشكل حوالى ٢٤٪ من جملة موارد النقد الاجنبي لدى البنك المركزي المصري والبنوك التجارية المعتمدة". (١)

كما تساعد المدخرات النقدية للمصريين في تمويل المشروعات التنموية داخل البلاد، ويعتبر بقاء مثل هذا العدد الضخم خارج البلاد طوال العام احد عوامل الوفر في الاستهلاك العائلي داخل البلاد الامر الذي قدر بحوالى ٧ر٤٠٨ مليون جنيه سنة ١٩٨١/٨٠ (٢)

لكن هذا كله يختلف حسب فئات المهاجرين لان النمط الاستهلاكي يختلف من فرد لآخر حسب المستوى الاقتصادي والثقافي، ويوضح ذلك الجدول التالي.

جدول رقم (١٢)
افتراض للآثار الاقتصادية الكلية المتباينة لتحويلات دخول العاملين المصريين بالبلدان العربية حسب طبيعة الفئة

فئات العمالة المهاجرة	طبيعة الجزء المحول لاغراض الاستهلاك والمعيشة	طبيعة الجزء المحول لاغراض الادخار والاستثمار	الميل الحدى للادخار	الميل الحدى للاستيراد
ا) اصحاب المهن العلمية والفنية والمكتبية	ثانوى	اساسي	٠,٦	٠,٧٥
ب) عمال الانتاج والخدمات والعمال غير المهرة	اساسي	ثانوى	٠,٢	٠,٣٣

المصدر: محمود عبدالفضيل: اثر هجرة العمالة المصرية للبلدان النفطية على العمليات النظمية ومستقبل التنمية والعدالة الاجتماعية في الاقتصاد المصري، مرجع سابق ص١٢.

---

(١) النشرة الاقتصادية للبنك الاهلي المصري، المجلد ٤١ عدد (١٠٢) لسنة ١٩٨٨، ص ١٢٠ الى ١٢٥.

(٢) د. مرقص ابراهيم مسعد: تحليل التكلفة والعائد الاقتصادي لانتقال العمالة المصرية للخارج، في مؤتمر هجرة العمالة المصرية للخارج يناير سنة ١٩٨٤ ص٢٦٠، جدول رقم ١٣.

ويضيف البعض على جوانب الافادة من الهجرة اسهامها في تقليل حجم البطالة وبالتالي تقليل العبء المباشر لعدد كبير منها عن كاهل الدولة وهو امر أصبح محل جدل ومناقشة.

اما جوانب الخسارة في ذلك فهي في مقدار الاستيراد السلعي من الخارج اللازم لعودة المهاجر او اللازم لزيادة قدرته على الاستيراد واثر ذلك على الاقتصاد القومي والخسائر المباشرة التي تتحملها الدولة المرسلة لتعليم وتدريب تلك العمالة المهاجرة.

- وثانيها رؤية شاملة تناقش التغيرات الهيكلية التي تتبع تلك الهجرات المؤقتة والتي تمثل مسكنات لمشكلات قائمة لا تلبث ان تتفاقم بحدة ولا بقدر الاقتصاد على مواجتها بعد ان يكون قد غير من نمطه وركائزه.

وهذا ماحدث في مصر حيث لعبت الهجرة دور اساسي في تغيير ركيزة الدخل القومي المصري واعتماده على تحويلات المصريين بالخارج وايرادات السياحة وقناة السويس والبترول وهي ركائز لا تخضع لقرار او ارادة وطنية او عمل انتاجي وبالتالي فهي كلها متغيرات يمكن ان تسهم في التطور او تسهم في احداث كارثة، وبالتالي يصبح التخطيط صعبا على المستوى القومي.

اذن فالخصائص الاقتصادية العامة للهجرة يمكن رصدها في:
- زيادة النمط الاستهلاكي على المستوى العائلي والمستوى القومي وتشير الاحصاءات الى أن معدل الزيادة السنوى لقيمة الواردات للسلع الاستهلاكية المعمرة، السيارات، الثلاجات الكهربائية، الغسالات الكهربائية...بلغ ٤٢٪ خلال الفترة من ١٩٧٨/٧٠ في حين بلغ اجمالي زيادة السلع الكمالية خلال نفس الفترة ١٦,٧٧٪(١).

- زيادة الاعتماد الاقتصادي على الخارج مما انعكس على زيادة معدل الديون الخارجية المصرية بشكل كبير.

- ظهور انماط سلوكية تقلل من قيمة العمل المنتج وتربط بين العمل والعائد المادي له فقط الامر الذي خلق انواع من الانشطة والاعمال الغير منتجة وذات عائد مادي كبير وهو ما ينعكس بالسلب على البناء الاقتصادي والاجتماعي ويؤدي الى خفض انتاجية الفرد والمجتمع.

- انها تمثل حرمان للاقتصاد المصري من اهم عناصر تطوره وهو راسماله البشري الذي تحمل نفقات اعداده في حين ان البلاد المتلقية للهجرة لا تتحمل من تكاليف بناء راس المال البشري بل تحصل عليه في حالة النضج الكامل وخلال قمة فترات عمره الانتاجي.(٢)

---

(١) رئاسة الجمهورية -المجلس القومي للانتاج والشئون الاقتصادية شعبة السياسات المالية والاقتصادية تطور الاستهلاك النهائي وعلاقته بالمتغيرات الاقتصادية الرئيسية في جمهورية مصر العربية، تقرير غير منشور سنة ١٩٧٩ ص١٤.

(٢) عمرو محي الدين وآخرين: تقرير عن مشروع هجرة العمل المصري للبلاد العربية، جامعة القاهرة مركز بحوث التنمية والتخطيط التكنولوجي، تقرير على الآلة الكاتبة د.ت. ص٢.

وتؤكد دراسة الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء عن مشروع الهجرة الخارجية فى ١٩٨٨ مجموعة الحقائق السابق الاشارة اليها.

فبالنسبة لاقتناء الاسر المصرية للاجهزة المنزلية المعمرة نجد مايلى:

جدول رقم (٢٢)
الاسر المصرية حسب موقفها من الهجرة الخارجية
موزعة مئويا وفقا لاقتناء الاجهزة المنزلية المعمرة

نوع الجهاز	الاقتناء	اسر غير مهاجرة	اسر مهاجرة افرادها		الجملة
			عادوا نهائيا	بالخارج	
ثلاجة كهربائية	تقتنى لا تقتنى	٤١,٨ ٥٨,٢	٤٧,٦ ٥٢,٤	٤١,٠ ٥٩,٠	٤٤,٠ ٥٦,٠
ديب فريزر	تقتنى لا تقتنى	٢,٧ ٩٧,٣	٢,٧ ٩٧,٣	٢,٨ ٩٧,٢	٢,٧ ٩٧,٣
غسالة كهربائية	تقتنى لا تقتنى	٥٥,٣ ٤٤,٧	٦٤,٢ ٣٥,٨	٥٦,١ ٤٣,١	٥٩,٠ ٤١,٠
موقد طهى	تقتنى لا تقتنى	٤٤,٣ ٥٥,٧	٤٦,٥ ٥٣,٥	٤٠,٥ ٥٩,٥	٤٤,٦ ٥٥,٤
تليفزيون	تقتنى لا تقتنى	٦٧,٤ ٣٢,٦	٧٩,٤ ٢٠,٦	٧٢,٤ ٢٧,٦	٧٢,٩ ٢٧,١
جهاز فيديو	تقتنى لا تقتنى	٣,٦ ٩٦,٤	٥,٩ ٩٤,١	٣,٩ ٩٦,١	٤,٥ ٩٥,٥
جهاز تكييف	تقتنى لا تقتنى	١,٨ ٩٨,٢	٢,٢ ٩٧,٨	١,٠ ٩٩,٠	١,٨ ٩٨,٢

المصدر: اسماعيل عبدالكريم اسماعيل: انعكاسات هجرة العمالة المصرية على المجتمع، مؤتمر المكونات الرئيسية لخصائص القوى العاملة فى حركة الهجرة، القاهرة ٣-٥ مارس ١٩٩١، مرجع سابق، ص ١١.

وتشير الاحصاءات السابقة الى ان الفروق فى الاقتناء ليست كثيرة بين الاسر المهاجرة وغير المهاجرة فى معظم السلع المعمرة مما يؤكد شيوع النمط الاستهلاكى وحرص الكل عليه وعلى اقتناء السلع المعمرة.

- اما بالنسبة للنشاط المالى الخاص بالمهاجرين واستثمار مدخراتهم المالية فان الجدول التالى يوضح مجالات الاستثمار الخاصة بالمهاجرين داخل مصر.

جدول رقم (٢٣)
استثمار مدخرات المهاجرين حسب
اوجه الاستثمار والنوع

اوجه الاستثمار	النوع	الحضر	الريف	الجملة
العقارات	ذكر	٢٤,٨	٦٠,٩	٤٧,٨
	اناث	٣٠,٤	٣٢,٤	٣٠,٦
	جملة	٣٤,٦	٦٠,٧	٤٧,١
اوعية الادخار (محلية/اجنبية)	ذكور	٥٠,٨	١٦,٩	٢٤,١
	اناث	٦١,٩	٦٦,٦	٦٢,٣
	جملة	٥١,٧	١٧,٢	٣٥,٢
النشاط الزراعى	ذكور	٢,١	١٩,٨	١٠,٨
	اناث	—	—	—
	جملة	١,٩	١٩,٧	١٠,٥
النشاط التجارى	ذكور	٥,٥	١,٣	٣,٤
	اناث	٣,٣	—	٣,١
	جملة	٥,٤	١,٣	٣,٤
النشاط الصناعى	ذكور	٣,١	٠,٣	١,٦
	اناث	٢,٢	—	٢,٠
	جملة	٢,٩	٠,٣	١,٦

المصدر: اسماعيل عبد الكريم اسماعيل: المصدر السابق، ص ١٥.

ويتضح من الجدول السابق تركز معظم الاستثمارات فى الاوعية الادخارية والنشاط العقارى، كما ان هناك فروق واضحة بين الريف والحضر فى الانشطة الاستثمارية لصالح الريف فى النشاط العقارى والزراعى كما يتضح الفرق الواضح بين الذكور والاناث حيث لا تقبل الاناث على النشاط الزراعى فى استثماراتها حتى فى الريف ويتركز نشاطهن فى النشاط العقارى والاوعية الادخارية سواء المحلية او الاجنبية حتى انهن يتفوقن على الذكور فى هذا الجانب.

اما لو نظرنا الى تفصيل تلك الانشطة الاستثمارية فاننا نلحظ التركيز على الجوانب الاستهلاكية ضمنها كما توضح الجداول التالية.

جدول رقم (٢٤)
يوضح اوجه الا ستثمار
للأسر المهاجرة فى مجال العقارات

اوجه الا ستثمار	الحضر	الريف	الجملة
شراء اراضى مبان	٢٧.٤	١٩.٢	٢٢.٤
شراء مبان قائمة	٩.٣	٤.٨	٦.٥
انشاء مبان للاستخدام الخاص	٤٨.٢	٧١.٤	٦٢.٤
انشاء مبان للتاجير	٥.٦	١.٠	٢.٨
اخـــرى	٩.٥	٣.٦	٥.٩

المصدر: اسماعيل عبدالكريم اسماعيل: المصدر السابق، ص ١٨.

ويتضح من الجدول السابق ان اعلى نسبة فى الا ستثمار العقارى تاتى فى جانب شراء او انشاء مبان للاستخدام الخاص يليها شراء ارض للمبان، كما ان الريف يتفوق فى هذا الجانب على الحضر حيث تصل النسبة به الى ٤ر٧١% وفى كل الا حوال فان الا ستثمار فى مجال التعليم يظل غائبا عن كل تلك الا وجه وهو امر جدير بالملاحظة هنا.

والنسبة للنشاط الا دخارى تشير الدراسة المعدة من الجهاز المركزى للتعبئة العامة والا حصاء سنة ١٩٨٨ الى ان ما عملية ٢ر٧٤% من الا ستثمار اتجهت الى البنوك العادية وصناديق الا دخار فى مصر. وان نسبة ٣ر١١% اتجهت للبنوك الا سلامية فى مصر وهى نسبة لا باس بها من جملة استثمارات المصريين بالخارج.

اما النشاط الا ستثمارى فى مجال الزراعة فنجد توضيحه حسب الجدول التالى:

جدول (٢٥)
استثمارات المصريين بالخارج
فى مجال النشاط الزراعى بمصر

اوجه الا ستثمار	الحضر	الريف	الجملة
شراء اراضى زراعية	٥٨.٣	٤٦.٨	٤٧.٩
شراء حدائق فاكهة	—	١.٣	١.٣
استصلاح اراضى	١٢.٥	٦.٢	٦.٨
تحسين وسائل رى الا رض	—	٤.١	٣.٦
انشاء مزارع دواجن او ماشيه	١٢.٥	١٢.٩	١٢.٩
شراء الا ت وجرارات زراعية لا ستخدامها	—	٤.٩	٤.٥
شراء الا ت وجرارات زراعية للتاجير	—	٦.٣	٥.٧
اخـــرى	١٦.٧	١٧.٥	١٧.٣

المصدر: اسماعيل عبدالكريم اسماعيل: المصدر السابق، ص ١٩.

ويتضح من الجدول السابق نسبة عالية من الاستثمار في هذا المجال توجه لشراء اراضي زراعية وان ما وجه لاستصلاح اراضي جديدة كان لا يتعدى ٨ر٦٪ ولذلك ارتفعت قيمة الارض الزراعية لارتفاع الطلب عليها خاصة وان تملك الارض يمكن ان يكون بهدف تحويلها بعد ذلك لمبان او لمشروعات اخرى وهو لا يتضح في هدف الشراء وهذا ما توضحه نسبة الحضر الى الريف في هذا المجال حيث نجد ان تلك النسبة تميل لصالح الحضر.

وتاتي استثمارات المزارع الخاصة بالدواجن والمواشي في المرتبة التالية لشراء الارض وهي نمط من المشروعات التي توجهت اليها الانظار بعد الانفتاح والهجرة الخارجية واصبحت نمط جديد في الريف المصري.

هـ- <u>الخصائص التعليمية لهجرة العمالة المصرية</u>:

تيار الهجرة المؤقتة تيار ضخم شمل كل المستويات التعليمية والمهنية، وهو سريع الدوران بالتالي يؤثر في عدد كبير من الافراد.

وفي المراحل الاولى للهجرة خلال فترتي الخمسينات والستينات كان تيار الهجرة يعد اكثر انتقائية.

فقد كان معظم المهاجرين من حملة المؤهلات العليا والتخصصات العلمية والفنية لكن اتجه ومنذ منتصف السبعينات ليشمل عدد اكبر من الاميين والمهن الزراعية والخدمية واليدوية واصبح "مايميز موجات الهجرة في السبعينات عن الهجرة في الاربعينات والخمسينات هو ان الهجرة السابقة كانت تقتصر على عدد محدود جدا من المهن الفنية والعلمية في حين ان موجات الهجرة الحالية تتضمن كل الهيكل المهني للقوى العاملة من اساتذة الجامعات الى عمال البناء".(١)

ولقد تعددت الدراسات حول خصائص تيار الهجرة المصرية للعمل وتنقسم الدراسات الى نوعين: احدها دراسات احصائية تعتمد على البيانات الواردة بشكل رسمي من احصاءات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء والنوع الاخر يعتمد على الدراسات الميدانية والتي تلجا الى العينة الممثلة والتعميم بعدها من خلال نتائج الدراسة.

وكل من هذه وتلك تتفق على ان تيار الهجرة شامل لكل انواع المستويات التعليمية والمهنية في المجتمع المصري خاصة تيار الهجرة في السبعينات وتوضح احدى تلك الدراسات الى ان "نسبة حملة الدرجة الجامعية الاولى الموجودين في الخارج (٢٥,٠٪) من اجمالي الذين يحملونها من المصريين داخل الجمهورية حسب تعداد سنة ١٩٨٦ بينما تبلغ نسبة الاميين بالخارج ٣,٦٪ من اجمالي نظرائهم بالتعداد المذكور..".(٢)

---

(١) عمرو محي الدين وآخرين: تقرير عن مشروع هجرة العمل المصري للبلاد العربية، مرجع سابق، د.ت. ص١٠

(٢) د. عبد اللطيف عبد المجيد الهنيدي: المكونات الرئيسية لحجم وخصائص المصريين في حركة الهجرة الخارجية، مرجع سابق، ص١٥٠

والفئة المتعلمة التى تشغل جزء هام من تيار الهجرة تمثل الجانب الاهم من هذا التيار بحساب بلاد المنشا او الاستقبال حيث نجد ان تلك الفئة تمثل جزء هاما من الهيكل الاقتصادى لبلد المنشا (مصر) واداتها الانتاجية.

ويوضح الجدول التالى نسب المعارين من المهاجرين وفقا لقطاعات العمل.

جدول رقم (٢٦)
نسب المعارين لقطاعات العمل

الموقف فى	١٩٧٨/١٢/٣١	١٩٧٩/١٢/٣١	١٩٨١/١٢/٣١	١٩٨١/١٢/٣١
قطاعات العمل	٪ للاجمالى٪	٪ للاجمالى٪	٪ للاجمالى٪	٪ للاجمالى٪
التعليم والبحث العلمى	٥٠,٥٦	٦١,٦٢	٥٧,٤٥	٦٩,٨٨
الصحة	٦,١٣	٤,٥٣	٦,٢٩	٥,٤١
الصناعة والبترول والثروة المعدنية والكهرباء	٧,٦٧	٥,٦٥	٤,٩٨	٣,١٣
الاقتصاد والتجارة والمال	٨,٣٩	٦,٣٤	٧,٣٣	٤,٣٤
النقل والمواصلات	٣,٧٣	٢,٧٣	٣,٤٩	١,٦٣
الزراعة والرى	٧,٨١	٥,٦٤	٤,٨١	٥,٠٥
الثقافة والاعلام والسياحة	٤,٥١	٣,٥٣	٣,٩٧	٣,٧٣

المصدر: د. عبداللطيف عبدالمجيد الهنيدى: هجرة المصريين للخارج دراسة احصائية، مرجع سابق، ص٣٦

ويتضح من الجدول السابق ان النسبة المرتفعة التى تمثلها نسبة المعارين فى قطاع التعليم والبحث العلمى وتزايدها سنة لاخرى ويتضح خطورة هذا من ان نسبة المعارين الى جملة المهاجرين تعد نسبة ضئيلة. وهو ما تؤكده الدراسة التى ذكرها الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء والتى تؤكد ان نسبة الجامعيين المهاجرين هى ٢٥٪ من اجمالى عددهم بمصر. كما لاحظت دراسة ميدانية "ان تيار الهجرة للعمل خارج مصر يتكون من مزيج من تيارين جزئيين غير المؤهليين، وهم الاغلبية والمؤهليين وان هذين التيارين

الجزئيين مستقلان الى حد كبير، ولكليهما سوق خاص به فى بلدان الا ستقبال.."(١)

وباتمام البنية الا ساسية فى دول الا ستقبال اخذ تيار الهجرة شكلا اكثر انتقائية بالتركيز على المهن الفنية والعلمية عن العمالة العادية مما يزيد من ارتباط ظاهرة الهجرة الخارجية بالمستوى التعليمى للمهاجرين ويعطى بذلك دور اكبر للنظام التعلمى فى عملية الهجرة واستمرارها.

بعد ان تشكلت لظاهرة هجرة العمالة المصرية للخارج كل الخصائص السابقة، بدات تنعكس اثارها المباشرة وغير المباشرة على النظم الا جتماعية المختلفة.

وظاهرة الهجرة كأى ظاهرة اجتماعية ترتبط بعلاقات شبكية بغيرها من الظواهر الا خرى، مما يمثل نوعا من التفاعل المتبادل والمستمر بينها وبين انساق المجتمع الذى تعيش فيه.

تهتم الدراسة الحالية بنسق التعليم ونظامه بشكل خاص والفصل التالى سيتناول بعض الا نعكاسات التى احدثتها ظاهرة الهجرة فى بعض نظم المجتمع ذات العلاقة المباشرة بالتربية كعملية مجتمعية لا تقتصر على الدور التقليدى للنظام التعليمى من خلال المدرسة.

لذلك من الضرورى تناول التغيرات التى حدثت فى ادوار بعض النظم الا جتماعية مثل الدولة والقرية والا سرة والنظر الى ما ادت اليه من تغيرات فى بعض المفاهيم والقيم الا جتماعية ذات المردود المباشر على العملية التعليمية والنظام التعليمى فى مصر.

---

(١) نادر فرجانى: سعيا وراء الرزق، مرجع سابق، ص٩٢.

الفصل الخامس

انعكاسات هجرة العمالة على المجتمع المصرى

كان لهجرة العمالة المصرية انعكاسات على المجتمع المصرى، تمثلت فى تغير بعض القيم والمفاهيم والأدوار الاجتماعية لعدد من نظم المجتمع.

وتتناول الدراسة أكثر تلك القيم والمفاهيم والأدوار ارتباطا بالنظام التعليمى، وسيكون ذلك على النحو التالى:

أولا : انعكاسات هجرة العمالة على أدوار بعض النظم الاجتماعية.

أ- تغير دور الدولة بالمجتمع.

ب- تغير دور القرية بالعملية الانتاجية.

ج- تغير الأدوار داخل الأسرة المصرية.

ثانيا: انعكاسات هجرة العمالة على بعض المفاهيم والقيم الاجتماعية.

أ- تغير مفهوم وقيمة العمل المنتج.

- بعض انعكاسات تغير مفهوم وقيمة العمل المنتج.

ب- تغير مفهوم وقيمة التعليم.

- بعض انعكاسات تغير مفهوم وقيمة التعليم.

الفصل الخامس
انعكاسات هجرة العمالة على المجتمع المصرى

يعتبر المجتمع المصرى كغيره من المجتمعات نسقا متكاملا تعمل نظمه المختلفة وفق تصور واحد يجعلها جميعا متساندة الادوار والاهداف.

وفهم التغير فى اى من نظم هذا المجتمع يتم من خلال ردها لحالة النسق الاجتماعى ككل، مع التركيز على الظاهرة الاجتماعية التى تفترض الدراسة انها كانت فى حدود زمنية ومكانية معينة هى سبب هذا التغير.

لذلك يمكن ان نصف اى نسق بانه بناء مكون من مجموعة وحدات تربط فيما بينها علاقات ووقائع، وان التغير الذى يحدث فى بعضها يؤثر فى العلاقات التى تحكم هذه الوحدات ومن ثم يؤثر فى وقائعها وادوارها.

والحاجة لادوار جديدة او لاعادة صياغة الادوار القديمة لابد ان تتفق مع مضمون اجتماعى جديد اعطاه التغير الذى احدثته ظاهرة معينة شرعية التاثير فى البناء الاجتماعى وامتد اثرها لعدد من نظمه ومؤسساته.

وتعتبر ظاهرة هجرة العمالة المصرية والتى عرضت الدراسة فيما سبق لعوامل تطورها وخصائصها الكمية والكيفية، والتى جعلت منها احد العناصر الهامة فى حياة الفرد والمجتمع فى مصر منذ منتصف السبعينات احد العوامل التى اسهمت بدور هام فى احداث مجموعة من التغيرات الهامة داخل نظم وقيم المجتمع المصرى، ونتناول ذلك فيما يلى:

اولا : انعكاسات هجرة العمالة على ادوار بعض النظم الاجتماعية:

ارجعت الدراسة ظاهرة الهجرة لبعض العوامل والدولية والاقليمية والمحلية ولكنها بعد ان تكونت واتضحت معالمها وخصائصها المتميزة فان تاثيرها بدا يتفاعل فى الداخل والخارج.

وتهتم الدراسة الحالية ببعض تلك التاثيرات الداخلية لنرى دور الظاهرة فى جملة التغيرات التى حدثت فى المجتمع المصرى خلال نفس الفترة التى شهدت نموها وتعاظمها.

ورد قضية التغير الاجتماعى لاسباب داخلية او خارجية هى احدى معضلات علم الاجتماع حيث ارجعها دور كايم لاسباب داخلية اهمها: الكثافة السكانية، والكثافة الاجتماعية الناتجة عن تفاعلهم.(١) ويرجعه ماركس للصراع التاريخى بين الطبقات على ملكية وسائل الانتاج، ويعتبر ماكس فيبر ان الاتجاهات السيكولوجية التى تشكل روح عصر تاريخى هى الدافع لروح التغيير (٢) اما تالكوت بارسونز فيعتبر التغير نتيجة لاهتزاز التوازن

---

(١) على ليلة : البنائية الوظيفية فى علم الاجتماع والانثربولوجيا، المفاهيم والقضايا، القاهرة، دار المعارف، طبعة ١، ١٩٨٢، ص ٩٩.

(٢) اوسكار لانج : الاقتصاد السياسى، ترجمة راشد البراوى، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٦، ص ٢٩٠.

بفعل عوامل تكمن في العنصر القيمي او الثقافي للنسق الاجتماعي "وبذلك تصبح مصادر التغير الخارجية هذه تتوقف اساسا على الميول النامية من الداخل نحو التغير".(١)

وترى الدراسة الحالية ان تكون ظاهرة الهجرة الخارجية كانت بفعل مجموعة من العوامل الخارجية التي تلاقت مع عوامل داخلية مهدت لها وشجعت عليها ولذلك واكبتها بسرعة مجموعة من التغيرات الهامة جاء بعضها تلبية لانعكاسات الهجرة على واقع يسعى للتغيير ويتقبل تفاعلاته المؤثرة في اهم نظمه ومؤسساته الاجتماعية.

ونعني بها دور الدولة كمؤسسة حاكمة وموجهة للمجتمع ودور القرية كوحدة اساسية في العملية الانتاجية وادوار افراد الاسرة بوصفها اهم مؤسسات المجتمع في عملية التطبيع الاجتماعي لافراده، وكان اختيار تلك النظم الاجتماعية مقصودا لسببين:

اولهما لانها اقرب نظم المجتمع واكثرها اتصالا بالنظام التعليمي عن غيرها، وثانيهما لانها تمثل مختلف الجوانب المجتمعية ؛ فالدولة تمثل الجانب السياسي وما حدث فيه من تغير في القرية تمثل الجانب الاقتصادي خاصة وانها تعتبر الجانب الاكثر رسوخا في التقاليد والاكبر في المجتمع المصري بما تحويه من حجم سكاني ونسبة انتاج، والاسرة تمثل الجانب الاجتماعي وما يعنيه من علاقات وقيم اجتماعية.

ورغم تناول كل منها بشكل منفصل، فان ذلك بهدف التحليل فقط لانها في النهاية نظم متساندة ومتفاعلة معا من خلال وحدة النسق الاجتماعي.

١- تغير دور الدولة بالمجتمع:

يعتبر الدور Role من المحاور الهامة في مجال الدراسات الاجتماعية سواء على مستوى الفرد او الجماعة ويمكن تعريفه من زاوية البناء الاجتماعي بانه "وضع اجتماعي ترتبط به مجموعة من الخصائص الشخصية، ومجموعة من ضروب النشاط التي يعزو اليها القائم بها والمجتمع معا قيمة معينة".(٢)

ورغم ان معظم الاهتمام ينصب على الدور بالنسبة للفرد في الجماعة فان ذلك الاهتمام يمكن ان ينسحب على الدولة State بوصفها شخصية اعتبارية في المجتمع الحديث وتعتبر سياستها الداخلية تعبير عن توجهات النخبة الحاكمة سواء كانت تعبر في ذلك عن راى الاغلبية في النظام الديمقراطي او تفرض هذا الراى على الاغلبية في النظام الديكتاتوري.

ويمكن تحديد دور الدولة من خلال توجه تلك السياسة في عملية التغير الاجتماعي ومدى تحقيق مصلحة الاغلبية او الاضرار بها لصالح جماعات الصفوة

-PARSONS, T. : The Social System. The Free Press. Glencase, il (١) linois, 1952, p.493
نقلا عن: على ليلة، المرجع السابق، ص ٣١.
(٢) معجم العلوم الاجتماعية، مرجع سابق، ص ٢٦٧.

او جماعات الضغط نتيجة ما يحدث فى المجتمع من تغير، ويعنى هذا تحديد الخط الا يديولوجي للدولة " فمنذ ان نشا الفكر السياسى والا جتماعى بحث المفكرون عن شرعية ايديولوجية الدولة".(١)

وهذا يعنى ان للدولة بالضرورة انحيازا لبعض القوى الا جتماعية وبالتالى تنتفى حيادية جهاز الدولة فى اى مجتمع، ويتضح ذلك من ان "للدولة وظيفة سياسية شاملة تسعى لتحقيق ترابط مستويات التكوين الا جتماعى الا قتصادى باعادة انتاج التناقضات والا وضاع الطبقية القائمة".(٢)

والدولة فى مصر كمجتمع نهرى دولة مركزية حاكمة، لسيطرتها على اهم مصدر للحياة وهو النهر، ولم يشهد ذلك الموقف اى تراجع على طول التاريخ المصرى.

ونجد ان دور الدولة قد شهد بعض التغير بعد الا علان عن سياسة الا نفتاح الا قتصادى والسماح بتدفق الهجرة الخارجية خاصة دورها فى توجيه عملية التغير الا جتماعى لصالح الا غلبية.

فمن خلال النخبة الجديدة تم "توظيف التشريع والا علام وعدد من اجهزة الدولة لتحجيم الا دوار السياسية للقوى الا جتماعية والسياسية الا خرى، ومحاصرة مصالح صغار المنتجين فى الزراعة والصناعة وصغار الموظفين".(٣)

وتبعا لذلك بدات تصفية التحالفات القديمة فى الداخل والخارج، ففى الداخل بدا النظام يدعو للعودة لا قتصاديات السوق والتعدد الحزبى وفى نفس الوقت يمنع قوى سياسية معينة من التعبير عن رايها او السماح بتكوين احزابها، كما بدات قوانين جديدة تمهد لعودة المكاسب القديمة لكبار ملاك الا راضى الزراعية والراسماليين كحلفاء جدد للنظام بدلا من العمال والفلاحين.

وفى السياسة الخارجيةحلت صيغة التوازن فى العلاقات مع القوى الكبرى محل سياسة عدم الا نحياز، ولم تقف الدولة موقفا حياديا من عملية التغير الا جتماعى بل حاولت ان تقف الى جانب المشروع الجديد المتمثل فى الا نفتاح السياسى والا قتصادى، وبدات تهاجم القطاع العام الذى كان يمثل حتى ١٩٧٤ حوالى "٦٦٪ من الا نتاج الصناعى و ٧٢,٦٪ من انتاج البترول ومشتقاته وخدمات النقل والمواصلات و ٥٠,٩٪ من التجارة و ٧٦٪ من قطاع التشييد و ١٠٠٪ من انتاج الكهرباء... ويساهم من اجمالى الدخل القومى بنسبة ٥٤,٥٪و ٨٥,٩٪ من اجمالى المدخرات القومية ويتولى ٩٠٪ من حجم الا ستثمارات".(٤)

---

(١) عبدالله العروى: مفهوم الدولة، المركز الثقافى العربى، الدار البيضاء، طبعة ١، ١٩٨١، ص ١٤٦.

(٢) نيكوس بولا نتزاس: السلطة السياسية والطبقات الا جتماعية، ترجمة عادل غنيم، دار ابن خلدون، بيروت، ١٩٨٠، ص ٤٨.

(٣) عبدالباسط عبدالمعطى واخرين: الدولة والقرية المصرية، دراسة فى اعادة انتاج التمايزات الا جتماعية، مجلة قضايا فكرية، القاهرة، الكتاب الا ول، يوليو ١٩٨٥، ص ٩٧.

(٤) فؤاد مرسى: مستقبل القطاع العام بعد تسع سنوات من الا نفتاح الا قتصادى، مؤتمر بناء مصر الا قتصادى، مرجع سابق، ص ٣٢.

وبدات تضع العراقيل امامه مثل تحديد اسعار المنتجات وخفض مخصصات التمويل.(١)

كما بدات الدعوة لعدم التزام الدولة بتعيين الخريجين تجد صدى لدى متخذ القرار، وانعكس ذلك على زيادة معدل البطالة فىمصر من المتعلمين، وتظهر دراسة عن البطالة فى مصر المعنى الاجتماعى والتعليمى لهذه البطالة والذى يتضح من تطور معدل البطالة السافرة حسب الحالة التعليمية والتى تلاحظ العلاقة الطردية بين المستوى التعليمى ونسبة البطالة وهو امر لا يعيب النظام التعليمى، بقدر ما يعيب النظام الاقتصادى وفشله فى استيعاب العمالة المتعلمة.

الجدول رقم (٢٧)
معدل البطالة السافرة
حسب الحالة التعليمية ونوع البطالة

الحالة التعليمية	١٩٦٠	١٩٧٦			١٩٨٦		
		سبق له العمل	لم يسبق له العمل	جملة	سبق له العمل	لم يسبق له العمل	جملة
امى	١,٦	٠,٤	٢,١	٢,٥	٣,٤	٠,٦	٤,٠
يقرا ويكتب	٢,٤	٠,٣	٢,٢	٢,٥	٣,١	١,٤	٤,٥
مؤهل اقل من متوسط	٤,٠	٠,٤	٦,٦	٧,٠	٤,٠	٧,٢	١١,٢
مؤهل متوسط	٨,٤	٠,٤	١٩,٦	٢٠,٠	١,٣	٢٧,٤	٢٨,٧
مؤهل جامعى فاعلى	٤,٣	٠,٦	١٠,٤	١١,٠	٣,٢	٢٢,٠	٢٥,٢

المصدر: عوض مختار هلودة: البطالة فى مصر قياسها وعلاجها، فى المؤتمر العلمى السنوى ١٤ للاقتصاديين المصريين، القاهرة ٢٣-٢٥ نوفمبر ١٩٨٩، الملحق الاحصائى ص ٥٠

ويتضح من الجدول السابق ازدياد الخلل فى هيكل العمالة فى مصر والذى يمثله انخفاض نسبة البطالة بين الاميين وارتفاعها كلما زادت درجة الشهادة العلمية مما يدل على انخفاض معدل الاستفادة بالثروة البشرية المؤهلة والى تخلف الاقتصاد المصرى لاعتماده على هيكل عمالة غير مؤهلة فى معظمه وتركز نسبة كبيرة من العمالة فى قطاع الخدمات وهو قطاع غير انتاجى واعتماد

---

(١) هبة حندوسه: مآل القطاع العام فى الانفتاح الجذور، الحصاد المستقبل، مرجع سابق، ص ٤٥٥٠

موارد الدولة على عوامل خارجية لا انتاجية ومتغيرة وهى السياحة والبترول وتحويلات المصريين بالخارج بدل ان تعتمد فى تمويل الميزانية على الموارد الانتاجية الثابتة.

ولا يعنى هذا ان الدولة فى ظل سياسة الانفتاح قد قللت من دورها لكنها فقط غيرت من توجه هذا الدور، ففى هذه الحقبة زادت الدولة من حجم جهازها البيروقراطى لتصل فى بداية الثمانينات، الى انها "توظف حوالى ٩% من جملة السكان ونسبة ٢٥% من اجمالى القوة العاملة"(١) وزاد الانفاق الحكومى خاصة فى نواحى الامن، وزاد دور رئيس الدولة فى الحياة السياسية رغم ظهور التعددية السياسية ومعنى ذلك ان الحكومة "كانت اقوى من اللازم فيمالايلزم" وهى الظاهرة التى اطلق عليها ميردال اسم "الدولة الرخوة" ليس لديمقراطيتها وقيامها على اعطاء الفرصة للجميع فى المشاركة، وانما لعجزها وتقصيرها عن توفير الظروف والاطر والاجراءات الكفيلة بتنظيم جهود التنمية الشاملة فى البلاد وتنشيطها".(٢)

وفى ظل هذه السياسة زادت الدولة من نسبة السماح لراس المال الاجنبى بالدخول مع القطاع العام فى مجالات الاستثمار وفى نفس الوقت وجدت تلك السياسة مواقفه وترحيب من الراسمالية الدولية لان "المشاركة مع القطاع العام هى اضمن لراس المال العالمى، فهى تحميه من التقلبات السياسية والاجتماعية تقدم له مزايا اقتصادية وتنظيمية، بل وامكانية لا تتوافر له اذا دخل المجال الاستثمارى منفردا، اضف الى ذلك ان المستثمر الاجنبى قد اراد الاستفادة من المعونات الغربية والدولية الكبيرة التى تدفقت الى مصر... بل ان هيئة المعونة الامريكية والبنك الدولى قد اشترطا للقيام باقراض شركات القطاع العام ان تقوم هذه الشركات بالدخول فى مشروعات مشتركة مع القطاع الخاص الاجنبى والمحلى".(٣)

وخضوعا لهذه السياسة بدات الشركات تعلن عن احتياجاتها من العمالة فى الصحف دون الرجوع الى القوى العاملة ولذلك قلت نسبة المعينين من خريجى الجامعات خاصة وان العديد من المشروعات الجديدة بدات تطلب مواصفات خاصة لا تنطبق على الخريج العادى من الجامعة المصرية وبدات تظهر فى الاعلانات شروط غريبة كان يكون المطلوب خريج الجامعة الامريكية او المدارس الاجنبية.

ويوضح الجدول التالى تناقص دور القوى العاملة فى عملية التوظيف للخريجين المصريين وهو امر انعكس على زيادة نسبة المتعطلين من المتعلمين باستمرار والاقبال على التعليم الاجنبى وتعليم اللغات بوصفه التعليم الملائم للنمط الاقتصادى الذى يركز على قطاع السياحة والخدمات والمشروعات ذات التكنولوجيا الكثيفة راس المال Capital inten-sive in dustries وهى من سمات الاقتصاد المصرى بعد الهجرة.

---

(١) نزيه نصيف الايوبى، الدولة المركزية فى مصر مرجع سابق، ص ١٥٤.
(٢) المرجع السابق، ص ١٥٦.
(٣) WATERBURY, The Egypt of Nasser and Sadat, The Political Economy of The Two Regimes, P.P. 155-156
نقلا عن نزيه الايوبى: الدولة المركزية مرجع سابق، ص١٦٣.

جدول رقم (٢٨)
اجمالى عدد المتخرجين
من الجامعات والمعاهد العليا والمتوسطة
من ١٩٧٧-١٩٨٧ والمعينين منهم

السنة	جملة	
	عدد الناجحين	عدد المعينين عن طريق وزارة القوى العاملة
١٩٧٧	١٧٦١٥٩	١٠٢٣٦١
١٩٧٨	١٨٥٢١٣	١١٠٢١١
١٩٧٩	٢٠٤٣٦٩	١١٠٩٠٤
١٩٨٠	٢١٤٧١٠	١١٩٤٢١
١٩٨١	٢٤٩١١٥	١٦١٣٦٥
١٩٨٢	٢٧٠٨٩١	٤١٨٧٥
١٩٨٣	٣٠١٨٩٦	١٦٢٢١
١٩٨٤	٣٣٢٢٩٠	١٧٧٠٩
١٩٨٥	٣١٣٧٣٦	١٤٥٥٨
١٩٨٦	٣٣٧١٦٠	١٥٣٠٧
١٩٨٧	٣٦٠٧٢٢	———
جملة	٢٩٤٦٣٤١	٧٠٩٩٣٢

المصدر: د. نجيب حسن غيتة، بعض مظاهر الخلل فى سوق العمل المصرية، كتاب العمل، العدد ٣٠٤ اغسطس سنة ١٩٨٩، ص ٢٧.

ويلاحظ على الجدول السابق ان الانخفاض بدا واضحا منذ سنة ١٩٨٢ وما بعدها رغم الزيادة المطردة فى عدد الخريجيين وهو امر يدل على تحول فى سياسة الدولة عن دورها فى قضية التغير الاجتماعى لمصلحة الاغلبية ومن ثم مصلحة التقدم الحقيقى للمجتمع المصرى، وساعدت تلك السياسة على تزايد هجرة العمالة للخارج طلبا للعمل، وبدا السوق الخارجى يكتظ بالمصريين من مختلف التخصصات الامر الذى انعكس سلبا على اجر العمالة والتى بدات تحت ضغط الظروف تقبل شروطا واعمالا لا تليق بها.

ب- تغير دور القرية المصرية:

يحتل القطاع الريفى موقعا متميزا فى بنية الاقتصاد المصرى منذ القدم حيث كان يحتوى على اكثر من ثلثى السكان ينتجون حوالى نصف الناتج المحلى الاجمالى قبل ثورة سنة ١٩٥٢.(١)

---

(١) بنت هانسن، وسمير رضوان، مرجع سابق، ص ٥٨.

ثم تطور الوضع لغير صالح الزراعة ولحساب النشاطات الاقتصادية الاخرى بعد سنة ١٩٥٢ حيث "انخفض نصيب الزراعة من الناتج المحلى الاجمالى من ٣٠٪ فى ١٩٦٠/٥٩ سنة بداية الخطة الاولى للتنمية الى اقل من ٢٥٪ فى سنة ١٩٧٩."(١)

وصاحب ذلك زيادة نسبة التحضر فى المجتمع وانخفاض نسبة سكان القرى لتصل الى ٥٦،٢٪ من عدد السكان(٢) يزرعون حوالى ستة ملايين فدان تمثل ٢،٥٪ فقط من المساحة الكلية لمصر وانخفض المشتغلين فعلا بالزراعة الى حوالى ٤،١٠٤ مليون مشتغل فى سنة ١٩٧٧.

وتطور حجم الاهتمام بالريف المصرى بعد سنة ١٩٥٢ حيث حدث قوانين الاصلاح الزراعى المتعاقبة من التفاوت الطبقى الحاد ويمكن ان نلحظ دور هذا القانون فى النشرة التى اصدرها اتحاد الصناعات المصرية فى تقريرها السنوى سنة ١٩٥٢ والنشرة الاقتصادية التى اصدرها البنك الاهلى سنة ١٩٥٢ حيث ذهبت الى انه "من حسن الطالع ان جاء تنفيذ الاصلاح الزراعى فى مصر على يد حكومة نظامية وفى حدود القانون بدلا من ان يتولاه نفر من غير المسئولين فينفذونه بالعنف والفوضى"(٣). وهو امر كانت تنذر به احداث العصيان فى بهوت وكفر نجم وغيرها من القرى المصرية فى الوجهين البحرى والقبلى. ثم راحت العناية بنشر التعليم المجانى والعلاج المجانى وكهربة الريف واستصلاح ارض جديدة فى تغيير الوضع الاجتماعى للريف وللفلاح المصرى سلميا وبدل ان يظل البناء الطبقى فى الريف ثابتا بسبب تركز الملكية الزراعية فى عدد قليل من الملاك يبلغ ١١،٥٧٤ مالكا يملكون اكثر من ثلث المساحة المزروعة وتترك الفئات عن الملكيات الصغيرة التى لا تستطيع سد رمق الاغلبية الساحقة من الفلاحين، والتى وظلت تطاردها بالضرائب والديون ونزع الملكية الامر الذى كان يزيد من نسبة المعدمين كل عام فى الريف "وتشير الاحصاءات المتاحة الى ان قرابة ٤٤٠٠٠ فلاح نزعت ملكياتهم فيما بين عامى ١٩٢٧-١٩٣٧."(٤)

ادى الاصلاح الزراعى وجهود اخرى الى "التحسن النسبى فى مستوى معيشة الفلاحين فقد زادت دخول المنتفعين، تبعا لبعض التقديرات بحوالى ٥٠٪ فى مطلع الستينات عما كانت عليه عند بدء قانون الاصلاح الاول وان ارتفعت نفقات المعيشة من ١٠٪ الى ١٥٪ خلال نفس المدة كما ارتفعت دخول المستاجرين بنسبة ٢٥٪ فيما بين عامى ١٩٥١-١٩٦١."(٥)

---

(١) بنت هانسن وسمير رضوان: العمل والعدل الاجتماعى، المرجع السابق، ص٥٨.

(٢) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء التعداد العام للسكان والاسكان سنة ١٩٧٦، مرجع رقم ٩٣-١١١٥١، سنة ١٩٧٨، ص ٣٢.

(٣) SAMIR RADWAN: The impact of Agratian Reform on rural Egypt Genava 1977. P.16

نقلا عن: على ليلة: الاصلاح الزراعى والتحولات الاجتماعية للريف المصرى، فى ندوة التحولات فى المجتمع الريفى دراسة مقارنة بين مصر وتونس، القاهرة، ٢٤-٢٦ اكتوبر سنة ١٩٨٣، ص ٤.

(٤) كمال المنوفى: الفلاح المصرى ومبدا المساواة، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٨، ص ١٦.

(٥) المرجع السابق، ص ٤٥.

وانعكس ذلك الوضع الاقتصادي على التغير في البناء الاجتماعي حيث انخفضت الامية في الريف نتيجة مجانية التعليم لتصل الى عدد ١٠٢٥٠٩٦٩ وهي نسبة تبلغ حوالي ٤٩٪ من سكان الريف حسب احصاء سنة ١٩٧٦، * وتغير البناء الاداري للقرية وقلت سطوة العمد على القرى بعد القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٥٧ والقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٤ بتحديد الاختصاص والغاء العمدية في القرى التي يقام بها نقطة بوليس والقانون ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بانشاء مجالس القرى بالانتخاب الحر المباشر والقانون ٥٢ لسنة ١٩٧٥ الخاص بمجالس القرى والحكم المحلي الامر الذي انعكس على بروز دور قوى جديدة صاعدة في الريف عملت على تغيير القيم القديمة اجتماعيا وثقافيا وتحولت قيمة الفلاح ونظرة المجتمع اليه فاصبحت قيمة الاحترام والمساواة بدلا من المخرية والتعالي عليه".(١)

ادى ذلك ان تقوم القرية بدور مميز على المستوى الانتاجي كسلة لانتاج الغذاء للمجتمع والى تقديم العناصر اللازمة للعملية الانتاجية في قطاع الزراعة وغيرها، حيث ظلت تغطي احتياجات المجتمع من الغذاء بنسبة كبيرة من مختلف المحاصيل حتى سنة ١٩٧٠ رغم الزيادة السكانية الكبيرة.

وفي منتصف السبعينات ومع زيادة تيار الهجرة الخارجية للعمالة المصرية للدول النفطية بدات الدولة تغير من سياستها الاجتماعية الاقتصادية وبصدور قوانين الانفتاح بدات القرية المصرية تشهد تحولات ساعدت على الهجرة من القرية الى الخارج، منها:

انخفاض الاستثمارات في قطاع الزراعة "ففي الخطة الخمسية الاولى ١٩٦١/٦٠ - ١٩٦٥/٦٤ بلغت استثمارات قطاع الزراعة والري والصرف نسبة ٢٣٪ انخفضت في السنوات التالية يصل الى ١٣٪ خلال السنوات الثلاثة الاولى من السبعينات واستمرت في التدهور حتى وصلت الى ٨٪ من اجمالي الاستثمارات في الفترة (١٩٧٤-١٩٧٧). وفي مشروع الخطة الخمسية ٧٨-١٩٨٢ استمر نفس الاتجاه".(٢) وادى هذا الى ان تصبح الزراعة اقل القطاعات نموا "بمعدل نمو قدره ١,٦٪ فحسب في حين تقدمت قطاعات اخرى كثيرة على قطاع الخدمات الاجتماعية ومع ذلك بقيت الخدمات الحكومية احد القطاعات الاسرع نموا".(٣)

---

* يشير تعداد سنة ١٩٧٦ الى ان عدد سكان الريف حوالي (٢٠٥٨٩٨٠١) فرد بنسبة ٥٦,٢٪ من السكان الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء تعداد سنة ١٩٧٦، مرجع سابق، ص ١٥.

(١) انظر كمال المنوفي: الفلاح المصري ومبدا المساواة، مرجع سابق، الباب الثاني من ص ٤٤ الى ٥٦.
كذلك انظر د.مجدي حجازي: الريف المصري بين الاقتصاد المستقل والاقتصاد التابع التكوين الاجتماعي للتخلف وتاريخ الاستقلال على المستويين المحلي والعالمي في ندوة (التحولات في المجتمع الريفي دراسة مقارنة بين مصر وتونس)، القاهرة، ٢٤-٢٦ اكتوبر سنة ١٩٨٣، ص ٢٥- ٣٠.

(٢) راجع: عادل حسين: الاقتصاد المصري من الاستقلال الى التبعية (١٩٧٤-١٩٧٩)، ج٢، دار الكلمة، دار الوحدة، ١٩٨١، ص ٤٢٨.
وايضا: بنت هانسن وسمير رضوان، العمل والعدل الاجتماعي، مرجع سابق، ص ٦١.

(٣) بنت هانسن وسمير رضوان، المرجع السابق، ص ٦٠.

ادى عن هذا الامر لانخفاض نسبة الاراضى المستصلحة الجديدة ففى الوقت الذى بلغت جملة الاستصلاح حتى سنة ١٩٧٠ حوالى ٩٠٠ الف فدان فان ماتم استصلاحه فى الفترة من ١٩٧١ الى ١٩٨٧/٨٦ هو (٢٨١,٩ الف فدان).(١)

فى الوقت الذى زادت فيه عملية تجريف الاراضى الزراعية والتعدى عليها لاغراض البناء، كما تدهورت اوضاع فقراء الريف المصرى واتساع قاعدة الفقر المطلقة حيث يشير الى ذلك الجدول رقم (٢٩) والذى يوضح زيادة معدل حالات الاسر التى تعيش تحت خط الفقر فى الريف خلال فترة الانفتاح عن الفترة السابقة عليها. وهو ما يمثل خللا فى الوضع الاجتماعى للريف والوضع الاقتصادى للعاملين بالزراعة خاصة المعدمين منهم.

جدول رقم (٢٩)
الاسر تحت خط الفقر بالريف المصرى

البند	١٩٦٥/٦٤	١٩٧٥/٧٤
١- النسبة المئوية لعدد الاسر دون خط الفقر٪	٢٦,٨	٤٤
٢- عدد الاسر بالالف	٩٠٣	١٨٣٣
٣- النسبة المئوية لعدد السكان الريفيين دون خط الفقر	١٧	٢٨
٤- عدد السكان بالالف فى الريف	٣٠١٨	٥٨٣٢

المصدر: بنت هانسن مع سمير رضوان، العمل الاجتماعى، حصر الثمانينات، مرجع سابق، ص ١٥٢.

كما ادى السماح ببيع الاراضى المستصلحة بالمزاد العلنى وتعديل القانون الحاكم للعلاقة بين المالك والمستاجر والذى شمل على علاقات جديدة تعد وتعديلا جوهريا لمصلحة المالك منها "حق المالك فى طرد المستاجر اذا تاخر عن دفع الايجار بعد شهرين من نهاية السنة الزراعية. جواز تحويل العلاقة الايجارية الى الايجار العينى اى المزارعة والغاء لجان فض المنازعات ورفعها الى القضاء.(٢). ما ينتج عن ذلك التركيز فى الانشطة الريفية على اعمال غير العمل الزراعى فقد "شهدت السبعينات توسعا كبيرا فى نشاط مزارع تسمين الدجاج وفى انتاج البيض حيث بلغ عدد مزارع القطاع الخاص عام ١٩٨٠ اربعة آلاف مزرعة وفى عام سنة ١٩٨٢ تضاعف عددها...".(٣)

---

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، الكتاب الاحصائى السنوى ١٩٥٢-١٩٨٧، (القاهرة يونيو سنة ١٩٨٨)، ص ٨٢.
(٢) منصور مغاورى حسن: الانفتاح وآثاره على المجتمع الريفى، مرجع سابق، ص١٢.
(٣) منصور مغاورى حسن: المرجع نفسه، ص١٥.

الامر الذى انعكس على العمل الزراعى نفسه فانخفض الاقبال على العمل به وتذكر دراسة ميدانية على قرية دفرة بمركز طنطا محافظة الغربية ان ٥٦,٦٪ ممن اجابوا بانهم سيعودون الى الاشتغال بالزراعة لم يعد منهم سوى ١٨,٦٪ فقط[1].

وقد انعكس ذلك على البناء المهنى للاسر فى الريف وعلى الدخل به حيث تشير دراسة اجريت سنة ١٩٧٧ ان ٥٠٪ من الدخول كانت غير زراعية وان ٥٠٪ من الاسر كانت تعمل بانشطة غير زراعية".[2]

لذلك نشطت عمليات تجريف الارض الزراعية وبيع بعضها بهدف استخدام المال فى شراء سيارة نصف نقل او تربية المواشى او الدواجن واتجهت الزراعة فى مصر لانتاج غذاء الحيوان اكثر من انتاج غذاء الانسان وتحولت القرية الى وحدة استهلاكية لا انتاجية مما انعكس على العجز الغذائى فى المجتمع رغم كل شعارات مشاريع الامن الغذائى واصبحت مصر تستورد معظم احتياجاتها من القمح والذرة والارز وغيرها من الخارج.

- كما تغير نسبة المشتغلين بالزراعة فى الريف وتناقصهم فى قوه العمل بالريف "فمن حجم كلى لقوة العمل فى الريف فى عام ١٩٨٦ يصل الى ٧,٢ مليون مشتغل فان نسبة المشتغلين بالزراعة لم تتجاوز ٥٥٪ من اجمالى العمالة الريفية وحوالى ٣٢٪ من اجمالى قوة العمل".[3]

وزادت البطالة السافرة بالريف رغم ما كان شائعا من ندرة العامل الزراعى فى فترة سابقة وارتفاع اجره ووصلت النسبة الى ١٣,٧٪ مقابل ١٤,٧٪ على المستوى القومى".[4]

- شملت التغيرات فى القرية المصرية كل جوانب الحياة منها تغيرات فى الخصائص السكانية للقرية حيث قلت الهجرة الى المدينة بل اصبح التكدس السكانى صفة تنطبق على الريف والحضر معا "فمن بين ٤١٢٩ قرية فى الوجهين البحرى والقبلى حسب تعداد السكان لعام ١٩٨٦ نجد ان حوالى نصف عدد هذه القرى (٢٠٤٩ قرية) يقل تعداد كل منها عن ٥٠٠٠ نسمة بينما يوجد ٢٦٨ قرية (حوالى ٦,٥٪ من اجمالى القرى يزيد عدد سكانها عن ٢٠,٠٠٠ نسمة بل نجد اربعة قرى يزيد عدد السكان بكل منها عن ٥٠ الف نسمة واكبرها قرية وراق العرب بمركز امبابة...".[5]

- طرات تغيرات على المستوى المعيشى والخدمى للقرية المصرية حيث دخلت الكهرباء فى الريف الى ٧٨,٩٪ من المساكن، وزادت نسبة المبانى بعد سنة

---

(١) محمد ابومندور واخرين: بعض الدوافع والاثار الاقتصادية لهجرة العمالة الزراعية بقرية مصرية، مجلة دراسات سكانية، عدد ٦٨ يناير ١٩٨٤، ص ٣٤.
(٢) بنت هانسن وسمير رضوان: مرجع سابق، ص ١٠٨.
(٣) رجاء عبدالرسول: التغيرات الهيكلية بالريف المصرى وآثارها على العمالة الزراعية. فى المؤتمر العلمى السنوى للاقتصاديين المصريين، القاهرة، ٢٣-٢٥ نوفمبر ١٩٨٩، ص ١١.
(٤) المرجع السابق، ص ١٤.
(٥) المرجع السابق، ص ٩.

١٩٧٥ الى ٤٤،٥٪ واما نسبة ما شيد منها بالمسلح حوالى ٢٥٪. كما اوضح تعداد ١٩٨٦ الى ان ١٩،٨٪ من جملة مساكن الريف تاخذ شكل شقق سكنية، كما ربطت شبكة الطرق معظم القرى والخدمات التليفونية وغيرها".(١)

كان الهدف من كل هذا هو اعادة دمج الريف فى المجتمع بعد اعادة دمج المجتمع كله فى عجلة الراسمالية الدولية ليسود نمط التبعية كل من الريف والحضر معا، وهذا ماحدث فعلا حيث نجد ان التغيرات قد شملت ايضا نمط الانتاج الزراعى وهيكله ووجه الانتاج لصالح المحاصيل غير التقليدية مثل الفاكهة والخضر على حساب المحاصيل الاستراتيجية للغذاء الاساسى مثل القمح والارز والذرة والقطن، ويتضح ذلك من ملاحظة ان المساحات المخصصة لحاصلات الخضر قد ارتفعت من ٨١٠ الف فدان عام سنة ١٩٧٩ الى ١٠٢٤،١ الف فدان عام سنة ١٩٨٧ وكذلك ارتفعت مساحات الحدائق الفاكهة من ٣٣٢ الف فدان عام سنة ١٩٧٨ الى ٦١٦ الف فدان عام سنة ١٩٨٧ فى الوقت الذى اظهرت فيه المساحات المنزرعة بالحاصلات التقليدية الاخرى انخفاضا ملحوظا، ويتضح ذلك من الجدول التالى.

جدول رقم (٣٠)

تطور مساحات بعض الحاصلات التقليدية (بالالف فدان)

المحصـــول	١٩٥٢	١٩٧٨	١٩٨٣	١٩٨٧
القمح	١٤٠٢	١٣٠٨	١١٨٧	١٣٧٣
الفول	٣٥٥	٢٧٢	٣٠٧	٣٢٤
العدس	٥٨	٣٦	١٨	٢٤
القطن	١٩٦٧	١١٨٩	٩٩٨	٩٨٠
الارز	٣٦٢	١٠٣١	٣٧٨	٩٨٣
الذرة الرفيعة	٣٧٨	٤١٣	٣٧٨	٣٠٨
الذرة الشامية	٢٧	١٨٩٩	١٩٥٢	١٧٦٣

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، الكتاب الاحصائى السنوى عدد ١٩٨٥، ويونيو ١٩٨٨، جدول رقم ٢-٣، ص ٤٦-٤٧.
كذلك: رجاء عبد الرسول: مرجع سابق، ص ١٦.

- وقد يبرر البعض هذا التوجه بانه يؤدى الى عائد مادى اكبر لكل من الملاك والمجتمع "غير ان ذلك سوف يكون على حساب الاستقلال الاقتصادى للمجتمع، الذى سوف يجد نفسه مجبرا لتاكيد روابطه وتبعيته للسوق العالمى من اجل بيع منتجاته، والبحث عن استيراد حاجياته من الحاصلات الزراعية الغذائية".(٢)

---

(١) رجاء عبدالرسول: التغيرات الهيكلية بالريف المصرى وآثارها على العمالة الزراعية، مرجع سابق، ص ١٨-١٩.

(٢) على ليلة: التوجه الاستهلاكى فى القرية المصرية، تاملات فى حقبة السبعينات (المؤتمر الدولى الحادى عشر للاحصاء والحسابات العلمية والدراسات السكانية والاجتماعية)، جامعة عين شمس، القاهرة ٢٩ مارس ١٣ ابريل سنة ١٩٨٦، ص ٢٤-٢٥.

ويرتبط ذلك بالهجرة الخارجية للعمالة خاصة اذا علمنا "ان حجم الهجرة الخارجية يتناسب عكسيا مع حجم الحيازة الزراعية".(١)

معنى ذلك ان كبار ملاك الاراضى الزراعية هم اقل اهل الريف اقبالا على الهجرة واكثرهم اقبالا على زراعة الفاكهة وتحويل مساحات من اراضيهم من الزراعة التقليدية لزراعة الفاكهة.

ومن اخطر ما افرزته هذه الهجرة الواسعة من القرية الى الخارج هو "تاثيرها السلبى على الانتاج والانتاجية الزراعية وخاصة بالنسبة للمحاصيل الزراعية كثيفة العمالة الزرعية وخاصة الارز والقطن".(٢)

كما ارتبط بهجرة المشتغلين بالزراعة الى الدول النفطية "هجرة اخرى تدخل فى نطاق مايسمى بظاهرة التنقل المهنى Occupational Mobility فثمة اعداد من عمال الزراعة انتقلوا الى حرف اخرى، خاصة الحرف المرتبطة باعمال البناء".(٣)

وتحولت قيمة العمل الاساسية فى الريف من العمل الزراعى الى مهن اخرى فى الوقت الذى كانت فيه بعض الدراسات قبل السبعينيات حول التفضيلات المهنية فى القرية المصرية تفضل فى الاشتغال بالعمل الزراعى... "الا ن الاشتغال بالزراعة كان اساسا هاما من اسس تحديد المكانة الاجتماعية للفرد وللأسرة".(٤)

بتحول عملية الحراك المهنى داخل القرية لغير صالح الزراعة وتناقص الاهتمام بالارض الزراعية وزيادة عمليات تجريفها او البناء عليها، زادت القرية من اعتمادها على المدينة وتحولت من وحدة انتاجية لوحدة مستهلكة فى اكثر المحاصيل الزراعية اهمية للاقتصاد القومى، وتحولت القرية نتيجة تلك التغيرات من وحدة منتجة لطعامها ومعظم طعام المجتمع الى وحدة مستهلكة لمعظم انتاجها وبعض ما يستورده المجتمع من طعام.

ج- تغير الادوار داخل الاسرة المصرية:

يتحدد مفهوم الدور من خلال السلوك المتوقع ان يقوم به الفرد فى موقف ما وفى ضوء ما يحيط به من ثقافة سائدة وقيم ومفاهيم، وللدور الفردى نظرية فى علم الاجتماع هى نظرية الدور Role Teory وتستخدم كاداة من ادوات العمل الاجتماعى والنفسى، وتعتبر الاسرة من المؤسسات الاجتماعية التى تقوم فى نشاتها واستمرارها على تحديد الادوار الخاصة باعضائها وهم الزوج والزوجة

---

(١) محمد ابومندور وآخرون: بعض الدوافع والاثار الاقتصادية لهجرة العمالة، مجلة دراسات سكانية، القاهرة، عدد ٦٨، ص ٢٨.

(٢) وزارة الزراعة: استراتيجية التنمية الزراعية فى الثمانينات، فبراير سنة ١٩٨٢، ص ٤٢.

(٣) عبدالباسط عبدالمعطى: بعض المصاحبات الاجتماعية لهجرة الريفيين للدول العربية النفطية، مرجع سابق، ص ٨.

(٤) انظر: محمد عاطف غيث: القرية المتغيرة، دار المعارف، القاهرة، طبعة ٢، سنة ١٩٦٤، ص ٨١ وما بعدها.

والابناء، وقد اختلفت تلك الادوار على مر العصور من مجتمع لاخر حسب الظروف والعوامل الاجتماعية والطبيعية المحيطة والمسيطرة. وظاهرة الهجرة الخارجية للعمل لاحد الوالدين او كلاهما من الظروف التى تؤثر على أدوار اعضاء الاسرة وتحدث نوعا من الخلل وعدم التوازن داخل نسق العلاقات بين اعضائها.

ولقد شهدت الاسرة المصرية العديد من اشكال هذا الخلل بعد شيوع ظاهرة الهجرة الخارجية للعمل وتناول هذا عدد من الدراسات الاجتماعية والنفسية سواء بشكل نظرى او ميدانى وكانت اولى تلك التغيرات التى حدثت هو ماعرف بظاهرة تانيث الاسرة المصرية "The Feminzation of Egyption Family" والتى حدثت نتيجة لتغير دور المراة فى البناء الاسرى Family Structure and Role of ubmen (١) بعد هجرة الذكور تاركين الاسرة لتقوم الزوجة باعباء الرعاية وتربية الابناء، او هجرة الزوجة للعمل بصحبة زوجها او بدونه وهو ما بات بشكل نسبة كبيرة فعلا من تيار الهجرة وخاصة من المدرسات او المربيات المتجهات للعمل بدول الخليج والسعودية.(٢)

وهى ظاهرة تحمل فى طياتها هى الاخرى قدرا كبيرا من تغير الدور الموكل للمراة فى الاسرة المصرية حيث تكون الزوجة هى مصدر الدخل والانفاق على الاسرة كاملا او معظمه خاصة وان الازواج الذين يرافقون زوجاتهم فى حالة السفر "كمحارم" كما تطلب وتشترط دولة كالسعودية عادة ما يقضون تلك الفترة هناك بلا عمل رسمى ولذلك يمكن ان يطلق على الاسرة هناك نفس التعريف السابق تانيث الاسرة او الاسرة الانثوية، وتتعقد المشاكل اكثر اذا لم يجد الزوج المرافق "كمحرم" عملا الامر الذى ينعكس على نفسية الزوج وعلى علاقته بزوجته "فلا زال من الصعب على الزوج المصرى ان يتقبل القيام "بدور عكسى" فى الاسرة بينما زوجته تعمل خارج المنزل ان ملل البقاء فى البيت فضلا عن الشعور بالدونية هو امر مدمر لنفسيات كثير من هؤلاء الازواج.."(٣).

لكن النمط الذى حظى بالدراسة والبحث ميدانيا ونظريا لانه هو الاكثر شيوعا هو نمط هجرة الزوج وبقاء الاسرة بالوطن حيث تشير دراسة بأن ذلك يبلغ حوالى ٩٧٪ من جملة المهاجرين المتزوجين".(٤)

---

(١) -GALAL A.AMIN and ELIZABETH AWNY: Iternational Migration of Egyp-tian Labour, A review of the State of the Art Manuscript Report in International Development Research Centre, CANADA, May,1985.p159

(٢) انعام عبد الجواد، هجرة النساء الى الدول النفطية، الدوافع والاثار، دراسته استطلاعية على عينة من المهاجرات الى الكويت، المؤتمر الدولى التاسع للاحصاء والحاسبات العلمية والبحوث الاجتماعية والسكانية ٣٠ مارس- ١ ابريل، القاهرة، سنة ١٩٨٤،

(٣) سعد الدين ابراهيم: النظام الاجتماعى العربى الجديد، مرجع سابق، ص١٤٦.

(٤) محمد ابومندور، صفية اسماعيل: اوضاع المراة الريفية بين الهجرة والهجرة العائدة، تحقيق منشور بجريدة الاهالى حول الدراسة عدد ١٧ يناير ١٩٩٠، ص ١١.

وتشير الدراسة الى المتاعب التى تواجهها الزوجة التى هاجرو زوجها مثل انحراف الابناء بنسبة ٥٦٪ والزواج باخرى ٥٦٪ والخلافات الاسرية ٢٧,٥ وانحراف الزوجات ١٨,٨٪، كما تشير الدراسة الى انخفاض نسبة رسوب تلاميذ القرية التى اجريت عليها الدراسة والذين لم يسافر آباؤهم عن الذين سافر آباؤهم باكثر من ١٪ كما تشير الى ان غالبية الذكور من الاسر المهاجرة والعائدة لم يلتحقوا بالتعليم الثانوى العام او الجامعى رغم رغبة ولى الامر فى ذلك".(١)

ويعود السبب فى ذلك الى الجو النفسى الذى يحيط بالابناء سواء لغياب الاب بالهجرة او بمحبته فى الخارج والاحساس بالقلق وعدم الاستقرار الذى تتسم به حياة الاسرة هناك مما ينعكس على المستوى التحصيلى للتلميذ وقد يؤثر عمل الاب فى اختيار نوع معين من التعليم غير التعليم العام او الجامعى لارتباط العمل الفنى هناك بالاجر والربح السريع.

وبالنسبة لما تسفر عنه هجرة الزوج للعمل وبقاء اسرته بالوطن فان القيم الاسرية تتعرض للعديد من التغيرات والمشكلات منها مثلا: "ومن العلاقات الاسرية خاصة بين الاب المسافر والابناء فالابن الصغير لا يتعرف على والده العائد، والابنة تعتبره مجرد رجل يرسل مبلغ من المال وتزيد معدلات الخيانات الزوجية من الطرفين اثناء الهجرة كما تزيد معدلات الطلاق"،(٢) وتتعرض صفحات الحوادث اليومية بالجرائد لمثل هذه الظواهر المتكررة بشكل ملفت للانتباه، وقد زادت بعد تفاعل ظاهرة الهجرة وانتشارها بمصر.(٣) مثل حوادث قتل الابناء للاباء وقتل الزوجات للازواج وحوادث الخيانات الزوجية وما يترتب عليها من هدم لقيم الاسرة وانتشار مشاكل الادمان والمخدرات بين الشباب ومعظمهم من ابناء المهاجرين للعمل بالخارج. حيث اشات بعض الدراسات الميدانية الى ان اسر المهاجرين واجهت عددا من المشكلات اثناء سفر العائد منها مشكلة انحراف الابناء بنسبة ٥٦٪".(٤)

ورغم اختلاف الدراسات الميدانية والنظرية التى اجريت على حجم هذا التغير الذى حدث فى الادوار داخل الاسرة المصرية نتيجة لظاهرة الهجرة حيث يشير دراسة حالات لبعض الاسر التى هاجر عائلها فى قرية الطيبة محافظة المنيا بأن "التغير المتوقع للادوار داخل الاسرة كان تغيرا طفيفا جدا جدا".(٥)

فان دراسة اخرى ميدانية اجريت على عينة واسعة فى كل من الريف والحضر تشير الى تغير كبير فى ادوار افراد الاسرة بعد الهجرة وفى نمط العلاقات بينها.

---

(١) محمد ابومندور، صفية اسماعيل: اوضاع المراة الريفية بين الهجرة والهجرة العائدة، المرجع السابق، ص ١١.

(٢) عبدالباسط عبدالمعطى: الهجرة النفطية، مرجع سابق، ص٩٥-٩٧.

(٣) راجع مثلا: الاهرام فى ١٩٨٥/١١/٢٦ ، ١٩٨٩/١٢/٢٢ وغيرها.

(٤) محمد ابومندور وصفية اسماعيل: مرجع سابق.

(٥) تقرير عن اثر هجرة العمالة على الاسرة فى الريف المصرى (الاسر التى هاجر عائلها وعاد واستقر فى القرية)، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، تقرير على الالة الكاتبة د.ت.، ص ٥٤.

وتوضح الدراسة ان دور الاب فى الاسرة قبل السفر كان كبير الحجم ويشمل رعاية الابناء وحل مشاكلهم ووضع ميزانية الاسرة وغيرها وهو دور شامل وبالتالى يترك فراغا كبيرا ومؤثرا بعد سفره للخارج مما يترك مشكلة لدور الام بعد ذلك.

ويوضح الجدول التالى تقييما لدور الام فى الاسرة بعد سفر الاب وذلك من خلال مقابلات مع عينات من الاسر التى هاجر عائلها للعمل بالخارج.

جدول رقم (٣١)
يوضح دور الام بعد سفر الاب للخارج

الـــــــــدور	فى الريـــف		فى الحضـــر	
	عـدد	٪	عـدد	٪
- انهن نجحن فى القيام بدور الاب	١١٧	٪٤٦,٧	١٥١	٪٦٠,٤
- قمن بالدور بمساعدة عم الاولاد	٨٠	٪١٢,٠	٣٢	٪١٢,٨
- قمن بالدور بمساعدة خال الاولاد	٥٣	٪٢١,٢	٦٧	٪٢٦,٨

المصدر: على الدين السيد محمد: نحو نموذج مقترح لعلاج المشكلات الناتجة عن هجرة رب الاسرة للعمل بالخارج باستخدام نظرية الدور فى خدمة الفرد، ندوة الاسرة العربية الواقع والمتطلبات، القاهرة ١٧-١٩ مارس سنة ١٩٩٠، ص٧٠.

ويتضح من الجدول السابق ان عدد المستجيبات لحالة النجاح فى اداء الدور الموكل لهن بعد سفر الاب ترتفع فى الحضر عنها فى الريف وقد يرجع ذلك الى ارتفاع نسبة تعليم المراة فى الحضر عنها فى الريف خاصة وان نوعية هذا الدور والاداء المطلوب له يستلزم قدرا من الثقافة والعلم والثقة بالذات. اما عن حالة عدم النجاح بالنسبة للام لاداء الدور الموكل لها بعد سفر الزوج فيوضحه الجدول التالى:

جدول رقم (٣٢)
عدم نجاح الزوجة فى اداء الدور

مظاهر عدم النجاح فى الدور	الريف		الحضر	
	عدد	%	عدد	%
ابتعاد الابناء عن الام وتغير سلوكهم بعد سفر الاب	٩٣	٣٧,٢	١١٢	٤٤,٨%
عدم تحمل الابناء للمسئولية	١٥٣	٦١,٢	١٤٩	٥٩,٦%
انها ترسل للاب فى حالة تقدم عريس للابنة بعد سفر الاب.	١٧٦	٧٠,٤	١٢٣	٤٩,٢%
ممارسة الابن الاكبر لدور الاب وسيطرته على اخوته وخاصة البنات	٢٠٩	٨٣,٦	١٠٧	٤٢,٨%

المصدر: على الدين السيد محمد: نحو نموذج مقترح لعلاج المشكلات الناتجة عن هجرة رب الاسرة للعمل بالخارج باستخدام نظرية الدور فى خدمة الفرد، السابق ذكره، ص ٧١.

ويظهر الجدول السابق ان مشكلة ابتعاد الابناء عن الام وتغير سلوكهم بتقارب فى كل من عينة الريف، الحضر وكذلك عدم تحمل الابناء للمسئولية اما المشاكل التى توضح الفارق الثقافى والحضارى فى افراد العينة فيمكن ملاحظة فى كل من مشكلة طلب المشورة من الزوج بعد سفره فى حالة تقدم عريس للبنت حيث استجابت بالموافقة على ٧٠,٤% من العينة فى الريف لذلك بينما كانت موافقة عينة الحضر ٤٩,٢% الامر الذى يوضح مدى ما تشعر به المراة الريفية من تبعية للزوج اكثر من مثيلتها فى الحضر، وربما يعد ذلك ايضا للمستوى الثقافى للاسرة ولكل من الزوج والزوجة.

اما بالنسبة لمشكلة ممارسة الابن الاكبر لدور الاب وسيطرته على اخوته وخاصة البنات فكانت استجابة الموافقة من عينة الريف ٨٣,٦% بينما كانت حوالى ٤٢,٨% وهذا يرجع الى العادات والتقاليد القوية التى لا زالت تحكم البيئة الريفية والتى تجعل للذكر سلطة وقدرة اكبر من الانثى فى الاسرة الريفية بينما انخفضت تلك النسبة فى الحضر الى حوالى ٤٢,٨% من العينة حيث تزداد الافكار التحررية وتقل سلطة الابن الاكبر الذى يعامل فى الاسرة بشىء من المساواة مع باق الابناء فهو لا زال طالبا ومرتبطا بالاسرة اقتصاديا ولا يتميز عن اخوته البنات لكونه ذكرا فقط.

اما عن اساليب الام فى اداء هذا الدور او عدم استطاعتها القيام بدور الاب كاملا فان ذلك يوضحه الجدول التالى.

جدول رقم (٣٢)
مظاهر اداء الام لدورها بعد سفر الاب

مظاهر اداء الدور	ريف		حضر	
	عدد	٪	عدد	٪
- انها تستخدم الحزم والشدة دائما	١٨٧	٧٤,٨٪	١٠٨	٤٣,٢٪
- انها تستخدم الحزم والشدة احيانا	٦٣	٢٥,٢٪	٥٩	٢٣,٦٪
- انها تستخدم الحزم والشدة نادرا	—	———	٨٣	٣٣,٣٪
- عدم استطاعتها القيام بدور الاب	٢١٨	٨٧,٣٪	١٨٩	٧٥,٦٪

المصدر : على الدين السيد محمد : نفس المصدر السابق، ص ٧٥.

ويبين الجدول ميل الزوجات في الريف لاستخدام الشدة اكثر من عينة الحضر بصفة عامة بل انهن ركزن استجابتهن في دائما واحيانا فقط بينما تعدت عينة الحضر الى نادرا وبنسبة ٣٣,٣٪ ويرجع هذا لاختلاف مفهوم التربية لدى كل افراد العينة واختلاف ذلك بالنسبة للريف عن الحضر لارتباطه بالمستوى الثقافي والحضاري العام في البيئة.

ورغم تلك الشدة فان الفشل او عدم استطاعة الزوجة القيام بالدور البديل للزوج في الاسرة بعد سفره جاءت مرتفعة في الريف عنها مع الحضر حيث جاءت بنسبة ٨٧,٣٪ في الريف، ٧٥,٦٪ في الحضر.

وهذا كله يؤكد ان دور المراة في اسرة هاجر عائلها لا بد وان يختلف عن دورها في غيرها وسواء فشلت في اداء هذا الدور ام لا ، وسواء طلبت المساعدة في اداء الدور من احد ام لا ، فان الهجرة احدثت تغييرا في نمط الادوار داخل الاسرة، حيث اصبح للزوجة دور اكبر من ذي قبل واصبح لها راى في امور كثيرة وانها اصبحت مطالبة باتخاذ قرارات في امور كثيرة وسريعة اثناء غياب الزوج وهو امر ايجابي يمكن ان ينعكس على الاحتياجات التعليمية للمراة لو استجاب لها النظام التعليمي بشيء من المرونة. فمثلا المراة الامية تصبح مطالبة بالتوقيع على استلام اوراق او صرف شيكات او قراءة ملاحظات المعلم لابنائها ولذلك فهي تشعر بحاجة اكبر للتعلم او حتى لمحو اميتها وهو ما يمكن ان يقوم به النظام التعليمي بوسائل مبتكرة ومقنعة وضرورية من خلال تعليم تلك المراة في منزلها عن طريق التليفزيون او تجميع عدد منهن في منزل احدهن والقاء الدرس عليهن وفي ذلك تسهيل لهن وحل لمشكلة الانتقال للمدرسة حيث تجد تلك الزوجة المثقلة بدور مزدوج عدم امكانية توفير الوقت او الجهد للتعلم وبالتالي تضييع الفرصة عليهن وعلى المجتمع من محو اميتهن.

ثانيا: انعكاسات هجرة العمالة على بعض المفاهيم والقيم الاجتماعية:

تعتبر الرؤية النسقية للفعل ACT احد مشكلات العلم الاجتماعي، فنسق الشخصية يعالج الفعل الفردي من خلال نظرية علم النفس ونسق الثقافة تعالج نظرية الانثربولوجيا الثقافية الداخلة ضمن نطاق علم الانثربولوجيا اما نظرية النسق الاجتماعي ككل فيجب ان تشكل نطاق النظرية السوسيولوجية.(١)

ورغم اختلافات المنهجية في تفسير النسق الاجتماعي بين علماء الاجتماع، فان تصور تالكوت بارسونز للبناء الصوري للنسق الاجتماعي تعد صورة متكاملة تساعد على عملية التحليل البنائي لحركة التغير داخل المجتمع اذ يحتوي البناء الصوري للنسق عنده على ثلاثة وحدات رئيسية هي: وحدة الفعل اوالسلوك ACT ووحدة المكانة او الدور الذي يكون شبكة علاقات بين تلك الادوار والوحدة الثالثة والاكثر ارتقاء هي وحدة الفاعل نفسه الاجتماعي.(٢)

ويمكن تفسير انعكاسات هجرة العمالة المصرية للخارج وما احدثته من تغير في الادوار والمكانه لعدد من نظم المجتمع والتي سبق عرضها من خلال تلك الرؤية لحركة وحدات النسق الاجتماعي.

كما يمكن ان تفسر ايضا انعكاسات تلك الظاهرة على بعض المفاهيم والقيم الاجتماعية والداخلية ضمن النسق الثقافي للمجتمع.

فالهجرة للخارج كانت رد فعل فردي لحالة من عدم التوازن بين الاحتياجات والقدرة الاقتصادية لهؤلاء الافراد، وكانت الهجرة احد ميكانيزمات الفعل الفردي لمحاولة التوافق واعادة التوازن.

ولان هذا العامل شمل عن طريق المحاكاة والتقليد عدد كبير من افراد المجتمع فانه تحول لظاهرة مؤثرة في عدد من نظم ومؤسساته.

وقد احدثت الهجرة للخارج وماتبعها من انعكاسات على ادوار مؤسسات المجتمع الرئيسية تغيرات في نسق المفاهيم والقيم وسبب ذلك حالة من عدم التوازن بين نسق القيم القديم وحركة الواقع التي تغيرت بفعل الهجرة.

فالتغيرات الاقتصادية التي اطلق عليها سياسة الانفتاح قبلا ساعدت على احداث الكثير من حالات عدم التوازن القيمي، لان هذا الانفتاح ليس ظاهرة اقتصادية فقط ولكنها ظاهرة تحول مجتمعي شامل لكل ابعادها واثارها فيما يتعلق بنسق القيم في المجتمع وبالشخصية القومية".(٣)

---

(١) PARSONS, IBID, P.548
نقلا عن : على ليله، البنائية الوظيفية، مرجع سابق، ص ٢٦٠.
(٢) على ليله: البنائية الوظيفية، المرجع السابق، ص ٢٦٥.
(٣) GALAL AHMED AMIN: "Extrnal Factorism The Reowienation of Egypt's Economic Policy" In MALCOLM KREEH AND EL SAYID YASSIN (Eds.) Rich and Poor Stats in the Middle East, The American University in Cairo Press, 1982

نقلا عن : سنية صالح: هجرة الكفاءات العلمية من مصر، مرجع سابق، ص ١٠.

وادت تلك التغيرات القيمية لظهور انماط سلوكية جديدة تعبر عن حالة الخلل الذى حدث بين نسق القيم والواقع الاجتماعى فى كل من مجتمعات الارسال او الاستقبال ونجد منها مثلا "البدوى المميكن والراسمالى الهلامى (الطفيل) وطالبة الطب المحجبة والمناضل المسلم الساخط".(١) وهى نماذج من السلوك الفردى تحولت احيانا لصور من الصراع المتعدد الاشكال والدرجات والمعبر عن التغيرات التى انعكست على نسق القيم والمفاهيم الاجتماعية.

ومن المفاهيم والقيم التى تغيرت نتيجة لانعكاسات الهجرة ومهدت لتقبل سلوك الطبقة الجديدة بقيمها ومفاهيمها الاستهلاكية الجديدة نجد:

ا- تغيير مفهوم وقيمة العمل:

العمل هو الاساس الذى يصنع به المجتمع كل ما يتمتع به افراده وما يمتازون به من تراث حضارى وهو مخزون يضيف عليه المجتمع بجهد ابنائه ما يحقق اهداف اتفق الكل على تحقيقها، والمجتمع اى كانت توجهاته الايديولوجية او تكويناته الثقافية والاجتماعية لا بدله من ان يعمل ليحقق وينجز ويعيش، لكن هذا كله لا بد وان يعبر عن مضمون فلسفة المجتمع وثقافة القوى السائدة فيه.

وشغل الفكر الانسانى منذ القدم بقضية مفهوم وقيمة العمل وتغيرت بالتالى تلك المفاهيم والمعانى المرتبطة بالعمل من عصر لاخر ومن مجتمع لمجتمع، ففى المجتمع اليونانى القديم حيث سادت الارستقراطية الفكرية (طبقة النبلاء والفلاسفة) واوكلت الاعمال اليدوية والحرفية الى العبيد وتدنت قيمة العمل اليدوى وعلت قيمة العمل العقلى.. وهكذا حتى وصلنا الى العصر الحالى ورغم الاختلاف الايديولوجى الذى حكم العالم الى وقت قريب فاننا نلحظ ان كل من المجتمعات الاشتراكية والراسمالية تتفق على ان العمل مرتبط بقيمة التجديد والابداع والاضافة ونجد كارل ماركس يوضح ان "الانسان يمكنه اعطاء معنى وقيمة لحياته بكونه منتجا، وان العمل هو وسيلة الانسان فى الابداع".(٢)

وفى نفس الوقت نجد المجتمع الراسمالى باسلوبه وادائه يحترم تلك القيمة الاساسية للعمل ويوضح جاك ديلور (J. DELORS) بان "العمل هو الكرامة، وان المجتمع الذى ليس بامكانه ان يرتكز على العمل سيفقد رغبته فى الحياة، ورغبته فى التجديد"(٣)، ويتفق مع هذا المعنى ميشيل كارتون (MICHEL CARTON) فلقد "تطور مفهوم العمل على مر العصور ليصبح اليوم

---

(١) انظر: سعد الدين ابراهيم: النظام الاجتماعى العربى الجديد، دراسة عن الاثار الاجتماعية للثروة النفطية، دار المستقبل العربى، القاهرة، طبعة ١، سنة ١٩٨٢.

(٢) Cited by ROUSSELET, J.L'allergie au Travil. Paris, Seuil,1987
نقلا عن : عبدالله ابو بطانه: تقوية الروابط بين التعليم العالى وعالم العمل (فى ندوة العمالة والتعليم فى الوطن العربى، مكتب اليونسكو الاقليمى فى الدول العربية (يوندباس)، القاهرة ٢٥ يناير سنة ١٩٩٠، ص ٣.

(٣) عبدالله بوبطانة: المرجع السابق، ص ٤.

الوسيلة التى تعطى معنى لحياة الانسان وتبرز قدرته على الخلق والابداع".(١)

وفى المجتمع المصرى كان العمل يعنى لدى المواطن العادى والقيادة السياسية حتى سنة ١٩٧٠ انه "حق واجب وشرف" وكانت وسائل الاعلام تبثه بهذا المفهوم وتاكدت قيمة العمل المنتج وكان العامل احد نجوم المجتمع ومحور اهتمامه وبهذا تمكنت مصر من بناء قاعدة صناعية حديثة واستصلاح اكبر مساحة من الارض الزراعية وبناء اكبر سدود العالم، ولكن بعد الهجرة النفطية تبدل هذا المفهوم السابق للعمل لتصبح قيمة العمل فيما يحقق من ربح لصاحبة دون النظر الى المردود الاجتماعى له وارتبط العمل بالربح لا بالقيمة واتجهت الانظار لاعمال لم تكن فى بنية المجتمع المصرى كالسمسرة والوساطة وتجارة العملة والمخدرات والاعمال اللاانتاجية، وهو نمط يسود اقتصاديات الدول المستوردة او ما يعرف "باقتصاد البوتيكات" وتغيرت قيمة العمل المنتج الى قيم الربح السريع والاثراء الطفيلى والاستهلاك الترفى التفاخرى، تلك القيم السلبية التى تحكم العملية الانتاجية فى المجتمع التابع".(٢)

وهكذا فيتغير الاوضاع الاجتماعية تتغير القيم وحكم الجودة فيها يرجع الى المردود الايجابى لاى منها على المجتمع "ففى مرحلة تاريخية تكون قيمة العمل المنتج اجتماعيا قيمة جوهرية واساسية يتطلع اليها المنتجون، فى حين انه فى مرحلة اخرى تتراجع هذه القيمة ويحل محلها "الاسترزاق" والحصول على عائد من اى عمل وباى اسلوب".(٣)

وتعرف القيم بانها مجموعة الخصائص الثابتة للشىء التى يقدر بها، ويرغب فيه من اجلها... اما فى الاقتصاد فالقيمة معنين اولهما صلاحية الشىء لاشباع حاجة "قيمة المنفعة" وثانيهما قيمة المبادلة....(٤)

وعندما ندرس السلوك الاقتصادى للفرد وللمجتمع فى مصر بعد بعد الهجرة نجد ان العمل قد اصبح "يقاس بما يحققه لصاحبه من جزاء مادى حتى ولو كان عملا لا نفع فيه للمجتمع، واصبح الهدف الرئيسى... تحقيق اكبر قدر من الثراء... وقد تحول عدد كبير من عمال الخدمات الصناعية والزراعية الى

---

(١) MICHEL CARTON: "Education And The World of Work". Studies and Surveys in Comparative Education. UNESCO, 1984, P.11

(٢) سمير نعيم: انساق القيم الاجتماعية، ملامحها وظروف تشكلها وتغيرها فى مصر، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، العدد ٢ سنة ١٩٨٢.

(٣) سمير نعيم اثر التغيرات البنائية على اتساق القيم الاجتماعية فى المجتمع المصري مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، مارس سنة ١٩٨٣، ص١١٣ وما بعدها.

(٤) معجم العلوم الاجتماعية: تصدير ومراجعة: ابراهيم مدكور، الهيئة العامة للكتاب، والشعبة القومية للتربية والعلوم والثقافة، القاهرة، ١٩٧٥، ص ٤٧٣-٤٧٤.

برجوازية صغيرة، لكنها ليست من النوع المرغوب فيه لان افرادها حققوا التراكم الراسمالي باساليب غير انتاجية".(١)

وشاعت تلك النظرة الجديدة لقيمة العمل حتى ان النظام التعليمي نبه الى خطورتها على عملية اصلاح وتطوير المجتمع حيث ذكر " بانه لم يعد من الضروري ان يتوافق العمل وقدرات وامكانيات صاحبه ، طالما انه يحقق له المكانة والقبول ...".(٢)

وان سهولة الحصول على المال وسهوله انفاقه بعد نمو ظاهرة الهجرة ونمو الثروات البترولية اثر على قيمة العمل المنتج في مصر وبقيه انحاء الوطن العربي... لقد اصبحت الكلمات التي تدل على النجاح هي كلمات الحظ، الاعارة، الفرصة، العقد...(٣)

واصبح المواطن العادي يقارن بين فقر الدول التي اعتمدت في تقدمها على اسلوب العمل والتنمية المعتمدة على الذات وبين غنى الدول التي تفجر فيها النفط وتراكمت بها ثروات هائلة لا نتيجة للعمل البشري ولكنها صدفة جيولوجية تلاقت مع ظروف دولية واقليمية حولت تلك الصدفة لنموذج مؤثر ودور فعال في اكثر مناطق العالم حساسية.

- بعض انعكاسات تغير مفهوم وقيمة العمل المنتج:

انعكس تغير مفهوم وقيمة العمل المنتج على الاداء الاقتصادي في مصر وعلى الاقتصاد القومي الذي تميز "بمستوى منخفض من الناتج المحلي الاجمالي للفرد ومستوى منخفض من الاستهلاك الفردي ومستوى منخفض من المدخرات المحلية والتكوين لراس مال، ونمط غير عادل في توزيع الدخل وانتشار البطالة..."(٤) وادى هذا لزيادة الاستيراد من الخارج والاعتماد على الاقتراض وبدات مشكلة الديون الخارجية تزيد رغم زيادة العائدات العامة.

ذلك لان انخفاض معدل الانتاجية صاحبته زيادة كبيرة في معدل النمو السكاني وزاد اهتمام المجتمع بالمشكلة السكانية رغم زيادة معدلات الهجرة للخارج عن الفترات السابقة ذلك لان السكان "اصبحوا عبئا ما داموا يستهلكون دون ان ينتجوا...".(٥)

---

(١) الاتحاد العام لنقابات عمال مصر: الاثار الاقتصادية والاجتماعية لهجرة العمالة المصرية في مؤتمر هجرة العمالة المصرية للخارج (الجهاز المركزي للتنظيم والادارة) القاهرة، يناير سنة ١٩٨٤، ص٢٠.

(٢) وزارة التربية والتعليم، دراسات في تطوير التعليم، اللجنة الاستشارية لتطوير التعليم قبل الجامعي، القاهرة، سنة ١٩٨٧، ص١٩.

(٣) سعد الدين ابراهيم: النظام الاجتماعي العربي، مرجع سابق، ص ١٤١، ١٤٢.

(٤) J. S. BRIKS and C.A SINCLAIR: "EGYPT A frustrated Labour Exporter The Middle East journal, Vol. 33, No. 3 (Summer 1979) ,P.P. 289-290

(٥) عبد الباسط عبد المعطي: الهجرة النفطية، مرجع سابق، ص ١٨.

ومعدل الانتاجية في اى مجتمع يرجع الى العطاء البشرى في العمل الانتاجي بالمجتمع لان البشر هم مبدعى هذا العمل الانتاجي وعنصره الاساسي ويلزم لان يقوم هذا العنصر بدوره الفعال ان يعد جيدا لدورة وان يساعدة مجتمعه على أن يقوم ما يستطيع من انجاز " والفارق في العطاء البشرى من مجتمع لاخر هو ان بعض المجتمعات تؤهل الطاقة الكامنة فى البشر لتتبلور الى مستويات راقية"، ثم توجه هذا لالامكان المنظور لتحقيق عطاء فعلى مرتفع، اما مجتمعات أخرى فتعيق تبلور الطاقة الكامنة وتحرف ما تبلور منها تجاه عطاء فعلى متدن..."(١)

وتجسد هذا العطاء المتدن في انخفاض استفادة المجتمع من طاقته البشرية التي انفق عليها تعليما وتدريبا ثم بعد تخرجها يتركها تختار ما بين امور ثلاثة: فاما ان تعمل في مهن لا صلة له بما سبق واعدت له، او تقبل البطالة بعد سنوات طويلة من التعليم، او عليها ان تترك الوطن وتتجه للعمل خارجه.

وفي مقابل ذلك بدات تظهر المهن عالية المكسب والمتدنية العطاء كاعمال السمسرة وغيرها من الاعمال التي تدر ربح سريع دون حاجة لمؤهلات علمية او خبرات تقنية والتي ساعدت عدد كبير من محترفيها على تحقيق قدر لا باس به من الثروة او مايطلق عليه "بالنقلة الاجتماعية الكاذبة.(٢)

كما ادت هجرة الكثير من الشباب والرجال للعمل بالخارج لوجود فرصة اكبر امام المراة للعمل في السوق المحلي سواء في القرية او المدينة، وقد سادت تلك الظاهرة مختلف دول الارسال للعمالة وخاصة في اليمن حيث نجد "كثيرا من اعمال الزراعة تقوم بها النساء".(٣)

ويشير الجدول التالي الى نمو نسبة عمالة المراة في قوة العمل المصرية خلال فترة نمو ظاهرة الهجرة.

---

(١) نادر فرجاني: عن البشر والتنمية في الوطن العربي، المستقبل العربي، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية عدد ١١٣ يوليو سنة ١٩٨٨، ص ٧.

(٢) عبد الباسط عبد المعطي: الهجرة النفطية، مرجع سابق، ص١٦٢.

(٣) اسماعيل سراج الدين وآخرون: هجرة العمل الدولية في الوطن العربي، المستقبل العربي عدد ٤٧ سنة ١٩٨٣، ص٨٦.

جدول رقم (٣٤)

تطور توزيع قوة العمل ١٢ سنة فاكثر

حسب النوع ٦٨-١٩٨٠

السنة	ذكور	اناث	جملة قوة العمل	نسبة الاناث الى قوة العمل ٪
١٩٦٨	٧٢٩٨٩	٦٤٥٦	٧٩٤٤٥	٨,١
١٩٦٩	٧٦٨٩٧	٥٣٧٥	٨٢٢٧٢	٦,٥
١٩٧٠	٧٦٨٩٧	٥٤٨٢	٨٢٤٢٢	٦,٧
١٩٧٥	٨٦٣٢٤	٦٣١٧	٩٢٦٤١	٦,٨
١٩٧٧	٨٧٨٢١	٧١٢٢	٩٤٩٤٣	٧,٥
١٩٧٨	٨٩٤٤٠	٨٥٨٥	٩٨٠٢٥	٨,٨
١٩٧٩	٩٢٤٤٨	٧٧٨٧	١٠٠٢٣٥	٧,٨
١٩٨٠	٩٤٧٧٢	٨٥٧٨	١٠٣٣٥٠	٨,٣

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء: "نتائج بحث العمالة بالعينة فى جمهورية مصر العربية ١٩٨٦ الاعداد عن السنوات السابقة.

كما ساعدت هجرة العمالة الريفية على زيادة فرص عمالة المراة فى الريف، وتشير نتيجة دراسة ميدانية اجريت على عينة من العاملات بالريف الى ان سبب ذلك يرجع لانخفاض اجورهن عن الرجال، كما ان النساء المكلفات بمتابعة حيازة من الارض بعد سفر ازواجهن اكثر تفضيلا للعاملات الاجيرات... على "اعتبار ان امكانات التفاهم والتعامل بينهن ايسر".(١)

غير ان ذلك يبقى رهنا بامور كثيرة تختلف من قرية لاخرى وكذلك تتاثر بتغير الظروف المحيطة والتى احدثتها عودة الكثير من العمال المهاجرين بعد الاحداث الاخيرة فى الكويت وعودة اكثر من ٢٠٠ الف اسرة من عمال الزراعة كانت تقيم فى العراق.(٢)

وقد بلغت نسبة مشاركة المراة طبقا لتقدير التقرير الاقتصادى العربى الموحد سنة ١٩٨٩ بحوالى ٩٪ من قوة العمل حتى سنة ١٩٨٦،(٣) اما عدد العاملات حسب تقديرات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء فتبلغ ٦,١٢١,٠٠٠ نسمة من قوة العمل الكلية.(٤)

اما خصائص تلك العمالة النسائية وتوزيعها فتوضحها الجداول التالية:

---

(١) عبد الباسط عبد المعطى، بعض المصاحبات الاجتماعية لهجرة الريفيين للدول العربية، مرجع سابق، ص٢-٢٢

(٢) تقرير منشور بجريدة الاهرام، القاهرة، بتاريخ ١٩٩٠/٩/٣.

(٣) جامعة الدول العربية، الصندوق العربى للانماء، التقرير الاقتصادى العربى الموحد سنة ١٩٨٩، ص٢٤٠.

(٤) CAPMS, Labour Information System preject, Results of the Labour Force Sample Survey Fourth Quarter 1988, Dece1990, Table 10

جدول رقم (٣٥)
مهن المشتغلات من النساء

المناطق/ المهنة	حضر	ريف	جملة
المهن الفنية	٣٩,٢	١٥,١	٢٨,٤
الادارة	٢,٨	٢٠,٠	٢,٠
المكتبة	٢٨,٣	٨,٤	١٩,٤
البيع	١٠,١	١٢,١	١١,٠
الخدمات	٧,٦	١,٤	٤,٩
الزراعية	٢,٠	٤٧,٤	٢٢,٢
الانتاجية	١٠,٠	١٥,٤	١٢,٤
جملة	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

Source: MALAK ZALOUK: Women, Capmas, Labour information System Project, Dece. 1990 P.23

ويرجع البحث ارتفاع نسبة عدد المشتغلات بالمهن الفنية بالنسبة لحجم المشتغلات عموما الى ضم المعلمات والممرضات فى تلك الفئة لكن الملاحظ على هذا الجدول انخفاض نسبة العاملات بالخدمات ويوضح الجدول التالى توزيع المشتغلات على الاعمال او الانشطة الاقتصادية

جدول رقم (٣٦)
العاملات بالقطاعات الاقتصادية

المناطق/ القطاع الاقتصادى	حضر	ريف	جملة
حكومة	٥٣,٠	٢١,٨	٣٩,٠
قطاع عام	١٢,٨	١,٦	٧,٨
قطاع خاص	٣١,٨	٧٦	٥١,٦
قطاع استثمارى	١,٠	—	٠,٦
قطاع اجنبى	٠,٢	—	٠,١
اخرى	١,٠	٠,٥	٠,٨
جملة	١٠٠,٠	—	١٠٠,٠

Source: Ibid, P. 24

ويتضح من الجدولين السابقين ان حجم مساهمة المراة العاملة في قوة العمل المصرية لا زالت منخفضة، لكنها تتميز بشمولها لمختلف قطاعات العمل وخاصة في القطاع الخاص الذى يشمل ٥١,٦٪ من حجم العاملات مع حساب المراة الريفية التى تعمل مع اسرتها.

ويتضح الفارق بين الريف والحضر أيضا في التوزيع القطاعي بهما، حيث تعمل النساء بالحضر في كل القطاعات الاقتصادية وينحصر عملهن في الريف في القطاعات الثلاث الرئيسية الحكومى والعام والخاص.

ورغم الانتشار الايجابى للمراة العاملة فان المستوى التعليمى لا يعد انجازا كبيرا، ويوضح ذلك الجدول التالى:

الجدول (٣٧)
المستوى التعليمى للمشتغلات ريف حضر

المستوى	حضر	ريف	جملة
امى	١٦,٠	٦٨,٨	٣٩,٦
يقرا ويكتب	٣,٢	٣,٥	٣,٣
ابتدائى	٧,٠	٢,٧	٥,٠
اعدادى	٣٦,٠	١٥,٠	٢٦,٦
ثانوى بأنواعه	١٠,٨	٥,٠	٨,٢
جامعى وعالى	٢٥,٠	٥,٠	١٦,٠
جملة	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

Source: Ibid, P. 41

وبعد كل ما حققته المراة من تقدم في هذا الميدان بعد خروجها للعمل واقبال اصحاب الاعمال على ذلك بسبب نقص عمالة الذكور بعد الهجرة لكن واكب تلك الظاهرة كما هو معروف بعض الدعوات التى بدات تنادى بعودة المراة للبيت تقليدا للمجتمعات البترولية التى عاد منها العائدون محملين بقيم المجتمع المغلق المرتبط بالوفرة والسوق العالمى في استيراد ما يحتاجه من سلع، لذلك اصبح عزل النساء في تلك المجتمعات امرا شائعا بها مما انعكس على انخفاض وضع المراة ومكانتها ومدى مساهمتها في المجتمع او الاسرة.(١)

---

(١) محمد الرميحى: "اثر النفط على وضع المراة العربية في الخليج"، المستقبل العربى"، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية السنة ٤ العدد ٣٤ ديسمبر سنة ١٩٨١، ص ١١٥ وما بعدها.

ب- تغير مفهوم وقيمة التعليم:

نتيجة لتغير الادوار الاجتماعية لنظم المجتمع بعد الهجرة الخارجية وتغير مفهوم وقيمة العمل المنتج تغيرت قيمة ومفهوم التعليم لان التعليم هو أعداد الفرد لدور اجتماعى معين يؤديه من خلال عمل يقوم به داخل احد انساق المجتمع.

وتراجع التعليم كاهم ادوات الحراك الاجتماعى والمهنى لتحل محله الهجرة والثروة المترتبة عليها واثر ذلك فى "مضمون النظام التعليمى ومخرجاته، فبعد ان كان ينظر الى التعليم على انه وسيلة الحراك الاجتماعى وعن طريقه يستطيع الفرد ان يحقق مكانة اجتماعية معقولة، اهتزت هذه الافكار واثرت عليه حيث اصبحت أمور اخرى تحدد المكانة وتكسبه اياها..".(١)

وتشير نتائج دراسة ميدانية عن اثر الهجرة الخارجية على قيمة التعليم الى" ان نسبة ٣٩,٨٪ من افراد العينة يفضلون تعليم الابن حرفه مقابل ٦٠,٢٪ اجابوا بضرورة تعليمه.... وقد ربط من فضل التعليم بينه وبين تحقيق مصالح وغايات اقتصادية.(٢)

وقد شعر النظام التعليمى بذلك ايضا واوضح تقرير اعد فى ذلك بان قيمة التعليم لم تعد فى ذاته "بل اصبح وسيلة للحصول على شهادة.... ولم يعد التعليم عاملا لزيادة الكفاية الشخصية يمنح صاحبه وجهة نظر ناضجة فى الحياة بل لا يعدو ان يكون مجرد لافته يحملها صاحبها ليطرق ابواب التوظف".(٣)

- بعض انعكاسات تغير مفهوم وقيمة التعليم:

اقبل الكثير من الشباب المتعلم على الهجرة الخارجية للعمل نتيجة للبطالة الداخلية ولاغراءات تكوين الثروة السريعة، مما شكل خسارة اجتماعية واقتصادية كبيرة اثرت على معدلات التنمية. ففى الريف المصرى مثلا نجد ان حجم الهجرة الخارجية الكبير قد افقد الريف فرصة الافادة من الجهود الانتاجية والتنويرية التى كان من الممكن ان يقوم بها الشباب المتعلم اذا ما فضل البقاء به لمواجهه معدلات الامية والفقر العالية التى يعانى منها.

ولا تختلف الصورة كثيرا بعد عودة المهاجرين للوطن حيث يفضل معظمهم البقاء فى الحضر او العيش فى القرية منعزلا فى مشروع خاص يغلب على معظمها النشاط الترفى او الخدمى وتؤكد دراسة ميدانية اجريت على عينة من

---

(١) انعام سيد عبدالجواد: مصاحبات الهجرة النفطية على بعض القيم الاجتماعية، مجلة اليقظة العربية، القاهرة، العدد الخامس يوليو سنة ١٩٨٥، ص ٢٢.

(٢) عبدالباسط عبدالمعطى: بعض المصاحبات الاجتماعية لهجرة الريفيين للدول، مرجع سابق، ص ١٥-١٦.

(٣) وزارة التربية والتعليم: دراسات فى تطوير التعليم، مرجع سابق، ص ٢٠.

المهاجرين للعمل بالكويت شملت مختلف المستويات التعليمية حقيقة "تراجع التعليم كطريقة لتحقيق الحراك الاجتماعي امام انواع -انشطة- الدخل الهامشي".(١)

وقد اصابت الهجرة الخارجية للعمل النظام التعليمي مباشرة من خلال تاثيرها على كفاءته الداخلية نتيجة "لهجرة المعلمين الاكفاء والعجز الكبير في مواد كثيرة وخاصة في الريف".(٢) وبصفة خاصة خلال الفترة التي شهدت نمو وتعاظم تلك الظاهرة. بتغير مفهوم وقيمة التعليم وارتباطه بتحقيق هدف الحصول على الوظيفة او التمكن من الحصول على فرصة هجرة افضل، لتشجيع ظاهرة الدروس الخصوصية نتيجة لتوفر القدرة المالية لدى البعض وانخفاض كفاءة التعليم الرسمي، مما شجع على طلب الحصول على بديل لتلك الخدمة

التعليمية باجر. واثرت ظاهرة الدروس الخصوصية على الدور الاجتماعي للمعلم، وخاصة في الريف والاحياء الفقيرة حيث كان كل من المعلم وشيخ المسجد هما عنصرا التوعية والقيادة الفكرية والدينية للمجتمع. كما انعكس هذا التغير على جو العلاقة بين المعلم والمتعلم داخل المدرسة وسادة نوع وعن عدم الثقة والشك مما اطاح بالعديد من اهداف العملية التعليمية والقيم التي نحرص عليها.

وقد ساعدت تلك المتغيرات التي واكبت الهجرة الخارجية للعمالة على زيادة نسب التسرب في المناطق الفقيرة خاصة بعد ارتفاع كلفة التعليم الحكومي.

اما في الريف "نجد الفلاح عادة، وخاصة الفقراء... لا يحجم عن ارسال ابنة الى المدرسة في بداية الامر، الا انه وبعد سنوات قليلة يقضيها ولده في المدرسة لا يلبث ان يكتشف ان ما تعلمه ولده طوال تلك المدة... لا يتلائم مع التضحيات المالية التي يقدمها...".(٣)

وقد ساعدت فرص عمالة الاطفال التي تنتشر دون رقابة على هجر المدرسة في كل من الريف والمناطق الفقيرة، مثل انتشار الورش الصغيرة والبيع في الاسواق.

معنى ذلك ان ظاهرة الهجرة الخارجية للعمالة انعكست على كل من نظم المجتمع ونسقه القيمي واثرت في تغير ادوار العديد من نظمه وافراده وغيرت في قيم ومفاهيم اجتماعية فيه كالتعليم والعمل المنتج.

---

(١) عبد الباسط عبد المعطي: الهجرة النفطية، مرجع سابق، ص ٧٥.

(٢) راجع في ذلك: منى قاسم: تخطيط هجرة العمالة المصرية من التخصصات النادرة، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٨٧، الفصل الثالث.

. وايضا: عمرو محي الدين وآخرون: تقرير عن مشروع هجرة العمل المصري للبلاد العربية جامعة القاهرة، مركز بحوث التنمية والتخطيط التكنولوجي د.ت.، تقرير على الالة الكاتبة، ص١٤-١٧.

(٣) نادية جمال الدين: التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في الريف المصري خلال السبعينات واثرها على التعليم، مجلة التربية المعاصرة رابطة التربية الحديثة، القاهرة عدد ٢ سبتمبر سنة ١٩٨٤، ص ٥٨.

وادى ذلك للكثير من التغيرات التى حدثت فى النسق الاجتماعى بمختلف نظمه ومؤسساته .

وباعتبار التعليم هو احد تلك النظم الهامة فان هذا التغيير قد اصابه واثر على دورة وسياسته وهذا ما سنعرض له فى الفصل التالى من خلال تناول محور هام فى السياسة التعليمية وهو مبدأ ديمقراطية التعليم . ومن القضايا الهامة فى هذا الشأن تاتى قضية تكافؤ الفرص التعليمية ، والتى تمثل ركيزة اساسية لمبدأ ديمقراطية التعليم فى المجتمع وتتناول تلك القضية سواء من ناحية المفهوم او التطبيق وما الاثار التى احدثتها ظاهرة هجرة العمالة على كل منهما ؟

الفصل السادس

انعكاسات هجرة العمالة المصرية على
قضية تكافؤ الفرص التعليمية

يتناول الفصل الحالى انعكاسات هجرة العمالة على قضية تكافؤ الفرص التعليمية على النحو التالى:

أولا : تحديد و تحليل المفهوم ويشمل:

١- تحديد مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية فى الوثائق الرسمية للتعليم .
٢- تحليل مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية فى ضوء التغيرات التى شهدها المجتمع المصرى.

ثانيا: تطبيق السياسة التعليمية لمفهوم تكافؤ الفرص و ذلك من خلال مؤشرين هما :

١- زيادة أنواع و طلاب التعليم الخاص و علاقته بهجرة العمالة .
٢- زيادة حجم تعليم اللغات الرسمى والخاص وعلاقته بهجرة العمالة .

الفصل السادس
انعكاسات هجرة العمالة المصرية على
قضية تكافؤ الفرص التعليمية

تعتبر قضية تكافؤ الفرص التعليمية أحد المحاور الاساسية في اى سياسة تعليمية ؛فهي احد جناحي مبدا ديمقراطية التعليم .

وديمقراطية التعليم مبدا لا يختلف اى نظام تعليمي على اهمية تحقيقه لانه يعد ضمانة ضرورية لتحقيق ديمقراطية المجتمع .

ولاهمية تلك القضية فانها تتاثر بما يحدث في المجتمع من تغيرات وظواهر اجتماعية و يبدو هذا التاثر بما يحدث في المجتمع من تغير للمفهوم، وفي عملية تطبيقها له داخل النظام التعليمي. ونتناول هذا على النحو التالي:-

اولا : <u>تحديد و تحليل مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية</u>:

تحدد الخلفية الايديولجية التي ينطلق منها النظام التعليمي مفهومه لتكافؤ الفرص التعليمية و سياسة هذا المفهوم .

ورغم تعدد تلك المفاهيم وتنوعها من مدرسة فكرية لاخرى فانه يمكن اجمالها في اتجاهين:-
اولهما اتجاه" محافظ ساد الفكر الاجتماعي و التربوي العالمي قبل الحرب العالمية الاولى و كان ينظر الى تكافؤ الفرص على انه تعبير عن (دارونية اجتماعية) في مجال التعليم و هو ما يقصد به "بيتر شراغ" بان توضع امام الجميع نفس الصعاب و العقبات، على ان يكون الاجدر والاصلح هو من يستطيع اجتيازها بنجاح .

اما الاتجاه الثاني فظهر بعد الحرب العالمية الاولى وانقسم الى مدرستين، اشتراكية تؤمن بضرورة التغير، والوظيفية بدات في فرنسا ثم انتقلت الى امريكا ووصلت لحقيقة: ان ثمة علاقة قوية بين التفاوت الاجتماعي والاقتصادي للافراد وبطء عملية الحراك الاجتماعي.

وقد اشارت الى ذلك نظريات كل من سوروكن (SOROKEN)، اندرسون (ANDERSON) كذلك نظريات بورديو، باسيران، بودلو وغيرهم.(1)

See (1)
ANDERSON, C. ARNDD: <u>Education and Economic Development</u> ,(N.Y:Aldin, 1965),P.P. 314-344.
-BLOCK, JAMES H., (Ed.),: <u>Mastery Learning: Theory and practice</u>, N.Y.: Holt, Rinehart and Winston.,1971
-BLOOM, B.S.: <u>"Learning for Mastery"</u>, Evaluation Comment,vol. 1 No. 2, May 1968, (U.C.L.A. California Center for the Study of Evaluation of Instructional Programs).
-COLEMAN, J.S.: "<u>The Concept of Equality of Educational Opportunity</u>" Harvd Educational Review, 38:1, Wenter,1968

والمقولة الاساسية التى تنطلق منها معظم النظريات هى (أن المدرسة كمؤسسة من مؤسسات المجتمع لها دورين هما: اعادة انتاج المجتمع و الحفاظ على النظام القائم).(١)

وقد انعكس هذا التطور لمفهوم تكافؤ الفرص التعليمية فى مصر.

ونعرض لذلك فيما يلى:-

١- تحديد مفهوم تكافؤ الفرص فى الوثائق الرسمية للتعليم:

شهدت حقبة الستينات تقوية الارتباط بين سياسة التعليم و القوى العاملة فى مصر.(٢)

وكان ذلك ضروريا لا عتماد البلاد على اسلوب التخطيط المركزى وتنفيذ اول خطة تنمية شاملة وتحدد معنى تكافؤ الفرص التعليمية فى تقرير اللجنة الوزارية للقوى العاملة سنة ١٩٦٥، بانه "اتاحة فرص التعليم كاملة لجميع افراد الشعب على قدم المساواة بحيث لا يحول حائل مادى او طبقى بين فرد وبلوغ اقصى ما تؤهله له قدراته".(٣)

ثم وضح هذا المفهوم بشكل ادق من خلال امرين هما:

"١- اعتبار التعليم الابتدائى احد الحقوق الاساسية لتحقيق مبدا العدل و تكافؤ الفرص امام جميع المواطنين.

٢- فتح المجال امام جميع المواطنين للانتقال من مرحلة تعليمية لاخرى متقدمة حتى نهاية التعليم الجامعى دون ان تقف عقبات مادية فى طريقهم، وعلى اسس متكافئة تسمح لكل من تؤهله قدراته العقلية ببلوغ اعلى درجات التعليم".(٤)

ثم شهدت نهاية حقبة السبعينات فى (سبتمبر ١٩٧٩) تبلور سياسة جديدة لوزارة التعليم اجملتها فى ورقة عمل طرحت للمناقشة العامة لمدة عام واعتمدت رسميا فى يوليو ١٩٨٠.

نصت تلك الورقة على انها تعنى بمفهوم تكافؤ الفرص "انه ليس مجرد تكافؤ فى فرص القبول بالتعليم النظامى وانما تكافؤ فى فرص الاستمرار

---

(١) ابراهيم عيسى: "الا مساواة فى الخطوط و الحركية الاجتماعية فى المجتمعات الصناعية المعاصرة"، مجلة الفكر العربى، معهد الانماء العربى، بيروت، عدد ٢٤ ديسمبر ١٩٨١، ص ٧٢.
(٢) تقرير اللجنة الوزارية للقوى العاملة والتى شكلت بالقرار رقم ٦ فى ١٩٦٥/١٠/٢٣.
(٣) اللجنة الوزارية للقوى العاملة، تقرير عن سياسة التعليم، القاهرة، الدار القومية للنشر د. ت.، ص ١٠.
(٤) المرجع السابق، ص ١٤.

فيه، والنجاح في التحصيل والانجاز ومايتطلبه ذلك من مضاعفة الاهتمام بالاطفال الذين هم اقل حظا اجتماعيا وثقافيا ...."(١)

واستجابة لدعوة الحوار حول قضية تطوير واصلاح التعليم المصرى، اصدرت كلية التربية جامعة عين شمس ورقة "التعليم فى مصر دعوه الى حوار".

وفى عرض الورقة لمرتكزات التعليم المصرى واتجاهاته المستقبلية، عددت مجموعه من المبادىء الرئيسية التى تحكم تلك الحركة وجاء منها مايتعلق بمفهوم تكافؤ الفرص التعليمية مثل "توفير التعليم لكل افراد المجتمع ايمانا بحق كل فرد فى التعليم الى اقصى ما تؤهله له قدراته واستعداداته وما يترتب على ذلك من استيعابه للجميع، وتمكينهم من مواصلة التعلم الذاتى طوال حياتهم .... توفير العمالة الماهرة الازمة لشتى ميادين العمل والانتاج والخدمات بالقدر والكيف اللازمين لنمو الاقتصاد الوطنى وما يتطلبه ذلك من اهتمام بالمدارس وتنويع اساليب الاعداد ..."(٢)

وفى منتصف الثمانينات، اعدت وزارة التربية والتعليم سياسة جديدة للتعليم تضمنتها ورقة عمل سنة ١٩٨٥ وقد حددت مفهومها لتكافؤ الفرص التعلمية باعتبار "ان التعليم هو احد المداخل الاكثر فاعلية واهمية لتاكيد حقوق الانسان... وان التعليم فى مؤسسات الدوله كما ينص الدستور مجانى فى مراحله المختلفة... وان التعليم من اجل ترسيخ الديمقراطية لا يعنى مجرد تكافؤ الفرص او ايصال خدمات التعليم لكل فرد، وانما يعنى بالدرجة الاولى تكوين الشخصية الديمقراطية التى تعنى بالصالح العام...".(٣)

وفى سنة ١٩٨٧ عقد مؤتمر قومى لتطوير التعليم سبقته عدة ندوات ومؤتمرات لكبار المفكرين والمهتمين بقضايا التعليم فى مصر،(٤) كان من بينها اعمال اللجنة الاستشارية لتطوير التعليم التى شكلت منذ سنة ١٩٨٦ والتى وضعت سنة ١٩٨٧ كتابا يشمل مناقشتها والتى تعرضت خلالها لمفهوم تكافؤ الفرص التعليمية على انه "توفير فرص متكافئه تحقق المساواة والعدالة بين افراد المجتمع فى الالتحاق والقبول بالمؤسسة التعليمية والمساواة فى المعاملة... ثم المساواة فى توزيع المخرجات النهائيه للتعليم على الاعمال والمهام الاجتماعية والاقتصاديه التى تتفق مع القدرات الحقيقيه لكل خريج...".(٥)

---

(١) وزارة التربية والتعليم: تطوير وتحديث التعليم فى مصر، سياسة وخطط وبرامج تحقيقه، القاهرة، يوليو ١٩٨٠، ص ١٨.

(٢) جامعة عين شمس، كلية التربية: التعليم فى مصر دعوه الى حوار، مطبعة جامعة عين شمس، ١٩٧٩، ص ٤.

(٣) وزارة التربية والتعليم، المكتب الفنى للوزير، السياسة التعليمية فى مصر، يوليو ١٩٨٥، ص ١٠.

(٤) المركز القومى للبحوث التربويه: التقرير الموجز لندوة مشكلات مصر ودور التعليم فى حلها، القاهرة، د.ت.

(٥) وزارة التربية والتعليم، الادارة المركزية للامانة الفنيه، دراسات فى تطوير التعليم، القاهرة، ١٩٨٧، ص ٢٤.

وانطلاقا من كل ما سبق تبلورت سياسة التعليم فى مصر من خلال خطة عمل اقرها مجلس الشعب والوزراء فى سنة ١٩٨٨ وقد حددت مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية بانه "توفير الفرص المتكافئه لكل مصرى للحصول على حقه فى التعليم، والدوله اذا تلتزم بتوفير هذه الفرصة للمواطنين، فان مواصلة التعليم بمستوياته المختلفة يتوقف على مدى قدراتهم الفكريه و استعداداتهم لمواصلة الدراسة...".(١)

٢- تحليل مفهوم تكافؤ الفرص فى ضؤ التغيرات التى شهدها المجتمع المصرى:

تهتم الدراسة هنا بتحليل المفاهيم التى أوردتها الوثائق السابقة لمبدا تكافؤ الفرص التعليميه، واتساقها مع ما شهده المجتمع المصرى من تغيرات سياسية واجتماعية فى كل مرحلة، و ما تبع ذلك من ظواهر، وكانت هجرة العمالة للخارج من اهمها/ واكثرها تاثيرا فى النسق الاجتماعى العام.

وترجع اهمية هذا التحليل لسببين: اولهما معرفة مدى تعبير السياسة التعليمية عن احتياجات وفلسفة المجتمع على مراحل متوالية ومدى ما وصل اليه المفهوم من النضج، والثانى الكشف عن الانتماء الفكرى الذى تبناه واضعى السياسة التعليمية من خلال ما يكشفه المفهوم.

وقد ذكرت بعض الدراسات فى مصر(٢) وفى غيرها من المجتمعات(٣) ان

---

(١) احمد فتحى سرور: تطوير التعليم فى مصر، سياسته واستراتيجيته وخطة تنفيذه، وزارة التربية و التعليم، القاهرة، طبعة ٢، ١٩٨٩، ص١٠٧.

(٢) للمزيد ارجع فى ذلك الى:
- عزت حسن صبرى: "مدى اسهام الفكر الديمقراطى فى تذويب الفوارق بين الطبقات الاجتماعية فى محافظة الجيزة"، ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة عين شمس، ١٩٧١.
- محمد عماد الدين اسماعيل: "العلاقة بين المستوى الاقتصادى والاجتماعى للوالدين وبين طموحاتهم فيما يختص بمستقبل اطفالهم"، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد الاول العدد ٣، سبتمبر ١٩٦٤.
- عبدالتواب عبدالسلاه عبدالتواب: "تكافؤ الفرص فى التعليم الثانوى فى جمهورية مصر العربية وتاثره بالاوضاع الاجتماعية والاقتصادية للتلاميذ"، دراسة ميدانية، ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة اسيوط، ١٩٧٨.

(٣) See:
- R.L. CURRY, "The Effect of Socia-Economic Status on the Scholostic a Chievement of Sixth Grade Children": The British Journal of Educational Psychology, Vol. 11, No. 1, 1962
- H. AMMAr: "An Enquiry Into Inequalities of Educational Opportunities in Egypt", M,A. Thesis, University of London, 1949
- C. GENCKS ,Inequality: Aressesme of the Effect of Family and Schooling in America, London, Howat Son aViney Lted, 1973

ثمة علاقة وثيقة بين ما يقدم للتلاميذ من فرص تعليمية وبين مستواهم التحصيلي والاقتصادي، وان هذا ياتي دائما في غير صالح الفئات الغير قادره لكليهما، لذلك فان السياسة التعليمية التي تعني فقط بتهيئة الفرص التعليمية وتهمل تهيئة الفرص الاجتماعية والاقتصادية المناسبة للمتعلم تعيد انتاج النسق القديم وعليها الا تدعي انها تحقق ديمقراطية التعليم.

وفي عملية التحليل الحالية لن تلجا الدراسة لعملية الترميز Coding او اعادة ترتيب وحدات التحليل كما هو متبع في طريقة تحليل المضمون، لكنها ستتبع الخطوات التالية:

١- مصادر المعلومات: هي المفاهيم التي وردت في وثائق التعليم التي سبق الاشارة اليها وحددت مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية.

٢- وحدة التحليل: هي العبارات التي تضمنت معنى المفهوم ثم تحليلها في ضوء الفكر السياسي السائد بالمجتمع وقت صدورها والتي تعبر عن اي من اتجاهي الفكر الاجتماعي وسيتم التحليل وفق الجدول التالي:

جدول رقم (٣٨)
تحليل مفاهيم تكافؤ الفرص التعليمية
كما جاءت في وثائق التعليم المصري

المفهوم ومصدره وتاريخه	التحليل		
	الفكر السياسي السائد وقتها	الاتجاه الذي يعبر عنه	الحكم
١ تقرير لجنة القوى العاملة سنة ١٩٦٥: اتاحة فرص مع "التعليم كاملة لجميع افراد الشعب على قدم المساواة، بحيث لا يحول حائل مادي او طبقي بين فرد وبلوغ اقصى ماتؤهله له قدراته ...".	كان الفكر السياسي الاشتراكي هو السائد والذي عبر عنه بصيغة تحالف قوى الشعب العاملة"	عبر عن فكر المدرسة الاشتراكية في تجنيب العوامل الاقتصادية والمادية وضرورة تجاوزها او تحييدها للجميع.	جاء المفهوم متسقا مع الفكر السياسي السائد والاتجاه الفكري المعبر عنه ونص على ذلك في ذكره على الفاظ "المساواة، لا يحول حائل مادي او طبقي بين فرد وبلوغ اقصى ما تؤهله له قدراته ..."

تابع الجدول (٢٨)

المفهوم ومصدره وتاريخه	التحليل: الفكر السياسى السائد وقتها	الاتجاه الذى يعبر عنه	الحكم
٢ كلية التربية جامعة عين شمس سنة ١٩٧٩، "توفير التعليم لكل افراد المجتمع ايمانا بحق كل فرد فى التعليم الى اقصى ما تؤهله له قدراته واستعداداته." "لن تكون محاربة الفقر فى مجتمع اشتراكى ديمقراطى بالاخذ من الاغنياء لاعطاء الفقراء، ولكن تكون بالدرجة الاولى عن طريق تحقيق العمالة المنتجة.	ساد فكر سياسى بدا بمفهوم الدولة العصرية منذ ١٩٧١ وتطور الى ما يعرف بدولة المؤسسات الملتزمة بالاشتركية الديمقراطية	مع ان الفاظ المفهوم كانت قريبة من المفهوم السابق لكنها تبنت فكر المدرسة الوظيفية حيث اقرت وظيفة التعليم فى القيام بعملية الاصلاح الاجتماعى والتقريب بين الاغنياء والفقراء	اتسق المفهوم مع فكر تلك المرحلة حيث جاء بالفاظ كان لها فيما سبق معنى محدد لكنه قصد بها معنى آخر فالمجتمع اشتراكى ديمقراطى ومع ذلك فالتغير به يتم دون تدخل الدولة كما اتسق المفهوم مع فكرة دولة المؤسسات بحيث ربط بين مؤسسة التعليم والمؤسسة الاقتصادية وحاجاتها.
٣ وزارة التربية والتعليم "ورقة تطوير التعليم سنة ١٩٨٠". "تكافؤ الفرص ليس مجرد تكافؤ فرص القبول بالتعليم النظامى، وانما تكافؤ فى فرص الاستمرار فيه والنجاح فى التحصيل والانجاز. تحقيق تكافؤ الفرص فى جميع المراحل مع توفير اعلى درجة من المرونة داخل النظام التعليمى. "العلاقة بين التعليم والعمل من اهم القضايا التى تشغل بال المجتمعات.	ساد تلك الفترة شعار دولة المؤسسات كما تغيرت توجهات السياسة الخارجية بعد توقيع اتفاقية السلام بين مصر واسرائيل.	عبر عن فكر البنائية الوظيفية بحيث جعل الاصلاح المنشود يمكن احداثه داخل نسق فرعى هو نظام التعليم الفرعى الذى نادى بان يكون اكثر مرونة واستجابة لمطالب لمطالب المجتمع.	اتسق المفهوم مع فكر المرحلة التى صدر فيها ونادى بان يتعامل التعليم مع كل المؤسسات الاخرى وخاصة النظام الاقتصادى.

تابع الجدول (٢٨)

المفهوم ومصدره وتاريخه	التحليل		
	الفكر السياسي السائد وقتها	الاتجاه الذي يعبر عنه	الحكم
٤ وزارة التربية والتعليم "السياسة التعليمية في مصر ١٩٨٥"، "ان التعليم من اجل ترسيخ الديمقراطية لا يعني مجرد تكافؤ الفرص او ايصال خدمات التعليم لكل فرد وانما يعني بالدرجة الاولى تكوين الشخصية الديمقراطية .... "ان التعليم في اطار التنمية هو المصدر الرئيسي لتوفير الكوادر".	ساد في تلك المرحلة شعار سياسي هو هو الدولة الديمقراطية وجرت محاولات لتاكيد هذا المفهوم في مختلف الممارسات السياسية.	الاتفاق مع فكر المدرسة الوظيفية مرة اخرى مع التركيز على فكرة اصلاح المجتمع من خلال اصلاح الفعل الفردي.	اتسق مع فكر المرحلة وركز على ان تكافؤ الفرص يعني تكوين الشخصية الديمقراطية لا نتاج المجتمع الديموقراطي كما يركز على دور التعليم في التنمية
٥ وزارة التربية والتعليم "تطوير التعليم في مصر سياسته واستراتيجيته ١٩٨٨". "توفير الفرص المتكافئة لكل مصري للحصول على حقه في التعليم والدولة اذ تلتزم بتوفير هذه الفرصة .. فان مواصلة التعليم "يتوقف على مدى قدراتهم واستعداداتهم.	الفكر السياسي هو الدولة الديموقراطية	يعبر هذا المفهوم عن الاتجاه المحافظ للمفهوم الذي يؤمن "بالداروينية الاجتماعية فالفرص والعقبات متكافئة للجميع والنجاح للاصلح.	يعني المفهوم تراجعا عن الفكر السياسي المعلن، لان الدولة الديمقراطية ليست دولة محايدة تماما في القضايا الاجتماعية ومنها التعليم ومدى تحقيق تكافؤ الفرص فيه.

من التحليل السابق نجد مايلي:

١- اتساق مفهوم الوثائق الاربع لتكافؤ الفرص التعليمية مع الفكر السياسي والاجتماعي السائد لها في كل مرحلة.

٢- تراجع المفهوم في الوثيقة الاخيرة لمفهوم تكافؤ الفرص التعليمية مع الفكر السياسي والاجتماعي المعلن وشرط التزام الدولة بتوفير فرص متكافئة بقدرات واستعدادات المتعلم، دون النظر للعقبات التي يمكن ان تقف امام تلك القدرات وخاصة العقبات المادية والطبقية وكأن المدرسة وسيلة لاعادة انتاج الطبقية الاجتماعية القديمة.

٣- ان مختلف الوثائق حددت مفهومها لتكافؤ الفرص فى ضوء المطالب التى ينتظرها النظام السياسى من التعليم واعادت فى كل منها تحقيق ذلك باستخدام متعمد للالفاظ ومصطلحات شائعة فى كل مرحلة، مما يؤكد انخفاض تبلور وعى تربوى داخل المجتمع وداخل النظام التعليمى ذاته.

٤- ان عدم الاتساق بين المفهوم فى الوثيقة الاخيرة والفكر السياسى المعلن لا يعنى انه خلاف مقصود، لكنه خلاف بين المعلن والمراد تنفيذه بالفعل وهذا ماتؤكده عمليات التطبيق التى اتبعت بعد ذلك وزيادة تحميل الاسرة لتكاليف الخدمات التى تقدم لها ومنها الخدمة التعليمية.

ويتضح ذلك من العرض التالى لتطبيق تكافؤ الفرص التعليمية:

ثانيا: تطبيق السياسة التعليمية لمفهوم تكافؤ الفرص:

تحاول السياسة التعليمية تطبيق ماعرضته الوثائق والتزمت به النصوص، وكاى سياسة فان محاولات التطبيق قد تحقق ماحددته المفاهيم او بعض منه فقط او تحيد تماما عنه.

ويعتبر ذلك محاولة لتقييم تلك السياسة من خلال الاجابة على سؤال: الى اى مدى حققت هذه السياسة الاهداف التى صممت من اجلها؟

واذا كانت السياسة العامة تقيم من خلال معايير: الكفاءة والفاعلية والعدالة،(١) فان تقييم سياسة قطاع ما يمكن ان يتم من خلال تلك المعايير والتى يمكن اجمالها هنا فى مؤشرين هما:

١- زيادة انواع وطلاب التعليم الخاص وعلاقته بهجرة العمالة.
٢- زيادة حجم تعليم اللغات (الرسمى والخاص) وعلاقته بهجرة العمالة.

ويعبر كل من المؤشرين بشكل ما عن انخفاض كفاءة وفاعلية وعدالة النظام التعليمى فى تطبيقه لسياسته التعليمية وبالتالى عجز عن الوفاء بمفهوم تكافؤ الفرص التعليمية وسنعرض لذلك فيما يلى:

١- زيادة انواع وطلاب التعليم الخاص وعلاقته بهجرة العمالة:

يقصد بالتعليم الخاص "كل منشاة غير حكومية تقوم اصلا او بصفة فرعية بالتربية والتعليم او الاعداد المهنى او باية ناحية من نواحى التعليم العام او الفنى قبل مرحلة التعليم العالى، وتعود نشاة هذا النوع من التعليم فى مصر الى ماقبل التعليم الحكومى ولظروف عديدة.(٢)

---

(١) امانى قنديل: معايير التقييم فى علم السياسة، فى تقويم السياسات العامة، مركز البحوث والدراسات السياسية جامعة القاهرة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٩، ص ١١٠ - ١١٢.

(٢) انظر فى ذلك: عرفات عبدالعزيز سليمان: دراسة مقارنة لنظام التعليم الاجتماعى فى الجمهورية العربية المتحدة وبعض البلاد العربية، ماجيستير غير منشورة، كلية التربية جامعة عين شمس، ١٩٦٦.
وايضا: فيليب اسكاروس منقريوس: مكان المدارس الخاصة فى اطار النظام القومى للتعليم بالجمهورية العربية المتحدة، ماجيستير، كلية التربية جامعة عين شمس، ١٩٦٨.

وتعددت اشكال هذا التعليم الخاص سواء المدنى او الدينى وشاركت فيه كل من الجهود الاهلية والاساليات الاجنبية، كما ساهم التعليم الخاص بدور بارز فى الحركة الوطنية اثناء الاحتلال الاجنبى لمصر، وجسد مطالب الحركة الوطنية فى الاستقلال والديمقراطية.(١)

وفى فترة مابعد الثورة مر هذا التعليم بمراحل عدة ونظمته قوانين بدات بالقانون رقم ٥٨٣ سن ١٩٥٥ ثم القانون رقم ١٦٠ سنة ١٩٥٨ والقنون رقم ١٦ سنة ١٩٦٩ والباب السادس بالقانون رقم ١٣٩ سنة ١٩٨١ والقرار الوزارى رقم ٧٠ سنة ١٩٨٢.

وقد انكمش دور هذا النوع من التعليم بعد ان تعهدت الدولة رسميا بتقديم التعليم المجانى فى مدارسها ومختلف مراحلها بعد ثورة ٢٣ يوليو والاشراف على المدارس الاجنبية التى كانت تعمل بمصر.

استمر هذا الوضع حتى بدات الظروف تتغير نتيجة للازمة الاقتصادية التى نتجت عن انخفاض معدلات التنمية الاقتصادية فى اواخر الستينات وتوجيه الموارد لخدمة ميزانية الدفاع بعد نكسة ١٩٦٧.

ونتيجة لانخفاض معدلات الاستثمار فى قطاع التعليم وحل مؤسسة الابنية التعليمية انخفضت معدلات انشاء المبانى المدرسية فى وقت استمرت فيه الزيادة السكانية، وظل الاعتماد على الدولة فى تمويل الاحتياجات التعليمية شبه كامل.

وادت تلك الظروف مجتمعه الى تدهور حالة المدارس الرسمية الحكومية مما اثر على كفاءة النظام التعليمى نتيجة ارتفاع الكثافة بالفصول الدراسية وعمل المدارس لعدة فترات كما اثرت على فاعلية هذا النظام بحيث اصبحت مخرجاته اقل مستوى من المتوقع، ونتيجة لذلك شاعت الدروس الخصوصية بمختلف المراحل التعليمية لتقلل من حجم قضية تحقيق العدالة التى كانت تمثل محور سياسة التعليم واساس مبدا تكافؤ الفرص به.

ويمكن ان نجد ذلك من خلال عرض الحقائق التالية.

زادت المدارس التى تعمل عدة فترات فى اليوم الدراسى الواحد مما انعكس على مدة بقاء التلاميذ بالمدرسة والانشطة المصاحبة بالمدرسة، وبالتالى انعكس على مستوى وجودة العملية التعليمية.

والجدول التالى يوضح عدد تلك المدارس فى سنوات مختلفة.

---

(١) عبد اللطيف محمود محمد، اثر الممارسة الحزبية على حركة التعليم فى مصر (١٩٢٣-١٩٥٢)، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة عين شمس، ١٩٨٤، ص ٦٥.

جدول رقم (٣٩)

عدد المدراس التى تعمل فترة ثانية او ثالثة

بمدارس التعليم الا ساسى من ١٩٧٧/٧٦ حتى ١٩٨٥/٨٤

التطور	من ٧٧/٧٦ حتى ٨١/٨٠ ابتدائى		من ٧٧/٧٦ حتى ٨١/٨٠ اعدادى		من ٨١/٨٠ حتى ٨٥/٨٤ ابتدائى		من ٨١/٨٠ حتى ٨٥/٨٤ اعدادى	
	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
الزيادة فى عدد المدراس التى تعمل فترة ثانية او ثالثة	٤٠١	٥	٣٦	٠,٠٤	٩١٨	١٠	٤٤١	١٩,٦٠

المصدر: سمير لويس: مدى ملائمة المبانى المدرسية بعد تعميم تطبيق التعليم الا ساسى فى مصر، دراسة احصائية، المركز القومى للبحوث التربوية، ديسمبر ١٩٨٦، ص ٩٩.

ويشير الجدول السابق الى ان نسبة المدارس التى كانت تعمل لفترتين او اكثر بلغت حوالى ٥٪ من جملة المدراس الا بتدائية حتى ٨١/٨٠ ارتفعت الى ١٠٪ من جملتها فى الفترة من ٨١/٨٠ الى ٨٥/٨٤ بحيث نجد ان عدد تلك المدارس قد زاد عن الضعف فمن ٤٠١ مدرسة فى الفترة الا ولى حتى ٨١/٨٠ لتصل الى ٩١٨ مدرسة حتى ٨٥/٨٤ .

اما فى المرحلة الا عدادية بزداد الا مر سوءا خلال نفس الفترة فمن نسبة تصل الى حوالى ٠,٠٤٪ من جملة المدارس الا عدادية فى الفترة الا ولى وصلت فى الفترة الثانية من ٨١/٨٠ حتى ٨٥/٨٤ الى نسبة ١٩,٦٠٪ من جملة تلك المدارس اى من ٣٦ مدرسة اعدادية الى ٤٤١ مدرسة اعدادية تعمل فترة ثانية او ثالثة. وقد وصل عدد المدراس التى تعمل لفترتين فى ٨٩/٨٨ الى " حوالى ٤٥٪ من جملة المدراس الا بتدائية والى ٣١,٦٪ من جملة المدراس الا عدادية"(١) اما فى ٩٠/٨٩ فقد وصل عدد المدراس الا بتدائية التى تعمل فترتين الى ١٢٥٩ مدرسة ابتدائية و١١٩٩ مدرسة اعدادية".(٢)

ويتضح ان المعلومات حول تلك القضية تتعدد من مصدر لآخر، لكن الواضح بصفة عامة ان الحالة تزداد سوءا من فترة لا خرى فى مرحلة من اهم مراحل التعليم وهى التعليم الا ساسى بحلقتيه.

---

(١) MINISTRY OF EDUCATION: Educational Planning Unit, Reform of the Educational System of Egypt, A Sector Assessment (DRAFT), January 8 1990 P.66 TABLE 3.7

(٢) وزارة التربية والتعليم، الا دارة العامة للاحصاء والحاسب الا لى، الا حصاء الا ستقرارى "الفترات الدراسية" المرحلة الا بتدائية ص ٢٩، المرحلة الا عدادية ص ٢٣، ١٩٩٠/٨٩.

واثر ذلك على اداء المعلم وعلى مستوى اعداد المتعلم، الامر الذى زاد من ازمة الثقة فى كفاءة وفاعلية السياسة التعليمية والنظام التعليمى.

اما حالة المبانى التعليمية ومدى صلاحيتها فان "عدد المبانى الغير صالحة تماما بلغت ٩٥٩ مدرسة ابتدائية عام ١٩٨٤ بنسبة ١٠,٥٪ من جملة تلك المبانى، ونسبة المبانى المدرسية التى لا يتوافر بها مصدر لمياه الشرب النقية فوصلت الى ٦,٩٪ اى حوالى ٧٢١ مدرسة ابتدائية".(١)

وفى سنة ١٩٨٩ فان عدد المدراس الغير صالحة بلغ ٩٠٥ مدرسة ابتدائية تتركز معظمها فى المناطق الريفية اذ توجد منها ١١ مدرسة غير صالحة فقط بالقاهرة، ١٢ مدرسة بالاسكندرية.

اما عدد المدارس التى تحتاج لاصلاح فبلغت ٣٠٢٢ مدرسة منها ١٤٩ مدرسة بالقاهرة والباقى بالمحافظات الاخرى الريفية، وعددة المدراس الغير مزودة بالتيار الكهربائى فتبلغ ٣٢٤٩ مدرسة منها بالقاهرة ٣٢ مدرسة فقط وبالاسكندرية ٢٢ مدرسة والباقى بمحافظات اخرى، وعدد المدراس الغير مزودة بمياه الشرب النقية ٨٢٠ مدرسة منها ٢٢ مدرسة بالقاهرة و٤٤ مدرسة بالاسكندرية والباقى بالمحافظات الاخرى".(٢)

وتكشف الارقام السابقة عدة حقائق منها:

- عجز السياسة التعليمية عن تلبية الاحتياجات التعليمية وتوفير المبان المدرسية الملائمة كما ونوعا لتحقيق مانصت عليه مفاهيم تكافؤ الفرص التعليمية الذى ذكرته معظم وثائقها الرسمية.

- ان السياسة التعليمية لم تتصف بالعدل فى توزيع الخدمات التعليمية بين المحافظات وخاصة فى مرحلة التعليم الاساسى حيث نجد معظم المبان الغير صالحة للاستخدام او التى تخلو من مياه الشرب النقية او التيار الكهربائى تتركز فى المناطق الريفية، وتختص محافظة القاهرة والاسكندرية بمعظم المبانى المجهزة والملائمة.

- ان هذا العجز فى عدد المبانى المدرسية وفى توفير التجهيزات الملائمة قد ادى لانخفاض كفاءة وفاعلية اداء النظام التعليمى مما ترك اثرا سلبيا لدى المواطنين جعلهم يتجهون ناحية التعليم الخاص لتوفير خدمة تعليمية مناسبة لابنائهم، وبذلك زاد الاقبال على تلك المدارس فى الفترة الاخيرة وخاصة فى مناطق تركز السكان وتركز الهجرة العائدة من الخارج حيث تتوفر القدرة المالية والرغبة الاسرية فى توفير خدمة تعليمية متميزة عن حالة المدارس الرسمية وما وصلة اليه.

ويشير الجدول التالى لمناطق تركز المدراس الخاصة بمصروفات فى المرحلة الابتدائية.

---

(١) سمير لويس: مدى ملائمة المبانى المدرسية بعد تعميم تطبيق التعليم الاساسى فى مصر. دراسة احصائية، المركز القومى للبحوث التربوية، ص ٤٨.

(٢) وزارة التربية والتعليم، الادارة العامة للاحصاء والحاسب الالى، احصاء المبانى المدرسية، نوفمبر سنة ١٩٨٩، ص ١، اجمالى عام ابتدائى.

جدول رقم (٤٠)
المدارس الخاصة بمصروفات ابتدائى
الاحصاء الاستقرارى نوفمبر ١٩٨٩

المحافظة	جملة عدد المدارس والاقسام		الجملة
	حضر	ريف	
القاهرة	٢١٢	—	٢١٢
الجيزة	٨٩	٨	٩٧
الاسكندرية	٦١	—	٦١
المنيا	٣١	٩	٤٠
الغربية	٢٢	١	٢٣
الدقهلية	١٩	—	١٩
اسيوط	١٤	١٠	٢٤
القليوبية	١٢	٥	١٧
سوهاج	١٢	٢	١٤
بورسعيد	١١	—	١١
بنى سويف	١١	٣	١٤
قنا	١٠	٣	١٣
الاسماعيلية	٨	—	٨

المصدر مستخلص من: وزارة التربية والتعليم، الادارة العامة للمعلومات والحاسب الالى، الأحصاء الاستقرارى للتعليم المرحلة الابتدائية، خاص بمصروفات، نوفمبر ٨٩/٩٠ ص ٧ ، ١٥.

ويتضح من الجدول ان محافظة القاهرة بها ٢١٢ مدرسة وقسم من جملة المدراس الخاصة بمصروفات وعددها ٥٥٨ مدرسة وقسم بالجمهورية وبنسبة حوالى ٣٨٪ تلى ذلك محافظة الجيزة بنسبة قدرها ١٧٪ ثم يتوالى الترتيب التنازلى للمحافظات.

والجدير بالذكر ان زيادة الطلب على تلك النوعية من المدارس يتركز على المحافظات الحضرية وهى بجانب كونها مناطق تركز سكانى، فهى ايضا مناطق تركز للثروة والطبقة الوسطى وهو مايجعلنا نربط بين زيادة الطلب على تلك المدارس وظاهرة الهجرة، كما ان المناطق الريفية ذات الاقبال على هذا النوع من التعليم هى ايضا مناطق الهجرة العالية.

كما يلاحظ ان تلك المحافظات التى تستحوذ على معظم المدارس الخاصة بمصروفات هى اكثر المحافظات حظا فى المبانى المدرسية الملائمة للعملية التعليمية، مما يجعل للهجرة الخارجية دور اساسى فى الاقبال على المدارس الخاصة.

كما يلاحظ ان الطلب على تلك المدارس قد زاد رغم تناقص عددها من ٦١٨ مدرسة ٨٠/٨١ الى ٥٤٥ مدرسة ٨٨/٨٩ فانها اصبحت تعلم تلاميذ اكثر حيث بلغ

عددهم فى ٨٩/٨٨ الى ٢٦٨٢١٧ تلميذا(١) بعد ان كان عددهم ٢٣١٠٤٢ تلميذا فى ٨١/٨٠.(٢)

كما ان حجم هذا النوع من التعليم قد تزايد فى كل من الحضانة والتعليم الثانوى، اى ان التعليم الخاص الذى شهد ضمورا فى عدد مدارسه فى الحلقة الاولى من التعليم الاساسى قد شهد نموا ملحوظا على طرفى التعليم قبل الجامعى فى مصر.

ويشير الى ذلك الاحصاء العام للتعليم الخاص عن العام الدراسى ١٩٨٨/٨٧ كما يبينه الجدول التالى:

جدول رقم (٤١)
احصاء مقارن للمدارس الخاصة والرسمية
(مدارس، فصول، تلاميذ) ١٩٨٨/٨٧ بمصروفات

الحلقة او المرحلة	مدارس			فصول			تلاميذ		
	مدارس خاصة	مدارس رسمية	النسبة المئوية	جملة الفصول مدارس خاصه	جملة الفصول مدارس رسمية	النسبة المئوية	جملة تلاميذ مدارس خاصه	جملة تلاميذ مدارس رسمية	النسبة المئوية
حضانة	٦٧٣	٨٩	٧٥٦,٢	٣١٥٩	٣٦٣	٨٨٠,٥	١٣٩٠٥٠	١٣٣٢١	١٠٤٣,٨
ابتدائى	٦٩٧	١٣٣٩٩	٥,٢	٨٠٥٨	١٤٠٨٨٥	٢,٧	٣٤٨٥٢٧	٦٢٨٢٧٣٨	٥,١
اعدادى	٢١٨	٣٧١٠	٥,٨	١٢٣١	٥٥٩٠٠	٢,٥	٤٥٨٢٣	٢٤٠١٢٣٢	١,٩
ثانوى	٢٣٥	٧١١	٣٣,٠	١٩٨١	١٣٠٥٧	١٥,٠	٧٩٥٣٠	٤٨٥١٤٨	١٦,٤

المصدر: مستخلص من: وزارة التربية والتعليم، الادارة العامة للتعليم الخاص، احصاءات التعليم ١٩٨٨/٨٧.

ويوضح الجدول السابق حجم التعليم الخاص بمقارنته بالتعليم الرسمى فى مراحل التعليم قبل الجامعى، ومايمتاز به من تفوق فى مرحلة الحضانة على المدارس الرسمية سواء فى عدد المدارس او الفصول او عدد التلاميذ، ويكاد ينفرد التعليم الخاص بتلك المرحلة كلية.

وينقلب هذا التفوق الى العكس تماما فى التعليم الاساسى بحلقتيه الاولى والثانية، حيث نجد التفوق فيه كاملا للتعليم الرسمى.

---

(١) الرقم من جدول الاحصاء الاستقرارى للتعليم الخاص بمصروفات، نوفمبر ١٩٨٩، المصدر المشار اليه.
(٢) سعيد اسماعيل على: محنة التعليم فى مصر، كتاب الاهالى، القاهرة، عدد ٤، نوفمبر ١٩٨٤، ص ١٩٥.

ونلاحظ فى الجدول رقم (٤٢) بداية تغير سريعة فى هذا الامر حيث نشط التعليم الرسمى بمرحلة الحضانة رغم انها ليست ضمن سلم التعليم الرسمى ونشط التعليم الخاص بالمراحل والانواع الاخرى من التعليم.

مما يعطى انطباعا بأن السياسة التعليمية تعمل على تلبية احتياجات تعليمية لقوى اجتماعية ذات قدرات مالية تحاول ان توفر لها خدمة متميزة مدفوعة الاجر فى الوقت الذى تترك فيه مدارس بلا مياه شرب نقية اوكهرباء بحجة العجز المالى.

حيث نجد بالمرحلة الثانوية ان نسبة مدارس التعليم الخاص تبلغ ٣٢٪ من جملة عدد المدارس الرسمية وهى تعلم ١٦,٤٪ من عدد التلاميذ.

وفى احصاء الوزراء ٨٩/١٩٩٠ يمكن ان نجد مجموعة من المؤشرات الاخرى التى تشير لتزايد نشاط التعليم الرسمى فى مرحلة الحضانة مقابل تزايد نشاط التعليم الخاص فى مراحل التعليم الاخرى.

جدول رقم (٤٢)
المدارس الرسمية والخاصة وعدد التلاميذ
٩٨/١٩٩٠

المرحلة	عدد المدارس الخاصة	النسبة المئوية	تلاميذ المدارس الخاصة	النسبة المئوية	عدد المدارس الرسمية	٪	تلاميذ المدارس الرسمية	٪
رياض الاطفال	٧٧٩	٨٣.٢	١٥٨٧٤٤	٨٩.٣	١٥٧	١٦.٨	١٨٩٩٦	١٠.٧
تعليم اساسى (حلقة اولى)	٨١٤	٥.٥	٣٦٤٢٥٣	٥.٩	١٣٩٥٣	٩٤.٥	٥٧٩٠٨٤٧	٩٤.١
حلقة ثانية	٣٤٤	٦.٣	٧٨٣٢١	٢.٣	٥٠٥٩	٩٣.٧	٣٢٦١٧٠٧	٩٧.٧
ثانوى عام	٢٥٤	٢٤.٨	٦١١٥٩	١٠.٩	٧٦٨	٧٥.٢	٤٩٧٠٠٧	٨٩.١
ثانوى تجارى ٣ سنوات	١٩٣	٢٩.٨	٤٠٨٩٢	١٠.٥	٤٥٣	٧٠.٢	٣٤٥٩٠٩	٨٩.٥

المصدر: مستخلص من: احصاءات التعليم قبل الجامعى ٨٩/١٩٩٠، وزارة التربية والتعليم، الادارة العامة للمعلومات والحاسب الالى.

وبمقارنة بيانات الجدول رقم (٤١) بما جاء فى الجدول رقم (٤٢) يتضح ان هناك نموا فى مدارس التعليم الخاص بمرحلة التعليم الاساسى بلغ خلال عامين فقط ٢٤٣ مدرسة.

اما معدل مساهمة التعليم الخاص بمرحلة الحضانة فقد تباطىء لحد ما فى الوقت الذى نشطت فيه مساهمة المدارس الحكومية بمرحلة الحضانة وسجلت نموا قدره ٦٨ مدرسة خلال نفس الفترة .

كما ان اعداد تلاميذ المدارس الخاصة بمرحلة التعليم الاساسى قد زادت نسبتهم خلال نفس الفترة فى الحلقة الاولى من ٥,١٪ سنة ٨٨/٨٧ الى ٥,٩٪ لسنة ٩٠/٨٩.

اما الحلقة الثانية من التعليم الاساسى فقد زادت نسبة تلاميذ التعليم الخاص بمصروفات من ١,٩٪ لسنة ١٩٨٨/٨٧ الى ٢,٣٪ لسنة ١٩٩٠/٨٩.

ورغم ان الجميع لا اعتراض لديه على ان يقوم التعليم الخاص بانشاء مدارس جديدة تسهم فى حل مشكلة الابنية التعليمية التى تواجه التعليم المصرى وتحد من تحقيق هدف الاستيعاب الكامل فى مرحلة التعليم الاساسى، او يسهم المال الخاص فى تمويل التعليم، لكن مانجده فى حالة مدارس التعليم الخاص هو انها فى معظمها مشروعات تقام على اساس الربح اولا قبل الحرص على ماسبق ذكره.

كما ان الخدمة التعليمية التى تقدم بها تختلف من مدرسة لاخرى، حسب مقدار المصروفات التى تدفع بها، لذلك تعددت مستويات تلك المدارس وتنوعت فى مرحلة هامة من مراحل التعليم والتى يحرص خلالها اى مجتمع على بناء شخصية اجياله بقدر موحد من الثقافة والعلم يمكن من تحقيق تجانس الامة ثقافيا ووجدانيا.

وتتمثل علاقة ماحدث من نمو فى حجم هذا النوع من التعليم، وظاهرة هجرة العمالة للخارج، فى عدة اوجه، اولها: ان هذا النوع من التعليم يقدم فى عدد محدود من المحافظات او المدن الكبرى ويتركز خاصة فى مدن القاهرة، الجيزة، الاسكندرية، وتعد تلك المدن او المحافظات اكبر مناطق البلاد استيعابا لاعداد الهجرة العائدة منذ ١٩٧٥ الى ١٩٨٧.

وبالتالى تكون تلك المدارس التى شهدت نموا خلال نفس الفترة، قد عملت على تلبية حاجات تعليمية لدى هؤلاء العائدين ورغبتهم فى توفير خدمة تعليمية افضل لابنائهم، حتى ولو كانت مدفوعة الاجر، خاصة بعد تدهور حالة المدارس الرسمية.

والجدول التالى رقم (٤٣) يشير الى مناطق تركز الهجرة العائدة بمصر فى المناطق الحضرية والمدن الكبرى، بل نجد ان احداث الخليج وما ادت اليه من عودة مفاجئة لمئات الالاف من العمالة المصرية قد سببت مشكلة تعليمية وخاصة فى تلك المناطق والمحافظات المشار اليها.

جدول رقم (٤٣)

تقدير عدد المصريين الذين سافروا للخارج

وعادوا نهائيا حسب الغرض من السفر ووفقا للمناطق

مناطق البحث	الغرض من السفر: العمل – ذكور	العمل – اناث	مرافق – ذكور	مرافق – اناث	اخرى – ذكور	اخرى – اناث	جملة – ذكور	جملة – اناث
القاهرة	٢٤٥٩٦٠	٢٤٢١٠	٤٦٦٠١	١٢٩٩٩٤	١٧٣٣١	٢٤٢٠٩	٣١٨٨٩٢	١٧٨٤١٣
اسكندرية	٦٤٠٧٢	٣٢٢٨	٢٣٠٨٢	٤٣٣٥٥	١٤١٢٤	١٦١٤٤	١٠١٢٧٨	٦٢٧٢٧
حضر بحرى	٢٠١٥٨٣	١٧٠٨٢	٤٨٢١٦	٩١٩٧٩	١٧٩٥٢	٢٧٥٩٤	٢٦٧٧٥١	١٣٦٦٥٥
ريف بحرى	٧٥٣١٦٦	٦٣٦٨	٨٣٠٨	٣٨٢٠٨	—	—	٧٦١٤٧٤	٤٤٥٧٦
حضر قبلى	٨٧٦٤٩	٧٨٦٣	١٨٦٤٢	٣٢٧٦٣	—	—	١٠٦٢٩١	٤٠٦٢٦
ريف قبلى	٣٢٠٢٢٤	٧٢٦	١٤٣٧	١٤٥٢	٤٧٨	—	٣٢٢١٣٩	٢١٧٨
جملة حضر	٦٠٨٢٦٤	٥٢٣٨٣	١٣٦٥٤١	٢٩٨٠٩١	٤٩٤٠٧	٦٧٩٤٧	٧٩٤٢١٢	٤١٨٤٢١
جملة ريف	١٠٧٣٣٩٠	٧٠٩٤	٩٧٤٥	٣٩٦٦٠	٤٧٨	—	١٠٨٣٦١٣	٤٦٧٥٤
الاجمالى	١٦٨١٦٥٤	٥٩٤٧٧	١٤٦٢٨٦	٣٣٧٧٥١	٤٩٨٨٥	٦٧٩٤٧	١٨٧٧٨٢٥	٤٦٥١٧٥

المصدر : حسن على شكرى: مؤتمر المكونات الرئيسية لخصائص القوى العاملة فى حركة الهجرة وانعكاساتها على دول الايفاد والاستقبال، جدول رقم (٢)، مرجع سابق.

ومن المشكلات التى تواجه التعليم مباشرة نتيجة للعودة المفاجئة لعدد من المهاجرين وتركزهم فى مناطق محددة، نجد مشكلة الكثافة المرتفعة بالتعليم الابتدائى وماتتركه من اثر سلبى على باقى عناصر العملية التعليمية وبالتالى على انتاجية النظام التعليمى.

ومن خلال بحث اجرى اواخر عام ١٩٨٩ اى قبيل العودة الكبيرة للعمالة المهاجرة سنة ١٩٩٠، وكانت مصر قد بدات تعانى من عودة اعداد كبيرة من عمالتها منذ منتصف الثمانينات، انعكس ذلك تعليميا من خلال الكثافة المرتفعة بالفصول والمدارس بمحافظة مثل القاهرة حيث بلغت حدا كبيرا. كما يوضحه الجدول التالى.

جدول رقم (٤٤)
مؤشرات لمستوى التعليم الا بتدائى ١٩٨٩ (القاهرة)

المديرية التعليمية	عدد التلاميذ للمدرسين	عدد التلاميذ للفصل	عدد التلاميذ للمدارس
شمال القاهرة	٢٣,٨٧	٤٠,٨	٤٦٥,٧٦
شبرا	٣٣,٥٨	٥٠,٥٩	٧٩١,٠٦
شرق القاهرة	٣٨,٤٨	٥٩,٦٩	١١٤٦,٢٢
الوايلى	٢٧,٥٤	٤٢,٨١	٤٨٤,٦٦
الزيتون	٢٣,٧٧	٤٦,٥٠	٦٧٨,٤٤
مصر الجديدة	٢٨,٥١	٤٣,٤٨	٨٠٧,٤٨
وسط القاهرة	٢٥,٠٣	٣٩,٤١	٤٨٨,٢٥
عابدين	٢١,٨٨	٣٧,٤٦	٤٣١,٣٤
غرب القاهرة	٢١,١٨	٣٦,٧٤	٥٣٨,٧٩
جنوب القاهرة	٢٨,٩٣	٤١,٠٠	٤٩٨,٤٤
مصر القديمة	٣٩,٨٦	٥٣,٨٨	٨٨٣,٨٢
حلوان	٣٩,٦٠	٥٠,٨٠	٧٤٩,٩٦

Source: Ministry of Education Government of Egypt, Reform of the Educational System of Egypt: IBID, Chapter 3, P. 58

يوضح الجدول السابق ان مختلف الا دارات التعليمية بمحافظة القاهرة تشكو من ارتفاع كثافة التلاميذ بالفصول وخاصة ادراة شرق القاهرة، التى تبلغ الكثافة للفصل الواحد فى المرحلة الا بتدائية ٥٩,٦٩ تلميذ تليها ادارة حلوان ثم شبرا وكلها يزيد فيها عدد تلاميذ الفصل الواحد عن خمسين تلميذا.

ولا يقل عدد التلاميذ فى افضل الا دارات نسبة عن ٣٦,٧٤ تلميذ للفصل الواحد، ومعظم تلك الا دارات زادت فيها مشكلة الكثافة تفجرا بعد العودة المفاجئة للعائدين من الكويت والعراق.

كما ان الجدول السابق يوضح ان نسبة عدد التلاميذ لكل مدرس تعتبر مرتفعة فى معظم الا دارات التعليمية، وتجدر الا شارة الى ان الدراسة المشار اليها قد اتخذت اسلوبا احصائيا لا يخلو من عيب وهو قسمة العدد الكلى للتلاميذ على العدد الكلى لكل فئة من فئات الجدول والنتائج التى تصل اليها نتيجة لذلك يمكن الا تكون معبرة تماما عن الواقع الذى يمكن ان يتجاوز تلك الا رقام الواردة بالجدول.

وبالربط بين الجدول السابق وما نلاحظه من الجدول رقم (٤٣) والذى يظهر مناطق تركز الهجرة العائدة نجد ان اعلى مناطق استقبال تلك الهجرة هى اعلاها كثافة فى الفصول.

اما الوجه الا خر الذى يجعلنا نربط بين زيادة حجم التعليم الخاص وظاهرة الهجرة الخارجية للعمالة فانه يرتبط بظاهرة ارتفاع كثافة الفصول بالمدارس الرسمية فى المناطق المشار اليها، والتى تجعل اصحاب القدرة المالية

ومعظمهم من المهاجرين العائدين يفضلون ارسال ابنائهم لمدارس خاصة يتوفر بها شروط افضل لتعليم ابناءهم ونلاحظ ذلك اذا رجعنا للجدول رقم (٤٠) الذى يظهر مناطق تركز هذا النوع من التعليم ونلاحظ انها على مستوى الجمهورية فى محافظات القاهرة والجيزة والاسكندرية لذلك فان مناطق تركز كل من نشاط الهجرة والتعليم الخاص كانت واحدة مما يدل على وجود علاقة ما تربط بينهما.

كما ان تعدد انواع ومستويات تلك المدارس الخاصة يعتبر امرا جديدا نتج عن توفر القدرة المادية لفئات معينة، وبالتالى تعددت مستويات الخدمة التعليمية التى تقدم بكل نوع من تلك المدارس حسب حجم المصروفات التى يستطيع ولى الامر ان يدفعها.

ونجد ان الهجرة الخارجية للعمالة قد لعبت دورا ما فى زيادة حجم ونوع التعليم الخاص من خلال توفر القدرة المالية التى ساعدت على زيادة الطلب عليه نتيجة لانخفاض كفاءة وفاعلية النظام الرسمى للتعليم.

فالهجرة ساعدت وشاركت فى ان يكون تطبيق السياسة التعليمية لمفهوم تكافؤ الفرص التعليمية غير متطابق مع ماورد فى الوثائق الرسمية، فالفرصة لم تعد متكافئة بين من يتعلم بمصروفات فى مدرسة بها وسائل وتجهيزات افضل ومن يتعلم بمدرسة حكومية قد لا يوجد بها مياه شرب نقية او كهرباء او فصول كافية فضلا عن المقاعد الخشبية التى قد تعجز المدرسة احيانا على ان توفرها بسهولة للتلاميذ.

٢- زيادة حجم تعليم اللغات (الرسمي والخاص وعلاقته بهجرة العمالة:

مدارس اللغات الخاصة تنقسم الى عدة انواع هى:

"ا- مدارس تتم فيها الدراسة باللغة الاجنبية فى المواد غير القومية مثل العلوم والرياضيات.

ب- مدارس تتم فيها الدراسة باللغة العربية مع العناية بتدريس اللغة الاجنبية منذ المرحلة الاولى.

ج- مدارس اجنبية تستمر وفق المناهج الرسمية بمستوى رفيع فى اللغات.

د- مدارس اجنبية تسير وفق المناهج الرسمية المصرية تماما.

هـ- مدارس اجنبية تسير وفق مناهج اجنبية "مدارس ابناء الجاليات".(١)

كانت تلك المدارس منذ نشاتها مع بداية حركة التبشير الدينى بمصر والتى نشطت بعد الحملة الفرنسية ثم الاحتلال البريطانى سنة ١٨٨٢، تمثل نظاما قائما بذاته داخل نسق التعليم المصرى حاولت الدولة تنظيمه عدة مرات بدات بالقانون ٣٨ لسنة ١٩٤٨ والذى نص على ضرورة خضوع المدارس الحرة لاشراف

---

(١) رضا احمد ابراهيم: "دراسة تحليلية مقارنة لاوضاع التعليم الخاص" رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية جامعة عين شمس سنة ١٩٧٤ ص١٠.

وزارة المعارف، ومع العدوان الثلاثي سنة ١٩٥٦ وضعت المدارس الاجنبية تحت الحراسة ثم صدر القرار الجمهوري رقم ٧٠ سنة ١٩٥٧ بانشاء المؤسسة القومية للتربية والتعليم لتشرف على تلك المدارس مع بعض المدارس التجريبية الاخرى التى كانت تدرس اللغات.

استمر هذا الوضع حتى "صدر القرار الوزارى رقم ٢٦٦ لسنة ١٩٧٣ الذى تقرر بموجبه حل الجمعية التعاونية للمعاهد القومية (١) ولكنها لم تلغ وجود وتلك المدارس والتى بلغت فى العام الدراسى ١٩٧٢/٧١ ٤٠ مدرسة تضم ١٢٠٧ فصل بها ٢٨٧٦٣ طالبا وطالبة".(٢)

كان من مصاحبات الانفتاح الاقتصادى وزيادة تيار الهجرة الخارجية للعمالة المصرية ان استشرت "الانشطة التجارية ذات الطابع الاجنبى فى مصر من بنوك ومصارف وفنادق وتوكيلات.. الخ مما اظهر الحاجة الى استخدام "عمالة" تتقن اللغات الاجنبية بصفة عامة واللغة الانجليزية بصفة خاصة.. كذلك فان اشتداد ساعد النشاط الطفيلى لعدد غير قليل من الفئات من المصريين فى هذه الفترة ربط بين عملها وبين العديد من المصالح الغربية.. وكل هذا ادى الى مزيد من الطلب الاجتماعى لتعلم اللغات الاجنبية.. لقد وجدت مدارس اللغات نفسها امام طوابير طويلة من راغبى الالتحاق بها، فماذا يمكن ان نتوقع؟".(٣)

سبب ذلك ارتفاع شديد فى مصروفات تلك المدارس، وتعدد مستوياتها التعليمية للقادرين ماليا والمحظوظيين مستقبلا لارتباط ذلك بالعمل المريح ماديا فيما بعد التخرج.

كما ادى ذلك لزيادة عدد تلك المدارس بشكل ملحوظ بمناطق مختلفة من البلاد، وفى الاحياء الشعبية بدا انتشار تلك الموجة الجديدة فراح التجار الجدد يتخذون من اى مبنى او منزل مكانا يسمى مدرسة ويطلقون عليها أسماء اجنبية او يزيلون الاسم بصفة الاسلامية لضمان الاقبال عليها من ابناء المهاجرين العائدين بعد ملاحظة نمو الجانب الدينى لديهم بعد الهجرة.

والغريب ان تدخل الدولة لم يات للحد من تلك الظاهرة او تنظيمها ولكنها اسهمت كطرف يعمل على تلبية حاجة تعليمية جديدة رات الدولة من واجبها ان تعمل على تلبيتها وصدر فى ((١/١/١٩٧٩)) قرار وزير التعليم والثقافة والبحث العلمى رقم ٢ والخاص بانشاء مدارس لغات تجريبية وبدات بمحافظات القاهرة والاسكندرية والجيزة".(٤)

---

(١) عوض توفيق: التعليم الخاص بمصروفات، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية المسح الاجتماعى الشامل للمجتمع المصرى ١٩٥٢-١٩٨٠ لجنة التعليم، القاهرة سنة ١٩٨٢ ص ٧٧-٨٠.

(٢) رضا احمد ابراهيم، مرجع سابق ص ٧٤-٧٥.

(٣) سعيد اسماعيل على: محنة التعليم فى مصر، مرجع سابق ص ١٨٦-١٨٧.

(٤) لورنس بسطا ذكرى، امين على محمد سليمان: دراسة تقويمية للمدارس التجريبية الرسمية للغات فى مصر، المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية، القاهرة سنة ١٩٨٨ ص ٣.

وقد بدات هذه المدارس تمارس دورها فى العام الدراسى ١٩٨٠/٧٩ ممثلة فى سبع مدارس فقط، ثم تزايد عددها، ففى عام ٨٢/٨١ بلغ عددها ٢٥ مدرسة وفى عام ١٩٨٧/٨٦ بلغ عدد المدارس ٣٢ مدرسة. وفى عام ١٩٨٩/٨٨ بلغ عدد المدارس ٤١ مدرسة". (١)

ويعد هذا التزايد السريع لمدارس اللغات نفيا لصفة التجريب التى اضيفت الى اسمها لا لشئ الا لتسهيل السماح للوزارة باقتطاع مبان هذه المدارس من المدارس الرسمية العادية وتخصيصها لمدارس اللغات.

تلبية لرغبات القادرين على دفع الرسوم المقررة والتى لم ينص عليها صراحة القرار الوزارى رقم ٩٤ لسنة ١٩٨٥ بل جعلها فى المادة ١٦ منه باسم حصيلة مقابل الخدمات الاضافية "تقديم خدمات اضافية للتلاميذ فى مجالات الانشطة..."(٢)

كما صرحت المادة ١٧ بان يسدد التلاميذ ثمن الكتب الاجنبية فقط طبقا للأسعار المقررة مضافا اليها ١٠٪ مقابل مصاريف النقل والتلف.

كما صرحت المادة ١٨ على جواز تدبير سيارة لنقل التلاميذ مقابل اشتراك سنوى ومقابل تغذية فى ضوء التكلفة الفعلية بالاضافة الى ١٠٪ كاحتياطى.(٣)

وبصدور هذا القرار وغيره بدا الخروج على نص الدستور المعنى بتقديم الخدمة التعليمية فى مدارس الدولة بالمجان. ورغم كبر حجم التكلفة المالية فان التكلفة الاجتماعية لمثل هذا العمل اكبر واخطر حيث سمحت الدولة لنفسها بان تاخذ من حق الفقراء لتعطى الاغنياء والحق هنا هو من نصيب الابنية والاماكن المدرسية المقررة والتى أقتطعت من نصيب دافعى الضرائب لصالح دافعى المصروفات كما ان توزيع تلك المدارس الحكومية للغات لم يكن عادلا حيث نلحظ تركزها فى المدن الكبرى وتركزت فى احياء الاغنياء فى تلك المدن، ويمكن توضيح ذلك من الجدول الاتى.

---

(١) المرجع السابق ص٣-٤٠
(٢) المرجع السابق ص ٤٠
(٣) المرجع السابق، الملاحق ص ٤ القرار الوزارى ٩٤ لسنة ١٩٨٥٠

جدول رقم (٤٥)
توزيع مدارس اللغات الرسمية بالمرحلة الابتدائية
١٩٨٩

الادارة	عدد المدارس والاقسام	عدد التلاميذ	الادارة	عدد المدارس والاقسام	عدد التلاميذ
شمال القاهرة	٢	١١٣٢	مصر القديمة	٢	٨٧٠
شبرا	٠	٠	حلوان	٢	٦٤٦
شرق القاهرة	٤	٧٤٢			
الوايلى	٢	٣٢٩	شرق اسكندرية	١	١٤٩
الزيتون	١	٥١١	المنتزة	٠	٠
مصر الجديدة	٩	٥٤٦٠	وسط اسكندرية	٢	٢٣١
وسط القاهرة	١	٤٨١	غرب اسكندرية	١	٣٤
عابدين	٠	٠	الجمرك	١	٧٢
غرب القاهرة	١	٣٦٠	العامرية	٠	٠
جنوب القاهرة	٢	٥٠٧			

المصدر: مستخلص من: وزارة التربية والتعليم، الادارة العامة للمعلومات والحاسب الالى، الاحصاء الاستقرارى سنة ١٩٨٩، مرجع سابق، رسمى لغات ابتدائى.

يتضح من الجدول السابق مايلى:

- ان محافظة القاهرة بها عدد ٢٦ مدرسة من مجموع اجمالى الجمهورية البالغ ٤٤ مدرسة وان حى مصر الجديدة وحدة به عدد ٩ مدارس بها ١٢٣ فصل يدرس به ٥٤٦٠ تلميذ وتلميذة وهو نصيب غير متوازن مع باقى احياء العاصمة التى خلت احياء بكاملها من تلك الخدمة. كما ان باقى محافظات الجمهورية تتوزع بها المدارس بشكل غير عادل حتى تكاد تخلو محافظات بالكامل من هذا النوع مثل محافظة البحيرة والغربية والمنوفية والقليوبية والفيوم وبنى سويف والمنيا وسوهاج وقنا واسوان وكل المحافظات الحدودية. اما مدارس اللغات الخاصة فنجد ان توزيعها على مستوى الجمهورية ايضا غير عادل فالقاهرة بها ١١٥ مدرسة وقسم من عدد ٢١١ مدرسة وقسم على مستوى الجمهورية وان حى مصر الجديدة وحدة به ٣٩ مدرسة منها وكان المفروض ان يكون تدخل الدولة هو فى الاماكن التى لم يدخلها التعليم الخاص للغات لاحداث قدر من التوازن فى تلك الخدمة لصالح الاحياء الفقيرة التى لا يقدر اهلها على تكاليف هذا النوع من التعليم الخاص للغات وحتى لا يصبح هذا النوع من التعليم وقفا على فئة معينة من القادرين ماديا مادام اصبح مطلبا تعليميا.

ويوضح الجدول رقم (٤٦) توزيع مدارس اللغات الخاصة على مستوى الجمهورية وتظهر فيه تلك الحقائق.

جدول رقم (٤٦)
مدارس لغات خاصة بمصروفات مرحلة ابتدائية
١٩٨٩

الادارة	عدد المدارس والاقسام	عدد التلاميذ	الادارة	عدد المدارس والاقسام	عدد التلاميذ
شمال القاهرة	٨	٣٢٤٨	مصر القديمة	١٢	٣٦٥٩
شبرا	١	٤٥٦	حلوان	٤	٢٢٧٢
شرق القاهرة	٤	١٥١٩			
الوايلى	١٣	٤٦٤٤	شرق اسكندرية	٧	١٩٩١
الزيتون	١٠	٣٨٣٠	المنتزة	٨	٣٩١٣
مصر الجديدة	٣٩	٢٠٧٠١	وسط اسكندرية	٢٠	١٢٧٨٧
وسط القاهرة	٣	١٨٦٩	غرب اسكندرية	٠	٠
عابدين	٦	٢٢٠٥	الجمرك	٣	٧٠٠
غرب القاهرة	٩	٣٤٩٨	العامرية	٤	١٧٠٤
جنوب القاهرة	٦	١١٩٢			

المصدر: مستخلص من: وزارة التربية والتعليم، الادارة العامة للمعلومات والحاسب الالى، المرجع السابق.

ويوضح الجدول السابق استمرار تركز تقديم الخدمة التعليمية المميزة لمدارس اللغات الخاصة بالاحياء الراقية عنها فى الاحياء الاخرى فى المدن التى تتركز بها معظم تلك المدارس.

ويزيد الامر وضوحا اذا قارنا بين الجدولين السابقين.

لنجد ان التعليم الخاص للغات يقدم فى نفس المناطق التى يقدم فيها التعليم الرسمى للغات، ففى القاهرة نجد حى مصر الجديدة به ٩ مدارس لغات رسمية و٣٩ مدرسة لغات خاصة وهو اعلى نصيب فى كليهما على مستوى الجمهورية، وفى الاسكندرية نجد فى منطقة وسط الاسكندرية مدرستين رسميتين للغات ونجد ٢٠ مدرسة لغات خاصة بمصروفات.

وكان من الممكن ان تقدم تلك الخدمة التعليمية بشكل افضل من جانب الدولة بحيث تقدم فى مناطق الاحياء الاقل حظا، مادامت الدولة قد اعترفت باهمية تلك الخدمة المميزة.

لكن السياسة التعليمية جانبها الصواب فى ذلك حيث عملت على زيادة حالة عدم التوازن فى تقديم تلك الخدمة لنتثبت من ذلك ان السياسة التعليمية لم تكن تعمل على تحقيق مبدا تكافؤ الفرص التعليمية بقدر ماكانت تعمل على تلبية مطالب ومصالح وحاجات قوى اجتماعية جديدة تملك القدرة المالية على ان تحصل على ماتريد.

وبذلك دعمت السياسة التعليمية حاجات القادرين على حساب حاجات غير القادرين ماليا.

كان للهجرة الخارجية دورا فعالا في هذا الاداء الخاطئ للسياسة التعليمية فالجانب الاكبر من المقبلين على تلك المدارس هم ابناء الطبقة الوسطى التي توفرت لها القدرة المالية نتيجة للهجرة الخارجية فطالبت بتلك الخدمة المميزة لابنائها.

والمعروف عن تلك الطبقة مدى حرصها واهتمامها بالتعليم مما ادى لان تصبح مدارس اللغات مطلبا اجتماعيا وتعليميا لفئات اخرى عملت الدولة على تلبيتها كما عمل التعليم الخاص ايضا على تقديمها لهم مقابل مصروفات اكبر.

وقد بينت دراسة سابقة سلبيات مدارس اللغات، "في مجافاتها لمبدا تكافؤ الفرص وديمقراطية التعليم حيث انها:

تقبل نوعا من التلاميذ ممن يقدرون على دفع المصروفات ويخشى ان تؤثر سلبيا من خلال "تعدد الثقافات التي يصعب التقاء مشاربها وان يكون لها بعض الانعكاس على الشعور بالانتماء، وتصعيد الاتجاه نحو الاغتراب، كما ان هذه المدارس لم تبد اهتماما كافيا بالتعليم العملي والفني رغم شدة حاجة البلاد اليه".(١)

وبجانب التقسيم اللامتكافئ لتوزيع تلك النوعية من التعليم بين المحافظات وبين الاحياء فان الدراسة ذاتها تشير الى المستوى التعليمي والوظيفي لاولياء امور تلاميذ تلك المدارس الرسمية للغات فنجدها مركزة على الطبقة الوسطى كما يشير الجدول التالي.

جدول (٤٧)
المستوى التعليمي ونوع ووظيفة
اولياء امور الطلاب بمدارس اللغات

البيان / ولي الامر	مستوى التعليم: اقل من متوسط	شهادة متوسطة	شهادة عالية	نوع الوظيفة: قطاع خاص	قطاع عام	قطاع حكومي
الام	٪٩	٪٣١	٪٦٢	٪٣٢	٪٩	٪٥٩
الاب	٪٤	٪١١	٪٨٥	٪١٠	٪٦	٪٨٤

المصدر: لورنس بسطا، وامين علي محمد سليمان، دراسة تقويمية للمدارس التجريبية الرسمية للغات، مرجع سابق، ص ٥٧.

ومن الجدول السابق يتضح:

- ان ثمة ارتباط بين (مستوى التعليم) لاولياء الامور والحرص على دخول الابناء لتعليم مدارس اللغات كما أن هناك علاقة وثيقة بين موظفي القطاع الحكومي ودخول الابناء لهذه المدارس.

---

(١) لورنس بسطا: مرجع سابق، ص ٨.

ويمكن من هذا الجدول أن نخلص الى ارتباط نمو هذا النوع من التعليم سواء بنوعه الخاص او الحكومي الى زيادة تيار الهجرة الخارجية للعمالة بمستوياتها المختلفة لا ن الهجرة عملت على زيادة حجم الطبقة الوسطى فى المجتمع المصرى وهى بحكم نشاتها وتكوينها طبقة مرتبطة بالتعليم، ولا يمكن هنا ان نخضع مفهوم الطبقة الوسطى فى مصر لمعيار الطبقة فى الفكر الماركسى الذى يحدد موقع الطبقة من ملكية ادوات الانتاج ووسائله او وجود عنصر الاستغلال وفائض القيمة كما لا يمكن اخضاعها لمفهوم سلوك السوق السائدة فى الفكر الغربى الراسمالى حيث توجد طبقة من يبيعون قوت عملهم وطبقة من يشترونها، ذلك لا ن البرجوازية المصرية تتركز حول شريحة موظفى الحكومة والقطاع لعام وشريحة صغار الملاك الزراعيين والحرفيين ورغم ما احدثته الهجرة من تشوه فى الوعى الطبقى لها من خلال نمو النزعة الفردية واساليب العمل الغير منتج لكن الهجرة حولت الكثير من المعدمين فى الريف الى ملاك او اصحاب مشاريع خاصة وحولت اصحاب الدخول المحدودة فى المدن المرتبطين بالوظائف الحكومية الى اصحاب حسابات فى البنوك وملاك عقارات وغيرها مما جعل اهتمام هذه الطبقة ينصب على تحسين الاحوال المعيشية للاسرة، معنى ذلك "ان الهجرة للعمل قد ساهمت فى زيادة التفاوت فى توزيع الدخل فى المجتمع المصرى عامة".(١)

ويوضح ذلك التفاوت الجدول التالى

جدول رقم (٤٨)
توزيع دخول المهاجرين العائدين عبر فترة الهجرة

البيان	قبل الهجرة الاخيرة	اثناء الهجرة	بعد العودة
الاجمالى	٠,٦٦١	٠,٧٠٣	٠,٧٢٣
الريف	٠,٥٧٨	٠,٦٤٧	,٦٢٤
الحضر	٠,٦٤٢	٠,٦٧٨	,٧١٤
الحالة التعليمية			
غير مؤهل	,٥٣٦	,٦١١	,٦٢٣
تعليم اساسى	,٥٢٩	,٤٨١	,٧٠٢
تعليم متوسط وعالى	,٦٥٥	,٦٥٤	,٦٧٦

المصدر: نادر فرجانى: سعيا وراء الرزق، مرجع سابق، ص ٢٣٠.

ويوضح الجدول السابق ان الفرق بين الدخل قبل الهجرة وبعدها هو لصالح حالة بعد الهجرة سواء فى الريف والحضر سواء بدون تعليم او بتعليم، لكن يلاحظ ايضا ان هذا الدخل الاجمالى يزيد فى الحضر عنه الريف ويزيد كلما زاد مستوى تعليم الفرد وهو ما يعطى قناعة لدى المهاجر بضرورة تحسين تعليم ابناءه ويشير الجدول التالى لتغير احوال الملكية لعينة من المهاجرين قبل وبعد الهجرة.

---

(١) نادر فرجانى: سعيا وراء الرزق، مرجع سابق، ص ٢٢٩.

جدول رقم (٤٩)

حالة الملكية لعينة من المهاجرين

المجموعة	الحال قبل الهجرة				الحالة بعد الهجرة			
	معدم		حائز		معدم		حائز	
	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
عمال زراعة	٥	١٠٠	-	-	٢	٤٠	٣	٦٠
عمال خدمات	٥	١٠٠	-	-	٢	٤٠	٣	٦٠
عمال انتاج	٤	٨٠	١	٢٠	-	-	٥	١٠٠
عمال بناء	٤	٨٠	١	٢٠	-	-	٥	١٠٠
حرفيون	٤	٨٠	١	٢٠	١	٢٠	٤	٨٠
المهن الوسيطة	١٠	١٠٠	-	-	٢	٢٠	٨	٨٠
المدرسون	٣	٦٠	٢٠	٤٠	-	-	٥	١٠٠
المهن الادارية العليا	٣	٦٠	٢	٤٠	-	-	٥	١٠٠
المهن الفنية العليا	٣	٦٠	٢	٤٠	-	-	٥	١٠٠

المصدر : عبد الباسط عبد المعطى: الهجرة النفطية والمسالة الاجتماعية، دراسة ميدانية على عينة من المصريين بالكويت، مرجع سابق، ص ١٠١.

ويتضح من الجدول السابق ان الهجرة غيرت من اوضاع معظم افراد العينة من حالة المعدمين الى حالة الملاك والحائزين وقد عبرت كل هذه الجماعات اثناء الدراسة الميدانية بهذا البحث عن تمسكها بتعليم الابناء وكان هذا المطلب يتزايد ويرقى كلما ارتفع المستوى التعليمي للعينة.(١)

ويتركز معظم المهاجرين العائدين والعاملين بالقطاع الحكومى والقطاع العام بمناطق انشاء هذه المدارس للغات سواء الرسمية أو الخاصة وهو ما يؤكده الجدول التالى.

(١) انظر : عبد الباسط عبد المعطى: الهجرة النفطية والمسالة الاجتماعية، مرجع سابق، ص ٥٢-٦٤.

جدول رقم (٥٠)
المصريون العائدون نهائيا حسب مناطق البحث موزعون مئويا
وفقا للقطاع الذى كانت تتبعه جهة العمل قبل السفر

مناطق الاقامة القطاع قبل السفر	القاهرة	الاسكندرية	حضر بحرى	ريف بحرى	حضر قبلى	ريف قبلى	جملة
حكومى	٢٢,١	٤,٧	٢٩,٤	٢٨,٢	١٠,٣	٥,٣	١٠٠,٠
عام	٤٢,٩	١١,٩	١٤,٧	٢١,٦	٤,٨	٤,١	١٠٠,٠
خاص وتعاونى	١٢,٢	٢,٩	٥,٩	٤٩,٥	,٨	٢٥,٧	١٠٠,٠
اجنبى	٣١,٠	٢٧,٧	٤١,٣	—		—	١٠٠,٠
غير ملتحق	١٠,٦	٣,١	١٣,١	٥٣,١	٥,١	١٥,٠	١٠٠,٠
الاجمالى	١٦,٠	٣,٩	١٢,٦	٤٣,٦	٥,٥	١٨,٤	١٠٠,٠

المصدر : حسن على شكرى: العائدون المصريون من هجرتهم وشكل مابعد الهجر، فى مؤتمر المكونات الرئيسية لخصائص القوى العاملة فى حركة الهجرة وانعكاساتها على دول الا يفاد والا ستقبال.مرجع سابق، ص ٣٠.

ويتضح من الجدول السابق مثلا ان موظفى الحكومة العائدين والمقيمين بالمدن والحضر يبلغ ٦٦,٥٪ من تلك الفئة وان موظفى القطاع العام تبلغ نسبتهم ٧٤,٢٪ من حجم تلك الفئة بل ان ٥٤,٣٪ منهم يعودون الى القاهرة والا سكندرية فقط وبالتالى يزداد الطلب الا جتماعى على هذا النوع من التعليم فى تلك المناطق.

فقد أوضحت دراسة سابقة اجريت على تعليم اللغات ان نسبة عالية من أولياء الا مور كانت من موظفى الحكومة والقطاع العام.(١)

وتفسير ذلك فى ان رغبة الطبقة الوسطى فى الحفاظ على دورها الا جتماعى جعلها تفضل هذا النوع المميز من التعليم واذا كان موظفى الحكومة والقطاع العام يمثلون نسبة عالية من أولياء امور طلاب تلك المدارس هم من اصحاب الدخل المحدود فان الهجرة الخارجية للعمل تعتبر هى العامل المساعد الذى مكن الكثير منهم من تعليم ابنائه فى هذا النوع من التعليم.

هكذا يتضح أن السياسة التعليمية فشلت فى تطبيق مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية كما جاء فى الوثائق الرسمية للتعليم لعدد من الا سباب هى:

- الا زمة الا قتصادية وانخفاض معدل التنمية وعجز تمويل التعليم وخاصة فى استثمارات المبانى المدرسية.

---

(١) لورنس بسطا، وامين سليمان، مرجع سابق

- الزيادة السكانيّة الكبيرة وعجز المباني عن تلبية تلك الزيادة مما ادى لعمل مدراس لاكثر من فترة في اليوم الواحد وزيادة الكثافة داخل الفصل.

- انخفاض كفاءة وفاعلية التعليم الرسمي.

- زيادة الاقبال على مدارس التعليم الخاص لتوفر القدرة المالية للبعض ولتردي الوضع بالمدارس الحكومية.

- زيادة الطلب على تعليم ومدارس اللغات وتلبية الدولة لتلك الاحتياجات للقادرين على حساب حاجات غير القادرين.

- كان للهجرة دور اساسي في تكوين القدرة المالية التي حركت معظم تلك الاحتياجات وغذت بنفس الحاجة غير المهاجرين.

واذا كان ذلك هو نتاج فهم وتطبيق السياسة التعليمية لقضية تكافؤ الفرص التعليمية فما هو الحال بالنسبة لقضية اخرى مثل قضية مجانية التعليم، فالقضيتان معا تمثلان اساس مبدا ديمقراطية التعليم في اي مجتمع وهو ما يمثل محور اي سياسة تعليمية في مجتمع يعلن ديمقراطيته.

وهذا ماتعرضه الدراسة في الفصل التالــــي.

الفصل السابع

انعكاسات هجرة العمالة المصرية على قضية مجانية التعليم

يتناول هذا الفصل انعكاسات هجرة العمالة على المحور الثانى لمبدأ ديمقراطية التعليم وهو قضية مجانية التعليم وذلك من خلال المحاور التالية :-

اولا : المجانية فى التعليم المصرى.

ثانيا : انعكاسات هجرة العمالة على مجانية التعليم المصرى.
ويتم ذلك من خلال مؤشرين هم :-

أ- انتشار ظاهرة الدروس الخصوصية .
١-الابعاد المجتمعية والتربوية للدروس الخصوصية .
٢- اسباب انتشار الدروس الخصوصية وعلاقتها بهجرة العمالة .

ب- زيادة انفاق الاسرة المصرية على تعليم ابنائها .
١- مؤشرات زيادة الانفاق الاسرى على التعليم .
٢- بنود الانفاق الاسرى على التعليم .

الفصل السابع
انعكاسات هجرة العمالة المصرية على قضية مجانية التعليم

قامت سياسة الدولة بعد ثورة سنة ١٩٥٢ على ان التعليم حق للمواطنين وواجب على الدولة، وبالتالى وجهت الكثير من مواردها لنشره وتعميمه وتقديمه بالمجان للجميع وخاصة فى مراحلة الاولى. ثم بدات تلك السياسة تتجه نحو التغيير فى اواخر السبعينيات، نتيجه للعديد من التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التى اعادت تشكيل قوى المجتمع وقيمه وخياراته.

تحولت مجانية التعليم بعد تلك التغيرات من حق لعبء يجب اعادة النظر فيه . وخلال هذا الفصل تعرض الدراسة لتطبيقات السياسة التعليمية وعلاقتها بالظواهر والتغيرات الاجتماعية خلال تلك الفترة ومنها ظاهرة هجرة العمالة وذلك على النحو التالى.

اولا : المجانية فى التعليم المصرى:

المجانية احد سمات وشروط ديمقراطية التعليم، ذلك لان المفترض ان التعليم حق للفرد، واجب على المجتمع بل تصل درجة اهميته فى المرحلة الاولى الى جعله ملزما لولى الامر وبالتالى يجب على المجتمع كفالته للجميع دون عائق مادى.

ويؤمن المشرع المصرى بذلك ولهذا نصت عليه المواثيق والدساتير المصرية المتوالية وخاصة فيما بعد ثورة سنة ١٩٥٢.

ولم يات هذا الايمان الا من خلال تاريخ طويل من الصراع بين المجانية المحققة لتعليم فيه فرص متكافئة للجميع وبين المصروفات كاحد مصادر التمايز والطبقية وعدم التكافؤ.(١)

وواكب هذا الاتجاه العالمى المؤيد لنشر التعليم ومجانيته حتى فى المجتمعات الراسمالية، بل ان الاعلان العالمى لحقوق الانسان الذى اصدرته هيئة الامم المتحدة فى ديسمبر سنة ١٩٤٩. نصت المادة ٢٦ منه على ان "لكل انسان الحق فى التعليم، ويجب ان يكون التعليم مجانا فى مراحله الاولى والاساسية على الاقل وان يكون التعليم الاولى الزاميا والتعليم الفنى والمهنى فى متناول الجميع وان يتاح التعليم العالى

انظر فى ذلك:

(١) شكرى عباس حلمى عبد الرحمن: تطور تمويل التعليم الابتدائى فى ج.م.ع (من اوائل القرن ١٩ الى سنة ١٩٥٢). رسالة ماجستير، كلية التربية جامعة عين شمس سنة ١٩٧٠.

- محمد ابو الاسعاد: مجانية التعليم من الاحتلال الى الانفتاح، مجلة الاهرام الاقتصادى، القاهرة عدد ٧٧٣ نوفمبر سنة ١٩٨٣.
- عبد اللطيف محمود: اثر الممارسة الحزبية على حركة التعليم فى مصر ١٩٢٣-١٩٥٢، مرجع سابق.

للجميع على السواء على اساس الجدارة والكفاية".(١) والاتجاه نحو المجانية ظل يتدعم فى نظام التعليم المصرى من خلال عدد كبير... من القوانين والقرارات الوزارية المتتابعة.

فمنذ بدا طه حسين يدعو لكون التعليم كالماء والهواء وأنه حق للجميع ويرفض ان يكون التعليم وقفا على طبقة من الناس دون طبقة وان يباح للناس جميعا فى القانون ثم تخلق المصاعب العملية أمام الفقراء والمعدمين لتضطرهم الى الاكتفاء بالتعليم الاولى".(٢) فالتعليم كما اوضحه طه حسين "ليس ترفا وانما هو حاجة من حاجات الحياة وضرورة من ضروراتها، فليست حاجة الشعب الى التعليم الصالح باقل من حاجته الى الدفاع الوطنى المتين".(٣)

وفى عام سنة ١٩٤٤ قررت الوزارة مجانية التعليم الابتدائى وبقيت نفقات الكتب والادوات والغذاء والتامينات الصحية والرياضية والاجتماعية كما هى حتى حددتها الوزارة بقرار رقم ٦٨٨٣ سنة ١٩٤٦ وحددت نسب ونوعيات الاعفاء منها.

وفى عام سنة ١٩٤٩ صدر القانون رقم (الذى اعفى الجميع من كافة الرسوم لتصبح مجانية المدرسة الابتدائية حقيقة واقعة فعلا.

اما التعليم الثانوى فظل بمصروفات حتى سنة ١٩٥١ وان كانت شروط المجانية فيه تسمح بأن يتمتع بها الكثيرون وخاصة فى فترة الاربعينات، ثم صدر القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥١ والذى نص على مجانية التعليم الثانوى.

ورغم تلك القوانين التى تنص على المجانية فان رسوم مقابل الخدمات الاضافية والتامينات كانت تحصل من اولياء الامور وهى رغم كونها كانت قروشا قليلة لكنها كانت تمثل عبئا ماليا قد يحول احيانا بين الفرد والتعليم ولذلك "اعلن الرئيس جمال عبد الناصر فى يوليو سنة ١٩٦٢ وبعد صدور القوانين الاشتراكية ان التعليم سيكون مجانا فى جميع انواع المدارس على اختلاف مستوياتها بما فيها المعاهد العليا والجامعات حتى لا يمتاز مواطن عن آخر نتيجة لقدرته المالية على تحمل المصروفات المدرسية بينما يعجز عنها آخرون".(٤)

والملاحظ ان المجانية امتدت بالفعل لتشمل كل مراحل التعليم المصرى عدا بعض الرسوم والتامينات التى تزودت القوانين المنظمة فى تحصيلها بين جعلها اجبارية او اختيارية "ففى قانون التعليم ٦٨ لسنة ١٩٦٨ نص على عدم جواز مطالبة التلميذ الابتدائى بأى رسوم مقابل ما

---

(١) وزارة المعارف العمومية: الادارة العامة للثقافة، الاعلان العالمى لحقوق الانسان د.ت.، ص ٥.

(٢) طه حسين: مستقبل الثقافة فى مصر، القاهرة، دار المعارف سنة ١٩٤٤ ص ١١٧.

(٣) المرجع السابق ص ١٢٧.

(٤) ج.ع.م. وزارة التربية والتعليم، تقرير عن تطور التربية والتعليم فى ج.ع.م. فى العام ٦٢/١٩٦٢. ص ١٢.

بقدمه له من خدمات تعليمية، لكن القرار الوزارى رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦٩ نصت مادته السادسة على ان رسم مجلس الاباء يحصل اجباريا كما نصت على ذلك ايضا القرارات الوزارية ٢١٧ لسنة ١٩٧١ ورقم ٢٠٧ لسنة ١٩٧١ ورقم ١٥٦ لسنة ١٩٧٤ اما فى القرار رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧٩ فان تحصيل الرسوم مقابل مجالس الاباء والتاميفات اختيارية وذكر القانون ١٣٩ لسنة ١٩٨١ على حق التعليم المجانى للجميع ولكنه اجاز فى المادة الثالثة فقرة ٢ تحصيل مقابل خدمات اضافية تؤدى للتلاميذ".(١)

بدات الخدمات الاضافية التى سمح بها القانون تتزايد على حساب مجانية التعليم، مما جعلها تمثل عبئا ماليا لا يستهان به، كما انها لم تقابل بتقديم خدمات حقيقية للتلاميذ، ولم يواكبها تحسن ملموس فى الخدمة المقدمة بالمدرسة.

بل على العكس من ذلك فقد شهدت العملية التعليمية/تدهورا نوعيا تمثل فى ارتفاع كثافة الفصول، وتدنى مستوى تجهيزات المبنى المدرسى، وزادت نسب المدارس الخالية من المرافق او خدمات الانشطة الطلابية كالملاعب وغيرها، وزادت نسب المدارس المتعددة الفترات.

مما ترك اثرا سلبيا على مكانة ودور المدرسة فى التعليم وجعل الاسرة تفكر فى طرق اخرى لضمان تعليم ابنائها، حيث لجات للدروس الخصوصية او المدارس الخاصة، وبقيت المدرسة مجرد مكان لتسجيل اسم التلميذ وقيده بالتعليم الرسمى، اما التعليم الفعلى فاصبح يتم معظمه خارج المدرسة.

ثانيا: انعكاسات هجرة العمالة على مجانية التعليم:

بتوفر القدرة المالية لدى العديد من الاسر التى هاجر عائلها وتدهور مستوى واداء العملية التعليمية، بدات بعض الاسر تبحث لابنائها على خدمة تعليمية افضل من خلال المدارس الخاصة او عن طريق المزيد من الدروس الخصوصية والتى انتشرت بشكل ملحوظ فى مصر فيما بعد منتصف السبعينات لتمثل احدى انعكاسات هجرة العمالة على نظام التعليم.

١- انتشار ظاهرة الدروس الخصوصية:

منذ منتصف السبعينات اصبحت الدروس الخصوصية احد بنود الانفاق الاساسية للاسرة المصرية.

ففى تقرير رسمى "صادر عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء فى سبتمبر سنة ١٩٨٧ -وهى فترة شهدت تعاظم موجة الهجرة الخارجية- عن ظاهرة انتشار الدروس الخصوصية بمراحل التعليم حيث يوضح المبالغ التى صرفت على الدروس الخصوصية فى التعليم العام عام ١٩٧٨ بمبلغ

---

(١) عوض توفيق: مجانية التعليم من بداية القرن ١٩ حتى الان، دراسة توثيقية، المركز القومى للبحوث التربوية، القاهرة سنة ١٩٨٤، ص٤٨-٤٩.

٥٢ مليونا من الجنيهات منها فى المرحلة الا بتدائية مبلغ ٤,٢١١,٣٤٠ وفى المرحلة الا عدادية ٢٤,٥٥٩,٣٧٦ وفى المرحلة الثانوية ٢٣,٢٠٧,٦٤٠ مليونا....وفى تقريرا آخر للرقابة الا دارية فى الموضوع ذاته أن جملة المبالغ التى اتفقت على الدروس الخصوصية فى جميع مراحل التعليم العام، والجامعى والعالى بلغت ٩١ مليونا من الجنيهات".(١) ويظهر ضخامة هذا المبلغ المنفق اذا ما قورنت بميزانية التربية والتعليم لنفس العام المذكور وهو سنة ١٩٧٨ والبالغة ٢٧١,٥٥٤,٨٧٠ مليون جنيه".(٢)

ويمكن ان يتضاعف هذا المبلغ المنفق على الدروس الخصوصية لو حسبنا قيمة المنفق عليها من كتب وادوات وانارة وجهد الساعات الا ضافية التى تتم خلالها ومدى ما تتركز من اجهاد على المعلم والمتعلم يؤثر سلبيا على الا داء التربوى داخل المدرسة وفى اثناء الحصة الرسمية.

أ- الا بعاد المجتمعية والتربوية للدروس الخصوصية :

تعتبر ظاهرة الدروس الخصوصية احد عوامل هدم قضية مجانية التعليم، كما تعمل على تفريغ المجانية -والتى تمثل احد جوانب ديمقراطية التعليم- من محتواها الحقيقى. وللدروس الخصوصية ابعادا تربوية واجتماعية، فهى دليل على انخفاض كفاءة النظام التعليمى، وعن فقدان الثقة الا جتماعية فى حسن ادائه وفاعليته.

وانتشار الدروس الخصوصية قد يأتى نتيجة لفهم خاطىء لدى المتعلمين لمهمة واهداف العملية التعليمية وحصرها فى مجرد الحصول على شهادة او التسابق للحصول على مجموع يؤهل صاحبه للالتحاق بنوع معين من انواع التعليم المفضل اجتماعيا.

والدروس الخصوصية تمثل فى ذلك اداة فى يد القادرين ماليا تمكنهم من فرص تعليمية افضل على حساب غير القادرين.

ويعتبر ذلك تجسيدا لمقولة ان التعليم يسهم بقدر كبير فى اعادة انتاج التشكيلة الطبقية بالمجتمع والنظام التعليمى يقدم الا ساس التربوى الملائم لنمو وانتشار تلك الا فكار اذا كان نظاما قائما على اسلوب التلقين لا التفاعل بين المعلم والمتعلم، ويعتمد فلسفة قائمة على أن المعلم مصدر المعرفة مما يؤدى لصعوبة ان يكون المتعلم قادرا على التعلم الذاتى كما يهتم هذا التعليم بالتحصيل الدراسى اكثر من اهتمامه بأساليب التفكير المبدع والمبتكر.

ونظام تعليمى من هذا النوع ينحصر فيه اسلوب التقويم فى قياس قدرة الحفظ والا ستظهار لدى المتعلم للمعلومات التى القيت عليه من المعلم.

---

(١) رئاسة الجمهورية، المجالس القومية المخصصة، تقرير المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا الدورة الثالثة عشرة سبتمبر سنة ١٩٨٥ يونيه سنة ١٩٨٦ ص ٦٧.

(٢) ثابت الشارونى: المجالس القومية المتخصصة، اقتصاديات تكلفة التعليم قبل الجامعى فى مصر/ نسخة غير مطبوعة جدول ٢، ص ٩٠ د.ت.

وتصبح الامتحانات في مثل هذا النظام هي السيد المطلق الذي تتوجة لخدمته كل الجهود سواء من قبل النظام او الافراد.

وعندما يعجز النظام التعليمي عن توفير الظروف الملائمة ليتمكن من اكتساب المعرفة وتعلمها من مصدرها الوحيد حسب فلسفة هذا النظام وهو المعلم، سواء كان ذلك العجز لظروف حقيقية او مفتعلة، فان البديل الوحيد امام المتعلم في تلك الحالة لتحصيل المعلومات في ظروف افضل يكون الدروس الخصوصية.

ويعني ذلك هدرا لما ينفق على التعليم من اموال، واهدار لمقدرات وعلاقات تربوية لا تتحقق بدونها ديمقراطية التعليم.

وقد تناولت العديد من الدراسات بعض من تلك الجوانب وخلصت الى مجموعة من النتائج الخاصة بتلك الظاهرة منها.(1)

-ان الظاهرة شاملة لما يزيد عن ٧٠٪ من المتعلمين سواء كان ذلك على شكل دروس خصوصية او حصص تقوية.

-انها اكثر شيوعا في المدن عنها في الريف وخاصة فيما بعد المرحلة الاولى من التعليم.

- انها اكثر شيوعا في البنات عنها في البنين.

- ان المواد التي يحتاج فيها التلاميذ لدروس خصوصية في تزايد مستمر.

-ان التكلفة المالية للدروس الخصوصية في تزايد مستمر من فترة لاخرى، ومن مرحلة تعليمية لاخرى، حتى اصبحت ترهق ميزانية الاسرة وتمثل نسبة عالية من جملة انفاق الاسرة.

-انها تزيد كلما ارتفع المستوى الاقتصادي للاسرة.

---

(1) يرجع في ذلك الى:
- محمد خليفه بركات: بحث الدروس الخصوصية، وزارة التربية والتعليم، القاهرة سنة 1961.
- اسماعيل محمد دياب: "ظاهرة الدروس الخصوصية كاحد معوقات التحول الديمقراطي في مصر" (الكتاب السنوي في التربية وعلم النفس) المجلد العاشر، القاهرة، دار الثقافة للطباعة والنشر سنة 19,
- عبدالفتاح تركي: المدرسة الموازية، الاسكندرية، دار المطبوعات الجديدة، سنة 1983.
- سعيد اسماعيل علي: محنة التعليم في مصر، كتاب الاهالي، القاهرة، سنة 1984، ص
- حسين قورة وآخرون: الدروس الخاصة والتحصيل الدراسي، كلية المعلمين، جامعة اسيوط، سنة 1970.
-المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية: استطلاع الدروس الخصوصية، القاهرة، سنة 1978.

ومن النتائج التي تشير اليها تلك الدراسات نجد ان ظاهرة الدروس الخصوصية اصبحت سلوكا شبه عام، رغم مايبذل من جهود لا حتواء اخطارها، ويرجع ذلك الى توفر الظروف الملائمة لا نتشارها سواء من داخل النظام التعليمي او النظام الا جتماعي ولذلك تفاقمت المشكلة حتى "كادت تصبح هي القاعدة لا الا ستثناء، وهذا معناه ان المؤسسة التعليمية قد اخفقت في اداء احد ادوارها الرئيسية وهو توصيل المعارف والخبرات الى التلاميذ".(١)

٢- اسبابها انتشار الدروس الخصوصية علاقتها بهجرة العمالة:

يمكن الربط بين ماحدث في المجتمع المصرى من تغير في القيم والا تجاهات منذ بدا تيار الهجرة المؤقتة وما حدث في التعليم المصرى من تغيرات ادت الى تحول الدروس الخصوصية "الظاهرة متفشية نتيجة للظروف العامة والتحول القيمي الذى ساد المجتمع في الحقبة الا خيرة".(٢)

فقد ساعدت الظروف العامة بالا ضافة الى ما اصاب النظام التعليمي من مشكلات حدت من دوره وفاعليته على سيادة النزعة الفردية في حل المشكلات التى تواجه المجتمع.

وقد انعكس ذلك في التعليم من خلال "اصرار اولياء الا مور على اعطاء ابنائهم دروسا خصوصية لعدم ثقتهم في اساليب التعليم الحالية واعتقادا منهم بان ذلك هو السبيل لتفوق ابنائهم لكى يتسنى لهم الحاقهم بنوعيات محددة من التعليم لا شباع تطلعات اجتماعية معينة".(٣)

ورغم ان الدروس الخصوصية كظاهرة لم تختفى من المجتمع لكن عبر وجودها اختلف من مرحلة لا خرى، قديما كان وجودها طلبا للوجاهة او حرصا على التمايز الطبقي، لكن وجودها الحالى وبالحجم الا جتماعي الضخم وشمولها لكل من القادرين ماليا وغير القادرين فانه يعنى انها اصبحت تمثل بديلا للمدرسة وهو امر لا يمكن ارجاعه للأسباب العامة فقط بل لا بد وان له اساس تربوى ينبع من عدم قيام المؤسسة التربوية بواجبها بكفاءة تكسبها ثقة المتعلم بالمدرسة وبالا ساليب المتبعة في هذا التعليم، فالمدرسة المكتظة بالتلاميذ، والتى تعمل عدة فترات، والتى تستخدم لتعليم الكثرة اساليب تعليم القلة والتى تستخدم التقويم كاسلوب للعقاب وللفرز ولا تجعل التقويم احد اساليب التعلم ومراحله المستمرة، تلك المدرسة لا تستطيع كسب ثقة المتعلم بسهولة.

---

(١) محمد محمود رضوان: الدروس الخصوصية، مجلة المجالس القومية المتخصصة، القاهرة، عدد ٢ السنة ١١، ابريل/يونيه سنة ١٩٨٦، ص ٥٨.

(٢) محمد محمود رضوان: مرجع سابق ص ٥٩.

(٣) حسين رمزى كاظم: الدروس الخصوصية من الحضانة الى الجامعة، صحيفة المكتبة، القاهرة، جمعية المكتبات المدرسية، المجلد ١٤ العدد الا ول، يناير سنة ١٩٨٢، ص٢٩.

وقد ينعكس ذلك على سيادة انماط سلوكية في المدرسة تبدا بعدم الانتظام والانضباط وتنتهي بتكوين مجموعة من القيم السالبة بين المعلم والمتعلم غالبا ما تكون الدروس الخصوصية هي الجسر الذي يمهد لتجسيدها في نفس كل منهما، وعليها تصل العلاقة الى حد الاستغلال وعدم التقدير "وهكذا اصبحت مشكلة الدروس الخصوصية، مشكلة ليست تربوية وتعليمية، فحسب وانما هي في واقعها الحالي، مشكلة اقتصادية واجتماعية واخلاقية".(١)

ادت الهجرة الخارجية دورا مباشرا في التاثير على دور واداء المعلم من خلال المقارنة بين معلم هاجر وحقق بعض المدخرات المالية، وآخر لم يستطع ذلك بعد.

كما ان غالبية المعلمين تشعر بالظلم وعدم المساواة في الدخل وفي المكانة الاجتماعية مع غيرهم من خريجي كليات اخرى، الامر الذي يجعل من الدرس الخصوصي في نظر البعض منهم فرصة يعوض بها عن حق من حقوقه، فالاساس هو ذاتية الفرد وما يحصل عليه لا ما يعطيه او يرتضيه اذن، "فالقيم الهابطة في المجتمع نتيجة للخلل في نظامه الاقتصادي والاجتماعي... كل ذلك جعل المدرس يسعى بنفسه الى الدروس ويقل جهده بشكل واضح في عمله الرسمي".(٢)

ويمكن القول ان هجرة العمالة المصرية وما صاحب عودة تلك العمالة للوطن محملة بقيم جديدة اساسها ان الثروة اساس القدرة والسبيل الى التميز مما جعل النظرة الى التعليم ودوره يتضاءل حتى اصبح مجرد وسيلة للحصول على نصيب اوفر من فرص العمل بالخارج، وبالتالي الحصول على فرصة أكبر للثروة وتحول التدريس من رسالة الى مهنة وزاد اقبال المعلمين الجدد والقدامى على الهجرة بل وارتبط عمله الجيد بفرصة الحصول على اعارة للخارج، كما قلت علاقة القدوة بين المعلم والمتعلم وحلت محلها علاقة المنفعة والتي جسدتها الدروس الخصوصية والتي ترتب عليها "تصرفات سلوكية واخلاقية غير مقبولة تسيء الى النظام التعليمي، كما تسيء الى سمعة بعض المدرسين ولقد تضمن تقرير الرقابة الادارية الكثير من المخالفات الشائنة بسبب الدروس الخصوصية، نذكر منها:

- محاباة بعض المدرسين للتلاميذ الذين ينتظمون في الدروس الخصوصية معهم... ومنحهم درجات لا يستحقونها في اعمال السنة، وفي الاختبارات الشفوية والعملية.

- تفشي ظاهرة الغش في الامتحانات. والتساهل في تقدير الدرجات وتيسير النجاح دون تقويم صادق لمستوى الطلاب.

- تسرب اسئلة الامتحانات احيانا لبعض الطلاب.

---

(١) رئاسة الجمهورية، المجالس القومية المتخصصة، تقرير المجلس القومي للتعليم، الدورة الثالثة عشرة سبتمبر ١٩٨٥ يونية ١٩٨٦، ص٦٩.

(٢) سعيد اسماعيل على: مرجع سابق، ص ٢١٨.

- تعود الطلاب على عدم الالتزام بالنظام المدرسى.".(١)

يمكن ملاحظة تفشى ظاهرة الدروس الخصوصية بين أبناء المهاجرين للخارج وذلك لان هجرة العائل تجعله اكثر تخوفا على المستوى التحصيلى لابنة ولان القدرة المالية تكون متوفرة فان اللجوء الى الدرس الخصوصى ربما يكون من وجهة نظر ولى الامر نوعا من الاشراف التعويض عن غيابه او ربما ينظر اليه على انه اداء للواجب تجاه الابناء، كما ان الطالب المنتمى لاسرة هاجر عائلها عادة ما يكون اكثر تعرضا للاضطراب النفسى، مما يؤثر على قدرته التحصيلية.

وتشير دراسة ميدانية اجريت على عينة من الريف والحضر من الزوجات اللاتى هاجر ازواجهن للعمل بالخارج ويوضح الجدول التالى بعض من المؤشرات التى تدل على الحالة التى يكون عليها الابناء بعد سفر الاب:-

جدول رقم (٥١)
تاثر الابناء بسفر الاب

تاثر الابناء لسفر الاب	الريف		الحضر	
	عدد	٪	عدد	٪
- فقدان التركيز فى المذاكرة	٦١	٢٤,٤٪	٧٢	٢٩,٢٪
- الاحساس بفقد الرقيب	ـــ	ـــ	٤٢	١٦,٨٪
- عدم رضا الابناء عن سفر الاب	١٥٣	٦١,٢٪	١٨٧	٧٤,٨٪

المصدر: مستخلص من بحث على الدين السيد محمد: مرجع سابق ص ٧١-٧٢.

ويتضح من الجدول السابق ارتفاع حالة عدم الرضا بين الابناء عن سفر الوالد للعمل بالخارج وهى تزيد فى الحضر عنها فى الريف لان الارتباط الاسرى فى الريف يجعل العم او الخال قادرا على القيام بدور مماثل لدور الاب لدى الابن، اما فى الحضر فالمشاغل والتباعد الاسرى عادة ما يلازم الحياة بالمدينة.

اما فقدان التركيز فى المذاكرة كحالة نفسية فهو مرتفع فى الحضر عنه فى الريف لان المدينة بها من المثيرات والخبرات التى تجعل البدائل جاهزة للانشغال عن المذاكرة ولان التعويض النفسى يمكن أن يكون صعب المنال لانشغال الجميع بالمسئوليات اليومية الموكلة اليه.

اما الاحساس بفقد الرقيب فهو نادر بالريف حيث لا يستطيع الابناء بسهولة الفكاك من رقابة الاسرة والاقارب وسلطة الكبير اما فى

(١) رئاسة الجمهورية المجالس القومية المتخصصة، تقرير المجلس القومى للتعليم الدورة ١٣ مرجع سابق ص ٦٨-٦٩

المدينة فيوجد قدر من الحرية للابناء تزيد بعد سفر الاب كسلطة مباشرة .

وقد يختلف الوضع بالنسبة لنوع الابناء داخل الاسرة المهاجرة فيما ينطبق على الابن سلوكيا وقيميا لا يمكن الاعتداد به بسهولة للبنت لاختلاف الدور والنظرة داخل معظم الاسر المصرية حتى الان وخاصة فى الريف بين البنت والولد، كما ان دور البنت المحدود للان داخل الاسرة قد لا يتغير كثيرا بهجرة الاب وخاصة بالنسبة للنواحى السلوكية والقيمية وهو ما نلاحظه بشكل واضح بالنسبة للأبناء من الذكور .

كما ان سفر الاب يعنى العديد من الامور النفسية فانه يعنى كذلك جملة امور سلوكية يمكن ان يسمح بها عدم وجود الاب بالمنزل وهى سلوكيات غير سوية تؤثر بشكل مباشر على نوعية المشكلات المدرسية لابناء المهاجرين .

ويشير الجدول التالى لبعض من تلك السلوكيات الغير السوية .

جدول (٥٢)
النماذج السلوكية غير السوية
لابناء المهاجرين للعمل بالخارج

نماذج للسلوكيات غير السوية للأبناء	ريف		حضر	
	عدد	%	عدد	%
تعلم التدخين للأبناء	٥٣	%١٠,٣	٩٧	%١٤,٣
شرب المكيفات	٤١	%٨	٥٦	%٨,٢
الاولاد لا يحبون بعض	١٧٦	%١٤,٧	٦٥	%٥,٩
سفر الاب سبب فى تعليم الابناء عادات سيئة	١٦٥	%٦٦	١٩٨	%٧٩,٢

المصدر : مستخلص من دراسة على الدين السيد : مرجع سابق ص ٧٨ .

ويوضح الجدول السابق تقارب نسب انتشار تلك العادات السيئة فى كل من الريف والحضر وارتباطها بسفر الاب وهو ما يجعل الام فى حيرة من امرها خاصة اذا كان الابناء فى سن لا يسمح لها بالتدخل المباشر لتقويم هذا السلوك الذى لا يلبث ان يؤثر على نوعية مشاكل الابناء بالمدرسة ويتشابك السلوك اللاسوى مع المشكلات الدراسية التى تحاول الام من خلال الدروس الخصوصية علاجها حتى ينجح الابن بالمدرسة وبعدها يمكن تقويم وتعديل سلوكه بعد عودة والده لان رسوبه يعنى اعلان واضح بفشلها فى مهمة تربية الابناء امام الاب وامام الاخرين، ولهذا تحرص الام على ان يرعى الابن مدرس خصوصى لمتابعة جوانب عملية التحصيل الدراسى حتى لا تضيع مع ما ضاع من تحصيل قيمى.

ويوضح الجدول التالى بعضا من نوعيات المشكلات المدرسية التى تميز الابناء بعد هجرة العائل للعمل بالخارج .

جدول رقم (٥٢)
نوعية المشكلات المدرسية لابناء المهاجرين

نوعية المشكلات الدراسية لابناء المهاجرين	الريف		الحضر	
	عدد	٪	عدد	٪
- عدم الانتظام بالمدرسة	١٠	٪٤	٢٧	٪١٤.٨
- كثرة الغياب	—	—	١٩	٪٧.٦
- الهروب من المدرسة	—	—	٨	٪٣.٢
- الرسوب	١٣	٪٥.٢	٧	٪٢.٨
- هل الفشل الدراسي للابناء كان نتيجة سفر الاب	٣١	٪١٢.٤	٤٣	٪١٧.٢

المصدر: المصدر السابق، ص ٠٧٦

ويدل الجدول السابق على ارتباط بعض من المشكلات المدرسية لابناء المهاجرين بسفر الاب وتزيد تلك العلاقة ارتباطا في الحضر عنها في الريف ماعدا مشكلة الرسوب حيث تزيد ارتباطا بالهجرة في الريف عنها في الحضر وتزيد نسبة المتسربين به من التعليم لاسباب عديدة يضاف اليها هذا السبب الجديد كما يلاحظ عدم ذكر مشكلتي الغياب والهروب من المدرسة بهجرة العائل في الريف ذلك لان القرية محدودة ولا يستطيع الابن الهروب من المدرسة دون علم الاسرة التي يقوم فيها العم او الخال وغيرهما بالرعاية بدل الاب المهاجر لكن الهروب من المدرسة بالمدينة يمكن تبريره بوجود الحدائق دور السينما كمغريات لهذا السن، اما في الريف فلا توجد تلك المغريات الا في البندر وهو على مسافات بعيدة احيانا من القرية، ثم ان الهروب سلوك معيب للولد في القرية حيث ينظر اليه وينظر الى نفسه كبديل للاب في الاسرة اثناء غيابه.

لذلك كله ارتبطت الدروس الخصوصية بظاهرة هجرة العائل للعمل بالخارج الى حد كبير.

(ب) زيادة انفاق الاسرة على تعليم الابناء:

يمثل دخل الاسرة احد محددات الوضع الاجتماعي للتلميذ ومدى ما يمكن ان يحيط به من ظروف قد تمكنه او تعوقه اثناء فترات دراسته، اما باقي تلك المحددات فيمكن ان تشمل المستوى التعليمي للوالدين، وترتيب التلميذ بين اخوانه، والبيئة الثقافية المحيطة به في السكن ومحل الاقامة، ومدى ما توفره الاسرة من وسائط تربوية كوسائل اعلام او كتب وغيرها.

كلما توافرت بالمجتمع ظروف مناسبة لتعليم الابناء بالمجان وباسلوب ملائم فان ذلك يقلل من حجم انفاق الاسرة على التعليم من دخلها معتمدة في ذلك على ما يمثله الانفاق العام من المجتمع على هذا الجانب، وتلجا مجتمعات كثيرة الى توفير التعليم بالمجان على الاقل في المرحلة الاولى او مرحلة التعليم الاساسي، كما انها تقدم مساعدة مباشرة لتعليم الابناء في المراحل التالية لو كان التعليم

بالمصروفات، كما ان هناك دول اخرى تفرض المجانية على كل مراحل التعليم.

اما في بعض المجتمعات التي تواجه ازمات اقتصادية حادة مع وجود تخلف في الوعي الاجتماعي يكون التعليم عملية استثمار ضرورية لتجاوز تلك الازمة فتلجا الى بعض السياسات الخاطئة التي تقلل من حجم الانفاق العام على التعليم وبالتالي تقلل من فرص المجانية سواء بطرق مباشرة اي بفرض مصروفات على التعليم او بتقديم انواع من التعليم المميز بجانب التعليم المجاني للقادرين.

ونجد في مصر انه بعد زيادة معدل الهجرة الخارجية وماترتب عنها من تراكم الثروة عند بعض الاسر وتراكم مشكلات الميزانية العامة والعجز فيها، فقد بدات معدلات زيادة الانفاق الاسرى على تعليم الابناء في الزيادة كما توضحه بعض المؤشرات التي يمكن استخلاصها من دراسات كلفة التعليم في ميزانية الاسرة بمصر.

أ- مؤشرات زيادة الانفاق الاسرى على التعليم بعد الهجرة:

تشير دراسة اجريت على المستوى القومي ان نسبة انفاق الاسرة المصرية على تعليم الابناء من الدخل الشهري تبلغ "١,٧٪ في الابتدائي الرسمي و٤,٠١٪ من الدخل الشهري في الابتدائي لغات، اما المدرسة الاعدادية الرسمية فالنسبة تصل الى ٠,٧١٪ من دخل الاسرة وهي نفس القيمة في الاعدادي لغات".(١)

وقد اجريت تلك الدراسة في اواخر عام ١٩٨٩ وبمقارنتها بدراسة اخرى كانت قد اجريت عام ١٩٨٥ نجد الارتفاع الملحوظ لنسبة انفاق الاسرة على تعليم ابن واحد لها بالمراحل والانواع المختلفة للتعليم الاساسي كما يوضحها الجدول التالي.

(١) Educational Planing Unit: Ministry of Education Governement of Egypt, Reform of the Educational System of Egypt, Op. Cit P.P. 93-94

جدول رقم (٥٤)
دخل الاسرة ومتوسط جملة
المنصرف منه على تعليم طفل واحد

الدخل والمنصرف على التعليم	ابتدائى		اعدادى		التعليم الاساسى	
	رسمى	لغات	رسمى	لغات	رسمى	لغات
الحضر:						
متوسط جملة الدخل	١٦٥٣	٤٢٥٣	١٦٥٩	٤٢٥٥	١٦٥٦	٤٢٥٤
متوسط جملة المنصرف	٨٧	٢٩٦	١١٦	٣٠٤	١٠٢	٢٩٩
النسبة المئوية	٥,٣٪	٧,٠٪	٧,٠٪	٧,٢٪	٦,١٪	٧,٠٪
الريف:						
متوسط جملة الدخل	١١٤٠	—	٧٤٥	—	٩٤٨	—
متوسط جملة المنصرف	٤٥	—	٥٦	—	٥٠	—
النسبة المئوية	٣,٩	—	٧,٥	—	٥,٣٪	—

المصدر: سمير لويس: تكلفة التلميذ فى مدارس التعليم الاساسى دراسة احصائية، القاهرة المركز القومى للبحوث التربوية سنة ١٩٨٥، ص ٦٥.

ويوضح الجدول السابق ان نسبة الانفاق الاسرى كانت اقل فى سنة ١٩٨٥ عنها فى اواخر الثمانينات ويمكن عقد مقارنة بين نسبتى الانفاق فى كلا من الدراسيتن كما فى الجدول التالى:

جدول (٥٥)
مقارنة نسب الانفاق من دخل الاسرة
على التعليم كما وردت فى الدراستين السابقتين

الدراسة	ابتدائى		اعداد	
	رسمى	لغات	رسمى	لغات
دراسة ١٩٨٥	٤,٨٪	٧,٠٪	٧,١٪	٧,٥٪
دراسة ١٩٩٠	٧,١٪	١٠,٤٪	١٠,٧٪	١٠,٧٪

المصدر: مشتق من الدراستين السابقتين.

ويوضح هذا الجدول ارتفاع نسبة انفاق الاسرة على التعليم فى كل مراحل وانواع التعليم بنسبة حوالى ٣٪ خلال اربع سنوات، ويمكن ارجاع ذلك لعدة عوامل منها مانتج عن ظاهرة الهجرة الخارجية وما تبعها من اقبال اجتماعى على انواع التعليم الخاص او اللغات، وكذلك لتفشى ظاهرة الدروس لخصوصية كنوع من الضمانة الاسرية لرعاية الابناء وخاصة فى الاسر التى هاجر

عائلها، ومن ثم اصبحت تلك الظواهر شائعة اجتماعيا مما زاد من نسبة انفاق الاسر على التعليم بشكل عام.

تعتبر الهجرة الخارجية للعمالة احد العوامل الهامة لكنها ليست العامل الوحيد المؤدى لتلك النتيجة وهذا شان الظواهر الاجتماعية حيث تتداخل دائما جملة عوامل وتتساند معا فى صنع الظاهرة، غير انه يمكن التمييز بينها من حيث الاهمية او التأثير.

ويمكن ملاحظة اختلاف مؤشرات مساهمة الاسرية فى الانفاق على التعليم لو نظرنا الى مستوى دخل الاسرة والذى يرتبط عادة بمهنة رب الاسرة والتى تمثل المصدر الاساسى للدخل الذى ينفق منه على كافة الاحتياجات ومنها التعليم.

كما يلاحظ اختلاف تلك النسبة فى الانفاق باختلاف نوع التعليم سواء كان تعليم رسمى او تعليم لغات (رسمى او خاص).

ويشير الجدول التالى الى اختلاف متوسط دخول الاسر حسب مهنة رب الاسرة فى كل من الريف والحضر وارتباط ذلك الاختلاف بنوع التعليم الموجود به التلميذ سواء رسمى او لغات فى مرحلة التعليم الاساسى.

جدول رقم (٥٦)
متوسط الدخول لاسر تلاميذ المدارس الرسمية واللغات
فى كل من الريف والحضر حسب مهنة ولى الامر

م	مهنة رب الاسرة	متوسط جملة الدخل السنوى للأسرة (مقرب)			
		المدارس الرسمية			مدارس
		حضر	ريف	جملة	لغات
١	طبيب	٢٦٥٥	—	٢٦٥٥	٤٨٦٢
٢	صيدلى	٢٥٠٢	—	٢٥٠٢	—
٣	مهندس	١٨٧٣	١٣٠٦	١٨٠٥	٥٠٣٠
٤	محاسب	٢٣٧	—	٢٣٥٧	٣١٥٠
٥	محامى	٢٧٢٠	—	٢٧٢٠	٨٢٤٠
٦	أستاذ او مدرس بالجامعة	٣٣٨٢	—	٣٣٨٢	٦٠١٦
٧	مدرس بالتعليم العام او الفنى	١٧٦٨	٢٠٣٠	١٨٣٨	٢٦٦٠
٨	ضابط بوليس او بالجيش	٢٢٢٧	١٢٦٨	٢١٧٥	٥٠١٨
٩	موظف بالحكومة اوالقطاع العام	١٦٨٠	١١٥٧	١٥٤٤	٤٣٦٦
١٠	تاجر	٢٣٦٨	٢٦٤٤	٢٤٧٧	٣٨٦٢
١١	بقال	١٢٠٠	٦٨٧	٩٤٣	—
١٢	مهنة يدوية (ميكانيكى...الخ)	١٤٤١	٨٨٦	١٢٤٩	٢٣٢٨
١٣	صاحب مؤسسة استثمارية او مقاولات	٣٢١٠	١٨٨٠	٢٨٣٠	٣٦٠٠
١٤	صاحب ارض يزرعها لحسابه	٦٨٧	٦٨٤	٦٨٥	—
١٥	فلاح يعمل لدى الغير	—	٦٣٣	٦٣٣	—
١٦	عامل خدمات بالحكومة اوالقطاع العام	٩٧٨	٩٠٥	٩٤٣	—
١٧	لا يعمل بسبب العجز اوالشيخوخة	١١٣٥	٤٧٦	٩٦٦	١٩٢٣
١٨	اخرى	١١١١	٨١٩	٩٥٧	٢٤٠٨
	متوسط عام الدخل السنوى	١٦٥٦	٩٤٨	١٣٥٣	٤٢٥٣

المصدر: سمير لويس: تكلفة التلميذ فى مدارس التعليم الاساسى، دراسة احصائية، المركز القومى للبحوث التربوية، الادارة العامة للاحصاء والحاسب الالى، يوليو ١٩٨٥، ص ٤٩.

ويلاحظ من الجدول السابق ان متوسط دخل الاسرة يرتفع بصفة عامة فى الحضر عنه فى الريف، كما يزيد دخل الاسر التى يتعلم ابنائها بمدارس اللغات عنها فى المدارس الرسمية.

اما نسبة ما ينفق من هذا الدخل وحسب نفس الترتيب السابق للمهن والدخول والاقامة ونوع التعليم رسمى او لغات فيوضحه الجدول التالى.

جدول رقم (٥٧)
النسب المئوية لمتوسط جملة المنصرف السنوى للأسرة الواحدة
على التعليم حسب مهنة رب الاسرة لتلاميذ المدارس الرسمية
فى كل من الريف والحضر ومدارس اللغات (التعليم الاساسى)

م	مهنة رب الاسرة	النسبة المئوية لمتوسط جملة المنصرف السنوى			
		المدارس الرسمية			مدارس لغات
		حضر	ريف	جملة	
١	طبيب	٧,٠	—	٧,٠	٨,٠
٢	صيدلى	٩,٨	—	٩,٨	—
٣	مهندس	٩,٢	٦,٦	٠,٩	٦,٠
٤	محاسب	٦,٠	—	٦,٠	٨,٥
٥	محامى	٥,٨	—	٥,٨	٣,٤
٦	استاذ او مدرس بالجامعة	٤,٣	—	٤,٣	٦,٦
٧	مدرس بالتعليم العام او الفنى	٥,٥	٣,٤	٤,٩	٧,٢
٨	ضابط بوليس او ضابط بالجيش	٥,٥	٤,٣	٥,٥	٦,٢
٩	موظف بالحكومة او القطاع العام	٥,٩	٥,٩	٥,٩	٦,٨
١٠	تاجر	٥,١	٢,٥	٣,٩	٨,٢
١١	بقال	٤,٩	٥,٥	٥,١	—
١٢	صاحب مهنة يدوية (ميكانيكى ..الخ)	٦,٥	٧,٨	٦,٨	٤,٣
١٣	صاحب مؤسسة استثمارية او مقاولات	٤,٦	٣,٣	٤,٣	١٠,٨
١٤	مزارع صاحب ارض يزرعها لحسابه	٨,٨	٩,٦	٩,٤	—
١٥	فلاح يعمل لدى الغير	—	٤,٦	٤,٦	—
١٦	عامل خدمات بالحكومة او القطاع العام	٤,٦	٣,٤	٤,٠	—
١٧	لا يعمل بسبب العجز او الشيخوخة	١٠,٥	٨,٦	١٠,٢	٩,٥
١٨	اخرى	٦,٢	٦,٠	٦,١	١١,٠
	متوسط عام نسبة المنصرف السنوى	٦,١	٥,٣	٥,٩	٧,٠

المصدر: سمير لويس، تكلفة التلميذ فى مدارس التعليم الاساسى، مرجع سابق، ص ٦٠.

ويتضح من الجدولين (٥٦) و (٥٧):

ان نسبة الانفاق الاسرى على التعليم تزيد فى الحضر عنها فى الريف ماعدا بعض الحالات مثل حالة اصحاب المهن اليدوية واعمال البقالة

والمزارع صاحب الارض وهي حالات يظهر فيها انخفاض المستوى الثقافي للأسرة وبالتالي تلجأ للدروس الخصوصية والكتب الخارجية كعوامل تعويضية للتلميذ، كما تزيد نسبة الانفاق الاسرى على التعليم في مدارس اللغات عنها في المدارس الرسمية ماعدا حالات مهن المهندس والمحامي والمهن اليدوية ولا يعمل، وهي مركزة جميعها في الحضر ويمكن ارجاع ذلك لارتفاع اوجه الانفاق على بنود الدروس الخصوصية المرتبط بالهجرة الخارجية لرب الاسرة خاصة وان اصحاب تلك المهن تشيع بينهم ظاهرة الاقبال على الهجرة الخارجية للعمل حيث تشير دراسة اجريت على هجرة الكفاءات العلمية أن اكثر الناس سعيا وراء الاعارة هم "المدرسون صغار السن بنسبة ٦٦,٤٪، والمهندسون بنسبة ٤٨,٤٪، والمحامون بنسبة ١١,٧٪..."(١).

كما أن المهن اليدوية والزراع يمثلون اعلى نسب الهجرة الخارجية التى تتم عن طريق التعاقدات الشخصية حيث تشير دراسة ميدانية الى توزيع المهاجرين حسب المهنة قبل الهجرة الى أن جملة المهن الزراعية بلغت نسبتها ٤١,١٪ ومهن الانتاج والنقل ٣١٪ من اجمالي المهاجرين".(٢)

ويمكن ملاحظة ان الانفاق الاسرى على التعليم يزيد كلما انخفض المستوى الثقافي والتعليمي خاصة وهي علاقة يمكن توظيفها والكشف عنها من خلال مقارنة حقائق كل من الجدولين السابقين حيث نجد مثلا مهنة استاذ الجامعة والبالغ دخله في الحضر ٢٣٨٢ جنيه ينفق على التعليم للابن بالمدرسة الرسمية ٤,٣٪ من دخله بواقع ٧٨٦,٥ جنيه سنويا اما نظيره صاحب الدخل ٦٠١٦ جنيه سنويا فهو يدخل ابنه مدرسة لغات ويتفق عليه بنسبة ٦,٦٪ اى ٩١١,٥ جنيه ومدرس التعليم العام او الفنى ينفق من دخله نسبة اكبر على التعليم من التى ينفقها استاذ الجامعة فنجده يخصص نسبة ٥,٥٪ من دخله في الحضر والبالغ ١٧٦٨ جنيه للتعليم اى بواقع ٢٩١ جنيه ونسبة ٣,٤٪ من دخله في الريف والبالغ ٢٠٣٠ بواقع ٥٩٧ جنيه سنويا.

والمدرس البالغ دخله ٢٦٦٠ جنيه والذى يعلم ابنه بمدارس اللغات فهو ينفق ٧,٢٪ من دخله على التعليم بواقع ٣٦٩ جنيه وهي جميعها نسب انفاق اعلى من انفاق استاذ الجامعة على التعليم مع مراعاة فرق الدخل، ثم نجد موظف الحكومة او القطاع العام اى المتعلم لكنه غير متخصص في التعليم وتبلغ نسبة انفاقه على التعليم ٥,٩٪ من دخله اى بواقع ١٩٦جنيه ٢٨٤ جنيه في كل من الريف والحضر على التوالى بالنسبة للمدارس الرسمية اما لو كان يعلم ابنه بمدارس اللغات فهو يخصص ما قيمته ٦,٨٪ من دخله او بواقع ٦٤٢ جنيه سنويا للتعليم.

ويزيد الامر وضوحا لو نظرنا الى المهن الاقل في المستوى التعليمي والثقافي لرب الاسرة فنجد صاحب المهن اليدوية (الورش) يخصص ما قيمته ٦,٥٪ من دخله في الحضر للتعليم بالمدارس الرسمية و٧,٨٪ في الريف اما اصحاب الدخول المرتفعة فهو يخصص ٤,٣٪ من دخله للتعليم بمدارس اللغات او بواقع ٥٤١ جنيه من دخل قدرة ٢٢٢٨ جنيه سنويا.

---

(١) سنية صالح: مرجع سابق، ص ٢٥٩.
(٢) نادر فرجاني: سعيا وراء الرزق، مرجع سابق، ص ٢٤٤.

والمزارع صاحب الارض يخص التعليم بنسبة ٨,٨٪ من دخله فى الحضر و٩,٦٪ فى الريف للتعليم بالمدارس الرسمية ليسجل بذلك اعلى نسبة انفاق على التعليم من بين المهن المشار اليها حسب الدخل. اما الفلاح الاجير لدى الغير فهو يخص التعليم بنسبة ٤,٦٪ من دخله البالغ ٦٢٣ جنيه سنويا.

يوضح هذا العرض ان الانفاق الاسرى على التعليم يتم توزيعه بشكل غير عادل حيث يزيد نسبته كلما انخفض الدخل الاسرى والمستوى الثقافى، والتعليمى وبالتالى يزيد الضغط على المستويات الاجتماعية الاقل قدرة والتى تحتاج للتعليم كطوق نجاة لها من الفقر والتى يجب على المجتمع ان يساعدها فى تحمل اعباء تعليم ابنائها وليس العكس، حتى يتمكن المجتمع من تجديد بنيته الاجتماعية وتحديث هيكله الاقتصادى الذى لا زال يعتمد على عمالة تزيد نسبة الامية فيها عن ٥٠٪ و ينعكس على الانتاجية والجودة.

واذا كانت تلك هى تكاليف التعليم فى المرحلة الاساسية التى ننادى بانها الزامية ومجانية فان الامر لا بد وان ينعكس سلبيا على الاسر الفقيرة والتى تزيد عن ٤٠٪ من السكان والتى لن تستطيع تعليم اكثر من طفل واحد لها بالمدرسة دون صعوبة لن تقدر على مواجهتها الا باللجؤ الى احد امرين: اما ان تخرج باقى اطفالها من المدرسة ليعملوا بالمهن المختلفة بسوق العمل ليكونوا مصدر دخل للاسرة وبالتالى يرتد عدد كبير منهم الى الامية مرة اخرى وهو امر خطير لكنه حادث بالفعل حيث يشير تقرير صادر عن اعمال اللجنة الوزارية لدراسة ظاهرة عمالة الاطفال بمصر الى ان "عمالة الاطفال فى الفئة العمرية (٦-١٢ سنة) قد تزايد حجمها بالمقارنة باجمالى قوة العمل من ٣,٥٪ فى عام سنة ١٩٧٩ الى ٥,٢٪ عام سنة ١٩٨٠ والى ٧٪ فى عام سنة ١٩٨٤".(١) وارجعت اللجنة فى هذا التقرير تلك الظاهرة فى الاساس الى تسرب التلاميذ من التعليم الابتدائى.(٢)

والامر الاخر الذى قد تلجا اليه الاسرة لمواجهة تلك الزيادة المستمرة فى الانفاق على التعليم والذى يزيد كلما قل المستوى التعليمى والثقافى بالاسرة هو هجرة رب الاسرة للعمل بالخارج فى محاولة لزيادة الدخل ومواجهة اعباء الانفاق على الاسرة وهو امر وجدنا انه يعرض الابناء لمشكلات تعليمية خطيرة كما انه عادة ما يواكب تلك الهجرة للعائل تغير نمط السلوك الانفاقى بالاسرة ليميل ناحية الاستهلاك حتى فى نظرتها للتعليم وبالتالى تزيد ظاهرة الدروس الخصوصية التى تعتبرها تلك الاسر نوعا من الرعاية البديلة لغياب الاب وضمان لنجاح المتعلم الصغير الذى تتغير قيمة التعليم لديه عندما يجد معلمه ساعيا اليه بالمنزل مقابل اجر ليقول له نفس ما سبق ترديده بالمدرسة وبالتالى تصبح المدرسة مجرد مكان للقيد بالسجل وليس للتعلم واكتساب الخبرة والنجاح عن فهم ووعى.

---

(١) المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، منظمة الامم المتحدة للاطفال (اليونيسيف) تقرير عن اعمال اللجنة الوزارية لدراسة ظاهرة عمالة الاطفال بجمهورية مصر العربية، القاهرة اكتوبر سنة ١٩٨٩ ص ٩.

(٢) المرجع السابق ص ١٢ وما بعدها.

اما التعليم فى المرحلة الثانوية فهو اكثر تكلفة وخاصة بمدارس اللغات ونجد انه يصل "الى حوالى ٢٢,٤٪ من دخل الأسرة والى ١٧,٦٪ فى المدارس الرسمية".(١) ولذلك نجد ان ارتباط هذا الارتفاع فى نسبة انفاق الاسرة على التعليم بظاهرة الهجرة الخارجية للعمالة واضحا حيث بدات تلك الاسر تبحث لابنائها عن نوع متميز من التعليم الرسمى او الخاص وبالتالى زاد الاقبال عليها من قبل اولياء الامور وخاصة من المنتمين للطبقة الوسطى وما فوقها. كما سبق واشارت الدراسة سواء كان مهاجرا او عائدا من الهجرة وهو ما شجعته الدولة واصبح فيما بعد ظاهرة تعليمية عامة.

ان بند الانفاق على تعليم الابناء اصبح من هموم الاسرة المصرية واحد اسباب هجرة عائلها كما اكدت ذلك عدة دراسات فمثلا تشير دراسة اجريت على اساتذة الجامعات المهاجرين لتلك الحقيقة من خلال جدول عن مصروفاتهم الاسرية فى مصر حيث ويوضح ذلك الجدول التالى:

جدول رقم (٥٨)
انفاق الاسرة المهاجر عائلها بمصر

المصروفات فى مصر	العدد	٪
١- المعيشة (الاقل)	٩٠	٧٠
٢- الملابس	٣٤	٢٦.٥
٣- مدارس الاولاد	٣١	٢٤
٤- المواصلات (سيارة)	٣٠	٢٣
٥- السكن	١٨	١٤
٦- الفسح	١٦	١٢.٥
٧- دروس خصوصية للاولاد	٩	٧
٨- كتب ومجلات علمية	٦	٤.٧
٩- هدايا	٥	٤
١٠- طوارئ وعلاج	٥	٤
١١- مصاريف شخصية	٥	٤
١٢- اخرى	٢	١.٦

المصدر: سنية صالح: هجرة الكفاءات العلمية من مصر، مرجع سابق، ص٢٢٤.

ويوضح الجدول السابق تقدم مصروفات المدارس فى بند مصاريف الاسرة التى يمثلها المهاجر وهم من هيئة تدريس الجامعات واذا جمعنا عدد العينة برقم ٣ على الرقم ٧ والخاص بالدروس الخصوصية لكان عدد العينة الخاصة بمصاريف التعليم ٤٠ وتمثل المكانة الثانية فى بنود انفاق الاسرة بعد الانفاق مباشرة على الغذاء.

---

(١) سمير لويس: تكلفة التلميذ فى الثانوى العام وانواع التعليم قبل الجامعى، مرجع سابق، ص ٤٧.

٢- بنود الانفاق الاسري على التعليم بانواعه المختلفة:

تتوزع ميزانية انفاق الاسرة على التعليم على بنود عديدة منها الرسوم المدرسية والزى المدرسي والادوات المدرسية والمصروف الشخصي والمواصلات والدروس الخصوصية ويوضح الجدول التالى بنود هذا الانفاق.

جدول رقم (٥٩)
بنود انفاق الاسرة على التعليم بمدارس اللغات
والرسمية فى الريف والحضر للمرحلة الثانوية

بنود الانفاق	مدارس لغات	مدارس رسمية الحضر	ريف	جملة المدارس الرسمية
- رسوم وزى المدرسة	٣٧٤,٦	٦٩,٥	٦٠,٥	٦٦,٢
- ادوات وكشاكيل وكتب خارجية	٧٥,٥	٤٢,٦	٣٠,٧	٣٨,٣
- مصروف اليد والمواصلات	١١٤,٩	٧٦,٧	٦١,٥	٧١,٢
- الدروس الخصوصية ومجموعات التقوية.	٦٨٢,٢	٣٣٣,٤	٢١١,٥	٢٨٩,٢
- رحلات ومصاريف اخرى	٣٢,٣	١٨,٤	١٧,٥	١٨,٠
جملة الانفاق	١٢٧٩,٥	٥٤٠,١	٣٨١,٧	٤٨٢,٥

المصدر: سمير لويس: تكلفة التعليم فى الثانوى العام وانواع التعليم قبل الجامعي دراسة احصائية، المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية، ١٩٨٩، ص٤٧.

ويوضح الجدول السابق مجموعة حقائق منها:

ارتفاع الانفاق الاسرى فى كل اوجه الانفاق فى الحضر عنه فى الريف، كما انها ترتفع فى تعليم اللغات عنها فى التعليم الرسمي. تحتل الدروس الخصوصية البند الاول والاهم فى الانفاق الاسرى على التعليم فى كافة انواع التعليم فى كل من الريف والحضر مما يدل على انتشار تلك الظاهرة وخطورتها فى نفس الوقت، كما ان بند الصرف على الادوات والكشاكيل والكتب الخارجية فيأتى فى المرتبة الرابعة لجميع انواع التعليم والمناطق، اما باقى البنود فانها تختلف حسب اهميتها من تعليم لآخر والملفت للنظر من هذا الجدول انه يشير لحقيقة اساسية وهى تركز الانفاق على بنود تخص الجانب التحصيلى اما ما يخص جوانب الانشطة او الرحلات فانها تقل بشكل ملحوظ مما يعكس انخفاض الاهتمام بها سواء من جانب الاسرة او المدرسة وهى نظرة غير متكاملة للعملية التربوية بمفهومها الشامل.

وفى مقابل هذا الانفاق الاسرى فان الانفاق الحكومى على التعليم وما يمثله من تكلفة للتلميذ يمكن رصدها من خلال الجدول التالى.

جدول رقم (٦٠)
تطور تكلفة التلميذ
في الانفاق الحكومي في سنوات متوالية

تكلفة التلميذ / السنوات	١٩٨٥/٨٤	١٩٨٦/٨٥	١٩٨٧/٨٦	١٩٨٨/٨٧	١٩٨٩/٨٨
في التعليم الابتدائي	٧٠,١٧	٧٨,٠٢	٨٠,٥٣	٩٦,٨٦	١٠٥,٦٧
في التعليم الاعدادي	٩٧,٣٨	١١٠,١٨	١١١,٤٦	١٢٤,٢٦	١٣٦,٦٢
في التعليم الثانوي العام	١٤٠,١٧	١٤٨,٣٩	١٥٣,٠٠	١٨٠,٠٦	١٩٥,٩٩
في التعليم الصناعي بانواعه	٢٢٠,٦٥	٢٢١,٢٥	٢٢١,٥٣	٢٣٣,٤٨	٢٣٨,٠٧
في التعليم الزراعي بانواعه	٢٠٤,٤	٢٠٤٠١٣	٢٠٩,٩١	٢٣١,٧٣	٢٦١,٠٢
في التعليم التجاري بانواعه	١٥٧,١٢	١٥٨,٣٢	١٦١,٠٦	١٩٢,١٧	٢٢٦,٦١
دور المعلمين والمعلمات	٢٢٧,٥٤	٢٣٠,٨٤	٢٣٢,٥٤	٢٣٩٥٥	٢٦٢,٧٠
التربية الخاصة	٣٨٠,٦٧	٤١٢,٢٤	٤٣٢,٠٠	٥٩٢,٩٦	٦٢٦,٧٠
تعليم الكبار	٩,٧١	٩,٦٥	٩,٩٨	١٧,٨١	١٨,٥٧

المصدر: مستخلص من جداول: الادارة العامة للموازنة: وزارة التربية والتعليم سنوات مختلفة.

ويتضح من الجدول السابق زيادة تكلفة التلميذ من عام لاخر غير انها زيادة ليست دقيقة خاصة لو نظرنا الى معدل زيادة التكلفة بين انواع التعليم المختلفة وتميز انواع من التعليم عن غيرها بالنسبة لمعدل الانفاق عليها بالنسبة لعدد الطلاب المنتمين اليها كمرحلة وكنوع من انواع التعليم. كما يمكن ملاحظة حقيقة تلك التكلفة لو قارنا بين تكلفة التلميذ من فترة زمنية معينة وتكلفة التلميذ الان مع تثبيت الاسعار واستخدام الرقم القياسي ذلك لان قراءة الارقام دون حساب عوامل اخرى قد يكون مضللا.

ويمكن كشف ذلك بالنظر للجدول التالي:

جدول رقم (٦١)

تكلفة الطالب ٧٥/٧٤ وعام ٨٩/٨٨ على اسعار ١٩٧٥/٧٤
والرقم القياسى ٦٠٠٪ بالجنيه المصرى

نوع التعليم	تكلفة التلميذ عام ١٩٧٥/٧٤	تكلفة التلميذ عام ٩٨/٨٨ باسعار ٧٥/٧٤	مقدار الزيادة او النقص
الابتدائى	١٦,٢٣	١٧,٦١	١,٣٨+
الاعدادى	٢٦,٧٧	٣٢,٧٧	٤,٠٠-
الثانوى العام	٦٤,٣٦	٣٢,٦٧	٣١,٦٩-
الثانوى الصناعى	٩٧,٩٧	٣٩,٦٨	٥٨,٢٩-
الثانوى الزراعى	١٢٤,٤٤	٤٣,٥٠	٨٠,٩٤-
الثانوى التجارى	٢٥,٢٥	٣٧,٧٧	١٢,٥٢+
دور المعلمين والمعلمات	١٦٨,٥٢	٤٤,٥٧	١٢٣,٩٥-
التربية الخاصة	٩٣,٢٨	١٠٤,٤٥	١١,١٧+
تعليم الكبار	١٣,٢٠	٣,١٠	١٠,١٠-

المصدر: سمير لويس: تكلفة التلميذ فى الثانوى العام وانواع التعليم قبل الجامعى دراسة احصائية المركز القومى للبحوث التربوية، القاهرة اغسطس سنة ١٩٨٩، ص ١٠٢.

ويوضح الجدول السابق تناقص الانفاق الحكومى على انواع عديدة من التعليم قبل الجامعى بشكل ملحوظ وزيادة هزيلة فى كل من التعليم الابتدائى والتعليم التجارى والتربية الخاصة ويرجع ذلك رغم ضخامة الميزانية العامة المرصودة سنويا لتمويل التعليم لحالة التضخم والازمة الاقتصادية وزيادة الاسعار التى نتجت عن ظاهرة الهجرة الخارجية للعمالة ومواكبتها للانفتاح الاقتصادى وما احدثه ذلك من تغيرات فى دور الدولة والبناء الطبقى بمصر خلال العقدين الماضيين الامر الذى يوضح حقيقة ان زيادة انفاق الاسرة على التعليم جاءت كبديل لانكماش الانفاق الحكومى الفعلى على العملية التعليمية حيث نجد ان معظم الانفاق الحكومى يتوجه ناحية الاجور "الباب الاول" من الميزانية اما الاعمال الداخلية "الوسيطة" فى العملية التعليمية من انشطة وتجهيزات ومعامل ومبان مدرسية ووسائل تعليمية وغيرها فان الانفاق الحقيقى عليها غير كاف كما ان اوجه الرعاية الصحية والانشطة التربوية المصاحبة كالرحلات والتغذية والانشطة الرياضية اصبحت غائبة فى الكثير من المدارس الرسمية المصرية.

كما يلاحظ انخفاض اهمية قطاع التعليم بالنسبة لتوزيع الانفاق العام بميزانية الخدمات بالدولة ويوضح ذلك تتبع تلك الميزانية على عدة سنوات كما يوضحها الجدول التالى.

جدول رقم (٦٢)
نصيب قطاع التعليم فى ميزانية الدولة
للخدمات من ٦٨ الى سنة ١٩٨٧ بالمليون جنيه

السنة	الميزانية العامة للدولة للخدمات	ميزانية نفقات التعليم	نسبة الانفاق على التعليم من ميزانية الخدمات ٪
٦٩/٦٨	٦١٠,٧	٩٨,٧	١٦,١
٧٠/٦٩	٦٤٩,٤	١١٠,٣	١٧,٠
٧١/٧٠	٦٢٥,٢	١١٦,٣	١٨,٦
٧٢/٧١	٦٢٥,٥	١٢١,٣	١٩,٤
٧٣/٧٢	٦٦٩,٩	١٣٢,١	١٩,٧
٧٤/٧٣	٧٠٦,٧	١٤١,٣	٢٠,-
٧٥/٧٤	٧٦٠,٣	١٤٥,-	١٩,١
٧٦/٧٥	٨٣٨,٣	١٥٣,١	١٨,٣
٧٧/٧٦	٨٣٨,٣	١٩٥,٧	٢٣,٣
٧٨/٧٧	٩٨٣,١	٢٣٥,٣	٢٥,-
٧٩/٧٨	١١٧٩,٧	٢٦١,٩	٢٢,٢
٨٠/٧٩	١٧٢٧,٣	٣١٤,٨	١٨,٢
٨١/٨٠	١٩٦١,٦	٣٥٥,٣	١٨,١
٨٢/٨١	٢٤٧٢,٤	٤٤١,١	١٧,٨
٨٣/٨٢	٤٤٠٤,٢	٥٤٠,٦	١٢,٣
٨٤/٨٣	٦٨٠١,٨	٦٥٢,٢	٩,٦
٨٥/٨٤	٦٥٥٩,٦	٩٤٧,-	١١,١
٨٦/٨٥	١٢٠٨١,٣	١١٨١,-	٩,٨
٨٧/٨٦	١٣٣٧٢,٤	١٤١٧,-	١٠,٦

المصدر: د.احمد المفتى، د.سامى السيد فتحى: تحليل جوانب العائد والتكلفة الاجتماعية للتعليم الجامعى، ندوة سياسة التعليم الجامعى - الابعاد السياسية والاقتصادية، القاهرة، مركز الدراسات السياسية، جامعة القاهرة ٢٤-٢٥ يناير سنة ١٩٩٠، ص ٢٩.

ويتضح من الجدول السابق ان نسبة الانفاق على التعليم من ميزانية الدولة للخدمات بدات تقل نسبتها من سنة ١٩٨٠/٧٩ حتى وصلت الى اقل من ١٠٪ سنة ١٩٨٦/٨٥ وهى سنوات كانت تمثل فيها الهجرة الخارجية للعمالة وعائدات تحويلات المصريين بالخارج نسبة عالية من الميزانية لكنها كانت فى نفس الوقت سنوات تبلور الازمة الاقتصادية وتدهور سعر الجنيه المصرى وارتفاع عجز الميزانية وزيادة نسب التضخم.

أما بنود توزيع تلك الميزانية والتى تقسم عادة الى اربع ابواب ثابتة فيكشف خللا خطيرا فى هذا التوزيع يوضحه قراءة الارقام الاجمالية العامة للميزانية بشكل اكثر تفصيلا.

جدول رقم (٦٣)
توزيع ميزانية التعليم قبل الجامعى
على ابواب الميزانية ونسبة كل باب للميزانية

السنة		باب اول	باب ثان	باب ثالث	باب رابع
١٩٧٩	عدد ٪	٢٧٧٩٤٢٠٠٠ ٨٣,٢	٣١٩٦١٨٠٠ ٩,٥	٢٤٠٠٠٠٠٠ ٧,٢	١٨٦٧٦٦ ٠,١
١٩٨١/٨٠	عدد ٪	٣٠٣٢٥٩٧٠٠ ٧٨,١	٤٥٩٣٨٠٠٠ ١١,٨	٣٦٠٠٠٠٠٠ ١٠,٠	٢٦٤٧٢٠ ٠,١

المصدر: ثابت الشارونى: دراسة اقتصاديات تكلفة التعليم قبل الجامعى فى مصر، المجالس القومية المتخصصة، نسخة غير مطبوعة د.ت.، جدول رقم (٥).

ويوضح هذا الجدول ضخامة النسبة التى تخص الباب الاول من الميزانية وهو ما يتعلق بالاجور والمرتبات والذى تبلغ نسبته ٨٣,٢٪ سنة ١٩٧٩، ٧٨,١٪ فى سنة ١٩٨١/٨٠ اما باقى الابواب وخاصة الباب الثانى والمتعلق بالنفقات الجارية اى الكتب والادوات وغيرها فهو يقل عن ١٠٪ فى سنة ١٩٧٩ ولا يزيد عن ١١,٨٪ سنة ١٩٨١/٨٠ اما الباب الثالث وهو ما يخص المبان المدرسية والتجهيزات فهو اقل من القليل.

واذا ما تتبعنا ذلك نجد ان الامر فى السنوات التالية زاد سوءا وذلك عندما ننظر للجدول التالى:

جدول رقم (٦٤)
تطور ميزانية التربية والتعليم

الابواب	١٩٨٢/٨١	١٩٨٨/٨٧	١٩٨٩/٨٨
الباب الاول	٤٤٤,٣٣٥,٠٦٠	١,١١٣,٩٨٥,٠٠٠	١,٣٦٩,٣٦٥,٠٠٠
الباب الثانى	٥٥,٤١٣,١٢٠	٨٣,٤٧٠,٧٠٠	٨٧,٩٢٠,٥٠٠
الباب الثالث	٧١,٠٠٠,٠٠٠	١٢٨,٤٨٦,٠٠٠	١٥٦,١٦٨,٠٠٠
الباب الرابع	١١٢,٠٢٠	٤٥,٨٧٠	٣٩٤,٨٧٠
الجملة	٥٧٠,٨٦٠,٢٠٠	١,٣٢٥,٩٨٧,٥٧٠	١,٦١٣,٨٤٨,٣٧٠

المصدر: احمد فتحى سرور: تطوير التعليم فى مصر، مرجع سابق ص ٢٦٠.

ويوضح الجدول السابق استمرار انفراد الباب الاول الخاص باجور ومرتبات العاملين بالنصيب الاوفر من الميزانية المخصصة لوزارة التعليم وان ما تبقى من ميزانية تلك الوزارة للعملية التعليمية ذاتها لا يمثل اكثر من ١٠٪ من تلك الميزانية، وكان لا بد والامر كذلك ان تقل المبان المدرسية وتزيد

الكثافة بالفصول وبالتالى تتدهور حالة العملية التعليمية بالفصل المكتظ بالتلاميذ وعندما تتم المبان المدرسية تاتى على حساب الفناء المدرسى والانشطة الرياضية مما يزيد الامر سوءا كما ان الانفاق على الوسائل التعليمية او التجهيزات واعمال التدريب لا يتوافر بسهولة ولذلك اصبح على من يريد ان يتعلم التوجه للتعليم المدفوع الاجر، كما اتجهت المدارس الرسمية ذاتها لجمع التبرعات التى سمح بها القانون لا كمال ما تعجز الميزانية عن تمويله فعلا فى العملية التعليمية وبدا تحميل المتعلم جزء كبيرا من نفقات تعليمه ليمثل ذلك جانب معترف به فى السياسة التعليمية الان.

ومن العرض السابق تتضح العلاقة بين تزايد نسب انفاق الاسرة المصرية على التعليم وظاهرة هجرة العمالة للخارج.

وقد ادت هجرة العمالة كما سبق واوضحت الدراسة لجملة من المتغيرات المجتمعية والقيمية شملت مختلف شرائح المجتمع المصرى ونظمه.

ومع تلك التغيرات الشاملة وتزايد المشكلة الاقتصادية بالمجتمع، بدات الدولة فى تحميل المستفيد كلفة الخدمات التى كانت تقدم له مجانا كالخدمة التعليمية.

ورغم زيادة ارقام الميزانية المخصصة للتعليم، والتى يذهب معظمها للبند الاول والخاص بمرتبات واجور العاملين، فان ما لا يزيد عن ١٠٪ منها يخصص للانفاق على التعليم بصفة عامة سواء الابنية والتجهيزات وغيرها.

وتكشف القرارات الوزارية المتتبعة زيادة مصروفات ما سمى بالخدمات الاضافية فى المدرسة كما زادت اسعار الورق والادوات المدرسية بالاسواق مما يشكل احد البنود الهامة للانفاق الاسرى على التعليم.

اما انتشار الدروس الخصوصية ومجموعات التقوية والاعتماد على الكتب والملخصات الخارجية فهى احدى الظواهر التى صاحبت توفر القدرة المالية لاسر عديدة بعد الهجرة وانخفاض مستوى الخدمة التعليمية المقدمة للتلاميذ بالتعليم الحكومى.

زادت المساهمات السابقة مجتمعة من نصيب الانفاق الاسرى على التعليم الامر الذى انعكس على مضمون مجانية التعليم وساعد على تفريغها من محتواها الاجتماعى.

وبعد ان تعرضت الدراسة لما احدثته ظاهرة هجرة العمالة من انعكاسات على النظام الاجتماعى عامة والنظام التعليمى خاصة، فانها تحاول خلال الفصل التالى وضع تصور مستقبلى لما يمكن ان تحدثه تلك الظاهرة من انعكاسات على النظام التعليمى وطرح البدائل الممكنة التى يمكن عن طريقها الحد من بعض اثارها السلبية على المجتمع والتعليم فى مصر.

الفصـــل الثـامن

تصور مستقبلى لانعكاسات هجرة العمالة على نظام التعليم المصرى

أولا : المتغيرات الاقليمية والدولية "كاطار لمستقبل المجتمع المصرى".

ثانيا : مستقبل التعليم والمجتمع فى مصر "كاطار لمستقبل هجرة العمالة".

- اجـراءات وضـع مؤشـرات المشاهـد.
- جداول المؤشرات الكمية والكيفية ووصف المشاهد.

ثالثا : مستقبل هجرة العمالة للخارج "كاطار لانعكاسات الظاهرة على التعليـم".

- اجـراءات وضـع مؤشـرات المشاهـد.
- جداول المؤشرات الكمية والكيفية للمشاهد.
- وصـف مشاهد مستقبل هجرة العمالة المصرية :

(١) المشهد المتشائم (الا متـدادى) : الفرضيات- التحديات- الهجرة- اهـم الانعكاسات على التعليم والبدائل المطروحة.

(٢) المشهـد الاصـلاحى : الفرضيات- التحديات- الهجرة- اهـم الانعكاسات على التعليم والبدائل المطروحة.

(٣) المشهـد المتفـائل : الفرضيات- التحديات- الهجرة- اهـم الانعكاسات على التعليم والبدائل المطروحة.

الفصل الثامن
تصور مستقبلي لانعكاسات هجرة العمالة على نظام التعليم المصري

شهد العالم بعد الحرب العالمية الثانية بداية الاهتمام بالدراسات المستقبلية والتي تحولت من محاولات فردية الى علم محدد المداخل والاهداف.[1]

. ومنذ بداية سبعينيات هذا القرن زاد اهتمام علماء الاقتصاد والاجتماع والسكان بالدراسات المستقبلية التي تميزت بالدقة المنهجية والاتساع الزماني والمكاني، بحيث بدا في وضع تصورات مستقبلية لتقدم العالم ومعدلات نموه لفترة طويلة نسبيا [2].

وقد غلبت على تلك الدراسات الحديثة صفة العمل الجماعي لعلماء من تخصصات متنوعة وقامت بتمويلها هيئات دولية او مؤسسات علمية كبرى ويرجع ذلك لارتفاع تلك الدراسات والمعلومات الدقيقة التي تتطلبها.[3]

وتعتمد تلك الدراسات الحديثة على مداخل متعددة تختلف نسبة الاعتماد على اي منها في كل دراسة حسب رؤية المشاركين فيها والافق الزمني لها مستقبلا والاتساع المكاني الذي تشمله، ومن تلك المداخل نجد "المدخل المحافظ"(Comservative) في مقابل المدخل الراديكالي (Radical) والمدخل الكمي (Quantitative) في مقابل المدخل الكيفي (Qualitative) والمدخل الموضوعي (Obgective) في مقابل المدخل الذاتي (Subgective). [4]

للمزيد مراجع:

(1) ماجد فخري: تطور فكرة المستقبل في العصور القديمة والحديثة، مجلة الفكر العربي، بيروت، العدد 10، ابريل 1979، ص 10 ومابعدها.
وايضا: عواطف عبد الرحمن، الدراسات المستقبلية، الاشكاليات والافاق، مجلة عالم الفكر الكويت، المجلد 18، عدد 4 سنة 1988، ص 9-10.

(2) See:

D.H. MEADOW SELAL: The Limits to Growth; New Yourk- Univers. - Books, 1972

S.COLE: The Global Futures Debate 1975-976. Imc. Errwan and Jahada, Eds: World Futurs. Flomer, Brighton-Sussex University 1979.

W.LEONTIFETAL: The Future of the World Economy Prelimmary Peport. - N.Y.,Universties, Dept. of Economie and Social Affairs . 1976

Toffler, Alvin: Learning for Tomorrow The Role of in Education - Vintoy Press, U.S.A. 1972.

(3) من النماذج العالمية الشائعة نجد نموزج نادي روما، نموذج ميزارو فيتش وبستل، ونموذج باريلوتش، نموذج ليونتيف، نموذج ساروم. انظر في ذلك: ابراهيم سعد الدين: صور المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، طبعة ثانية 1985.

(4) ناهد صالح: المنهج في البحوث المستقبلية، مجلة عالم الفكر، الكويت، المجلد 14، عدد 4، سنة 1984، ص 198 ومابعدها.

وقد حاولت المنطقة العربية منذ منتصف السبعينات اللحاق بركب التقدم في هذا الميدان فكانت بعض الدراسات المستقبلية الفردية (١) ثم تطورت لدراسات جماعية تهتم بقضايا المنطقة العربية وتمولها مراكز وهيئات بحثية.(٢)

وقد استعانت الدراسة الحالية بالبعض منها وخاصة التي تعرضت لمستقبل النظام التعليمي في الوطن العربي والتي اعتمدت في معظمها على بناء المشاهد (الامتدادي، الاصلاحي، المتفائل).

واذا كانت دراسات المستقبل تهتم بصورة الحياة القادمة، فان اعداد الانسان ليتمكن من بناء هذا التصور او معايشته هو مجال دراسات مستقبل التعليم.

وباعتبار التعليم جزء من نظام اجتماعي عام فان تصور مستقبله لا بد ان يتم في ضوء تفاعله مع ظواهر ونظم اخرى تشارك في صنع مستقبل هذا المجتمع الذي يسهم بدوره في صنع مستقبل العالم.

لذلك فان الفصل الحالي يناقش مستقبل التعليم المصري من خلال تفاعله مع ظاهرة اجتماعية ترى الدراسة استمرار وتعاظم تفاعلها معه في المستقبل وهي ظاهرة هجرة العمالة.

ويتم ذلك من خلال المحاور التالية:

اولا: المتغيرات الاقليمية والدولية "كاطار لمستقبل المجتمع المصري"

ثانيا: مستقبل التعليم والمجتمع في مصر "كاطار لمستقبل هجرة العمالة"

- اجراءات وضع مؤشرات المشاهد.
- جداول المؤشرات الكمية والكيفية ووصف المشاهد.

---

(١) انظر في ذلك:
- حسن صعب: المقاربة المستقبلية للانماء العربي، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٧٩.
- قسطنطين زريق: نحن والمستقبل، دار العلم للملايين، بيروت، طبعة اولى، ١٩٧٧.

(٢) نادر فرجاني، حول استشراف ابعاد مستقبل الوطن العربي، رؤية نقدية للجهود المحلية والخارجية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، الحلقة النقاشية الاولى، يناير ١٩٨١.

كذلك - سعد الدين ابراهيم وآخرون، مستقبل المجتمع والدولة في الوطن العربي، منتدى الفكر العربي، عمان ١٩٨٨.
- خير الدين حسيب وآخرون: مستقبل الامة العربية، التحديات، الخيارات، التقرير النهائي لمشروع استشراف مستقبل الوطن العربي.....
- هدسون وآخرون: العقد العربي القادم، المستقبلات العربية البديلة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٦.
- ابراهيم سعد الدين وآخرون: صور المستقبل العربي، المستقبلات العربية البديلة ......

ثالثا: مستقبل هجرة العمالة للخارج "كاطار لانعكاسات الظاهرة على التعليم "

- اجراءات وضع مؤشرات المشاهد.
- جداول المؤشرات الكمية والكيفية للمشاهد.
- وصف مشاهد مستقبل هجرة العمالة المصرية:

(١) المشهد المتشائم (الاعتدادي): الفرضيات- التحديات- الهجرة- اهم الانعكاسات على التعليم والبدائل المطروحة.
(٢) المشهد الاصلاحي: الفرضيات- التحديات- الهجرة- اهم الانعكاسات على التعليم والبدائل المطروحة.
(٣) المشهد المتفائل: الفرضيات- التحديات- الهجرة- اهم الانعكاسات على التعليم والبدائل المطروحة.

اولا : المتغيرات الاقليمية والدولية "كاطار لمستقبل المجتمع المصري"

مستقبل المجتمع المصرى رهن بحركة مجموعة مترابطة من المتغيرات المحلية والاقليمية والدولية.

ومصر بحكم موقعها وواقعها تعتبر قاعدة للمنطقة العربية التى تتوسطها جغرافيا، وتؤهلها حضاريا وتقودها سياسيا.

لذلك فالتاثير المباشر فيها هو احد اهداف القوى الدولية والاقليمية على الدوام.

وشهد العالم فى الفترة الاخيرة تغيرات سريعة ومتلاحقة؛ جسدت عصر جديد حلت فية المصالح الاقتصادية محل التحالفات العسكرية، والديمقراطية والحرية محل النظم الجامدة والمقيدة.

وقد اكدت الاحداث التى عاشتها مصر والمنطقة العربية خلال عام ١٩٩٠ اننا لا يمكن الا ان نعيش العصر الجديد وأن ندرك مفاهيمة، فما كادت تنتهى حرب فى الخليج العربى حتى نشبت به حرب اخرى اختلفت فى كل منهما بعض الاسباب وبعض الاطراف، لكن النتيجة الاخيرة كانت الانقضاض على كل ما تصورناه انجاز وبناء.

واصبح على المنطقة ان تبدا من جديد بثروة محدودة وجراح بلا حدود، وهى فى تلك البداية عليها ان تعتمد على امرين هما:

ديمقراطية حقيقية، وتنمية قومية شاملة.

والامران معا فى حاجة لانسان قادر وواعي وهذا ماتؤسسه التربية ويصنعة التعليم.

اننا فى حاجة لتنمية يصنعها الانسان، بعد ان فشلت التنمية التى تشتريها الثروة.

وفى حاجة لديموقراطية يقيمها الانسان، بعد ان فشلت الديموقراطية التى تمنحها النظم.

والحاجة للديموقراطية وللتنمية يجعل لمصر دورا اساسيا فى مستقبل المنطقة لا يقل اهمية عن دورها التاريخى السابق.

لكن هذا الدور المصرى فى المرحلة القادمة تحكمه المتغيرات التالية:

- فكرة التطور الديموقراطي: للمجتمع الحديث وتطور المجتمع المدنى كبديل للمجتمع المعتمد على فكرة الزعيم الواحد (الكارزم) او الحزب الواحد او حكم الاقلية.

- فكرة القوميسة: ومدى مواكبتها لعصر جديد يعتمد على فكر يبنى المستقبل بامكانيات الواقع، ويرفض احلام تقفز على الحقائق وتعيش على الوهم.

- فكـرة النظام العربي الجديد: وما يمكن ان يقدمه لبناء اقتصادى واجتماعى عربى جديد ومدى صلاحية ما بقى منها بعد ما حدث نتيجة غزو العراق للكويت وما تبعه من عجز النظام الذى اعتمد على ما عرف بمجالس التعاون عن حل المشكلة، مما دعى لتدخل دولى وسياسى وعسكرى لحلها.

- فكرة النظام العالمي الجديد: وهو النظام الذى جرب قوة تماسكه لاول مرة فى منطقتنا واثبت فاعليته وهل ستستمر تلك الفاعلية والقوة ليحل باقى مشكلات المنطقة والعالم؟

كما ان ادوار عناصر هذا النظام الجديد لا زالت قابلة للتغير والحركة، فالقارة الاوروبية مقبلة على وحدة اقتصادية يقويها توحد المانيا التى تسعى لاداء دور دولى اكبر، واليابان كقوة اقتصادية هائلة دون قوة عسكرية فعالة، ماذا سيكون موقفها بعد ان شهدت ماحدث بالمنطقة العربية نتيجة فقد التوازن بين القوة والثروة؟

وامريكا القوية عسكريا وتكنولوجيا هل ستبقى على قمة هذا النظام الجديد رغم مشكلاتها الاقتصادية؟

والدولة السوفيتية هل ستبقى دورا هامشيا فى عالم الغد ام يتغير طموحها بعد ان تخرج من حالة المكاشفة واعادة البناء التى تقوم بها؟

من خلال تفاعل تلك الافكار الاربع وتقاطعها مع حقائق اربع سيتحدد شكل المنطقة وحركة احداثها المستقبلية وبالتالى حركة المجتمع المصرى وحركة الهجرة منه واليـــه.

والحقائق الاربع التى تتفاعل مع الافكار السابقة هـــى:

١- طبيعية الطبقة الوسطى العربية: ومدى تبلورها وقيامها بالدور الحضارى المنتظر منها فى قيادة عملية التغير الديمقراطى داخل المنطقة العربية بعد ان قادت حركة التحرر الوطنى بها.

٢- ازمة الدولة القطرية بالمنطقة: ومدى تجاوزها للاحداث الاخيرة وقيام علاقات عربية معتمدة على مفاهيم قومية اكثر عملية وعلمية مما كان قائما.

٣- شكل التنمية القادمة في عصر ما بعد النفط: وهى تنمية لا بد فيها من العمل المعتمد على العلم والخبرة العربية لاقصى حد ممكن، فلقد اثبتت التجربة ان قوة العمل المؤجرة والتكنولوجيا المشتراه لا تصنع التقدم ولا تحقق المنعة.

٤- الاطماع التي تمثلها دول الجوار الجغرافي: للمنطقة العربية (اثيوبيا، اسرائيل، ايران، تركيا) ودور النظام العالمى الجديد فى الحد منها او تشجيعها، خاصة وان الصراع القادم فى المنطقة سيتركز على موارد المياه بعد ان تضاءلت موارد النفط.

اذا كانت تلك هي اهم المتغيرات الاقليمية والدولية التي تحكم حركة المنطقة العربية مستقبلا، فان المجتمع المصرى لا يمكن فصله عن هذا الاطار الذي يؤثر في حركته للمستقبل.

لذلك فان الدراسة لمستقبل المجتمع لا يمكن ان تكتمل دون ان تاخذ في اعتبارها حركة تلك المتغيرات الاقليمية والدولية وتاثيرها على ظواهر ونظم المجتمع المصرى وهذا ما اخذت به الدراسة في الخطوات التالية لها.

ثانيا: <u>مستقبل التعليم والمجتمع في مصر" كاطار لمستقبل هجرة العمالة"</u>

يعتبر المجتمع المصرى ونظامه التعليمي اطار لحركه ظاهره الهجره في المستقبل، ذلك لان مصر اكبر دول المنطقة ارسالا للعماله كما ان الهجرة مستقبلا تتجه نحو العمالة الفنية وهي نواتج نظام التعليم.

لذلك وضعت الدراسة رؤيتها لمستقبل المجتمع المصرى ونظامه التعليمي كمقدمة ضرورية لدراسة مستقبل هجرة العمالة المصرية، والبعد الزمني المتصور يمتد من سنة الاساس وهي سنة ١٩٩٠ وحتى ٢٠١٥م.

وتتبع الدراسة في ذلك اسلوب التحليل المستقبلي الاستشرافي لوضع عدد من التنبؤات المشروطة (Conditional Forecasts).

والتنبؤ المشروط يعتمد على جملة افتراضات لازمة لتحقيق مستوى ما في العناصر التي تكون معا مشهدا كاملا او (سيناريو).

وداخل تلك العناصر هناك حركة محسوبة لبعض المتغيرات التي يتم تتبع دورها في تشكيل صورة المستقبل للظاهرة موضوع الدراسة.

معنى ذلك ان الاستشراف العلمي لا يقدم نبوءات لكنه يقدم تنبؤات محددة الفترة وملتزمة بشروط واجبة، كما انه يقدم عدد من المشاهد تقدم خلالها البديل الافضل لمستقبل الظاهرة المدروسة.

لذلك فان عملية الاستشراف المستقبلي لا يمكن فصلها عن الاطار الايديولوجي الذي يلتزم به واضعه"فالمنظور الايديولوجي الواضح هو ضمان للنظرة الشاملة واهتمام بدرجة وعي الانسان لديناميكيات التقدم الى الامام".(١)

وينطلق التصور المستقبلي لتلك الدراسة من المفاهيم السابقة وذلك وفق الخطوات التالية:

* <u>اجراءات وضع مؤشرات المشاهد</u>:

١- تم تحديد عدد من المؤشرات المكونة لعناصر المشاهد العامة لمستقبل التعليم والمجتمع المصرى خلال فترة الاستشراف، وقد افادت الدراسة في

---

(١) ابراهيم سعد الدين واخرون: صور المستقبل العربي، مرجع سابق، ص ٢٥.

ذلك بخطوات دراسات سابقة تمت على المستوى القومى للمنظمة العربيـــة .

٢- لتاسيس قاعدة بيانات سنة الاساس للمشاهد وهى ١٩٩٠، تم الاعتماد على الاحصاء السكانى للجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء سنة ١٩٨٦، وكذلك بيانات ادارة الاحصاء بوزارة التعليم .

٣- شملت المؤشرات بعض العناصر الخاصة بالسكان وقوة العمل، ونسبة نمو الناتج القومى وتطور حجم الدين الخارجى، كما شملت بعض عناصر التعليم مثل عدد طلاب التعليم قبل الجامعى ونسبة الاستيعاب وعدد معلمى التعليم قبل الجامعى وحجرات الدراسة اللازمة .

٤- لاحظت الدراسة ان احصاءات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء تحسب حجم قوة العمل من سن ٦ سنوات وحتى سن ٦٥سنة، رغم ان قانون العمل فى مصر يمنع عمالة الاطفال اقل من ١٢سنة.(١) لكن الواقع الاقتصادى فى مصر يجعل عمالة فى هذا السن جزء من واقع يجب الاعتراف به والعمل على تغييره خاصة ان تقدير تلك العمالة يبلغ ٧٪ من حجم قوة العمل فى مصر.(٢)

٥- تاسيس بيانات سنة الاساس (١٩٩٠):

تم الاستعانة فى ذلك بالحاسب الالى لتطوير معدلات نمو العناصر التالية :

- اجمالى السكان حسبت بمعدل الزيادة السكانية بين تعدادى سنة ١٩٧٦، ١٩٨٦ وهو ٢,٨٪ سنويا.(٣) فبلغ عدد السكان ٥٥,٩ مليون نسمة فى ١٩٩٠.

- حجم قوة العمل وحسبت من سن ٦ سنوات حتى سن ٦٠ سنة فقط وذلك لاعتبارين :

الاول: هو ان نسبة الاطفال من سن ٦ سنوات فاكثر تعمل فعلا وتدخل فى حسابات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء وهو الجهة الرسمية التى تعتمد معظم الدراسات الدولية والمحلية للعمالة فى مصر على احصاءاتها ولذلك فمن الصعب تجاهل تلك الحقائق فى دراسة علمية تبدا من الواقع وتعمل تصور مستقبلى له .

الثانى: ان نسبة النشطيين اقتصاديا من سن ٦٠ فاكثر يعد نسبة محدودة كما ان هذا السن لا يدخل فى شرائح الهجرة الخارجية للعمالة لذلك اكتفت الدراسة حتى سن ٦٠ سنة فقط.

---

(١) مادة ١٤٤ من القانون رقم ١٣٧ سنة ١٩٨١.
(٢) انظر فى ذلك، تقرير عن اعمال اللجنة الوزارية لدراسة ظاهرة عمالة الاطفال بجمهورية مصر العربية، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، منظمة الامم المتحدة للاطفال (اليونيسيف) اكتوبر ١٩٨٩.
(٣) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء (١٩٥٢ - ١٩٨٩) يونيو ١٩٩٠.

وقد بلغت جملة قوة العمل ١٩٩٠ على اساس معدل ١٨,٤٪ من حجم السكان الى ١٠,٢ مليون نسمة .

- نسبة نمو الناتج القومي وقد حسبت على اساس بيانات وزارة التخطيط على انها ٥,٨٪ سنويا .

- وبالنسبة لحجم الديون الخارجية حسبت على اساس التطورات الاخيرة والتي خفضتها من ٤٢ مليار دولار الى ١٥ مليار فقط بعد اسقاط الديون الامريكية والعربية واتفاق الحكومة مع الدول الدائنة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي سنة ١٩٩١.

- وبالنسبة لعدد طلاب التعليم قبل الجامعي ونسب الاستيعاب للملزمين وعدد المعلمين وحجرات الدارسة فقد اعتمدت من احصاءات وزارة التربية والتعليم كما هو مبين بالجدول رقم (٦٥).

- جداول المؤشرات الكمية والكيفية ووصف المشاهد :

تم بناء المؤشرات الكمية للمشاهد بعد تاسيس قاعدة بيانات سنة الاساس سنة ١٩٩٠ كما سبق عرضه ومن ثم ادخلت بيانات سنة الاساس للحاسب الالي وتم تطويرها حسب المشاهد المحددة وبالنسب والمعدلات الخاصة بكل مشهد على النحو التالي:

١- المشهد المتشائم (الامتدادي):

- حجم السكان: وحسبت في هذا المشهد بنفس معدل النمو الحالي ٢,٨٪ سنويا لتصل في سنة ٢٠٠٠ الى ٧٢,٦ مليون نسمة وفي سنة ٢٠١٥ الى ١١١,٧ مليون نسمة بنفس معدل الزيادة ٢,٨٪ سنويا انظر الجدول رقم (٦٥).

- حجم قوة العمل من ١٦ الى ٦٠: حسبت بداية من سنة ١٩٩٠ بنسبة ١٨,٤٪ من حجم السكان ووصلت في سنة ٢٠٠٠ الى ١٣,٦ مليون نسمة وفي سنة ٢٠١٥ الى ٢٠,٥ مليون نسمة .

اما نسبة نمو الناتج القومي فاستمرت نسبتها كما هي حاليا ٥,٨٪ سنويا .

وحجم الدين الخارجي: سيرتفع مرة اخرى من ١٥ مليار دولار في سنة الاساس الى ٢٠ مليار دولار سنة ٢٠٠٠، والى ٢٥ مليار سنة ٢٠١٥ وذلك لاستمرار نسبة النمو للناتج القومي وزيادة السكان كما هي.

اما لحساب عدد طلاب التعليم قبل الجامعي: حسب هذا المشهد فقد تمت الاستعانة بنسب فئات السن من تعداد سنة ١٩٨٦ من ٦ سنوات الى ١٧ سنة لتقسيم السكان الحالي حتى سنة ٢٠٠٠ وسنة ٢٠١٥ بهذا المشهد باستخدام مضروب سبيراج (SPRAGUE)(١) ثم معالجة الناتج بحساب نسبة الاستيعاب

---

(1) See
United nations, Methods for Population Projections by Age and Sex.
St/SDA Series A, Population Studies. No. 25

٩٦٪(حسب هذا المشهد) فوصل العدد الى ٢٠ مليون طالب سنة ٢٠٠٠، و ٣٠,٣ مليون طالب سنة ٢٠١٥ (انظر الجدول رقم ٦٥). وبحساب عدد الفصول اللازمة . لهذا العدد من الطلاب حسب الكثافة الحالية ٤٢ تلميذ للفصل كانت النتيجة هي حاجتنا في سنة ٢٠٠٠ الى ٤٧٦ الف فصل وفي سنة ٢٠١٥ الى ٧٢٣ الف فصل، ويلزم لتعليم هؤلاء عدد ٧٦٢ الف معلم سنة ٢٠٠٠ ومليون و ١٥٧ الف معلم سنة ٢٠١٥.

٢- المشهد الاصلاحي:

طورت بيانات سنة الاساس في هذا المشهد كما يلي:

- حجم السكان: حسب بمعدل نمو سنوى افتراضى هو ٢,٣٪ ليصل السكان سنة ٢٠٠٠ الى ٧٠ مليون نسمة وسنة ٢٠١٥ الى ٩٨,٦ مليون نسمة.

- اما حجم قوة العمل فحسبت بمعدل ثابت هو ١٨,٤٪ من حجم السكان من سن ٦٠:٦ سنة مع امكانية انخفاض نسبة عمل الشريحة العمرية من ٦:١٢ سنة بها لتحسن حالة المجتمع الاقتصادية وعدم حاجة العمل لهم، وسيصل حجم قوة العمل سنة ٢٠٠٠ الى ١٢,٩ مليون سنة وفى سنة ٢٠١٥ الى ١٨,٢ مليون نسمة.

وترتفع نسبة نمو الناتج القومى لتصل الى ٧٪ سنويا وبالتالى تنخفض الديون الى عشرة مليار دولار سنة ٢٠٠٠ والى ٧ مليار دولار سنة ٢٠١٥ وهى نسبة يمكن لاقتصاد متطور ان يتحملها.

كما طورت بيانات التعليم كما يلي: حسب عدد الطلاب فى التعليم قبل الجامعى بالطريقة المتبعة فى المشهد السابق مع عدد السكان المحسوب فى هذا المشهد على اساس زيادة ٢,٣٪ سنويا ليصل العدد الاجمالى للسن من ١٧:٦ سنة الى ١٩,٩ مليون نسمة سنة ٢٠٠٠ و ٢٧,٩ مليون نسمة سنة ٢٠١٥ وباعتبار نسبة الاستيعاب ١٠٠٪ حسب فروض هذا المشهد فان هذا العدد يعتبر هو عدد الطلاب.

يلزم لتعليم هذا العدد من الطلاب ٨٣٦ الف معلم سنة ٢٠٠٠ والى ١,١٧٦ الف معلم سنة ٢٠١٥ مع افتراض تحسين عملية اعدادهم العلمى والتربوى اما الفصول اللازمة لتعليم هذا العدد من الطلاب مع تحسين الكثافة الى ٣٨ تلميذا للفصل فستصل سنة ٢٠٠٠ الى ٥٢٢ ألف فصل وفى سنة ٢٠١٥ سيصل العدد الى ٧٣٥ ألف فصل (انظر الجدول رقم ٦٥).

٣- المشهد المتفائل:

حسبت بيانات سنة الاساس على المعدلات الجديدة حسب هذا المشهد لتكون صورة المستقبل كما يلي:

- اجمالى السكان حسبت بمعدل زيادة سنوية مفترضة قدرها ٢٪ سنويا ليصل عدد السكان سنة ٢٠٠٠ الى ٦٨,١ مليون نسمة وسيصل فى سنة ٢٠١٥ الى ٩١,٦ مليون نسمة.

- وحجم قوة العمل حسبت بنسبة ١٨،٤٪ من حجم السكان مع امكانية تلاشى عمالة الاطفال لحساب شرائح اعلى ذات انتاجية اكبر وسيصل حجم قوة العمل سنة ٢٠٠٠ الى ١٢،٥ مليون نسمة والى ١٦،٩ مليون نسمة سنة ٢٠١٥.

اما نسبة النمو للناتج القومى فتتحسن لتصل الى ٨٪ سنويا، مما ينعكس على حجم الديون الخارجية فتصل سنة ٢٠٠٠ الى ٥ مليار دولار وتتلاشى فى سنة ٢٠١٥.

اما عدد الطلاب للتعليم قبل الجامعى فستصل بعد معالجته احصائيا باستخدام مضروب سبيراج من سن ٦:١٧ سنة وباعتبار نسبة الاستيعاب ١٠٠٪ فسيكون عدد الطلاب سنة ٢٠٠٠ هو ١٩،٣ مليون طالب و ٢٥،٩ مليون طالب سنة ٢٠١٥، يلزم لهم عدد من الفصول يصل سنة ٢٠٠٠ الى ٥٢٦ الف فصل والى ٧٢١ الف فصل سنة ٢٠١٥ مع افتراض تحسن الكثافة الى ٣٦ تلميذ للفصل ويلزم لهم من المعلمين ٨٥٧ ألف معلم سنة ٢٠٠٠ و١،١٥٣ الف معلم سنة ٢٠١٥ ولزيادة وصف المشاهد وتوضيحها وضعت لها سمات كيفية مقابلة لكل مشهد ترجع كل مشهد لمجموعة المظاهر والجوانب التى تساعد على وضع الامور الكمية فى سياق مجتمعى واضح وذلك سواء من ناحية المجتمع عامة او صورة النظام التعليمى خاصة .انظر جدول رقم (٦٦).

جدول رقم (٦٥)
المؤشرات الكمية لمشاهد مستقبل التعليم
والمجتمع المصرى حتى عام ٢٠١٥

المؤشرات الكمية	بيانات سنة الاساس ١٩٩٠	المشهد المتشائم		المشهد الاصلاحى		المشهد المتفائل	
		٢٠٠٠	٢٠١٥	٢٠٠٠	٢٠١٥	٢٠٠٠	٢٠١٥
عدد السكان (بالمليون)	(١) ٥٥,٩	٧٣,٦	١١١,٧	٧٠,١	٩٨,٦	٦٨,١	٩١,٦
قوة العمل من ٦:٦٠ (بالمليون)	(٢) ١٠,٣	١٣,٦	٢٠,٥	١٢,٩	١٨,٢	١٢,٥	١٦,٩
نسبة نمو الناتج القومى	(٣) ٥,٨	٥,٨	٥,٨	٧,٠	٧,٠	٨,٠	٨,٠
حجم الديون الخارجية (بالمليار دولار) *	٤٢,٠	٢٠,٠	٢٥,٠	١٠,٠	٧,٠	٥,٠	—
عدد السكان فى سن ٦-١٧ سنة (بالمليون) **	—	٢٠,٨	٣١,٦	١٩,٩	٢٧,٩	١٩,٣	٢٥,٩
عدد طلاب التعليم قبل الجامعى (بالمليون)	(٤) ١١,٢٦٦	٢٠,٠	٣٠,٣	١٩,٩	٢٧,٩	١٩,٣	٢٥,٩
نسبة الاستيعاب للتعليم قبل الجامعى	٩٦٪	٩٦٪	٩٦٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪
عدد معلمى التعليم قبل الجامعى (بالالف)***	(٥) ٤٨٥٤٤٨	٧٦٢	١١٥٧	٨٣٦	١١٧٦	٨٥٧	١١٥٣
عدد حجرات الدراسة بالتعليم قبل الجامعى (بالالف)	(٦) ٢٧١٩١٢	٤٧٦	٧٢٣	٥٢٢	٧٣٥	٥٣٦	٧٢١

(١) حسبت بمعدل نمو تعدادى ٧٦، ٨٦ وهو ٢,٨٪ سنويا.
(٢) حسبت بمعدل ١٨,٤٪ من حجم السكان
(٣) وزارة التخطيط التقرير المبدئى لمتابعة الاداء الاقتصادى والاجتماعى خلال السنة الاولى من الخطة الخمسية الثانية، ١٩٨٩، ص ٢٦.
(٤) وزارة التربية والتعليم : الاحصاء الاستقرارى، نوفمبر ١٩٩٠.
(٥) وزارة التربية والتعليم : الاحصاء الاستقرارى، فبراير ١٩٩٠.
(٦) وزارة التربية والتعليم : احصاءات التعليم، ١٩٩٠.
* حسبت بعد اسقاط بعض الديون العربية والدولية وجدولة الباقى.
** حسبت باستخدام طريقة مضروب سيبراج لفئات السن من ٦-١٧، حسب نسبة الاستيعاب لكل مشهد.
*** حسبت بمعدل ثابت هو ١,٦ معلم لكل فصل.

نسب حساب المؤشرات الكمية للمشاهد :

المشهد المتشائم

- السكان : بمعدل نمو سنوى ٢,٨٪
- قوة العمل : ١٨,٤ من السكان وبقاء عمالة الا طفال.
- عدد حجرات الدراسة : بكثافة تصل الى ٤٢ طالب لكل فصل.

المشهد الاصلاحي

- السكان : بمعدل نمو سنوى ٢,٢٪
- قوة العمل : ١٨,٤ من السكان والتقليل من نسبة عمالة الا طفال.
- عدد حجرات الدراسة : بكثافة تصل الى ٣٨ طالب لكل فصل.

المشهد المتفائل

- السكان : بمعدل نمو سنوى ٢٪
- قوة العمل : ١٨,٤ من السكان مع انتهاء عمالة الا طفال.
- عدد حجرات الدراسة : بكثافة تصل الى ٣٦ طالب لكل فصل

جدول رقم (٦٦)
اهم الخصائص والسمات الكيفية فى مشاهد مستقبل
المجتمع المصرى حتى عام ٢٠١٥

المشهد المتشائم	المشهد الاصلاحي	المشهد المتفائل
- زيادة مظاهر التبعية والتخلف بانواعهما. - تبقى نسبة الا مية ٤٠٪ والا مية التكنولوجية ٨٠٪	- تبلور ارادة مستقلة .. اكثر قدرة على مواجهة سياسة التخلف والتبعية - انخفاض الا مية الهجائية الى ٢٥٪ والتكنولوجية ٥٠٪	- تبلور سمات مجتمع متقدم يسعى لتحقيق الديمقراطية والوحدة والتنمية. - محو الا مية الهجائية .. وانخفاض الا مية الكنولوجية الى ٢٥٪.
- تبقى نسبة البطالة ١٢٪ من حجم قوة العمل. - انتاجية منخفضة للعامل لا تتعدى ١/٥ مثيلتها بالدول المتقدمة.	- نسبة البطالة تقل الى ١١٪ من حجم قوة العمل. - تزايد الا نتاجية الى ١/٣ مثيلتها بالدول المتقدمة	- نسبة البطالة تقل الى ٩٪ من حجم قوة العمل. - تزايد الا نتاجية الى ١/٢ مثيلتها بالدول المتقدمة
- العزوف عن المشاركة السياسية فى الا حزاب والا نتخابات وغيرها.	- زيادة نسبة المشاركة السياسية لكنها تبقى غير قائمة على المبادرة	-تزايد التفاعل والمشاركة السياسية وترسيخ قيم الديمقراطية.
- انخفاض القدرة الا بداعية والا بتكارية.	- زيادة نسبة المبدعين الى ٠,٠٠١ من السكان	- تصل نسبة المبدعين والمبتكرين الى ١٪ من السكان.

ثالثا: مستقبل هجرة العماله للخارج "كاطار لانعكاسات الظاهرة على التعليم"

بعد ان وصفت المشاهد الثلاثة مستقبل المجتمع المصرى وتطوره حتى سنة ٢٠١٥ خلال مجموعة من المتغيرات التى تحدد العلاقات فيما بينها وفق معدلات محددة فى كل مشهد من المشاهد السابقة، يمكن ان نعرض بشكل خاص لمستقبل ظاهرة هجرة العماله، ومدى تاثرها فى كل مشهد من المشاهد السابقة بالعناصر المكونه له، كما نعرض لتاثيرها فى النظام التعليمى سواء من خلال بعض قضاياه او سياسته وبنيته.

والمقوله الاساسيه التى تنطلق منها الدراسة فى هذا الشان هى ان التعليم يقوم بدور رئيسى فى عملية التنمية، بوصفه النظام الاجتماعى الذى يصنع التنمية البشرية والتى تعنى بجانبين "الاول هو تشكيل القدرات البشرية، مثل تحسين مستوى الصحة والمعرفة والمهارات، والثانى هو انتفاع الناس بقدراتهم المكتسبة اما للتمتع بوقت الفراغ او فى الاغراض الانتاجية او فى الشئون الثقافية والاجتماعية والسياسية....".(١)

لذلك فان الصلة تبدو واضحة بين مستوى التنمية ومستوى التعليم من جهه وبين عملية الهجرة الخارجية للعمل من جهه اخرى.

والعلاقة هنا ليست طردية او عكسية لكنها نوع من العلاقة الشبكية التى تميز الظواهر الاجتماعية، فالهجرة لن تتوقف بارتفاع معدلات التنمية والتعليم، لكنها بالطبع ستتغير من حيث الاسباب الدافعة لها والمستوى المهنى المكون لتيار الهجرة.

فقد يهاجر الفرد من المجتمع المتقدم للعمل بمجتمع آخر اقل تقدما، لكنه لا يكون فى ذلك مهاجرا تقهره الظروف او تدفعه الحاجه، بقدر ما يكون خبيرا ناقلا للمعرفه والتكنولوجيا.

اذن فالهجرة ظاهرة لها صفة الدوام مستقبلا وان كان ذلك لا يمنع من صفة تغيرها من فترة لاخرى.

- اجراءات وضع مؤشرات المشاهد:

١- تم تحديد المؤشرات الاساسية المكونة لعناصر المشاهد والمعبرة عن مستقبل ظاهرة هجرة العمالة من مصر طوال فترة الاستشراف حتى سنة ٢٠١٥.

٢- اسست قاعدة بيانات سنة ١٩٩٠ وتشمل على ما يلى من العناصر:

- حجم السكان وحسب من تعداد سنة ١٩٨٦ كما سبق ووصل الى ٥٥,٩ مليون نسمة (جدول رقم ٦٧).

---

(١) برنامج الامم المتحدة الانمائى: تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٠، جامعة اكسفورد سنة ١٩٩٠، مطابع الاهرام التجارية سنة ١٩٩٠، ص ٢١.

- اجمالي قوة العمل حسبت من تعداد سنة ١٩٨٦ وبمعدل ١٨,٤٪ من السكان ووصل الى ١٠,٣ مليون نسمة (جدول رقم ٦٧).

- العاملون بالداخل من قوة العمل: وحسبت من نسبة تعداد سنة ١٩٨٦ بمعدل ٦٢٪ ووصل لحجم ٦,٤ مليون نسمة.

- حجم البطالة: وحسبت بمعدل ١٢٪ سنويا من حجم قوة العمل ووصلت سنة ١٩٩٠ الى ١,٢ مليون نسمة.

- حجم المهاجرون للخارج: وحسبت حسب تعداد سنة ١٩٨٦ بنسبة ٢٥٪ من قوة العمل لتصل الى ٢,٦ مليون نسمة.

ثم ادخلت تلك البيانات للحاسب الالى لبناء المشاهد الثلاثة التالية: المتشائم او الا متدادى والا صلاحى والمتفائل وقد وضعت للمشاهد الثلاثة جداول عامة يعبر الجدول رقم (٦٧) عن المؤشرات الكمية لمستقبل تلك المتغيرات التى تشملها المؤشرات المكونة للمشهد ومطورة حسب معدلا ت محددة كما يلى:-

- المشهد المتشائم (الا متدادى)

- السكان حسبت بمعدل زيادة ٢,٨٪ سنويا، وقوة العمل حسبت بمعدل ثابت ١٨,٤٪ من حجم السكان من سنة ١٩٩٠ حتى سنة ٢٠١٥.

- اما المشتغلون بمصر فحسبت بمعدل ٦٢٪ من قوة العمل.

- وعن البطالة فحسبت بنسبة ١٢٪ من حجم قوة العمل.

- العاملون بالخارج (المهاجرون) فحسبت بنسبة ٢٥٪ من قوة العمل.

- فرص العمل المحلية بنسبة ١٠٪ من حجم قوة العمل سنويا. (انظر الجدول رقم ٦٧).

- المشهد الا صلاحي:

- حجم السكان حسب بمعدل زيادة ٢,٣ سنويا من سنة ١٩٩٠ حتى سنة ٢٠١٥.

- قوة العمل حسبت بمعدل ثابت ١٨,٤ من حجم السكان مع تحسن سن العمل.

- العاملون بالداخل حسبت بمعدل ٦٢٪ من حجم قوة العمل.

- البطالة حسبت بنسبة ١٪ فقط من حجم العمل وبانخفاض ٢٪ عن المشهد السابق.

- المهاجرون حسبت بنسبة ١٥٪ من قوة العمل بانخفاض ١٠٪ من نسبتها فى [illegible] سنة الاساس.

- فرص العمل الجديدة محليا حسبت بواقع ٢١٪ من حجم قوة العمل (انظر الجدول رقم (٦٧).

- المشهد المتفائل:

- زيادة السكان حسبت بمعدل ٢٪ سنويا حتى سنة ٢٠١٥.

- قوة العمل حسبت بمعدل ثابت ١٨,٤٪ من حجم السكان مع تحسن سن العمل.

- العاملون بالداخل حسبت بمعدل ٦٢٪ من حجم قوة العمل.

- البطالة حسبت بنسبة ٩٪ وبانخفاض ٢٠٪ عن المشهد السابق.

- المهاجرون حسبت بمعدل ١٤٪ من حجم قوة العمل وبتحسن ١٪ عن المشهد السابق.

- فرص العمل الجديدة محليا حسبت بواقع ١٥٪ من قوة العمل وبزيادة ٣٪ عن المشهد السابق.

كما يوضح الجدول رقم (٦٨) صورة للمؤشرات الكيفية اللازمة لتطوير تلك المشاهد وفق سياق مجتمعي متكامل.

جدول رقم (٦٧)
المؤشرات الكمية لمشاهد مستقبل التعليم والهجرة
بالمجتمع المصرى حتى عام ٢٠١٥

المؤشرات الكمية	بيانات سنة الاساس	المشهد المتشائم		المشهد الاصلاحى		المشهد المتفائل	
	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠١٥	٢٠٠٠	٢٠١٥	٢٠٠٠	٢٠١٥
اجمالى السكان (مقيمون، مهاجرون) بالمليون*	٥٥,٩	٧٢,٦	١١١,٧	٧٠,١	٩٨,٦	٦٨,١	٩١,٦
اجمالى قوة العمل من سن ٦-٦٠ سنة **	١٠,٣	١٣,٦	٢٠,٥	١٢,٩	١٨,٢	١٢,٥	١٦,٩
المشتغلون بالداخل من سن ٦-٦٠ سنة ***	٦,٤	٨,٤	١٢,٧	٨,٠	١١,٣	٧,٧	١٠,٥
المتعطلون من سن ٦-٦٠ سنة ٥	١,٣	١,٨	٢,٧	١,٤	٢,٠	١,١	١,٥
المشتغلون بالخارج ٥٥	٢,٦	٢,٠	٣,١	١,٩	٢,٧	١,٨	٢,٤
فرص عمل جديدة مطلوب توفيرها بالسوق المحلى	—	١,٤	٢,٠	١,٦	٢,٢	١,٩	٢,٥

* حسبت بمعدل تعداد ١٩٨٦ حتى ١٩٩٠ ٢,٨٪.
** حسبت بمعدل تعداد ١٩٨٦ حتى ١٩٩٠ بمعدل ١٨,٤٪ من السكان ٦-٦٠ سنة.
*** حسبت نسبة تعداد ١٩٨٦ حتى ١٩٩٠ بمعدل ٦٢٪ من حجم قوة العمل.
٥ حسبت من تعداد ١٩٨٦ حتى ١٩٩٠ وبمعدل ١٣٪ من قوة العمل.
٥٥ حسبت حتى ١٩٩٠ بنسبة تعداد ١٩٨٦ بواقع ٢٥٪ من قوة العمل.

نسب حساب المؤشرات الكمية للمشاهد:

المشهد المتشائم
- قوة العمل ١٨,٤ من السكان
- المشتغلون ٦٢٪ من قوة العمل
- المتعطلون ١٣٪ من قوة العمل
- المهاجرون ١٥٪ من قوة العمل
- فرص العمل الجديدة ١٠٪ من قوة العمل.

المشهد الاصلاحى
- قوة العمل ١٨,٤ من السكان
- المشتغلون ٦٢٪ من قوة العمل
- المتعطلون ١١٪ من قوة العمل
- المهاجرون ١٥٪ من قوة العمل
- فرص العمل الجديدة ١٢٪ من قوة العمل.

المشهد المتفائل
- قوة العمل ١٨,٤ من السكان
- المشتغلون ٦٢٪ من قوة العمل
- المتعطلون ٩٪ من قوة العمل
- المهاجرون ١٤٪ من قوة العمل
- فرص العمل الجديدة ١٥٪ من قوة العمل.

جدول رقم (٦٨)
المؤشرات الكيفية لمشاهد مستقبل هجرة العمالة
وانعكاسها على التعليم

المشهد المتشائم	المشهد الاصلاحي	المشهد المتفائل
اجتماعيا - انخفاض نسبة المرافقة الاسرية وزيادة كثافة الفصول. - يؤدى ارتفاع الكثافة لزيادة الطلب على المدارس الخاصة.	- بقاء نسبة المرافقة الاسرية الحالية. - تستمر مشكلة ارتفاع الكثافة فى مناطق التركز السكانى.	- زيادة معدل اصطحاب الاسرة. يؤدى اصطحاب الاسرة لنقص كثافة الفصول.
اقتصاديا - يؤدى انخفاض معدل الهجرة وزيادة الهجرة العائدة لانحسار اهمية تحويلات ومدخرات العاملين بالخارج وعجزا متزايدا فى تمويل التنمية والتعليم.	- استمرار معدل الهجرة والتحويلات والمدخرات بوضعها الحالى.	- زيادة معدل الهجرة وارتفاع نسبة التحويلات والمدخرات مما ينعكس على زيادة معدل التنمية وعلى تمويل التعليم بشكل ايجابى.
فنيا - يتكون تيار الهجرة من عمالة عادية وزراعية وبنسبة اقل من المهن الفنية والعلمية ويؤدى ذلك لزيادة بطالة المتعلمين بسوق العمل المحلى.	- استمرار نسب الهجرة من العمالة العادية والفنية بوضعها الحالى. - نقص معدلات البطالة وخاصة بين المتعلمين.	-زيادة معدل الهجرة وزيادة الطلب على المهن العلمية والفنية ممايؤدى لحل مشكلة بطالة المتعلمين بالسوق المحلى
- ينعكس ذلك تعليميا: • تدهور قيمة التعليم ودوره فى الحراك الاجتماعى واستمرار العزوف عن المشاركة فى تمويل التعليم نتيجة الانفاق الاستهلاكى.	- ينعكس ذلك تعليميامن خلال: • تغيرات تشمل سياسة وبنية التعليم تهدف لزيادة قدرته ومرونة سياسته مع تشجيع عملية استثمارات المهاجرين فى تمويل التعليم.	- ينعكس ذلك تعليميا من خلال: • زيادة الطلب على التعليم الفنى وتعليم اللغات لتلبية احتياجات سوق العمل • زيادة المشاركة الشعبية فى تمويل التعليم وخاصة من مدخرات العمالة الفنية والعلمية.

وصف مشاهد مستقبل هجرة العمالة وانعكاسها على التعليم:

١- المشهد المتشائم (الامتدادى):

الفرضيات:

يفترض هذا المشهد ان يستمر حال المنطقة على ما هو عليه الان وتزداد حاله التبعية السياسية والاقتصادية مما ينعكس على جوانب التنمية المختلفة بشكل سلبى.

ويؤثر ذلك على حالة مصر فتبقى معدلات التنمية بها عند الوضع الحالى مما يسبب صعوبات ومشاكل داخلية فى ظل زيادة سكانية بمعدل ٢،٨٪ سنويا، وانخفاض الهجرة بسبب انخفاض معدل التنمية بدول الاستقبال والتفكك السياسى بالمنطقة.

التحديات:

- سكانيا يستمر معدل النمو السكانى الحالى والبالغ ٢،٨٪ سنويا ليصل بذلك مجموع السكان الى ٧٣،٦ مليون نسمة سنة ٢٠٠٠، و ١١١،٧ مليون نسمة سنة ٢٠١٥ وهذا يتطلب الاستعداد من الان بحيث يتم التركيز على الانتشار السكانى والخروج من الوادى والدلتا وبناء المجتمعات الجديدة، كما وان معدلات الهجرة الخارجية ستنخفض الى ١٥٪ من حجم قوة العمل، بدلا من ٢٥٪ من حجم قوة العمل كما كانت حتى تعداد سنة ١٩٨٦.

- تنمويا: اذا استمر المعدل الحالى للتنمية فان الاقتصاد المصرى سيواجه الكثير من الصعوبات حتى بعد نهاية الخطة الحالية فى سنة ١٩٩٢ لان حجم الاستثمارات فى الخطة الجديدة سيواجه صعوبات فى التمويل الخارجى من النقد الاجنبى وهو ما سيجعل الطريق مفتوحا مرة اخرى للاقتراض من الخارج وهوامر لازلنا نواجه مشاكل من الاعتماد عليه فى المرحلة الماضية كما ان التجربة اثبتت الكثير من العقبات التى تجعل مثل هذا الطريق لا يمكن الاعتماد عليه كلية فى عملية تنمية حقيقية او مستقلة.

كما ان حجم الاستثمارات العربية والاجنبية بعد ما شهدته المنطقة من نزيف لمواردها فى الفترة الاخيرة سيتاثر بشكل مباشر، خاصة وان دول الغنى العربية والتى وجهت معظم مواردها لنفقات الحرب سيكون عليها ولفترة طويلة اعادة بناء ما هدم مع توجيه قدر اكبر لبناء قوة عسكرية مكلفة ماليا فى الظروف الدولية الحالية الامر الذى يحد من مواردها التى اصبحت محدودة، كما ان حالة عدم الاستقرار التى شهدتها المنطقة ستحد لفترة طويلة عمليات الاستثمار الاجنبى بها.

وينعكس ذلك على هيكل الاقتصاد المصرى الذى اعتمد فى جانب كبير من خططه التنموية على موارد غير ثابتة مثل عائدات النفط وتحويلات العاملين بالخارج وموارد السياحة وقناة السويس وهى موارد ستتاثر بالظروف السياسية والاقتصادية التى سبق عرضها.

معنى ذلك ان مصر سنة ٢٠١٥ سيكون بها حوالى ٢٠,٥ مليون نسمة فى قوة العمل حسب معدل نمو سكانى سنوى ٢,٨٪ وبنسبة ١٨,٤٪ من السكان (انظر الجدول رقم ٦٧).

واذا كان حجم قوة العمل الحالية يبلغ ١٠,٣ مليون نسمة، فان مصر تكون مطالبة بتوفير ضعف فرص العمل الحالية خلال فترة الاستشراف وحتى سنة ٢٠١٥، وهو امر بالغ الصعوبة اذا كان هيكل الاقتصاد المصرى لا يستطيع الا ان يوفر حوالى ٣٠٠ الف فرصة عمل سنويا حسب معدلات الاداء فى الخطة الحالية. (١)

ووفق هذا المشهد فان عدد المتعطلين عن العمل سيبلغ فى سنة ٢٠٠٠ حوالى ١,٨ مليون نسمة ويرتفع فى عام ٢٠١٥ الى ٢,٧ مليون نسمة اذا استمر معدل البطالة كما هو حاليا عند نسبة حوالى ١٣٪ من حجم قوة العمل.

- تعليميا: فى ظل التحديات التنموية والسكانية السابقة وفق هذا المشهد فان النظام التعليمى عليه ان يواجه تحديات بالغه.

فهو مطالب بتوفير فرص تعليمية سنة ٢٠١٥ لحوالى ٣٠,٣ مليون طالب فى مراحل التعليم قبل الجامعى وذلك حسب معدلات النمو السكانية لهذا المشهد ونسبة النمو الطلابى الحالية لمن هم فى سن التعليم وبنسبة استيعاب كما هى حاليا تبلغ ٩٦٪. وتقدر احتياجات هذا النظام من المعلمين سنة ٢٠٠٠ الى ٧٦٢ الف معلم وفى سنة ٢٠١٥ سيحتاج الى ١,١٥٧ الف معلم وهى نفس النسبة المعلنة سنة ١٩٩٠.(٢) كما يلزم لهذا العدد من الطلاب فصول دراسية تصل سنة ٢٠١٥ الى ٧٢٣ الف فصل وبكثافة تصل الى ٤٢ تلميذ للفصل الواحد واذا كان لدينا الان حوالى ٢٧٢ الف فصل منها، فان النظام التعليمى عليه بناء عدد ٤٥١ الف فصل جديد حتى سنة ٢٠١٥ اى ما يقرب من ضعف العدد الحالى منها.

والتكلفة المالية لهذا العدد من الفصول بحساب كلفة التلميذ او الفصل من البابين الاول والثانى اى دون حساب تكاليف البناء والانشاء والتجهيز يمكن حسابها بشكل تقريبى، حيث ان تكلفة الفصل "فى التعليم الابتدائى هى ٤٧٥٢ جنيها وللاعدادى هى ٥٦٦٤ جنيه". (٣)
ويكون متوسط تكلفة فصل التعليم الاساسى فى المتوسط
= ٤٧٥٢ + ٥٦٦٤ = ١٠٤١٦ ÷ ٢ = ٥٢٠٨ جنيه مصرى.

---

(١) وزارة التخطيط: التقرير المبدئى عن متابعة الاداء الاقتصادى والاجتماعى خلال السنة الاولى، مرجع سابق، ص ٧٠.

(٢) وزارة التربية والتعليم، بيانات الادارة العامة للاحصاء والحاسب الالى عن التعليم سنة ١٩٨٨/١٩٨٩.

(٣) وزارة التربية والتعليم، الادارة العامة للموازنة، تقرير عن متابعة تنفيذ الموازنة سنة ١٩٨٨.
نقلا عن سمير لويس: تكلفة التلميذ فى الثانوى العام وانواع التعليم قبل الجامعى، دراسة احصائيه مرجع سابق، جدول رقم (١٦)، ص ١٢٥.

اما تكلفة "الفصل للثانوى العام ٧١٦٣ جنيه مصرى وللثانوى الصناعى بانواعه ٨١٤٩ جنيه مصرى وللثانوى الزراعى ٨٧٨١ جنيه مصرى وللتجارى ٧٨٠٢ جنيه مصرى".(١) وبحساب التكلفة فى المتوسط للفصل فى المرحلة الثانوية تكون ٦٢٧٧ جنيه مصرى سنويا من انفاق الباب الاول والثانى.

ويمكن ان نحسب متوسط تكلفة الفصل فى التعليم قبل الجامعى عامه ونجد انها ٥٧٩٢,٥ جنيه مصرى وذلك بجمع متوسط تكلفه الفصل فى التعليم الاساسى مع متوسط تكلفة الفصل فى التعليم الثانوى وبالقسمة على ٢ اى ٦٢٧٧ + ٥٢٠٨ = ١١٥٨٥ جنيه مصرى.
ويكون متوسط تكلفة الفصل فى التعليم قبل الجامعى
= ١١٥٨٥ ÷ ٢ = ٥٧٩٢,٥ جنيه مصرى سنويا.

وبافتراض ثبات الاسعار الحالية فان متوسط تكلفه ٧٢٣الف فصل فى سنة ٢٠١٥ من البابين الاول والثانى حسب هذا المشهد ودون حساب لتكاليف البناء او التجهيز فتبلغ ٥٧٩٢,٥ X ٧٢٣,٠٠٠ = ٤١٨٧ر٩٧٧ر٥٠٠ مليون جنيه تقريبا.

اما اذا حسبنا زيادة سنوية على تكاليف الفصل تبعا لزيادة الاسعار والمرتبات والتى تبلغ مابين سنويا ١٠ ، ١٥٪ فان تلك التكاليف يمكن ان تتضاعف عدة مرات.

وقد حاولت ذلك عدة دراسات فوصلت حتى سنة ٢٠٠٠ الى ٢٥٥٠ر٩٠٦ر٦٦٦ر٦ مليون جنيه وذلك بحساب تكلفة التلميذ فقط.

اما بحساب تكاليف الفصل وبزيادة ثابتة على نفقاتها سنويا فقد وصلت حتى سنة ٢٠٠٠ الى ٧٣٤٢ر٨٧٠ر٦٦٠ مليون جنيه مصرى (٢).

- هجرة العماله: رغم ان الهجرة العائدة زادت فى الفترة الاخيرة وخاصة بعد ما حدث فى الخليج سنة ١٩٩٠، وهو امر لم يكن مخططا له، لكن بعد استقرار الاوضاع مرة اخرى فان الهجرة الخارجية تتوقف على احتمالين ويشمل كل احتمال منهما على ما ياتى:
- نوع عملية التنمية بالمنطقة وحجمها.
- الوضع السياسى بالمنطقة ومدى قبول او رفض الدور المصرى بالمنطقة.

ويمكن وضع ذلك على شكل الجدول التالى :-

---

(١) المرجع السابق، نفس الجدول السابق، ص ١٢٥.
(٢) حمدى احمد العنانى: الاعباء التمويلية العامة لتطبيق سياسة التعليم الاساسى خلال الفترة سنة ١٩٩٠، سنة ٢٠٠٠ بعض جوانب الاقتصاد السياسى لسياسة التعليم فى مصر جداول ٢، و ٥، ص (٢-٢٢).

جدول رقم (٦٩)
يوضح احتمالات هجرة العمالة المصرية

هجرة العمالة وفق الاحتمال الاول وهو: استقرار الوضع السياسى بالخليج وزيادة حجم التنمية.

التصور الكمى للهجرة	التصور الكيفى للهجرة
- تنخفض نسبة الهجرة لقوة العمل لتصل الى حوالى ١٥٪ بدلا من نسبتها الحالية البالغة حوالى ٢٥٪. - يزيد نشاط الهجرة العائدة منها وتقل سنوات الهجرة. - يتراوح حجمها ما بين ٢ مليون و ٣ مليون مهاجر سنة ٢٠١٥. - ان يعتمد تيار الهجرة على البطالة المتزايدة فى مصر نتيجه انخفاض معدلات التنمية وخاصة من العمالة العادية والاجنبية لمدة تتجاوز خمس سنوات على الاقل.	- ان يركز تيار الهجرة على العمالة العادية واليدوية فى بدايته ثم يتجه نحو العمالة الفنية والعلمية - تقل نسبة المرافقة بهذه الهجرة لنوعيه المهاجرين بها والتى لا تسمح دخولهم والدول المهاجرين اليها بالمرافقة. - انخفاض التحويلات المالية لمصر لانخفاض اجور تلك العمالة والنمط الاستهلاكى المميز لهم كقوة شرائيه.

هجرة العمالة وفق الاحتمال الثانى وهو :تفكك الوضع السياسى بالخليج وانخفاض معدل التنمية.

التصور الكمى للهجرة	التصور الكيفى للهجرة
- تقل معدلات الاقبال على طلب العمالة المصرية لدول الخليج نتيجة نوع التنمية بالخليج والخلاف السياسى مع الموقف المصرى من ازمة الخليج. - يزيد اتجاه تيار الهجرة المصرية لدول الجوار الجغرافى لمصر (ليبيا او السودان) وهى اسواق محدودة.	- تقل نسبة المرافقة الاسرية. - انخفاض التحويلات المالية. - يزيد عدد العمالة العادية واليدوية وخاصة الزراعية والعمالة المتوسطة المهارة. - يزيد ذلك من نسبة بطالة المتعلمين وخاصة حملة المؤهلات الجامعية وما فوقها.

يتضح مما سبق عرضه من تصور كمى وكيفى للهجرة المنتظرة وفق احتمالى هذا المشهد ان حجم الهجرة ونوعها سيتأثر فى المرحلة المقبلة وفق حالة بلاد الاستقبال التى ستتجه اليها الهجرة وعلاقتها بمصر وهى سمة من المنتظر ان يكون لها دور فى الهجرة داخل المنطقة بعد الاحداث التى شهدتها منطقة الخليج وان تعتمد الحكومات سياسة استخدام الهجرة للضغط السياسى وهى سمة لم تكن متوفرة قبل فى تيار الهجرة السابق والدليل على ذلك ان هجرة

العمالة المصرية لم تنقطع للدول العربية بعد قطع العلاقات السياسية بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد فى اواخر السبعينيات، لكن الاحداث الاخيرة شهدت عكس ذلك مع بعض الدول المرسلة للعمالة بالمنطقة (الاردن، اليمن).(١) وبالتالى فان نوع وحجم العلاقات السياسية بين الاقطار المرسلة والمستقبلة للعمالة سيؤثر مستقبلا على اتجاه وحجم تلك الهجرة بالمنطقة.

ولذلك فان هجرة العمالة المصرية سيتاثر حجمها ونوعها بالنمط الذى ستقوم عليه العلاقات السياسية بين مصر وكل دول الجوار ودول الخليج مستقبلا خاصة وان دول الاستقبال ستنظر من الان للهجرة من جوانبها التنموية والامنية معا.

وقد يزيد الطلب على العمالة المصرية خلال بداية فترة الاستشراف (لا عادة الاعمار) مما ينعكس على سوق العمل بمصر، لكن هذا لا يعنى تكرار ما شهده السوق المحلى من نقص العمالة الفنية والبدوية فى منتصف السبعينيات، وذلك لتوفر عدد كافى من كل التخصصات والمستويات المهنية لم تستوعب فى هيكل الانتاج المحلى حتى الان، كما ان الاقبال الفردى على الهجرة لن يتزايد الا بعد توفير قدر كافى من الضمانات لها.

ومن المنتظر ان تقل التحويلات المالية للمهاجرين فى المرحلة القادمة بسبب انخفاض الاجور نتيجة للازمة المالية التى ستواجهها دول الخليج، كما ان نوعية العمالة المهاجرة ذاتها ستكون فى اغلبها من العمالة اليدوية وهى بطبيعتها منخفضة الاجر ومرتفعة الانفاق الاستهلاكى مما يقلل من حجم مدخراتها، ثم ان معظم هؤلاء المهاجرون يفضل تحويل مدخراته عن طرق غير شرعية او احضارها معه عند عودته لعدم خبرته بالتعامل مع البنوك او لعدم ثقته بها.

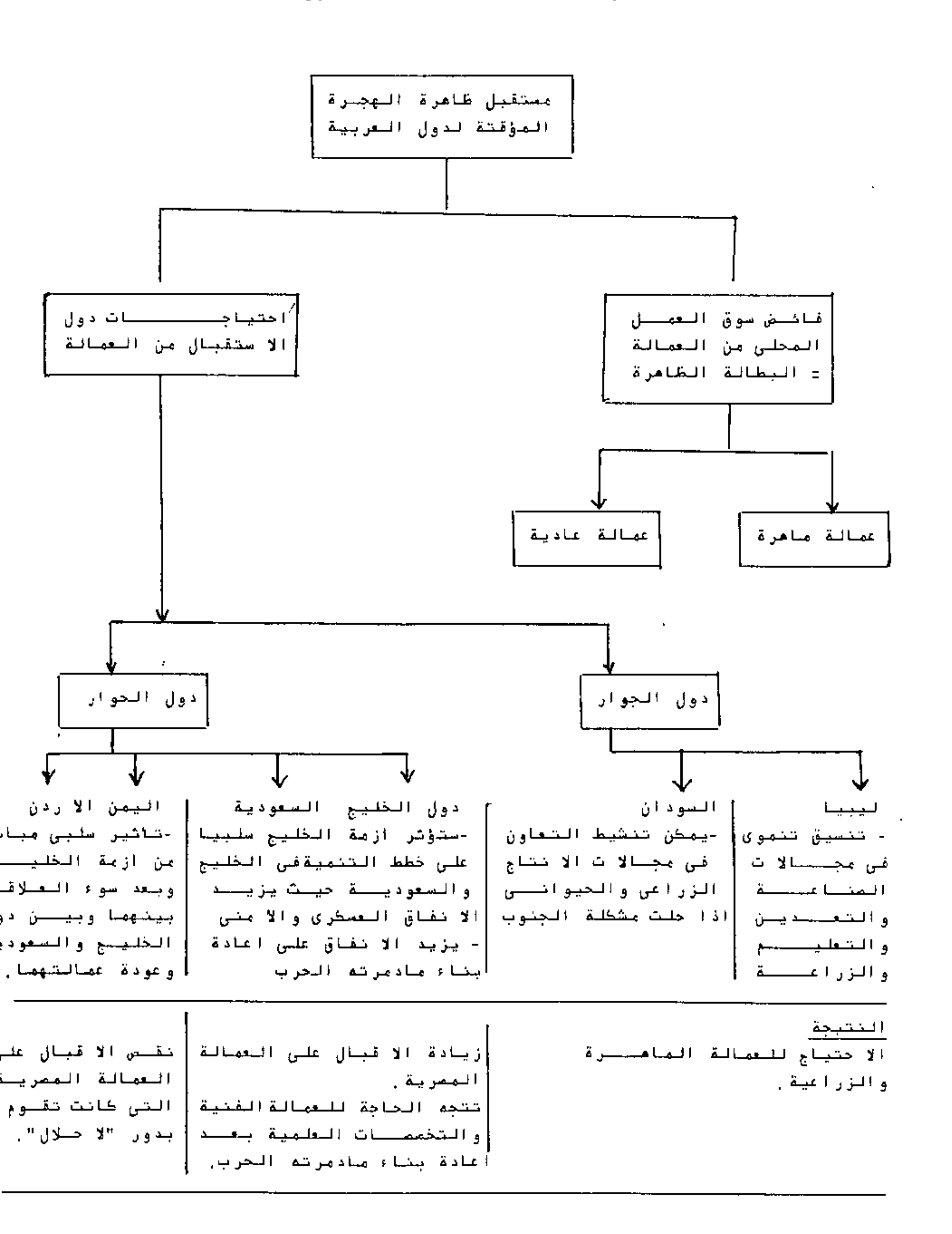
ويوضح الشكل رقم (٣) تصور لمستقبل هجرة العمالة على النحو التالى:-

---

(١) يلاحظ عودة المهاجرين اليمنيين والاردنيين من دول الخليج نتيجه للخلاف بين الدوليين ودول الخليج.

شكل رقم (٢)

مستقبل هجرة العمالة المصرية للدول العربية



اهم الانعكاسات على التعليم والبدائل المطروحة:

تتركز حركة الهجرة حسب هذا المشهد فى بدايتها على العمالة العادية وخاصة اذا بدات حركة اعمار ما خربته حرب الخليج، ويتميز هذا النمط من الهجرة الذى يركز على العمالة اليدوية بزيادة معدلات الانفاق الاستهلاكى سواء على المستوى العائلى أو الفردى، مما ينعكس بالسبب على أوجه واشكال التنمية فى المجتمع ويؤثر على التعليم وذلك على النحو التالى:-

أ- زيادة بطالة المتعلمين:

بتركز الهجرة حول العمالة العادية واليدوية يزداد تراجع دور التعليم فى احداث حراك اجتماعى ومهنى داخل المجتمع، خاصة وان معدلات التنمية القريبة لن تستطيع استيعاب العمالة المتخرجة من نظام التعليم التى تنضم كل عام لرصيد البطالة السافرة ويؤثر ذلك فى عدد من المشكلات التعليمية مثل:-

- زيادة معدلات التسرب من النظام التعليمى خاصة وان العماله المطلوبة للهجرة حسب هذا المشهد ستركز على العمالة العادية التى تتميز بانخفاض حالات اصطحاب الاسرة وينعكس ذلك سلبيا كما اكدت دراسات عديدة على تعليم وانتظام الابناء بالمدرسة.

- زيادة معدلات عمالة الاطفال لارتفاع نسب التسرب خاصة فى الاحياء الفقيرة ولعدم الالتزام بقانون العمل وسن العمل الرسمى (1).

- قبول العديد من الخريجين لاعمال اقل من مستواهم المهنى او العلمى لحل مشكلة بطالتهم وهو امر يعد هدرا لامكانيات وطاقات المجتمع، كما يمثل احد الآثار السلبية التى تؤثر على قيمة النظام التعليمى فى المجتمع وتصيب الشباب بحالة من عدم المبالاه تنعكس على قضايا المشاركة الاجتماعية والسياسية للشباب ويجعلهم اقرب للانخراط فى انشطة سياسية متطرفة.

البدائل المطروحة لمواجهه مشكلة بطالة المتعلمين:

امام النظام التعليمى بديلين لمواجهه المشكلة هما:

ا- تقليل حجم الخريجين من التعليم العام والجامعى وتقليل نسب القبول لعدة سنوات.
ب- الاعتماد على التدريب التحويلى لاعادة توزيع البطالة على احتياجات السوق المحلى والعربى.

والبديل الاول (ا) يمتاز بانه يربط التعليم بسوق العمل مباشرة لكنه لا يتفق ومحاولات التحديث التى يسعى اليها المجتمع والذى لا يمكن مثلا ان

---

(1) المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، تقرير عمالة الاطفال، مرجع سابق.

يدخل القرن القادم ونسبة الامية في القوة العاملة به اكثر من ٥٠ ٪ من حجمها، كما ان التعليم اصبح مطلبا اجتماعيا لا يمكن الوقوف امام حق الانسان فيه دون المزيد من المشكلات الاجتماعية.

لذلك فان الدراسة الحالية تفضل البديل الثانى (ب) ويقصد بالتدريب التحويلى "تحويل جزء من الفائض فى بعض التخصصات الى تخصصات مطلوبة لسوق العمل".(١)

ويتطلب تنفيذ هذا البديل ما يلى:-

- ان يكون النظام التعليمى اكثر مرونة فيحول الطلاب الى تخصصات عملية ويكسبهم مهارات تتطابق مع احتياجات سوق العمل سواء فى الداخل او الخارج

- ان يكون رسم السياسة التعليمية عملية مجتمعية عامة ولا يترك امرها لبعض الفنيين فقط، فدراسة احتياجات المجتمع يحتاج لقدر اكبر من المرونة فى رسم تلك السياسة والوعى بمضمونها الاجتماعى وتكلفتها الاقتصادية.

- التوسع فى مراكز التدريب بانواعها ومستوياتها المختلفة والحاقها لاشراف وزارة التعليم.(٢)

- تحول المدارس لمراكز لخدمة المجتمع المحلى ودراسة مشاكله والعمل على حلها.

- اعادة تدريب المعلمين للمشاركة فى عملية التدريب التحويلى للطلاب.

- ربط المدارس بالمؤسسات الانتاجية فى المجتمع المحلى للاستفادة بها فى عمليات اعادة التدريب والتعرف على التخصصات الجديدة.

٢- تزايد المشكلات التربوية لابناء المهاجرين:

نتج عن تيار الهجرة الكثيفة للعمالة منذ منتصف السبعينيات مشكلات عديدة منها تغير الادوار داخل الاسرة المصرية وزيادة اعباء ومسئوليات المراة التى هاجر زوجها.

وقد ترك ذلك اثارا سلبية عديدة على تعليم الابناء ينتظر ان تستمر مع تيار الهجرة القادمة وخاصة فى الاسر الاقل حظا من التعليم. ويتمثل ذلك فى زيادة الاقبال على الدروس الخصوصية وزيادة انحرافات الابناء نتيجة لفقد الاشراف المباشر من الاب الذى يحتل مكانه مؤثره فى الاسرة المصرية، كذلك انخفاض المستوى التحصيلى للابناء بعد هجرة احد الوالدين نتيخة للاثار النفسية لذلك.

---

(١) الجهاز المركزى للتنظيم والادارة، سياسات التعليم والتدريب وسوق العمل فى جمهورية مصر العربية، (فى الندوة الاقليمية عن التعليم والتدريب وسوق العمل فى الوطن العربى) القاهرة سنة ١٩٩٠، ص ٢١.

(٢) يوجد عدد من المراكز تتبع وزارات مختلفة كالصحة، الصناعة، الدفاع وغيرها.

البدائل المطروحة لمواجهة المشكلات التربوية لا بناء المهاجرين:

توجد عدة بدائل لمواجهه المشكلات الناتجة عن هجرة العائل والتى تنعكس على سلوك وتحصيل الا بناء منها مثلا :

أ- زيادة الدور التربوى للمدرسة من خلال الا نشطة .
ب- اعطاء اهتمام من نوع خاص لا بناء المهاجرين سواء بالرعاية النفسية او التربوية .
ج- تطوير اداء العمل الا جتماعى داخل المدرسة .

ويمكن ان يكون البديل الا ول اكثر ترجيحا فى المرحلة الحالية والمستقبلية ولذلك توصى الدراسة الحالية باعتماد هذا البديل الذى يلزم لتنفيذه ما يلى:

- تحول المدرسة فى اداء مهامها لبناء شخصية المتعلم بشكل متكامل ومتوازن عن طريق ما يعرف بالبطاقة المدرسية التى تحدد للطالب قدراته وميوله واتجاهاته وتطور تاريخه النفسى والعقلى بشكل اكثر دقة وعلمية .

- ان تخص الا نشطة المدرسية بجزء مناسب فى خريطة العمل المدرسى يوميا وان يكون العمل من خلال الا نشطة جزء مكمل للمنهج الدراسى وموظف بطريقة علمية .

- تطوير الجهاز الا دارى بالمدرسة لتفهم الدور الهام الذى يمكن ان يؤديه داخل العملية التعليمية ودفعها لتحقيق أهدافها وخاصة مع ابناء المهاجرين بوصفهم اكثر التلاميذ احتكاكا بالجهاز الا دارى من خلال ما يمكن ان يتعرضوا له من مشكلات غياب او عدم انضباط او خروج اثناء اليوم الدراسى لأ داء بعض المهام للاسرة .

٢- ارتفاع كثافة الفصول وانخفاض فاعلية النظام التعليمى:

يؤدى هذا النوع من هجرة العمالة الغير ماهرة والمتميز بانخفاض نسبه مصاحبه الا سرة لا رتفاع الكثافة بفصول المدارس وخاصة فى المناطق الحضرية، مما يؤثر على جودة العملية التعليمية .

ويساعد ذلك على نمو ظواهر سلبية داخل النظام التعليمى مثل ظاهرة الدروس الخصوصية التى تؤثر فى العلاقات الا جتماعية داخل المدرسة بين المعلم والمتعلم وتحد من الدور التربوى والا جتماعى لها .

كما ينتج عن المدرسة المكتظة مشكلات تعدد الفترات وتركيز الا هتمام بعملية الا نضباط داخل المدرسة أكثر من الا هتمام بعملية التعليم، والا هتمام فى العملية التعليمية باجتياز الا ختبار لا بتوظيف ما تم تعليمه فى حياة المتعلم وتغيير طرق تفكيره ومعالجته للمشكلات. وتتحول المدرسة من مهمة بناء الا نسان الى مهمة انجاز المقرر .

البدائل المطروحه لمواجهه مشكلة ارتفاع كثافة الفصول:
أ- تشجيع التعليم الخاص.
ب- مشروع للتعليم العلاجي داخل المدرسة.

وترجح الدراسة الحالية البديل (ب) وذلك لانه مشروع يعيد الثقة بدور النظام التعليمي وفي نفس الوقت تقل تكلفته المالية عن ما يصرف على حالات الاهدار التربوى الناتجة عن انخفاض فاعلية النظام التعليمي، كما ان المشروع يمكن تمويله جزئيا من اشتراكات محددة يدفعها المتعلم مقابل الخدمة التى تقدم له.

ويلزم لتنفيذ ذلك الاجراءات التالية:-

- ان يكون التعليم العلاجى داخل المدرسة وفى موعد مختلف عن مواعيد اليوم الدراسى.

- أن يحدد المعلم والمتعلم معا الجوانب التى يحتاج فيها المتعلم لبرامج التعليم العلاجى.

- أن المشاركة فى هذا البرنامج لا تعنى ان التلميذ متعثر دراسيا.

- ان يحدد المستوى التحصيلى لكل مجموعة من الطلاب بحيث يكون المستوى متقارب بين كل مجموعة لتسهيل اداء المعلم اثناء الشرح ولعدم وجود تفاوت بين التلاميذ قد يؤثر سلبيا على المستوى التحصيلى للطلاب.

٤- انخفاض المشاركة الشعبية فى تمويل التعليم

تعتمد ميزانية التعليم فى مصر على تمويل الدولة، ويقتصر دور القطاع الخاص على مساهمات لم تتجاوز حوالى ٢,٠٪ من جملة استثمارات الخطة.(١) ومن المنتظر ان يزداد العبء المالى على ميزانية الدولة نتيجة مد الالزام لحلقة التعليم الاساسى.

ويفترض البعض ان الحل يكمن فى مشاركة فعالة من الجماهير فى تمويل التعليم وتؤدى الهجرة الخارجية للعمالة دورا هاما فى ذلك، لكنه يتوقف على نوع الهجرة وحسب هذا المشهد فان الزيادة فى نسبة الهجرة للعمالة العادية والتى تتميز بالانفاق الاستهلاكى الكبير وانخفاض مدخراتها بسبب انخفاض اجورها بصفة عامة واقبالها على شراء ما تحتاجه من سلع معمرة سيؤدى الى ضعف دور المشاركة الشعبية فى تمويل التعليم مما يزيد من اعباء الدولة التى بدات بالفعل تلجا لاسلوب تحميل المتعلم جزء من نفقات تعليمه وتقديم خدمات تعليمية مدفوعه الاجر والسماح برفع الرسوم المدرسية وغيرها مما ادى لعجز اسر كثيرة عن مواصلة تعليم ابنائها مما يمثله ذلك من خطر على تماسك وتقدم المجتمع.

---

(١) وزارة التخطيط، التقرير المبدئى عن متابعه الاداء الاقتصادى للخطة، مرجع سابق، ص ٦٤ جدول رقم ٢٤.

البدائل المطروحة لمواجهه مشكلة انخفاض المشاركة الشعبية في تمويل التعليم :

ستؤدى قلة تحويلات المصريين بالخارج الى العديد من المشكلات الاقتصادية وخاصة فى مجالا ت الاستثمار الفعلى بالتعليم ولذلك فان المشاركة الشعبية فى نفقات التعليم من المنتظر ان تقل خلال تلك الفترة نتيجة للازمة الاقتصادية وانخفاض مستوى المعيشة ونوعيه العماله المهاجرة، ولذلك يلزم اختيار احد البدائل التالية :-

أ- الاعتماد على المبان سابقة التجهيز فى بناء المدارس الجديدة مما يخفض من تكلفة الفصول.

ب- ان يعاد تقدير ميزانية التعليم بعد استبعاد بند الرواتب منها وهو ما يمثل الباب الاول الذى يشمل اكثر من ٩٠٪ من حجم الميزانية ومعلوم ان بند الرواتب يدخل به رواتب المعلمين والعاملين بالجهاز الادارى المكتظ بعمالة زائدة يمكن ترشيد الانفاق عن طريق تقليل حجمها ورفع كفاءتها واستخدام اساليب جديدة فى العمل الادارى بقطاع التعليم.

ج- ان تؤسس مدارس اهلية بكل حى تقوم على مساهمات ابناء الحى بشكل مباشر فى بنائها سواء ماديا أو عينيا وهى بذلك تؤدى عدة اغراض اجتماعية وتربوية ومالية فى وقت واحد وان يشجع هذا العمل من قبل الدولة والمسئولين على ان توكل ادارة تلك المدارس وتشغيلها فترة يوميا لكل من الوزارة وابناء الحى بالتبادل وتقييم تلك التجربة فى كل فترة وعلى مستوى الاحياء بكل محافظة لتبادل الخبرات وتشجيع الجاد والنافع منها.

د- يتم خفض تكاليف بند التجهيزات المدرسية عن طريق قبول تبرعات عينية فى المدارس التى تنشأ جديدة بكل حى من اهالى الحى ذاته مع تحديد مواصفات تلك التجهيزات.

هـ- ان توقف الوزارة بناء مدارس فنية مزودة بورش ذات تكاليف تشغيل وصيانة عالية تفقد حداثتها بعد فترة من الزمن ولذلك يمكن ان تعتمد المدارس الفنية فى التدريب العملى على المصانع والهيئات العامة مباشرة.

ويمكن الاختيار المتبادل بين تلك البدائل حسب حالة المشكلة التى تواجه التمويل وذلك رغم ان الدراسة الحالية ترجح البديل الاول الذى اثبت نجاحه فى مواجهة مشكلة العائدين من الخليج فى سنة ١٩٩٠ كما يمكن الاستفادة بالبديل الثانى بعد دراسته.

٢- المشهد الاصلاحي:

- الفرضيات:

سيؤدي تبلور ارادة سياسيه مستقلة في المنطقة العربية ومصر لمواجهه تحديات المشهد السابق. ويقوم على التنسيق ومواجهة مظاهر التخلف والتبعية مما يؤدي لتطور الهياكل الاقتصادية بمصر والمنطقة العربية وتحسين مستوى المعيشة وتحقيق قدر أكبر من العمل العربي المشترك. وينعكس ذلك على المستوى القومي والقطري في مجالات عديدة ومنها مجالي انتقال العمالة العربية داخل المنطقة والنظام التعليمي.

- التحديات:

- سكانيا: بتحسين نوع وكم قاعدة الموارد البشرية بالمجتمع المصري حيث ينخفض معدل النمو السكاني وفق هذا المشهد الى ٢,٣٪ ومن المنتظر ان يصل عدد السكان سنة ٢٠١٥ الى حوالي ٩٨,٦ مليون نسمه. الجدول رقم (٦٧) ويصل حجم قوة العمل الى حوالي ٢٨,٢ مليون نسمة وبتحسن ظروف هجرة العمالة المصرية للخارج نتيجة تحسن الوضع العربي العام ويصل عددها لحوالي ٢,٧ مليون نسمة سنة ٢٠١٥ وهي نفس نسبة المشهد السابق ١٥٪.
- تنمويا: بتحسن معدل الناتج القومي ليصل الى حوالي ٨٪ سنة ٢٠١٥ وتنخفض نسبة الدين الخارجي العام للناتج القومي وتنخفض نسبة البطالة الى حوالي ١٢٪ من حجم قوة العمل ويصل الى ٢ مليون عاطل، ويشكل هذا دفعة للاقتصاد المصري ليوفر فرص عمل اكثر تكون بنسبة ٢٪ باجمالي حوالي ٢,٢ مليون فرصة عمل حتى سنة ٢٠١٥ وتقل عمالة الاطفال فيما اقل من ١٢ سنة نتيجة لتطور الوضع الاقتصادي والاجتماعي العام.

كما ان معدل الانتاجية سيرتفع الى ثلث مثيلتها في الدول المتقدمة ويعود ذلك لارتفاع نسبة العمالة المعدة والمدربة وهو امر مرتبط بكفاءه النظام التعليمي كما ان نسبة الامية الابجدية ستنخفض الى ٢٥٪ والامية التكنولوجية تنخفض الى ٥٠ ٪ من السكان.
ويحتاج هذا الى عمل جاد لان تعداد سنة ١٩٨٦ يشير الى ان نسبة الامية تبلغ ٤٩٪. (١)

- تعليميا: تصل نسبة الاستيعاب ١٠٠٪ في حالة الحلقة الاولى للتعليم الاساسي وتنخفض معدلات الرسوب والتسرب وسيحتاج النظام التعليمي الى عدد من المعلمين يبلغ ١١٧٦ الف معلم في سنة ٢٠١٥ وبنسبة ١,٦ معلم للفصل الواحد، كما انه سيحتاج الى ٧٢٥ الف فصل لتعليم هذا العدد من الطلاب وبتحسن في نسبة الكثافة لتصل الى ٣٨ تلميذ لكل فصل. وتبلغ التكلفة في المتوسط لهذا العدد من الفصول دون حساب تكاليف الانشاء اوالتجهيز أو زيادة الاسعار والمرتبات وهي امور يصعب حدوثها واقعيا وحسب تكلفة تصل كما ذكر قبلا للفصل الواحد الى ٥ر٥٧٩٢ جنيه سنويا ليصل مجموعها الى ٥٠٠ر٤٨٧ر٤٢٥٧ مليون جنيه مصري.

---

(١) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، توزيع السكان حسب الحالة التعليمية، كتاب الاحصاء السنوي نوفمبر سنة ١٩٨٨.

- هجرة العمالة :

وفق هذا المشهد الاصلاحى يصل عدد المهاجرين الى ٢,٧ مليون ويعد ذلك تطورا ملائما اذا اخذنا فى الاعتبار الارتفاع المنتظر لمستوى المعيشة فى الداخل وبالتالى انخفاض دور الحافز المادى وراء الهجرة .

سيتكون تيار الهجرة من نسب مماثلة لما هو سائد حاليا من العمالة الفنية والعلمية والعادية مع ميل لمرافقة الاسر اثناء الهجرة لتحسن العلاقات السياسية مع دول الاستقبال وتدخل الدولة المصرية فى سبيل تحقيق ذلك .

ويشير الجدول التالى لاخر تقدير لنسب واعداد المهاجرين المصريين حسب المهن التى كانوا يعملون بها قبل سفرهم موزعين على الريف والحضر والتى من المنتظر ان تتراوح حسب نسبهم فى هذا المشهد الاصلاحى حول نفس المعدلات مع زيادة فى الاعداد تخضع لنسب النمو المتبعة فى النمو السكانى وبمعدل ٢,٢٪ وفق هذا المشهد .

جدول (٧٠)
تقدير المهاجرين حسب المهنة
قبل السفر اكتوبر سنة ١٩٨٧
(الارقام بالالاف)

المهنة	حضر		ريف		جملة	
	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
- اصحاب المهن	٢٠٢	٧٨,٣	٥٦	٢١,٧	٢٥٨	١٠٠
- المديرون	٣	١٠٠,٠	—	—	٣	١٠٠
- القائمون بالاعمال الكتابية	٥٢	٨٠,٠	١٣	٢٠,٠	٦٥	١٠٠
- اعمال البيع	١٣	٦٨,٤	٦	٣١,٦	١٩	١٠٠
- اعمال الخدمات	١٦	٦٤,٤	٢٠	٥٥,٦	٣٦	١٠٠
- العاملون فى الزراعة	٣٣	٦,١	٥٠٥	٩٣,٩	٥٣٨	١٠٠
- عمال انتاج وتشغيل ونقل	١٧٤	٤٩,٤	١٧٨	٥٠,٦	٣٥٢	١٠٠
جملة	٤٩٣	٣٨,٨	٧٧٨	٦١,٢	١٢٧١	١٠٠

المصدر : محمد شوقى حسن : آثار وانعكاسات الهجرة الخارجية على سوق العمل فى مصر ، مؤتمر المكونات الرئيسية لخصائص القوى العاملة فى حركة الهجرة ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء مع صندوق الامم المتحدة للسكان ومنظمة العمل الدولية ، القاهرة ٣-٥ مارس سنة ١٩٩٠ ، ص ٠٣

وما يجعلنا نعتمد تلك النسب لما سيتم مستقبلا انها تمثل حقيقة الاحتياجات التى يمكن ان تطلبها دول الاستقبال فى حالة تحسن حالتها التنموية ، بعد الاحداث الاخيرة واعتمادها على العمالة المصرية وفى ظل

تحسن العلاقات المصرية معها ومحاولة الدولة لتنظيم سفر تلك العمالة معها خلال الفترة القادمة بشكل لا يضر بالاقتصاد المصرى .

ومعنى ذلك ان نسب الهجرة المرتفعة لعمال الزراعة ستستمر من مصر الى دول الاستقبال مع اعتبار تغير مستوى تلك العمالة حيث يعمل احيانا بعض خريجى المدارس الزراعية كعمال زراعة وهو تغير مطلوب لا رتفاع المستوى المهنى للزراعة الالية ببعض دول الاستقبال، كما ان عمال الانتاج ستكون نسبتهم تالية لعمال الزراعة وهو امر متوقع لزيادة نسب بطالة تلك العمالة بمصر نتيجة تخريج اعداد كبيرة منهم من المدارس الفنية المتوسطة خلال الفترة القادمة وهو ما يوضحه الجدول التالى والمقدر حتى سنة ٢٠٠١.

جدول رقم (٧١)
المتوقعات المستقبلية للعرض والطلب على الخريجين
من التعليم الفنى كل خمس سنوات

نوع التعليم	البيان	١٩٩٢	١٩٩٧	٢٠٠١
ثانوى صناعى	عدد الخريجين	١٣٦١٤٤	٣٦٣٩٠١	٤٤٠١٢١
	العجز	١٢١٢٩	١٣٨٠٩	١٥١٥٣
	الفائض	٢٠٠٥٨	٢٣٧٠٨	٢٦٦٢٨
	بالقطاع الخاص اومتعطلون	٧٩٧٥٥	٢٩٥٧٧٦	٣٦٣٥٦٣
ثانوى زراعى	عدد الخريجين	٤١٥١٢	١١٠٩٥٦	١٣٤١٩٦
	العجز	—	—	—
	الفائض	٢٠٦٠٣	٢٧٦١٨	٣٣٢٣٠
	بالقطاع الخاص او متعطلون	٤١١٩	٦٣٠٤٣	٧٧٨٦٦
ثانوى تجارى	عدد الخريجين	١٢٧٧٨٤	٣٤١٥٥٥	٤١٣٠٩٤
	العجز	—	—	—
	الفائض	٧٨٤٧٢	٩٧٩٠٢	١١٣٤٤٦
	بالقطاع الخاص او متعطلون	١٦٠١١	٢٠٥٩٨٧	٢٥٨٤٩٠

المصدر : سمير لويس، شكرى عباس حلمى; توقعات مخرجات التعليم الفنى وحجم الطلب عليها فى سوق العمل فى مصر الى سنة ٢٠٠١، المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية، القاهرة، يونيه سنة ١٩٩٠، ص ٢٤.

ويورد البحث السابق ازدياد معدلات البطالة من المتخرجين بتلك المدارس من عام سنة ١٩٩٣، سنة ١٩٩٤ ويرجعها الى ما يعرف الان بالفوج المزدوج الناتج عن ضم الصفين الخامس والسادس الابتدائى معا فى الصف الاول الاعدادى فى عام سنة ١٩٨٩/١٩٩٠ وهو ما جعل فوج من الطلاب يتحرك معا جملته حوالى مليون وتسعمائه الف تلميذ مما يشكل عامل ضغط هائل على نسب القبول بالتعليم الفنى وغيرها من انواع التعليم فيما بعد طوال حركة هذا الفوج بالسلم التعليمى.

اما بالنسبة للثانوي العام واعداد خريجية حتى سنة ٢٠٠٠ فان دراسة اخرى تشير الى ذلك في الجدول التالي مع ثبات نسبة القبول الحالية وهو امر بات مشكوكا فيه نتيجة ما سيتعرض له نظام التعليم الثانوي من ضغط بفعل الفوج المزدوج في السنوات التالية.

جدول (٧٢)
العرض (خريجي) التعليم الثانوي
العام ٩٠/٩١ - ٩٩/٢٠٠٠

العام الدراسي	اعداد المتخريجين المتوقعة	نسبة القبول المتوقعة بالجامعات
٩٠/١٩٩١	١٥٩٦٩٥	٤٨,٧
٩١/١٩٩٢	١٧٣٦٢٩	٤٧,١
٩٢/١٩٩٣	١٨٣٠٧٧	٤٥,٥
٩٣/١٩٩٤	١٩٦٤٩٤	٤٣,٩
٩٤/١٩٩٥	٢١٢٦٦١	٤٢,٣
٩٥/١٩٩٦	٢٢٧٦٧٠	٤٠,٧
٩٦/١٩٩٧	٣٣٤٨٣٧	٣٩,١
٩٧/١٩٩٨	٣٤٩٨٧٢	٣٧,٥
٩٨/١٩٩٩	٣٦٤٨٧٠	٣٥,٩
٩٩/٢٠٠٠	٣٨٨٢٤٧	٤٣,٣

المصدر: دلال يسين: تطور البطالة السافرة بين خريجي بعض كليات الجامعات المصرية حتى عام سنة ٢٠٠٠، دراسة تحليلية ورؤية مستقبلية، مؤتمر مصر عام ٢٠٠٠، القاهرة، سنة ١٩٩١، ص ٣، ص ٥، جداول ١، ٢.

واذا حسبنا نسبة القبول المتوقعة من هؤلاء في التعليم الجامعي والتي تتراوح ما بين ٤٨٪ ، ٣٤٪ على مدى السنوات المشار اليها فان اعدادا كبيرة منهم ستخرج الى سوق العمل بعد تلك المرحلة الثانوية.

ويمكن لنا حساب المتبقي من خريجي التعليم الثانوي العام ولم يقبل بالجامعة بالاضافة الى خريجي المدارس الفنية المتوقع تعطلهم فنجد ذلك كما يلي:

جدول (٧٢)

المتعطلين من خريجى الثانوى العام والفنى حتى سنة ٢٠٠٠

السنوات	عـــدد المتبقـــى من خريجى الثانوى العام	عدد متعطلى خريجى الثانوى الفنـــى	الجملة
٩١/٩٠	٨٣٠٤٢		
٩٢/٩١	٩٢٠٢٤	(١)١١١٩١٣٣	(٤)٢٩٤١٩٩
٩٣/٩٢	٩٩٧٧٧		
٩٤/٩٣	١٠٠٣٧		
٩٥/٩٤	١٢٣٣٤٤		
٩٦/٩٥	١٣٤٣٢٦		
٩٧/٩٦	٢٠٤٢٥١	(٢)١٤٩٢٢٨	(٥)٨٢٠٩٦٣
٩٨/٩٧	٢١٨٦٧٠		
٩٩/٩٨	٢١٨٩٢٢		
٢٠٠٠/٩٩	٢٥٥٠٧٩	(٣)١٧٣٣٠٤	٤٢٨٣٨٣
جملة	--------	--------	١٥٤٣٥٤٥

المصدر: محسوب من الجدولين السابقين لدراسة سمير لويس، دراسة دلال يسن

(١) مجموع الفائض فى انواع فى التعليم الفنى حتى سنة ١٩٩٢.
(٢) مجموع الفائض انواع فى التعليم الفنى حتى سنة ١٩٩٧.
(٣) مجموع الفائض فى انواع التعليم الفنى حتى سنة ٢٠٠٠.
(٤) الرقم محسوب من جملة المتبقى فى الثانوى العام عن عام ٩١/٩٠ - ٩٢/٩١ بالاضافة الى عدد الثانوى الفنى.
(٥) الرقم يمثل جملة متبقى الثانوى العام من ٩٣/٩٢ حتى ٩٧/٩٦ بالاضافة الى عدد متعطلى التعليم الفنى.

وتشير نتائج الجدول السابق الى ان جملة المتعطلين لدينا من خريجى المدارس الفنية والمدارس الثانوى العام الذين لن يلتحقوا بالجامعات سيصل فى سنة ٢٠٠٠ الى حوالى ١٥٤٣٥٤٥ فرد وهو ما يمثل شريحة خريجى التعليم ما قبل الجامعى فقط هذا بالاضافة الى العدد المنتظر ان يتخرج من بعض الكليات ولا يجد عمل مناسب له وهى ظاهرة فى نمو متزايد منذ بداية الثمانينات.(١)

ومن هذا نجد ان اغلبية البطالة فى سنة ٢٠١٥ ستكون من بين المتعلمين وهو ما يجعل المشهد الا صلاحى يعتمد نسبة تنمية اعلى من المعدل الحالى لمواجهه هذا الوضع ولكن لا يمكن عـلاج تلك البطالـة دون النظر الى دور

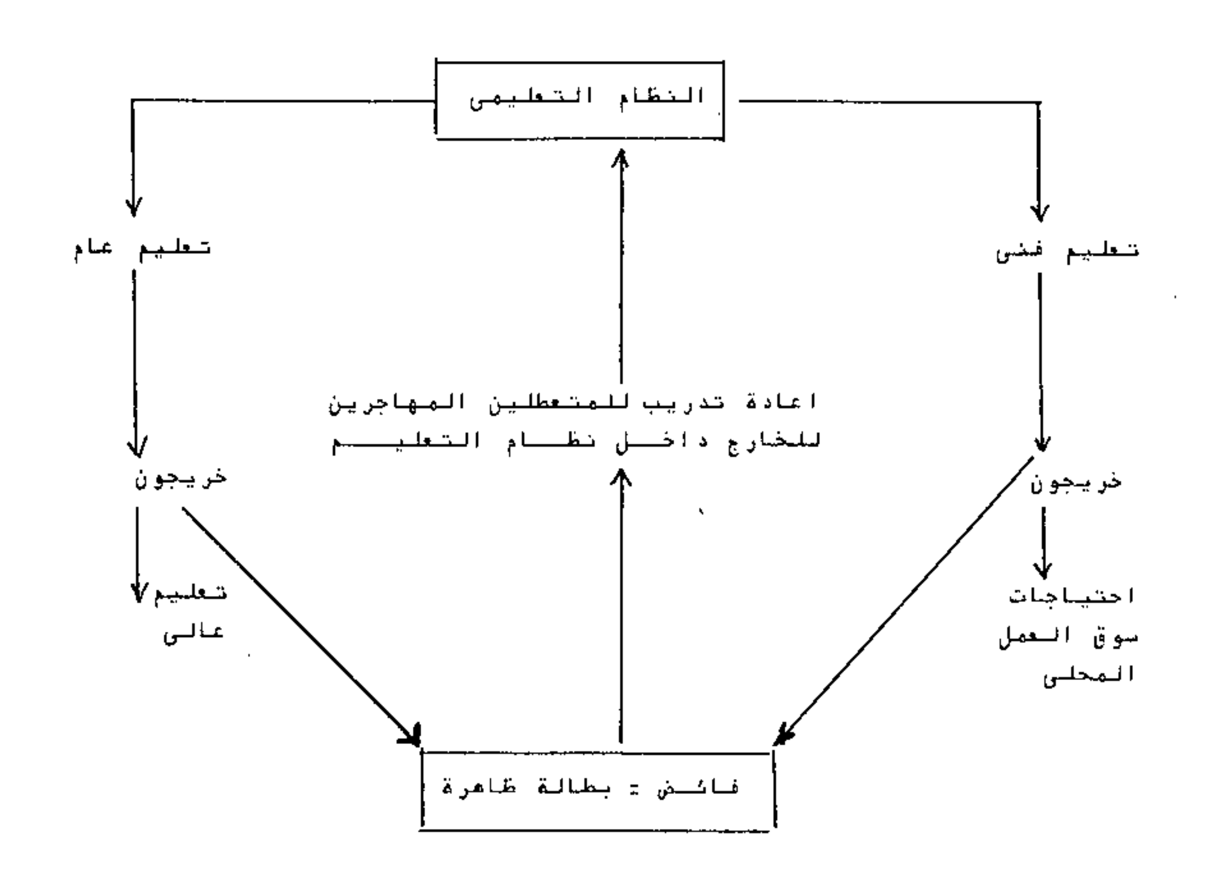
(١) انظر دراسة وزارة الدولة للقوى العاملة والتدريب "تحليل ظاهرة البطالة على المستوى القومى" فى مؤتمر الموارد البشرية والبطالة، الجمعية المصرية للاقتصاد والسياسى والاحصاء والتشريع، القاهرة ٢٣-٢٥ نوفمبر سنة ١٩٨٩.

الهجرة فيها والتى يمكن ان تصل الى حوالى ٢,٧ مليون نسمة حسب هذا المشهد فى سنة ٢٠١٥ واذا ظلت النسب المشار اليها سابقا فان حجم الهجرة المنتظر من تلك الفئة يمكن ان يصل الى حوالى ٢ مليون فرد اذا جمعنا مهن الا عمال الكتابية مع اعمال البيع، واعمال الخدمات، وعمال الا نتاج والنقل وجعلنا منهم ممثلين لتلك الفئة التى حصلت على تعليم متوسط وسيكون ذلك حد ادنى لمزاولة تلك المهنة خلال الفترة القادمة بل ان مهنة الزراعة الحديثة تتطلب شهادة متوسطة كحد ادنى ولذلك فان الهجرة الخارجية لا سواق الدول العربية يمكن ان تستوعب تلك الا عداد التى سيتراكم تخرجها وبطالتها فى السوق المحلى مستقبلا .

وبالتالى سوف نشهد تغيرا فى تيار الهجرة خلال فترة الا ستشراف مما يجعلها تركز وفق هذا المشهد الا صلاحى على العمالة الفنية وهذا ما تفرضه مطالب السوق الخارجى ووضع السوق المحلى خلال فترة الا ستشراف وفق معدلات هذا المشهد ويوضح الشكل رقم (٤) دور النظام التعليمى فى مواجهه تلك المشكلة الخاصة بالبطالة المترتبة على زيادة عدد الخريجين من النظام التعليمى وعلاقته فى ذلك بالهجرة الخارجية المؤقتة .

شكل رقم (٤)

النظام التعليمى وعلاقته
بالهجرة الخارجية المؤقتة



اهم الا نعكاسات على التعليم والبدائل المطروحة :-

هجرة العمالة وفق هذا المشهد ستكون فى اغلبها عمالة فنية ، ولذلك فالتعليم سيحاول تلبية طلبات السوق المحلى والعربى من العمالة الفنية مما سينعكس على الا هتمام بهذا النوع من التعليم .

أ- الا نعكاسات على السياسة التعليمية :

سيؤدى ارتفاع معدلا ت هجرة العمالة الفنية والطلب عليها وفق هذا المشهد الى اهتمام السياسة التعليمية بالتعليم الفنى بانواعة المختلفة لمحاولة تلبية الطلب المتزايد فى الداخل والخارج عليها .

وبالتالى فان السياسة التعليمية فى مصر ستواجه بمشكلة التكلفة العالية لهذا النوع من التعليم وزيادة الا عتمادات اللازمة لتمويل التوسع المتوقع فيه والذى يبلغ معدل تكلفة الفصل الواحد به من نفقات البابين الا ول والثانى ودون حساب تكاليف البناء او التجهيزات الى حوالى ٨١٣٩ جنيه مصرى للتعليم الصناعى و٨٧٨١ جنيه للزراعى و٧٨٠٢ جنيه للتجارى وهى اسعار سنة ١٩٨٧ والتى تتضاعف اذا حسبنا تكاليف البناء او التجهيز او اضفنا عليها معدل التضخم وارتفاع الا سعار .

واذا كان النظام التعليمى فى مصر الا ن يعانى من مشاكل التمويل اللازم لتعليم معظمه يعتمد على التعليم النظرى فان المشكلة ستكون اكبر اذا ماتغيرت السياسة التعليمية لمحاولة تلبية طلبات السوق المحلى والعربى من العمالة الفنية .

- البدائل المطروحه لمواجهه مشكلة سياسة التعليم :

سيكون على السياسة التعليمية ان تختار من البدائل التالية لمواجهه تلك المشكلة :

ا- ربط المدرسة بالمؤسسات الا نتاجية بالمجتمع وذلك لتدريب واعداد الطلاب بتلك المؤسسات فعلا على ان تصبح المدرسة الفنية مكان لتلقى المواد النظرية فقط .

ب- ان يسهم القطاع الا نتاجى فى المجتمع مباشرة فى دعم ميزانية التعليم (الفنى) عن طريق توفير خامات او تقديم قروض للمدارس الفنية التى تخرج مباشرة للعمل بتلك المؤسسات على ان تبقى المدرسة مكان لا عداد وتدريب الطلاب .

والدراسة الحالية ترجح البديل الا ول وذلك للاعتبارات التالية :-

ا- انه يحقق ربط المدرسة بالبيئة ويفتحها على المجتمع ومشاكله مما يجعل الطالب قادرا على مواكبة وفهم الدور الا نتاجى والعملى له بعد التخرج من المدرسة .

ب- انه يضمن كفاءة الخريج وتدريبة على أحدث الالات الموجودة بتلك المؤسسات كما انه ينفي حجة تلك المؤسسات القائلة بتدني مستوى اعداد خريج التعليم الفني.

ج- انه بديل يوفر التكلفة المالية الهائلة لانشاء وصيانة وتشغيل الورش داخل المدارس الصناعية والتي لا تلبث ان تتخلف تكنولوجيا عن الموجود بالسوق الفعلى او تتلف وتحتاج لصيانة واعادة تشغيل مكلف باستمرار، وهو امر تعاني منه معظم المدارس الفنية في مصر الان.

انعكاسات على بنيه النظام التعليمي:

سيؤدي الطلب المتزايد على الهجرة من العمالة الفنية وانخفاض نسب الامية الى ضرورة ان يمتد الالزام حتى المرحلة الثانوية بانواعها المختلفة في مصر وذلك لضمان المستوى الفني اللازم لهيكل الانتاج الاقتصادي الذي سيكون قد حقق تقدما على المستوى التكنولوجي يجعل من الضروري ان يعد العامل فنيا وعلميا.

معنى ذلك ان يكون الالزام حتى نهاية المرحلة الثانوية مع تطوير شكل المدرسة الثانوية في مصر من خلال البدائل التالية:-

أ- انهاء الفصل بين نوعي التعليم العام والفني وان تكون المدرسة الثانوية واحدة ذات تخصصات متنوعة وان يتم تدريب طلابها بالمؤسسات والمصانع والهيئات الحكومية والخاصة لمدة ثلاثة ايام اسبوعيا.

ب- بقاء الشكل الحالي للتعليم (عام وفني) معا امكانية التحرك داخل المرحلة بينهما حسب ميول الطالب واستعداده وتحقيق قدر اكبر من المرونة داخل النظام.

والدراسة الحالية ترجح البديل الاول للاسباب التالية:-

- ان الفصل بين نوعي التعليم أمر بات متخلف عن ركب التطور الفني والتعليمي حاليا.

- ان التدريب داخل المؤسسات يقلل من كلفة التعليم ويجعل الجدية والانتاجية أحد المهارات التي يتزود بها الطالب مبكرا.

- ارتباط المتدرب (المتعلم) بالعمل يكشف عن مواهبه مبكرا الامر الذي يجعله قادرا فيما بعد على العمل والدراسة في وقت واحد حتى لمن يريد اتمام دراسته الجامعية.

- ان البديل الثاني صعب التنفيذ لان النظام التعليمي في مصر ليس به قدر كافي من المرونة الداخلية وتغيير نسق الادارة التعليمية وشكل المدرسة واسلوب العمل داخلها وهو امر في حاجة للمزيد من الدراسة والتجريب المستمر.

٢- المشهد المتفائل:-

- الفرضيات: يفترض وفق هذا المشهد ان تكون المنطقة العربية قد بلورت ارادتها السياسية وفق رؤية واحدة تسعى لتحقيق كيان سياسى واقتصادى متكامل، وخلال ذلك يتحقق المزيد من الديمقراطية للانسان العربى، ووفق هذا المشهد سيكون لمصر دورا اساسيا فى تقديم النموذج الافضل لتحقيق غاياته فى التقدم والرفاهية والعدالة، وذلك من خلال نظام حكم ديمقراطى يمارس الديمقراطية بوعى ووضوح فكرى يؤمن بانها حقا اساسيا لكل مواطن دون تمييز او ادعاء بفضل، ولن يستطيع تحقيق ذلك بدون اقامة العدالة للجميع، ونعنى بها العدالة فى توزيع الثروة وتوزيع المعرفة ولذلك فالمجتمع المصرى والعربى وفق هذا المشهد سيكون مجتمع العمل والانتاج والعلم والعدل.

- التحديات: لا يتحقق هدف ما دون سعى لتجاوز التحديات وكلما اتسع الامل ارتفع الثمن، ولذلك فان تحديات هذا المشهد اكبر مما سبق ونجد منها:

- سكانيا: يصل تعداد مصر وفق هذا المشهد الى ٩١,٦ مليون نسمة سنة ٢٠١٥ بمعدل نمو متفائل يصل الى ٢% فقط طوال فترة الاستشراف، ووفق هذا النمو سيكون حجم قوة العمل الفعلية سنة ٢٠١٥ حوالى ١٦,٩ مليون نسمة انظر الجدول (٦٧) كما ان كفاءة وفاعلية الهيكل الاقتصادى سيرتفع وفق هذا المشهد من خلال زيادة معدل الانتاجية والتى تصل بالنمو السنوى للناتج القومى الى ٢% سنويا ورفع معدل النمو للناتج القومى الى ٨% سنويا.

انظر جدول المؤشرات الكيفية رقم (٦٨) وهو ما يجعل للنظام التعليمى دور اساس وهام فى تحقيق غايات هذا المشهد.

والتحدى الصعب فى هذا المشهد هو المتمثل فى خفض معدل النمو السكانى الى ٢% سنويا ورفع معدل النمو للناتج القومى الى ٨% سنويا.

- تنمويا: اذا كان حجم العمالة يبلغ ١٦,٩ مليونا فان معدل البطالة سينخفض الى حوالى ٩% من قوة العمل ويبلغ ١,٥ مليون عاطل فقط وهو امر يمكن استيعابه محليا اذا استطاع الاقتصاد المصرى ان يتطور من حيث الكم والكيف كما يحدد المشهد الحالى بفترة الاستشراف والتى تجعل لدينا حوالى ٢,٥% مليون فرصة عمل جديدة وبنسبة نمو سنوى ١٥% سنويا.

كما تتلاشى عمالة الاطفال اقل من ١٥ سنة لارتفاع المستوى التكنولوجى المطلوب للعمل فى مختلف المهن وانحسار المهن اليدوية البسيطة التى تميز الاقتصاد المتخلف، ولاستيعاب المدرسة كل الاطفال فى هذا السن داخل التعليم الاساسى.

- تعليميا: سيصل عدد طلاب التعليم قبل الجامعى وفق هذا المشهد الى ٢٥,٩ مليون طالب سنة ٢٠١٥ ولتحقيق الاستيعاب والالزام لهم فان على النظام التعليمى ان يوفر عدد ١,١٥٢ الف معلم وعدد حجرات دراسة يصل

الى ٧٢١ الف حجرة سنة ٢٠١٥ وبتحسن الكثافة الى ٢٦ تلميذ بالفصل الواحد وبنسبة ١,٦ معلم لكل فصل.

ويزيد ذلك من نفقات التعليم الى حوالى ٧٪ من الدخل القومى .

اما الوصف الكيفى لهذا النظام التعليمى وقدراته فعلية ان يحقق زيادة فى نسبة المبدعين والمبتكرين لتصل الى ١٪ من عدد السكان فى الوقت الذى تمحى فيه الامية تماما (انظر جدول المؤشرات الكيفية رقم ٦٨) ويحقق ذلك فى النهاية مبدا ديمقراطية التعليم بجناحيها تكافؤ الفرص التعليمية والمجانية، والنظام التعليمى وفق تلك الرؤية عليه ان يكون محدد الاهداف بشكل اكثر اجرائية كما ان مخرجاته يجب ان تكون اكثر ملاءمة لاحتياجات النهضة الاجتماعية.

وستصل فى هذا المشهد معدلات اداء النظام التعليمى فى سنة ٢٠١٥ الى مستوى الدول المتقدمة من حيث الاستيعاب او نسب القبول فى المراحل المختلفة بالنسبة للشريحة العمرية ويكون الانفاق على التعليم ملائما لتلبية تلك الاحتياجات.

كما ان ديمقراطية التعليم وتحقيق تكافؤ الفرص سيتم بشكل فعلى، على ان يتم تدعيم الابتكار والابداع وربط التعليم بالعمل واعداد الانسان القادر المنتج ذوالعقلية المبتكرة والقدرات المبدعة.
كما يتحقق هدف بناء المجتمع "المعلم المتعلم" وان يقوم النظام التعليمى على مفهوم التعليم المستمر والمتنوع وان يرتبط فيه القول بالفعل وتكون اهدافه اكثر اجرائية ومخرجاته اكثر ملائمة لمتطلبات بناء المجتمع المتقدم مما يقتضى وضع بدائل ليكون التعليم بصيغة جديدة يصبح معها قادرا على اداء هذا الدور المنتظر منه.
وفى نتائج دراسة اجريت على الخبراء فى الوطن العربى، حول ما يرونه ملائما لاعادة تنظيم التعليم وفق بدائل تتيح له تحقيق اهدافه المستقبلية اشارت نتائجها الى ما يوضحه الجدول التالى:

جدول رقم (٧٤)
التوزيع النسبى لاستجابات النخب على مدى مرغوبيه البدائل المستقبلية لتنظيم التعليم

تنظيم التعليم	مرغوب جداً	مرغوب	غير مرغوب
١- الاعتماد على التعليم النظامى كما هو الان	١٣,٣	٣٠,٠	٥٦,٧
٢- الاعتماد على صيغة التعليم العام والدراسات العلمية	٤٨,١	٤٣,٠	٨,٩
٣- التعليم الموازى	٦٩,٤	٢٧,١	٣,٥
٤- اعادة التدريب لمواجهة الطلب على بعض التخصصات	٧٨,١	١٩,٥	٢,٤
٥- مرونة نظم القبول والانتقال من مستوى لاخر	٦٤,٢	٣٢,١	٣,٧
٦- زيادة فرص التعليم المتناوب	٥٦,٩	٣٧,٢	٥,٨
٧- التوسع فى الجامعات المفتوحة	٤٠,٧	٤٤,٢	١٥,١

المصدر: ضياء الدين زاهر: تقرير عن دراسة تعليم الامة فى الالف الثالث استشراف قادة الفكر العربى لتعليم المستقبل، منتدى الفكر العربى، عمان، سنة ١٩٩٠، ص٤٩.

من الجدول السابق يتضح ان راى الخبراء تركز على ان يهتم التعليم مستقبلا بالتالى:

- بعملية اعادة التدريب لمواجهة الطلب على بعض التخصصات (٧٨,١٪) وهو امر هام لمجتمع يتطور بسرعة وتتطور فيه سوق العمل بين مراحل العملية الانتاجية ليجدد من طاقاته، وبالتالى فان مهمة النظام التعليمى ان يواكب هذا بدور جديد فى عملية اعادة التدريب المستمر.

- ويلى ذلك الاهتمام بالتعليم باساليب التعليم الموازى (٦٩,٤٪) وهذا يتطلب من نظام التعليم التحرر من أساليب ومعوقات كثيرة تحد من انتشاره، وهذا ما يجعل الامية سواء الهجائية او الثقافية من المشكلات القابلة للحل.

- كذلك فان تعليم المستقبل يتميز بالمرونة فى نظم ولوائح القبول والانتقال من نوع لاخر حسب حاجة المتعلم وحظى هذا الجانب بموافقة (٦٤,٢٪) من راى الخبراء، ويطرح هذا الراى قضية ما يسمى بالسلم التعليمى ليحل محله مفهوم الشجرة التعليمية.

- كما يتميز هذا التعليم باتاحة فرص التعليم المتناوب ليسمح ذلك بتعليم للجميع وكل حسب ظروفه وحياته العملية، ويعنى ذلك ان يكون التعليم ملازم للعمل فى حياة الفرد ولا تنتهى علاقة الفرد مع نظام التعليم بمجرد خروجه للحياة العملية، وقد حظى هذا الجانب بموافقة (٥٦,٩٪) من راى الخبراء.

- <u>هجرة العمالة</u>: وفق توقعات هذا المشهد فان معدل الهجرة يمكن ان يصل الى ٤٪ من حجم قوة العمل فى سنة ٢٠١٥ الى ٢,٤ مليون نسمة، اما مكونات تلك الهجرة فهى التركيز على العمالة الفنية والمهن العلمية ويرجع ذلك لتقدم عملية التنمية فى كل من مصر والدول العربية.

وعمالة من هذا النوع تتميز هجرتها باصطحاب الاسرة وارتفاع مستوى تحويلاتها ومدخراتها مما يعد تطورا ايجابيا بالنسبة للنظامين التعليمى والاقتصادى، حيث يستفيد النظام الاول من ذلك بخفض كثافة فصوله نتيجة اصطحاب اسر المهاجرين لاطفالهم، ويستفيد النظام الثانى من ذلك بارتفاع الاستثمارات وحصيلة النقد الاجنبى.

بمعنى ذلك ان ارتباط النظام التعليمى بالهجرة الخارجية يزداد كلما زادت الرؤية تفاؤلا، كما تزيد انعكاسات الهجرة عليه وتتكشف قدرته على تلبيه احتياجات عملية التنمية بالداخل والخارج ومدى ملائمة عملية اعداده لخريجيه للتقدم العلمى الذى سيشمل كل من حياة الفرد والمجتمع خلال فترة الاستشراف.

<u>اهم الانعكاسات على التعليم والبدائل المطروحة</u>:

يفترض من هذا المشهد ان هيكل الاقتصاد المصرى والعربى سيتطور كما وكيفا بحيث يمكن تحقيق قدر كافى من الاكتفاء الذاتى لمعظم ادوات الانتاج ولكل المواد والمحصولات الغذائية.

فمن المفترض ان ننتج وفق هذا المشهد كل ما ناكله ومعظم ما نستخدمه من ادوات.

والنظام الاقتصادى الذى يحقق ذلك لا بد له من مستوى علمى وتدريبى معين لمن يعمل فيه يكون على النظام التعليمى ان يخرجه له، ولتحقيق ذلك يجب ان يغير هذا النظام من سياسته وبنيته الحالية.

الانعكاسات على سياسة وبنيه التعليم :-

سيكون النظام التعليمى فى مصر مطالبا خلال فترة الاستشراف وحتى سنة ٢٠١٥ بتوفير حوالى ١٦ مليون خريج من فنيين وعلميين ليعملوا على تحقيق قدرة وفاعلية قوة العمل التى تبلغ حسب هذا المشهد حوالى ١٦,٩ مليون نسمة اى ان هذا النظام عليه تخريج حوالى ٦٨٠ الف فنى وعلمى كل عام سواء من الجامعات او المدارس والمعاهد الفنية لتحديث قطاع الانتاج بالمجتمع.

معنى ذلك ان النظام التعليمى يكون مطالبا بالتوسع فى سياسة القبول بالتعليم الثانوى والجامعى وليس الحد منها وذلك لسد تلك الاحتياجات المحلية، فضلا عن مطالب السوق الخارجى والتى ستصل وفق هذا المشهد الى حوالى ٤,٢ مليون معظمهم من العمالة الفنية والماهرة والعلميين.

والتوسع فى سياسة القبول بالتعليم الثانوى الفنى والجامعى يحتاج لموارد طائلة قد لا يستطيع الاقتصاد المصرى تحملها لكنه بالقدر نفسه لا يستطيع تحمل اعتماد سياسة لا تحقق ديمقراطية التعليم وتوفيرة كحق لمن يريد، ولذلك فان هناك احد بديلين لمواجهة تلك المشكلة الخاصة بتمويل تلك السياسة وهما :-

١- اما اتباع سياسة الحد من القبول فى التعليم الجامعى لمصلحة توفير ما يلزم التعليم قبل الجامعى.

٢- او اتباع سياسة التوسع فيها مع التنسيق بين مصر والدول العربية المستقبلة للعمالة لتوفير الموارد اللازمة لهذا التوسع.

وتفضل الدراسة الحالية البديل الثانى وذلك للاعتبارات التالية :-

- ان البديل الاول لا يتفق وافتراضات المشهد الحالى تحقيق الديمقراطية الكاملة للمجتمع، كما انه يعنى تخلف عملية التحديث اللازمة لدخول المجتمع الثورة العلمية التى يعيشها العالم.

- ان هذا المشهد يفترض قدر عالى من التنسيق والتكامل العربى السياسى والاقتصادى وهو امر لا يمكن تصوره دون افتراض التنسيق فى استثمار كل من الثروة البشرية والمادية العربية بشكل متكامل هدفه بناء حضارة تعتمد على بناء الانسان القادر علميا وعمليا على مواكبة العصر واستخدام ما لديه من امكانات بشكل امثل.

- ان انفاق قدر من الثروة المالية العربية فى مجال اعداد وتطوير نظام التعليم المصرى الذى يوفر للمنطقة ثروة بشرية امر يمكن قبوله وتبريره دون مخاطر عادة ما تصاحب العون الخارجى الذى يمكن تقديمه من دول اخرى خارج المنطقة.

- ان التوسع فى القبول قد لا يعنى التوسع فى الانفاق اذا ما استخدم النظام التعليمى اساليب اكثر تطورا فى التعليم والتقويم.

خاتمة الدراسة

تناولت الدراسة هجرة العمالة المصرية للدول النفطية بوصفها ظاهرة اجتماعية، تمكنت خلال العقدين الماضين من التاثير في مختلف جوانب الحياة بالمجتمع المصري.

والظاهرة الاجتماعية كاي ظاهرة اخرى هي عبارة عن "معطيات موضوعية خارجية لها شيئتيها ووجودها الحقيقي، وهي لا تستمد هذا الوجود من وحدة الشعور او من الذات، ولكن من وحدة خارجية خاصة بها تتمثل في العلاقات المتبادلة بين مختلف الظواهر..."(١)

ولان الدراسة الحالية تؤمن بتشابك مختلف الظواهر والنظم داخل المجتمع الواحد فانها حاولت ربط ما احدثته ظاهرة الهجرة للعمالة ببعض الانعكاسات والتغيرات التي شملت النظام التعليمي ضمن ما حدث لنظم المجتمع المختلفة من تغيرات.

وقد حاولت الدراسة اولا وضع تفسير محدد وعلمي للظاهرة موضوع الدراسة ويقتضي ذلك البحث في الشروط والعوامل التي لا تحدث الظاهرة بدونها، ولان الشروط التي يبحث فيها العلم هي جملة الشروط الضرورية، والتي يمكن تحديدها من خلال العلاقات المتفاعلة بين عناصر الظاهرة المدروسة وخصائصها المميزة، فان الدراسة عرضت لاهم التفسيرات السابقة للظاهرة فاظهرت الاختلافات التي ميزت كل منها نتيجة لاختلاف الرؤية والاهتمام بنوع من الشروط والعوامل المختلفة في كل تفسير من التفسيرات التي درست ظاهرة الهجرة سواء كان التفسير الديموجرافي او الاقتصادي او الاجتماعي لها.

ثم وضعت الدراسة تفسيرا لظاهرة الهجرة كما حدثت في المنطقة العربية وعرضت لاهم خصائصها وعوامل نموها وانتشارها سواء كانت عوامل اقليمية او دولية والنتائج التي ترتبت عليها في المنطقة العربية عامة.

ثم انتقلت الدراسة لتفاعل الظاهرة في المجتمع المصري بوصفه أكبر مجتمعات المنطقة ارسالا للعمالة ووضعت اهم العوامل التي مهدت اولا لنشاتها ثم العوامل التي شجعت على نموها وانتشارها.

وخلصت الى ارتباط تلك العوامل بظروف مجتمعية عامة شهدها المجتمع المصري منذ اواخر الستينيات وزادت حدة مع بداية السبعينيات.

واذا كانت نكسة سنة ١٩٦٧ هي اهم عوامل المرحلة الاولى فان الانفتاح الاقتصادي كان أهم عوامل المرحلة الثانية كما ساعدت جملة من الظروف الاجتماعية في مصر على تهيئة المناخ لنمو الظاهرة لتصبح اهم الوسائل التي يسعى الفرد من خلالها لتحقيق أهدافه وطموحاته.

ولاتمام الشروط الضرورية لها التي تساعد على تفسير الظاهرة تعرضت الدراسة للخصائص المميزة، وعرضت لاهم خصائصها النوعية والتي شملت انواع الهجرة المؤقتة من مصر وهي (النفطية والاحلالية والعائدة).

---

(١) معجم العلوم الاجتماعية، مرجع سابق، ص ٢٢٧.

كما تعرضت لخصائصها السكانية سواء بالريف او الحضر ومعدلا ت الا ستقرار للهجرة العائدة فى كليهما والا ثار المختلفة لذلك.

اما الخصائص الا قتصادية للهجرة فجاءت من خلال تتبع الدراسة لا ثارها على هيكل الا قتصاد القومى من خلال انشطة واستثمارات الهجرة العائدة ولا حظت تركزها فى المشروعات الخدمية والعقارية والتوجه الا ستهلاكى.

اما الخصائص التعليمية للعمالة المهاجرة فقد لا حظت الدراسة شمول الهجرة لمعظم المستويات التعليمية ولكافة المهن والتخصصات، وقد بلغت نسبة المهاجرين من خريجى الجامعات حوالى الى ٢٥٪ من جملتهم بمصر فى الوقت الذى نجد ان نسبة الا مية للمهاجرين تبلغ فقط ٣,٦٪ من جملة الا ميين بمصر .

وعن انعكاسات تلك الهجرة على المجتمع المصرى، رصدت الدراسة عددا من التغيرات التى شملت دور الدولة فى توجيه عملية التغير الا جتماعى لمصلحة الا غلبية وتغير دور القرية فى العملية الا نتاجية وعجزها عن تلبية الا حتياجات الغذائية للمجتمع وتغير دور المرأه فى الا سر التى هاجر عائلها وقد ادت تلك التغيرات الى بعض القيم والمفاهيم الجديدة خاصة فيما يتعلق بالعمل والتعليم .

ولا ن التعليم نظاما لا ينفصل عن مايجرى فى المجتمع من تغيرات فقد تطرقت الدراسة لما اصاب التعليم كنظام من انعكاسات الهجرة واختارت لذلك قضيتى تكافؤ الفرص التعليمية ومجانية التعليم لموقعها المؤثر فى رسم وتطبيق السياسة التعليمية .

ووجدت الدراسة ان مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية واكب تغيرات المجتمع المصرى وذلك من خلال عرض لمفاهيم عدة وثائق تعليمية تمثل مراحل وسياسات متميزة، كما أن تطبيق تلك السياسة جاء مرتبطا بالتغيرات التى احدثتها قوى اجتماعية جديدة كانت هجرة العمالة من اهم عوامل اعدادها، وظهر فى التعليم المصرى ما يتعارض مع مبدا تكافؤ الفرص التعليمية وتمثل ذلك فى زيادة انواع وطلاب التعليم الخاص كما زاد تعليم اللغات ثم عرضت الدراسة لمجانية التعليم كقضية تحدد بوضوح معالم تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية ومرتبطة بها ولا حظت الدراسة ان واقع التعليم الآ ن لا يتفق مع ما اعلن واقر رسميا بأن التعليم مجانى ويبدى ذلك جليا فى زيادة انفاق الا سرة على التعليم وانتشار ظاهرة الدروس الخصوصية .

وقد حاولت الدراسة اخيرا وضع رؤية لمستقبل العلاقة بين التعليم كنظام اجتماعى والهجرة كظاهرة اجتماعية مؤثرة وجاء ذلك وفق اسلوب المشاهد المعتمدة على تنبؤات محددة .

وقد وضعت الدراسة ثلاثة مشاهد للمستقبل المتشائم (الا متدادى) والا صلاحى والمتفائل من سنة ١٩٩٠ وحتى سنة ٢٠١٥.

خلصت الدراسة الى وضع مؤشرات كمية وكيفية لمستقبل المجتمع المصرى والتعليم كاطار لمستقبل هجرة العمالة وذلك وفق تطورات مشاهد ثلاثة اشتملت على عناصر السكان وقوة العمل ونمو الناتج القومى وحجم الديون الخارجية وعدد السكان فى سن التعليم قبل الجامعى وعدد الطلاب وفق معدلا ت الا ستيعاب

وعدد المعلمين والفصول اللازمة لذلك وعلى ضوء هذه المشاهد وضعت الدراسة صورة لمستقبل هجرة العمالة وانعكاساتها المتوقعة على التعليم من خلال التركيز على عناصر السكان وقوة العمل والمشتغلون والبطالة والمهاجرون وفرص العمل الجديدة واعطت وصفا كميا وكيفيا لحركة تلك العناصر فى ثلاثة مشاهد تمتد لنفس المدة الزمنيةمن سنة ١٩٩٠ سنة ٢٠١٥.

واكدت الدراسة المستقبلية لانعكاسات ظاهرة الهجرة على التعليم على ما ياتى:

ا- ان حركة المجتمع المصرى تتم فى اطار حركة المتغيرات الحاكمة اقليميا ودوليا.

ب- ان حركة الظاهرة موضوع الدراسة تتم فى اطار حركة المجتمع المصرى ووفق ما يحقق من اهداف تنمويه ومجتمعيه جاءت فى المشهد المتشائم او الا متدادى مقيدة ومثقلة بأعباء ومشكلات عديدة وجاءت فى المشهد الا صلاحى طموحه ومتوازنة وفى المشهد المتفائل منطلقة وممكنة التحقيق وخلصت الدراسة المستقبلية الى نتائج محددة ومشروطة بفرضيات كل مشهد فمثلا:-

١- في المشهد المتشائم: ووفق تصورات هذا المشهد بتحدياته السكانية والتنموية والتعليمية الخبرى توقعت الدراسة نتائج انعكاسات هجرة العمالة من خلال زيادة بطالة المتعلمين فى ضوء انخفاض معدل التنمية فى مصر واستمرار الزيادة السكانية.

كما توقعت تزايد المشكلات التربوية لابناء المهاجرين لانخفاض معدل اصطحاب الاسر فى هذا النوع المتوقع للهجرة واستمرار اداء وكفاءة النظام التعليمى على ما هو علية الان. مما يطرق مجالا لتفاقم مشكلة تغير دور المراه فى تلك الاسر وانعكاس ذلك على استمرار ظاهرة الدروس الخصوصية وانخفاض المستوى التحصيلى لابناء المهاجرين نتيجة المشكلات النفسية والسلوكية التى تحدث لهم نتيجة هجرة العائل.

كما سيواجه النظام التعليمى مشكلة ارتفاع كثافة الفصول نتيجة لانخفاض معدلات اصطحاب الاسر وكذلك مشكلة انخفاض المشاركة الشعبية فى تمويل التعليم.

وقد وضعت الدراسة بدائل لمواجهه كل مشكلة من تلك المشاكل ورجحت احداها فى ضوء اعتبارات معينة.

٢- المشهد الاصلاحى: توقعت الدراسة نوعا آخر من الانعكاسات التى سيترتب على التعليم مواجهتها فى ضوء تحديات اخرى وتغير حجم ونوع الهجرة المتوقعة من العمالة مما سينعكس على سياسة التعليم التى ستكون مطالبة بزيادة التوسع فى التعليم الفنى المتميز بارتفاع التكلفة كما ان تغير نوع وحجم الطلب على العمالة فى الداخل والخارج سيؤثر فى بنية التعليم الذى يجب أن يمتد فية الالزام للمرحلة الثانوية وان تصل نسبة الاستيعاب الى ١٠٠٪ مع تنوع ومرونة التخصصات ويتطلب ذلك عدد من البدائل وضعتها الدراسة ورجحت الملائم منها وفق اسباب محددة.

٣- في المشهد المتفائل: وفى ظل التحديات النوعية المنتظرة وبعد ان يكون المجتمع قد حقق شروط هذا المشهد المتمثلة فى خفض معدل الزيادة السكانية ورفع معدل التنمية وتطوير هيكل الاقتصاد القومى فان التعليم سيكون مطالبا بالتركيز على تجويد العملية التعليمية وتحسين كفاءة ونوعية خريجيه لملائمة التقدم التقنى بالمجتمع المصرى والمجتمعات الاخرى المستقبلة للعمالة.

وينعكس ذلك على سياسة التعليم وبنيته فى شكل مطالب كمية ونوعية تحتاج لتكلفة مرتفعة وتغيرات جذرية فى شكل وسياسة التعليم المصرى.

وقد وضعت الدراسة بدائل للاختيار منها ورجحت احداها وفق اسباب معينة تتفق وشروط هذا المشهد وفرضياته الاساسية.

فى ضوء تلك النتائج فان الدراسة الحالية والتى ربطت بين نظام التعليم المصرى بتغيرات مجتمعة عامة فى الحاضر والمستقبل وبتغيرات ظاهرة محددة هى هجرة العمالة المصرية للخارج ترى ان تحقيق جملة الاهداف المرتبطة بالمشهد المفضل لديها وهو المشهد المتفائل يرتبط بما يلى:

١- ان يختار المجتمع المصرى بارادة واعية طريقة التنمية الشاملة وان يقبل كل تحدياتها المقبلة.

٢- ان يعتمد المجتمع المصرى على التعليم كاحد نظم المجتمع الاساسية والفعالة فى تحقيق طموحاته واهدافه.

٣- ان يهيىء الطبقة الوسطى لقيادة عملية التغيير المطلوبة لتحقيق تلك الاهداف.

وتعتبر الدراسة ان تلك الشروط المترابطة هى اساس تحقيق المشهد المتفائل لان التقدم المنشود لا تحققه سوى التنمية الشامل، والتى تعتمد على الفرد القادر الذى تعده المدرسة والتى لا تستطيع القيام بدورها الا من خلال دور متميز وواعى للطبقة الوسطى.

فالطبقة الوسطى هى اكبر ممولى النظام التعليمى بالبشر والمال كما ان ظروف نشاتها التاريخية بمصر تجعلها اكثر ارتباطا بالتعليم الذى سيعتمد عليه المجتمع فى تحقيق ماتصورته الدراسة المشروع المستقبلى الافضل والذى سيعتمد اساسا على وعى تلك الطبقة الوسطى بمسئولياتها وباهداف مجتمعها الذى تحمل معها اخطاء مراحل تاريخية لا يمكن تجاهل نتائجها وهى تحاول بناء المستقبل.

فقد تحملت تلك الطبقة اخطاء الحقبة الليبرالية التى بداتها فى عشرينات هذا القرن، ولم تبلور منها الديمقراطية السليمة، واخطاء الحقبة القومية التى قادتها منذ منتصف هذا القرن، ولم تحقق منها الوحدة الشاملة، واخطاء الحقبة النفطية التى عاشتها من سبعينات هذا القرن ولم تصنع منها التنمية المستقلة.

واذا تجاوزت تلك الطبقة اخطاء الماضى فان بناء المستقبل سيعتمد على ركائز ثلاث هى الديمقراطية والوحدة والتنمية.

ودور التعليم اساسي في بناء الركائز الثلاث لان تحقيقها بشكل صحيح وقادر لا يتم دون اعداد الانسان المؤمن بضرورتها وترابطها معا لبناء المستقبل الافضل.

لذلك تؤكد الدراسة على اهمية العمل من اجل تحقيق مايأتي:

١- التنسيق بين نظم التعليم في كل من دول الارسال والاستقبال للعمالة بالمنطقة العربية سواء من ناحية السلم التعليمي او تقارب المناهج او بحث المشكلات الدراسية التي تتعلق بابناء المهاجرين بدول الاستقبال او مشكلاتهم بعد العودة.

ويزيد هذا الامر اهمية تحقق اى من المشهدين المتفائل او الاصلاحي ويتميز كل منهما بارتفاع معدلات اصطحاب الاسر خلال الهجرة للعمل لارتفاع نسبة العمالة الفنية والعلمية بهما.

ولعل التقارب الثقافي والاجتماعي بين ابناء المنطقة يساعد على سرعة هذا التنسيق المطلوب ويقلل من حجم ونوع المشكلات التي يتعرض لها ابناء المهاجرين في مناطق الهجرة خارج المنطقة العربية.

٢- توحيد نظم معلومات العمالة المهاجرة وحركة انتقالها بالمنطقة مع التأكيد على التناول الاجتماعي والتحليلي لها وليس الاقتصار على جوانبها الاحصائية.

وقد اثبتت احداث حرب الخليج وماحدث للعمالة المصرية العائدة من مشاكل واخطار ضرورة التأكيد على هذا الجانب، كما ان معدلات اصطحاب الاسر ومعدلات الاعالة بها وهى امور هامة للنظام التعليمي لم تكن مدرجة تماما في اى من الاحصاءات وهو ما ادى لمشكلة عانى منها النظام التعليمي وتمثلت في ارتفاع كثافة الفصول في مناطق عديدة بشكل لا يمكن ضمان سير العملية التعليمية بها.

٣- تنظيم سياسة الهجرة الخارجية للعمالة وسياسة التعليم بالمجتمع وفق استراتيجية موحدة الاهداف كما يوضحها الشكل رقم (٥) وفيه تنسق كل من سياسة التعليم والهجرة الخارجية من اجل التنمية وفى ضوء ذلك توضع السياسات الخاصة بالهجرة والتعليم لتنظيم عمليات الاعداد وسياسة القبول بالنظام التعليمي، كما ان التنسيق يمتد فيما بعد على المستوى العملي حيث يتم توزيع الخريجين من النظام التعليمي وفق احتياجات السوق المحلي والعربي مع قيام النظام التعليمي بدور هام في عملية اعادة تدريب الخريجين في التخصصات التي تحقق فائضا في خريجيها عن الاحتياجات، كما انه يساهم في اعادة تدريب وتوزيع الهجرة العائدة حسب احتياجات السوق المحلي مرة اخرى.

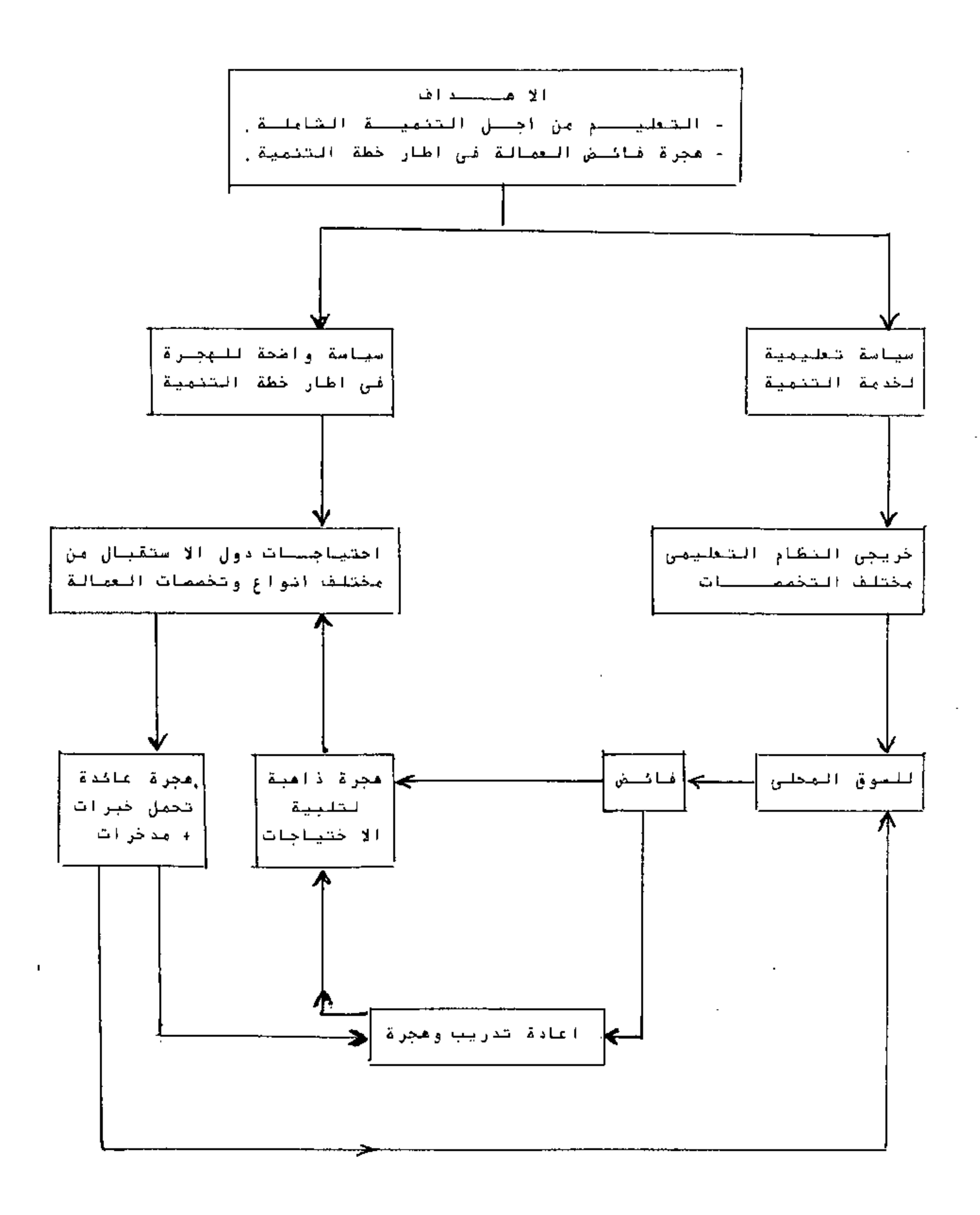
٤- تشجيع المهاجرين العائدين على استثمار مدخراتهم في التعليم لتمويل الاحتياجات التعليمية المتزايدة كما ونوعا ويتم ذلك بعرض قضايا السياسة التعليمية وخاصة المتعلقة منها بالمجانية وتكافؤ الفرص بشكل علمي لا دعائي وبشكل مجتمعي يعني بمستقبل يشترك في بناءه الجميع من الآن.

٥- تقييم تجربة انشاء مدارس اللغات بهدف تعميمها اذا ثبت جدوى واهمية هذا النوع من التعليم للمواطن المصرى أو الغائها اذا ثبت خطرها على وحدة ثقافة ابناء الوطن.

٦- دراسة آثار الاعارات الخارجية للمعلمين على الاداء التربوى العام لهم بعد عودتهم، كما يمكن دراسة آثار الهجرة المؤقتة على اتجاهات وافكار وسلوك اولئك المعلمون عامة واثر تلك الافكار والاتجاهات على الطلاب خاصة.

والله ولى التوفيق...

شكل رقم (٥)
استراتيجية مقترحة لسياسة التعليم والهجرة الخارجية المؤقتة



المراجـع

أولا : مراجع عربية :

١- رسائل جامعية :

١- احمد عبدالعال الدردير: دور الهجرة الخارجية في تنمية المجتمع المحلي، دراسة ميدانية على قريتين حضريتين، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية آداب سوهاج، جامعة اسيوط، سنة ١٩٨٣.

٢- احمد محمد عبدالحميد ثابت: علاقات التبعية وأزمة التنمية في العالم الثالث، مصر كدراسة حالة، ١٩٧٠-١٩٨١، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، سنة ١٩٨٣.

٣- جمال اسماعيل محمد الطحاوي: تحليل سوسيولوجي لتغير بعض الخصائص الاجتماعية والديموجرافية لسكان المجتمع المحلي، دراسة مقارنة لآثار الهجرة الريفية، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة المنيا، سنة ١٩٨٤.

٤- رضا احمد ابراهيم: دراسة تحليلية مقارنة لأوضاع التعليم الخاص، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة عين شمس، سنة ١٩٧٤.

٥- سامية سعيد امام: الاصول الاجتماعية لنخبة الانفتاح، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، سنة ١٩٨٤.

٦- سنية عبدالوهاب صالح: دراسة سوسيولوجية لظاهرة الهجرة لذوى الكفاءات العلمية من مصر الى المجتمعات العربية الشقيقة وآثارها على المجتمع المصري، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة القاهرة، سنة ١٩٨٤.

٧- شكري عباس حلمي عبدالرحمن: تطور تمويل التعليم الابتدائي في ج.م.ع. من اوائل القرن ١٩ الى سنة ١٩٥٢، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة عين شمس، سنة ١٩٧٠.

٨- عبدالتواب عبداللاه عبدالتواب: تكافؤ الفرص في التعليم الثانوي في ج.م.ع. وتأثره بالأوضاع الاجتماعية الاقتصادية للتلاميذ، دراسة ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة اسيوط، سنة ١٩٧٨.

٩- عبداللطيف محمود محمد: اثر الممارسة الحزبية على حركة التعليم في مصر ١٩٢٢ الى ١٩٥٢، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة عين شمس، سنة ١٩٨٤.

١٠- عرفات عبدالعزيز سليمان: دراسة مقارنة لنظام التعليم الاجنبي في ج.م.ع. وبعض البلاد العربية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة عين شمس، سنة ١٩٦٦.

١١- عزت حسن صبرى: مدى اسهام الفكر الديمقراطى فى تذويب الفوارق بين الطبقات الاجتماعية فى محافظة الجيزة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة عين شمس، سنة ١٩٧١.

١٢- فاطمة خفاجى: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للهجرة المؤقتة من قرية القيادات، دكتوراه كلية الآداب، جامعة القاهرة، سنة ١٩٨١.

١٣- فيليب اسكاروس منقريوس: مكان المدارس الخاصة فى اطار النظام القومى للتعليم فى ج.م.ع.، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة عين شمس، سنة ١٩٦٨.

١٤- نجلاء أنور الاهوانى: هجرة العمالة المصرية الى الدول النفطية وعلاقتها بالمتغيرات الهيكلية فى الاقتصاد المصرى ١٩٦٧/١٩٨٠، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، سنة ١٩٨٤.

١٥- يوسف عبدالصبور عبدالله: التكيف الشخصى والاجتماعى لابناء العاملين بالخارج وعلاقتهما بتحصيلهم الدراسى، رسالة ماجستير، كلية تربية سوهاج، جامعة اسيوط، سنة ١٩٨٤.

١٦- يوسف عبدالصبور عبدالله: الحاجة للانتماء والمسئولية الاجتماعية لدى ابناء العاملين بالخارج وعلاقتهما باتجاهاتهم نحو العمل المدرسى، رسالة دكتوراه، كلية تربية سوهاج، جامعة اسيوط، سنة ١٩٨٧.

ب- <u>معاجم</u>:

١٧- المعجم الديموجرافى المتعدد اللغات، وزارة الثقافة مع المجلس الاعلى لرعاية الفنون والاداب، القاهرة، دار الكاتب العربى، سنة ١٩٦٧.

١٨- معجم العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب مع الشعبة القومية للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو)، القاهرة، سنة ١٩٧٥.

ج- <u>تقارير</u>:

١٩- الادارة العامة للموازنة، تقرير عن متابعة تنفيذ الموازنة سنة ١٩٨٨.

٢٠- برنامج الامم المتحدة الانمائى، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٠، جامعة أكسفورد سنة ١٩٩٠، مطابع الاهرام التجارية، القاهرة، سنة ١٩٩٠.

٢١- البنك الاهلى المصرى، النشرة الاقتصادية، المجلد ٤١، اعداد (١،٢)، سنة ١٩٨٨.

٢٢- جامعة الدول العربية، الصندوق العربى للانماء، التقرير الاقتصادى العربى الموحد، سنة ١٩٨٩.

٢٣- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، التعداد العام للسكان والاسكان سنة ١٩٧٦، مرجع رقم ٩٣-١٥١١١-١٩٧٨.

٢٤- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، المراجع الرئيسية لحركة الهجرة المؤقتة للمصريين، مرجع رقم ٧٢-١٤٢٣٤-٧٩-٠ مارس ١٩٧٩.

٢٥- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، موقف الانفتاح الاقتصادى فى جمهورية مصر العربية حتى ١٩٨١/١٠/٣١، القاهرة، مايو سنة ١٩٨١.

٢٦- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، الهجرة الدائمة للمصريين خارج مصر خلال عام ١٩٨٢، مرجع رقم ٧٠-١٤٢٣٤-٨٢-٠ يونيه سنة ١٩٨٣.

٢٧- رياسة الجمهورية، المجلس القومى للانتاج والشئون الاقتصادية، شعبة السياسات المالية والاقتصادية، تطور الاستهلاك النهائى وعلاقته بالمتغيرات الاقتصادية الرئيسية فى جمهورية مصر العربية، تقرير غير منشور، سنة ١٩٧٩.

٢٨- رياسة الجمهورية، المجالس القومية المتخصصة، تقرير المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا، الدورة الثالثة عشرة، سبتمبر سنة ١٩٨٥، يونية سنة ١٩٨٦.

٢٩- تقرير عن دراسة تعليم الامة فى الالف الثالث، استشراق قادة الفكر العربى لتعليم المستقبل، منتدى الفكر العربى، عمان، سنة ١٩٩٠.

٣٠- : تقرير عن مشروع هجرة العمل المصرى للبلاد العربية جامعة القاهرة، مركز بحوث التنمية والتخطيط التكنولوجيا، تقرير منسوخ، د.ت.

٣١- : هجرة العمالة المصرية للبلاد العربية، مركز بحوث التنمية والتخطيط والتكنولوجيا، جامعة القاهرة، يناير سنة ١٩٨٠.

٣٢- كلية التربية جامعة عين شمس، التعليم فى مصر دعوة للحوار، القاهرة، سنة ١٩٧٩.

٣٣- اللجنة الوزارية للقوى العاملة، تقرير عن سياسة التعليم، القاهرة، الدار القومية للنشر، د.ت.

٣٤- المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، تقرير عن اثر هجرة العمالة على الاسرة في الريف المصري، تقرير على الالة الكاتبة، د.ت.

٣٥- المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، استطلاع الدروس الخصوصية، القاهرة، سنة ١٩٧٨.

٣٦- المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، المسح الاجتماعي الشامل للمجتمع المصري ٥٢/٨٠، المجلد الثالث "التدرج الاجتماعي"، القاهرة، سنة ١٩٨٢.

٣٧- المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، منظمة الامم المتحدة للأطفال (اليونيسيف)، تقرير عن اعمال اللجنة الوزارية لدراسة ظاهرة عمالة الاطفال بجمهورية مصر العربية، القاهرة، اكتوبر، سنة ١٩٨٩.

٣٨- المركز القومي للبحوث التربوية، التقرير الموجز لندوة مشكلات مصر ودور التعليم في حلها، القاهرة، د.ت.

٣٩- منتدى الفكر العربي، تعليم الامة العربية في القرن الحادي والعشرين، المؤتمر السنوى السابع للهيئة العامة مسودة التقرير التلخيصي لمشروع مستقبل التعليم في الوطن العربي والكارثة او الامل، تحرير سعد الدين ابراهيم، عمان، سنة ١٩٩٠.

٤٠- وزارة التربية والتعليم تقرير عن تطور التربية والتعليم في ج.ع.م. في العام ٦٢/١٩٦٣.

٤١- وزارة التربية والتعليم: تطوير وتحديث التعليم في مصر، سياسته وخططه وبرامج تحقيقه، القاهرة، يوليو، سنة ١٩٨٠.

٤٢- وزارة التربية والتعليم، المكتب الفنى للوزير، السياسة التعليمية في مصر، يوليو سنة ١٩٨٥.

٤٣- وزارة التربية والتعليم الادارة المركزية للامانات الفنية، دراسات في تطوير التعليم، القاهرة، سنة ١٩٨٧.

٤٤- وزارة الداخلية، مصلحة وثائق السفر والهجرة والجنسية، قسم البحوث الفنية والقانونية، ملف رقم ١٨٣ج.

٤٥- وزارة الزراعة، استراتيجية التنمية الزراعية في الثمانينات، القاهرة، فبراير سنة ١٩٨٢.

د - ابحاث مؤتمرات وندوات علمية:

٤٦- المؤتمر الثاني للمجموعة العربية الاوربية للبحوث الاجتماعية E.A.S.R.G "هجرة العقول"، تونس ١٨ - ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٧٨، تحرير (مراد وهبة)، القاهرة سنة ١٩٨٠.

٤٧- المؤتمر السنوى السابع للاقتصاديين المصريين "الاقتصاد المصرى فى عقد الثمانينات"، القاهرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع، مايو سنة ١٩٨٢.

٤٨- ندوة العمالة الاجنبية فى اقطار الخليج العربى، مركز دراسات الوحدة العربية مع المعهد العربى للتخطيط، الكويت سنة ١٩٨٢.

٤٩- ندوة التحولات فى المجتمع الريفى دراسة مقارنة بين مصر و تونس، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية مع المركز الفرنسى للتوثيق والدراسات الاقتصادية والاجتماعية والقانونية، القاهرة، اكتوبر سنة ١٩٨٣.

٥٠- مؤتمر بناء مصر الاقتصادى، نقابة المحامين، ديسمبر سنة ١٩٨٣.

٥١- المؤتمر الدولى التاسع للاحصاء والحاسبات العلمية والبحوث الاجتماعية والسكانية، القاهرة، مارس، ابريل سنة ١٩٨٤.

٥٢- مؤتمر تنظيم هجرة العمالة المصرية للخارج، اتحاد جمعيات التنمية الادارية مع الجهاز المركزى للتنظيم والادارة، القاهرة سنة ١٩٨٤.

٥٣- مؤتمر الاثار الاجتماعية لهجرة العمالة المصرية للدول العربية، القاهرة، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، سنة ١٩٨٥.

٥٤- المؤتمر الدولى الحادى عشر للاحصاء والحسابات العلمية والدراسات السكانية والاجتماعية، القاهرة، مارس، ابريل سنة ١٩٨٦.

٥٥- ندوة التعليم العالى ومشاكل توظيف الخريجين فى الدول العربية، المعهد العربى للتخطيط، الكويت، يناير سنة ١٩٨٩.

٥٦- المؤتمر العلمى السنوى الرابع عشر للاقتصاديين المصريين "الموارد البشرية والبطالة"، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع، القاهرة، نوفمبر سنة ١٩٨٩.

٥٧- ندوة تدريبية عن تكامل التربية والعلوم والثقافة والعوامل الاجتماعية فى التخطيط القومى للتنمية فى مصر، معهد التخطيط القومى مع الشعبة القومية لليونسكو، القاهرة، مارس سنة ١٩٨٧.

٥٨- المؤتمر السنوى الثالث للبحوث السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، ديسمبر سنة ١٩٨٩.

٥٩- ندوة سياسة التعليم الجامعي "الابعاد السياسية والاقتصادية"، مركز الدراسات السياسية، جامعة القاهرة، يناير سنة ١٩٩٠.

٦٠- مؤتمر المكونات الرئيسية لخصائص القوى العاملة في حركة الهجرة وانعكاساتها على دول الايفاد والاستقبال، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء مع منظمة الامم المتحدة (منظمة العمل الدولية)، القاهرة، مارس سنة ١٩٩٠.

٦١- ندوة الاسرة العربية الواقع والمتطلبات، القاهرة، مارس سنة ١٩٩٠.

٦٢- ندوة العمالة والتعليم في الوطن العربي، مكتب اليونسكو الاقليمي في الدول العربية (يوند باس)، القاهرة، يناير سنة ١٩٩٠.

٦٣- ندوة التعليم والتدريب وسوق العمل في الوطن العربي، الجهاز المركزي للتنظيم والادارة مع اليونسكو، سنة ١٩٩٠.

٦٤- ندوة حول مشروع نظام معلومات العمالة بجمهورية مصر العربية، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، سنة ١٩٩١.

٦٥- مؤتمر مصر عام ٢٠٠٠، سنة ١٩٩١.

د - مجلات ودوريات:

اعداد مختلفة من:-

٦٦- مجلة الاهرام الاقتصادي، القاهرة، مؤسسة الاهرام.

٦٧- مجلة التربية المعاصرة، القاهرة، رابطة التربية الحديثة.

٦٨- مجلة دراسات سكانية، المجلس القومي للسكان.

٦٨- دورية المجالس القومية المتخصصة.

٦٩- مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مؤسسة الاهرام.

٧٠- مجلة شئون عربية، جامعة الدول العربية.

٧١- مجلة صحيفة المكتبة، القاهرة، جمعية المكتبات المدرسية.

٧٢- مجلة قضايا عربية، بيروت.

٧٣- مجلة قضايا فكرية، القاهرة.

٧٤- مجلة الطليعة - القاهرة عدد ٤ فبراير سنة ١٩٦٨.

٧٥- مجلة عالم الفكر، الكويت.

٧٦- مجلة الفكر العربي، بيروت، معهد الانماء العربي.

٧٧- الكتاب السنوي للتربية وعلم النفس، القاهرة، دار الثقافة الجديدة.

٧٨- مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.

٧٩- مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

٨٠- مجلة المنار، باريس.

هـ-كتب و دراسات:

٨١- ابراهيم سعدالدين واخرون: صور المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢.

٨٢- احمد ابوزيد: البقاء السياسي في الريف المصري تحليل لجماعات الصفوة القديمة والجديدة، دار المعارف، القاهرة سنة ١٩٨١.

٨٣- احمد فتحي سرور: تطوير التعليم في مصر، واستراتيجية وخطة تنفيذه، وزارة التربية والتعليم، القاهرة، طبعة ٢، سنة ١٩٨٩.

٨٤- اسماعيل صبري عبدالله: نظام اقتصادي عالمي جديد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، سنة ١٩٧٧.

٨٥- اسماعيل محمد هاشم: مشكلة السكان، الاسكندرية، دار المعارف، ط٢، سنة ١٩٦٤.

٨٦- أرنولد توينبي: العالم والغرب، ترجمة نميرة هاجر وسعيد الغز، بيروت، المكتب التجاري، سنة ١٩٦٠.

٨٧- الفين توفلر: صدمة المستقبل، المتغيرات في عالم الغد، ترجمة محمد علي ناصف مراجعة، احمد كمال ابوالمجد، دار النهضة، مصر مع مؤسسة فرانكلين، القاهرة نيويورك، سنة ١٩٧٤.

٨٨- اليزابيث بيكار: العسكريون العرب في السياسة من المؤامرة الثورية الى الدولة السلطوية، في كتاب الامة والدولة والاندماج في الوطن العربي، غسان سلامة واخرون (تحرير)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، مايو سنة ١٩٨٩.

٨٩- اماني قنديل: معايير التقييم في علم السياسة، في تقويم السياسات العامة، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، سنة ١٩٨٩.

٩٠- انتونى ناتنج: العرب تاريخ وحضارة، ترجمة محمود مسعود، كتاب الهلال، القاهرة، عدد ٣٤٩، سنة ١٩٨٠.

٩١- انور السادات: وصيتي، القاهرة، المكتب المصري الحديث، د.ت.

٩٢- اوسكار لانج: الاقتصاد السياسي، ترجمة راشد البراوي، دار المعارف، القاهرة، سنة ١٩٦٦.

٩٣- بنت هانسن وسمير رضوان: العمل والعدل الاجتماعي، مصر في الثمانينات، دراسة في سوق العمل، مكتب العمل الدولي، دار المستقبل العربي، القاهرة، ط١، سنة ١٩٨٣.

٩٤- بول ا. باران: الاقتصاد السياسي للتنمية، ترجمة احمد فؤاد بليغ، دار الكلية، القاهرة، سنة ١٩٦٧.

٩٥- توماس مالتش واخرون: ثلاث مقالات عن السكان، ترجمة محمد مرسي، القاهرة، دار الكرنك، سنة ١٩٦٣.

٩٦- ثابت الشاروني، المجالس القومية المتخصصة، اقتصاديات تكلفة التعليم قبل الجامعي في مصر، نسخة على الالة الكاتبة، د.ت.

٩٧- جمال مجدي حشيش: البناء الطبقي في مصر ١٩٥٢-١٩٧١، دار الثقافة الجديدة للطباعة والنشر، سنة ١٩٨١.

٩٨- جودة عبدالخالق: التعريف بالانفتاح وتطوره، في الانفتاح الجذور.. والحصاد.. والمستقبل، جودة عبدالخالق (محرر) المكتب العربي للبحث والنشر، القاهرة سنة ١٩٨٢.

٩٩- حسن حسين البيلاوي: الاصلاح التربوي في العالم الثالث، القاهرة، عالم الكتب، سنة ١٩٧٩.

١٠٠- حسن صعب: المقاربة المستقبلية للانماء العربي، دار العلم للملايين، بيروت، سنة ١٩٧٩.

١٠١- حسين قورة واخرون: الدروس الخصوصية والتحصيل الدراسي، كلية المعلمين، جامعة اسيوط، سنة ١٩٧٠.

١٠٢- خيرالدين حسيب واخرون: مستقبل الامة العربية، التحديات والخيارات، التقرير النهائي لمشروع استشراف الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٨.

١٠٣- سالم عبدالعزيز محمود، دسوقي حسين عبدالجليل: العمالة العائدة وكفاءة النظام التعليمي قبل الجامعي في مصر، بحث ميداني لاستطلاع رأي عينة من مدرسي منطقة مصر الجديدة التعليمية، معهد التخطيط القومي، القاهرة، سبتمبر سنة ١٩٩٠.

١٠٤- سعد الدين ابراهيم: النظام الاجتماعي العربي الجديد، دراسة عن الاثار الاجتماعية للثروة النفطية، دار المستقبل العربي، القاهرة، طبعة اولى، سنة ١٩٨٢.

١٠٥- سعد الدين ابراهيم وآخرون: مستقبل المجتمع والدولة في الوطن العربي، منتدى الفكر العربي، عمان، سنة ١٩٨٨.

١٠٦- سعد الدين ابراهيم: مصر تراجع نفسها، القاهرة، دار المستقبل العربي، سنة ١٩٨٣.

١٠٧- سعيد اسماعيل علي: محنة التعليم في مصر، كتاب الاهالي، القاهرة، عدد ٤، نوفمبر سنة ١٩٨٤.

١٠٨- سمير امين: التطور اللامتكافئ، دراسة في التشكيلات الاجتماعية والراسمالية المحيطة، ترجمة برهان غليون، دار الطليعة، بيروت، ط٢، سنة ١٩٨٠.

١٠٩- سمير لويس: مدى ملائمة المباني المدرسية بعد تعميم تطبيق التعليم الاساسي في مصر دراسة احصائية، المركز القومي للبحوث التربوية.

١١٠- سمير لويس: تكلفة التلميذ في مدارس التعليم الاساسي، دراسة احصائية، القاهرة، المركز القومي للبحوث التربوية، سنة ١٩٨٥.

١١١- سمير لويس: تكلفة التعليم في الثانوي العام وانواع التعليم قبل الجامعي، دراسة احصائية، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، ١٩٨٩.

١١٢- شكري عباس، سمير لويس: توقعات مخرجات التعليم الفني وحجم الطلب عليها في سوق العمل في مصر الى سنة ٢٠٠٠، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، القاهرة، سنة ١٩٩٠.

١١٣- ضياء الدين عبد الشكور زاهر: كيف تفكر النخبة العربية في تعليم المستقبل؟، عمان، منتدى الفكر العربي، ديسمبر سنة ١٩٩٠.

١١٤- طه حسين: مستقبل الثقافة في مصر، القاهرة، دار المعارف، سنة ١٩٤٤.

١١٥- عادل الجيار: سياسات توزيع الدخل في مصر، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، سنة ١٩٨٣.

١١٦- عادل حسين: الاقتصاد المصري من الاستقلال الى التبعية ١٩٧٤-١٩٧٩، الجزء ٢، بيروت، دار الكلمة، دار الوحدة، سنة ١٩٨١.

١١٧- عبد الباسط عبد المعطي: الهجرة النفطية والمسالة الاجتماعية، مكتبة مدبولي القاهرة، ط ١، سنة ١٩٨٤.

١١٨- عبدالفتاح تركي: المدرسة الموازية، الاسكندرية دار المطبوعات الجديدة، سنة ١٩٨٣.

١١٩- عبدالحميد بلال: هجرة العمالة المصرية وازمة الخليج، كتاب العمل عدد ٣٢٤، ابريل سنة ١٩٩١.

١٢٠- عبدالعظيم رمضان: الفكر الثوري في مصر قبل ثورة ٢٣ يوليو، القاهرة، مكتبة مدبولي، د.ت.

١٢١- عبدالغفار رشاد: النخبة السياسية والنظام السياسي (تحرير علي الدين هلال) القاهرة، المركز العربي للبحث والنشر، سنة ١٩٨٣.

١٢٢- عبدالله العدوي: مفهوم الدولة، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، طبعة اولى، سنة ١٩٨١.

١٢٣- عبدالملك منصور: ظاهرة الهجرة اليمنية، دار الفكر، دمشق، طبعة اولى، سنة ١٩٨٥.

١٢٤- على ليلة: البنائية الوظيفية في علم الاجتماع والانثربولوجيا، المفاهيم والقضايا، القاهرة، دار المعارف، طبعة اولى، سنة ١٩٨٢.

١٢٥- عوض توفيق: مجانية التعليم من بداية القرن ١٩ حتى الان، دراسة توثيقية، المركز القومي للبحوث التربوية، القاهرة، سنة ١٩٨٤.

١٢٦- فؤاد مرسي: الراسمالية تجدد نفسها، الكويت، سلسلة عالم المعرفة، عدد ١٤٧، سنة ١٩٩٠.

١٢٧- قسطنطين رزيق: نحن والمستقبل، دار العلم للملايين، بيروت، ط١، سنة ١٩٧٧.

١٢٨- كلودليفي شتراوس: العرق والتاريخ، ترجمة سليم حداد، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، طبعة ٢، سنة ١٩٨٨.

١٢٩- كمال المنوفي: الفلاح المصري ومبدا المساواة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، سنة ١٩٧٨.

١٣٠- لورنس بسطا ذكرى، امين على محمد سليمان: دراسة تقويمية للمدارس التجريبية الرسمية للغات في مصر، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، القاهرة، سنة ١٩٨٨.

١٣١- مارستون بيتش: الانفجار السكاني، دراسة في انتشار الشعوب وتكاثرها، ترجمة جلال رزيق، مراجعة عبدالملك الكاشف، بيروت، مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، سنة ١٩٦٦.

١٢٢- محمد السيد سعيد: الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، عالم المعرفة، عدد ١٠٧، نوفمبر سنة ١٩٨٦.

١٢٣- محمد حسنين هيكل: سنوات الغليان، القاهرة، مركز الاهرام للترجمة والنشر، ط ١، سنة ١٩٨٨.

١٢٤- محمد خليفة بركات، بحث الدروس الخصوصية، وزارة التربية والتعليم، القاهرة، سنة ١٩٦١.

١٢٥- محمد دويدار: الاقتصاد الراسمالي الدولي وازمته، الاسكندرية، سنة ١٩٨١.

١٢٦- محمد سمير مصطفى: بعض قضايا التنمية الراهنة، معهد التخطيط القومي، القاهرة، ابريل سنة ١٩٨٧.

١٢٧- محمد طلعت عيسى: اتباع سان سيمون فلسفتهم الاجتماعية وتطبيقاتها في مصر، القاهرة، الدار القومية للطباعة والنشر، سلسلة رسائل جامعية، د.ت.

١٢٨- محمد عاطف غيث: القرية المتغيرة، دار المعارف، القاهرة، طبعة ٢، سنة ١٩٦٤.

١٢٩- محمد عماره: فجر اليقظة القومية، القاهرة للثقافة العربية، القاهرة، سنة ١٩٧٥.

١٤٠- منى قاسم: تخطيط هجرة العمالة المصرية من التخصصات النادرة، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، سنة ١٩٨٧.

١٤١- نادر فرجاني وعلى نصار: النماذج العالمية حول دور وفرصة النماذج العالمية في استكشاف صور المستقبل العالم الثالث، دراسة مقدمة للمؤتمر السنوى الرابع للاقتصاديين المصريين، القاهرة، مايو سنة ١٩٧٩.

١٤٢- نادر فرجاني: الهجرة الى النفط دار المستقبل العربي، القاهرة، ط٢، سنة ١٩٨٤.

١٤٣- نادر فرجاني: سعيا وراء الرزق، دراسة ميدانية عن هجرة المصريين للعمل في الاقطار العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، طبعة ١، سنة ١٩٨٨.

١٤٤- نجيب حسن غيتة: بعض مظاهر الخلل في سوق العمل المصرية، كتاب العمل عدد ٣٠٤، اغسطس سنة ١٩٨٩.

١٤٥- نزيه نصيف الايوبي: الدولة المركزية في مصر، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي (محور المجتمع والدولة)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، سنة ١٩٨٩.

١٤٦- نيكوس بولا نتزاس: السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية، ترجمة عادل غنيم، دار ابن خلدون، بيروت، سنة ١٩٨٠.

١٤٧- هدسون وآخرون: العقد العربي القادم، المستقبلات العربية البديلة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، سنة ١٩٨٦.

١٤٨- وارن تومبسون ودافيد لويس: مشكلات السكان، ترجمة راشد البراوي، مراجعة عبدالمنعم الشافعي، القاهرة، الانجلوالمصرية، سنة ١٩٦٩.

ثانيا : المراجع الاجنبية :

1- ALAN TAYLAR: The Arab Balance of Power, Syrocuse University Press, 1982.

2- AMOS, PERLMUTTER: Egypt The Praetorian State (New Jersey: Transaction Book 1974).

3- ANDERSON, C. ARNDD: Education and Economic Development.(N.Y. Aldin, 1965).

4- BLOCK, JAMES H., (Ed.): Mastery Learning: Theory and Practice, N.Y. Holt Rinehart and Winston, 1971.

5- BLOOM, B.S.: "Learning for Mastery", Evaluation Comment, Vol. 1, No. 2, May 1968, (U.C.L.A., California Center for the Study of Evaluation of In Structional Programs).

6- BOHNING, W.R.: "Some Thoughts on Emigration from The Mediterranean Basin, International Labour Review, VOL. 111, 3 March, 1975.

7- C. GENCKS, Inequality: Aressesme of the Effect of Family and Schooling in America, London, Howat Son Aviney Ltd, 1973.

8- CAPMS: Labour Information System Project, Results of the Labour Force Sample Survey Fourth Quarter, 1988, Dece. 1990.

9- CHOLDIN, HARVEYM: "Kinship Network Sinthe Migration Process" Inter national Migration Process, 1973.

10- CLMENT H.MOORE: Authoritarian Politics in Union Cooperated Society: The Case Of Nasser's Egypt, World politics, Vol. 6, No.2, January 1974.

11- COLEMAN. J.S.: "The Concept of Equality of Educational Opportunity", Harverd Educational Review, 38:1. Winter, 1968.

12- D.H.MEADOW SELAL: The Limits to Growth, N.Y. Univers. Books, 1972.

13- DANIEL LERNER: The Passing of traditional society: Modernizing The Middle East, N.Y., Free Press, 1965.

14- DOUGLAS.S. MASSEY, Social Structure, Household strategies, and The Cumulative Causation of Migration, Population Research Center Department of sociology University of Chicago, May 1988.

15- FRANK, A.G.: Capitalism and Under Development in Latin, Monthly Review Press, New York, 1967.

16- Galtung, Johan.: "A structural Theory of imperialism", Journal of Peace Research No. 2, 1971.

17- GALAL AHMED AMIN: "External Factorism The Reovienation of Egypt's Economic Policy", In MALCOLM KREEM AND EL SAYID YASSIN (Eds.), Rich and Poor States in the Middle East. The American University in Cairo Press, 1982.

18- GALAL A.AMIN and ELIZABETH: International Migration of Egyptian Labour, A review of the state of the Art Manuscript in International Development Research Centre, CANADA, May 1985.

19- H. AMMAR: "An Inquiry Into Inequalities of Educational Opportunities in Egypt", M.,A., Thesis, University of London, 1949.

20- HRAIR DEKME JIAN: Egypt Under Nasser: A Study in Political Dynamics (N.Y.: State University of New York Press) 1971.

21- I.L.O.: Statistical Sources and Methods, Vol. 3, 1986.

22- FLOUD and AH. HALSEY: "Social Class, Intelligence rests and Selection, Economy and Social, N.Y. Free Press of Glencoe, 1961.

23- J.S. BRIKS and C.A. SINCLAIR: "Egypt A frustrated Labour Exporter", The Middle East Journal, Vol.33, No.3, (Summer 1979).

24- LEONRD BINDER: IN A moment of Enthusiasm, Political Power and the Second Stratum in Egypt, Chicago, University of Chicago Press, 1978.

25- MALAK ZALOUK: Women, Capms, Labour Information System Project, Dece 1990.

26- MORAWSKA, EWA.: "The Sociology and Historiography of Immigration in Myth Reality and History: Interdisciplinary Perspectives on Inauguration. New York Oxford University Press, 1988.

27- MICHEL CARTON: "Education and the World of Work", Studies and Surveys in Comparative Education, UNESCO, 1984.

28- MINISTRY OF EDUCATION: Educational Planning Unit, Reform of the Educational System of Egypt. A Sector Assessment (DRAFT), January, 8, 1990.

29- NADER FERGANY: The International Migration Process as A dynamic System, Cairo, Egypt.

30- PORTES and JOHN WOLTON: Labour Class and the International System, London Academic Press, 1981.

31- PONAYIOTS VATIKIOTIS: Egypt Since The Revolution (London, George Allen and Unwin, Ltd.), 1968.

32- R.L. CURRY: The Effect of Socia-Economic Status on the Scholastic AChievement of Sixth Grade Children, The British Journal of Educational Psychology, Vol. 1, No.1, 1962.

33- S. COLE: The Global Futures Debate 1975-976, INC. Errwan and Jahada Eds., World Futures, Flomer, Brighton, Sussex University, 1979.

34- SAMIR RADWAN: Capital Formation in Egyptian industry and Agriculture 1962, London lthe Ace. Press, 1974.

35- SHAHROUGH AKHAVI: Egypt Neopatrimoial Elite in: Frank TACHAU, Political Elite in A bureaucratic Socoity, in WILLIAM ZORTWAN, Political Elites in Arab North Africa, London: Longman, 1982.

36- Toffler, Alvin: Learning for Tomorrow the Role of in Education, Vintoy Press, U.S.A., 1972.

37- W. LEONIIFETAL: The Future of the World Economy Preliminary Report N.Y. Universities, Dept. of Economic and Social Affairs, 1976.

38- WALLERSTEIN, IMMANUE: The World System 1., New York, Academic Press, 1974.

39- WATERBURY: The Egypt of Nasser and Sadat, The Political Economy of The Two Regimes.

40- WILLAM, PETERSON: A general to Policy of Migration, American Sociological Review, No. 23, 1958.